المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا فرع اللغة

موصل النبيل إلي نحو التسهيل

تأليف / خالد بن عبد الله الأزهري

٨٣٨ –٩٠٥ هـ

تحقيق ودراسة
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد

الطالبة : ثريا عبد السميع إسماعيل

إشراف
الدكتور / عبدالفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

{١٨} " باب الفاعل "

[حد الفاعل]

(و) حده : (هو المسند إليه فعل ، أو مضمَّنٌ معناه ، تام ، مُقدَّمٌ فارغ ، غير مصوغ للمفعول) ، فالمسند إليه شامل للظاهر نحو : « قَامَ زَيْدٌ » ، والمضمر نحو : « أَنْتُمَا تَقُومَانِ»، وللصريح - كما مثلنا - ، والمؤول نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [١] ، والفعل يشمل : التام كـ« ضرب » ،والناقص ، كـ « كان » . والمضمن معنى الفعل يشمل : اسم الفاعل نحو : « أقائم الزيدان .» ، واسم التفضيل نحو : « مارَأَيْتُ أَحَداً أَحْسَن فِي عَيْنِه الكُحُلُ .» ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف ، وعديله إذا اعتمد على نفي أو استفهام .

وقوله : (تام) مخرج للفعل الناقص نحو : « كان زيد قائماً » ، وقوله : (مقدم) مخرج لنحو : « زَيْد قَامَ أَوْ قَائِمٌ .» ، إذا جعل فاعلاً مقدَّماً / خلافاً للكوفيين [٢] ، وقوله : (فَارِغٌ) /٢٠٥/ مخرج، لنحو : « قَامُوا الزَّيْدُون » ، فإن « الزيدون » : مبتدأ قدم خبره وفيه ضمير فليس بفارغ قاله المصنف [٣] ، « والظاهر أن هذا القيد غير محتاج إليه » ، كما قاله المرادي [٤] ، فإن الفعل المقدم لم يسندإلى الظاهر ، وإنما أسند إلى ضميره ، فخرج ذلك بقوله أولاً : (المسند إليه) ، وقوله : (غير مصوغ للمفعول) مخرج لنحو : « ضُرِبَ زيدٌ » بالبناء للمفعول ، فإن أكثر النحويين لايسميه[٥] فاعلا .

---

(١) سورة العنكبوت آية : ٥١ .

(٢) الهمع ٢/ ٢٥٥ ، الارتشاف ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٦ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٥ .

(٥) يقول الرضي في شرح الكافية ١ / ٧١ : « وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً . . . وخلافهم لفظي راجع إلى أنه : أهل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أولا ؟ وليس خلافاً معنوياً »

[حكمه الإعرابي]

(وهو) ، أي : الفاعل (مرفوعٌ بالمسند) المتقدم (حقيقة) ، أي : لفظاً ومعنى (إن خلا) الفاعل (من) دخول (« من » و « الباء » الزائدتين) ، نحو : ﴿ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ (١) و ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ (٢) (وحكماً) ، أي : معنىً دون لفظ ، (إن جر) الفاعل (بأحدهما) ، نحو : ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ (٣) ، ونحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (٤) ، (أو) جر الفاعل المسند إليه (بإضافة المسند) ، مصدراً كان المسند نحو : ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾(٥) ، أو اسم مصدر نحو: قوله صلى الله عليه وسلم : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوُضُوء » (٦) ، وجمهور البصريين (٧) لايرون لاسم المصدر عملا (٨) ، فعلى هذا لا يكون « للرجل » محل مرفوع ، ويقدر : ناصب «لامرأته».

(وليس رافعه) ، أي : المسند إليه (الإسناد خلافاً لخلف) (٩) ، بل رافعه المسند وفاقاً لسيبويه (١٠) ، لأن العمل لاينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، واللفظ موجود، وهو المسند .

---

(١) سورة آل عمران آية : ٩٥

(٢) سورة النحل آية : ٦٩ ، فمختلف في تأويل يختلف ، و « ألوانه » فاعل ، وصح إعماله لاعتماده على موصوف » انظر التصريح ١ / ٢٦٩ .

(٣) سورة المائدة آية : ١٩ .

(٤) سورة الرعد آية : ٤٣ ، قال سيبويه ١ / ٩٢ : « إنما هي كفى الله » .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٥١ .

(٦) موطأ مالك ١ / ٦٥ .

(٧) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٥ .

(٨) في ب : « عمل » سهو .

(٩) شرح الرضي للكافية ١ / ٧١ .

(١٠) الكتاب ١ / ٢٣ ، ٣٣ . و ٢ / ٧٨ .

(وإن قدم) المسند إليه علي المسند المذكور وهو الفعل وما تضمن معناه ، (ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ) ، نحو : « زيد قام » ، و « زيد قائم » هذا مذهب البصريين (١) ، وأجاز الكوفيون : تقديم الفاعل على رافعه ، مستدلين (٢) بقول الزباء :

{٤١٧} مَا لِلجِمَالِ سَيْرُهَا (٣) وئِيداً ... ... (٤)

وخرج (٤) على أن سيرها مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ لسد الحال وهو « وئيداً » مسده ، كما في قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطاً (٥)، والتقدير : سيرها يظهر وئيداً ، وقيل غير ذلك (٦) ، (وإن وليه) ، أي : ولي المسند إليه ما يطلب الفعل لزوماً /، نحو : ﴿ وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٧) ، فـ أحد (فاعل)(٨) فعل مضمر يفسره الظاهر) ، والتقدير : وإن استجارك أحدٌ، (خلافاً لمن خالف) في المسألتين ، وهما : مسألة ما إذا قدم ولم يل (٩) ، والمخالف /٢٠٦/

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٧١ .

(٢) في ب : مشيها ، وكتب فوقها خطأ ، و « سيرها » في الهامش .

(٣) رجز ، وعزاه العيني للخنساء بنت عمرو الصحابية ، الأشموني ٢ / ٤٦ .
والشاهد فيه قوله : (مشيها وئيداً) بجواز مجيء الفاعل قبل العامل على رأي الكوفيين ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٠٨ ، المغني ٢ / ٦٤٤ ، الهمع ٢ / ٢٥٥ ، الأشموني ٢ / ٤٦ ، أوضح المسالك ٢ / ٨٦ ، التصريح ١ / ٢٧١ .

(٤) هو تأويل البصريين ، انظر الأشموني ٢ / ٤٦ .

(٥) مجمع الأمثال ١ / ٢١٢ ، أي : حكمك لك مثبتاً ، فحكمك : مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده ، انظر التصريح ١ / ٢٧١ .

(٦) وقيل : وهو عندنا – أي معشر البصريين – ضرورة أنظر أوضح المسالك ٢ / ٨٨ ، التصريح ١ / ٢٧١ ، وقال الأشموني ٢ / ٤٦ ، إن « سيرها » « روي مثلثاً ، الرفع على ماهو مذكور ، والنصب على المصدر ، أي : تمشي مشيها ، والخفض : بدل اشتمال من الجمال » . فاختيار الرفع تحكم لاوجهة له .

(٧) سورة التوبة آية : ٦ .

(٨) في الأصل و ب « ففاعل » أحد فعل مضمر » والعبارة مضطربة .

(٩) أي ، نحو : زيدٌ قام .

الكوفيون ، وقيل بعضهم ، أوقدم وولي [١] ، والمخالف فيها الأخفش [٢] ، فأجاز رفع الاسم المتقدم بعد « إن » بالابتداء .

[لحاق الفعل تاء التأنيث : الأحوال والأحكام]

(ويلحق الماضي المسند إلى مؤنث) ، نحو : هِنْد ، وَشَمْس (أو) إلى مذكر (مؤول به) ، أي : بالمؤنث ، كقول بعض العرب : جاءته كتابي فاحتقرها ، فقيل له : كيف تقول جاءته ؟ فقال : أليس الكتاب بصحيفة » [٣] .

(أو) إلى مذكر (مخبربه) ، أي : بمؤنث (عنه) أي عن المذكر ، كقوله :

[٤١٨] أَلَمْ يَكُ غَدْراً مَا فَعَلْتُم بِشَمْعَلَ؟ وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُه الغَدْرُ [٤]

فأنث « كانت » المسند إلى الغدر وهو مذكر ؛ لتأنيث الخبر وهو سريرته وهذا عند البصريين ضرورة ، والكوفيون [٥] يجيزون في السعة تأنيث اسم «كان » ، إذا كان مصدراً ، وكان الخبر مؤنثاً مقدماً عليه كهذا البيت .

(أو) المسند إلى مذكر (مضاف إليه) ، أي : إلى مؤنث ، كقوله :

---

(١) أي ، الفاعل مايطلب الفعل كالشرط ، كما في الآية .

(٢) قال الأخفش في معانيه ٢ / ٣٢٧ - بعد ذكر الآية المذكورة - : « فابتدأ بعد « إن » ، وأن يكون رفع «أحداً » على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لايبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في «إن» لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ » .

(٣) المساعد ١ / ٣٨٨ .

(٤) من الطويل ، لأعشى تغلب .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١١١ ، المساعد ١/ ٣٨٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٨٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٦ ، السلسيلي ١ / ٤١٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٢٦ .

{٤١٩} مَشَيْن كَما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهتْ   أَعَالِيَها مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ (١)

أنث « تسفهت » وهو مسند إلى مذكر وهو « مرٌّ » ومرَّ مضاف إلى الرياح وهو مؤنث (مقدر الحذف) ، بمعنى : أن الكلام مستقيم بحذفه ، فلو لم يستقم بحذفه امتنع التأنيث ، فلا يقال : « قامت غلام هند » (تَاءٌ) فاعل تلحق (ساكنة) صفة تاء ، وقد تقدم أمثلتها. (ولا تحذف) هذه التاء (غالباً إن كان) المسند إليه (ضميراً متصلاً مطلقاً) ، سواء أكان ضمير حقيقي التأنيث نحو : « هند قامت » (٢) ، أو مجازيه نحو : « الشمس طلعت » (٢) .

واحترز بالمتصل عن المنفصل ، نحو : « هند ماقام إلا هي » (٣) ، و « ياشمس ماطلع إلا أنت»، فإن لحاق التاء فيهما ضعيف كما قال المصنف (٤) . ومن غير الغالب مع الضمير قوله :/ /٢٠٧/

{٤٢٠} فَـإِمَّا تَرَيْنِي وَلِـي لِمَّـــةٌ   فإنَّ الحوادث أَوْدَى بِهَا (٥)

---

(١) من الطويل ، لذي الرّمة .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : ديوانه ٢ / ٧٥٤ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، المقتضب ٤ / ١٩٧ شرح ابن مالك ٢ / ١١١ ، المساعد ١/ ٣٨٨ ، المحتسب ١ / ٢٣٧ ، الخصائص ١ / ٤١٧ ، السلسيلي ١/ ٤١٣ ، ورواية الديوان « رويداً كما اهتزت » .

(٢) تأنيث الفعل هنا واجب ، كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٠٨ لاغالب وما جاء من مثله ضرورة أو لغة غير مشهورة ، وقال ابن مالك في شرحه ٢ / ١١١ : « واحترزت بقولي : ولاتحذف غالباً ، من نحو قول العرب : قال فلانة ، وذهب فلانة ، حكاهما سيبويه » .

(٣) لأنَّ الفاعل في الحقيقة مقدر مذكر ، والتقدير : ماقام أحد . وانظر الإنصاف ١ / ١٧٣ مسألة رقم (٢١)

(٤) انظر شرح التسهيل ٢ / ١١٤ ، والمساعد ١ / ٣٨٩ ، وعنه نقل .

(٥) من المتقارب ، لأعشى ميمون .
والشاهد فيه قوله : (أودى) حيث لم تلحق تاء التأنيث بالفعل ، مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث ، وهذا ضرورة ، انظر : ديوانه : ٢٨ ، الكتاب ٢ / ٤٦ ، الخزانة ١١ / ٤٣٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٥٩ ، والإنصاف ٢ / ٧٦٤ ، ابن يعيش ٥ / ٩٥ ، شرح ابن مالك ٢ / ١١٢ ، المساعد ١/ ٣٨٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١١٠ .

وقوله :

{٤٢١} فَلاَ مُـزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـا ولاَ أَرْض أَبْقَل إِبْقَالَها [(١)]

ونحوهما .

(أو) إن كان المسند إليه اسماً (ظاهراً متصلاً) بالمسند (حقيقي التأنيث) ، نحو: « قَامَتْ هِنْدُ » ، بِخَلاَفِ الظَّاهر المجازي التأنيث فإن التاء لاتلزم فعله ، نحو : « طَلَعَتِ الشَّمسُ » و«طَلَع الشَّمسُ » ، وبخلاف المنفصل من عامله ، وسيأتي .

ومن غير الغالب مع الاسم الظاهر المتصل الحقيقي التأنيث ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: «قال فلانة : »[(٢)] ، قال المصنف : « وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد :

{٤٢٢} تمنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَـعِيـشَ أَبُـوهُمَـا وَهَلْ أَنَا إلا مِنْ رَبِيعةَ أَو مُضَرْ [(٣)]

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بـلا خلاف » [(٤)] انتهى ، قال بعض المغاربة : «ولا حجة في البيت ، لاحتمال أن يكون – يعني : « تَمنَّى »– مضارعاً حذفت منه إحدى

---

(١) من المتقارب ، لعامر بن جوين الطائي .
والشاهد فيه قوله : (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل ، وهو ضرورة ، الكتاب ٢/ ٤٦، الخزانة ١ / ٤٥ ، الخصائص ٢ / ٤١١ ، ابن يعيش ٥ / ٩٤ شرح التسهيل ابن مالك ٢ / ١١٢ ، الضرائر : ٢٧٥ ، السلسيلي ١ / ١٧٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٣) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (تمنى ابنتاي) حيث حذف تاء التأنيث مع الاسم الظاهر الحقيقي التأنيث . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١١١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٧٥ ، المساعد ١/ ٣٨٩ ، الخزانة ١١ / ٦٨ ، ابن يعيش ٨ / ٩٩ ، المغني ٢ / ٦٣٠ .

(٤) في ب « الفرد » و ظ : شرح التسهيل ٢ / ١١١ ، ١١٢ ، والمساعد ١ / ٣٨٩ .

التاءين[١]، (غير مكسر) نحو : الجواري ، والهنود ، (ولا اسم جمع) كـ «نساء» و «نوح »[٢] (و) لا اسم (جنس) كـ « نسوة » ، فيجوز في جميع ذلك : « قام الجواري ، والهنود ، والنوح ، والنسوة » ، أو « قامت » ، ودخل في اسم الجنس فاعل « نعم ، وبئس » ، فيجوز : « نعم المرأة ، وبئس المرأة .» في لغة من لا يقول : قال فلانة ، (ولحاقها) أي : تاء التأنيث (مع الحقيقي) التأنيث (المقيَّد المفصول بغير « إلا » أجود) من عدم لحاقها ، فنحو : « قامت اليوم هند » . أجود من « قام » ، وليس ترك التاء مع الفصل بغير « إلا » مخصوصاً بالشعر ، كقوله :

[٤٢٣] إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ ... بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ[٣]

لحكاية سيبويه : « حضر القاضي امرأةٌ » ، وقال : « اذا طَالَ الكلام فالحذف أجمل»[٤] .

(وإن فصل بـها) ، أي : بـ « إلا » ، (فبالعكس) ، فيكون ترك التاء أجود من إثباتها ، قال المصنف : « وبعض النحويين لايجيزوا ثبوت التاء مع الفصل بـ «إلا » إلا في الشعر ، كقوله[٥].

[٤٢٤] مَابَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ ... فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ[٦]

---

(١) المغني ٢ / ٦٣٠ .

(٢) في الأصل « كنساء نوح » دون واو » والتفسير بعد على أنها موجودة .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٢ ، المساعد ١ / ٣٩٠ ، الخصائص ٢ / ٤١٤ ، العيني ٢ / ٤٧٦ ، الهمع ٦ / ٦٥ ، والأشموني ٢ / ٥٢ ، السلسيلي ١ / ٤١٤ .
والشاهد فيه قوله : (غره) حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، للفصل بالجار والمجرور.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٤ .

(٦) رجز ، ولك أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (برئت) حيث جاء بالتأنيث مع فصله من الفاعل بإلا وغيرها والأصل أن تحذف ==

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر لكن على ضعف ، ومنه قراءة مالك بن دينار ، وأبي رجاء ، والجحدري بخلاف عنه : ﴿فَأَصْبَحُوا لاَتُرَى إلاَّ مَسَاكِنهُم﴾(١)، ذكرها أبو الفتح ، وقال : «إنها ضعيفة في العربية » (٢) . (وحكمها) ، أي : تاء التأنيث (مع جمع التكسير)(٣) ، سواء كان لمذكر ، كـ « زيود » ، أو لمؤنث ، كـ « هنود » .

(وشبهه) ، أي : شبه التكسير ، وهو اسم الجمع للمذكر كـ « قوم » ، أو للمؤنث ، كـ«نوح» ، واسم الجنس ، كـ « نسوة » .

(وجمع المذكر بالألف والتاء) سواء أكان لعاقل ، كـ « طلحات » ، أم لغيره كـ«دُريهمات» و « حمَّامات » و « اصطبلات » (حكمها مع الواحد المجازي التأنيث)، فيجوز في كل واحد من هذه الأصناف الثلاثة إلحاق التاء للفعل المسند إليها ، وتجريدها منه (٤) .

(وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً) ، وهو جمع المذكر بالألف والتاء ، وغيره هو ماجمع بالواو والنون ، نحو: « الزيدون » ، وما جمع بالألف والتاء من المؤنث ، نحو : «الهندات » ، (حكمها) ، أي : التاء (مع واحده) ، فلا تقول : « قامت الزيدون » بالتأنيث ،كما لاتقول : « قامت زيد » ، ولا تقول : « قام الهندات » بالتذكير ،كما لاتقول : « قام هند » إلا في لغة من قال : قال فلانة .

== التاء ، وثبوتها ضرورة أو ضعيف . شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٤ ، المساعد ١ / ٣٩٠ ،الأشموني ٥٢/٢ .

(١) سورة الأحقاف آية : ٢٥ .

(٢) المحتسب ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وشرح ابن مالك ٢ / ١١٤ .

(٣) في الأصل و « ب » : المكسر ، سهو بدليل قوله بعد أي شبه التكسير ، والمثبت هو مافي متن شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٠ .

(٤) في المساعد « وتجريده منها » وهو أظهر .

(وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء) ، للتساوي في عدم سلامة نظم الواحد ، فتقول : « قَامَ البَنُونَ » ، و « قَامَتِ البَنُونَ » ، كَما تقول : « قام الأَبْنَاءُ ، وقَامت الأَبْنَاءَ »، وتقول : « قَامَ البَنَاتُ ، وَقَامتِ البَنَاتُ » [١]، كما تقول : « قَامَ الإِمَاء ، وَقَامَتِ الإِمَاءُ » .

[مايساوي تاء التأنيث في غير الماضي]

(وتساويها)[٢] ، أي : تاء التأنيث (في اللزوم) للتأنيث (وعدمه تاء مضارع الغائبة ، ونون التأنيث الحرفية) ، فتقول : « تَقُوم هِنْد » ، و « النَّارُ تُضْرَمُ »[٣] بالتاء لزوماً ، كما تقول : قَامَتْ وأُضْرِمَتْ [٣] ومن قال : « قَالَ فُلاَنَةُ » بالتذكير ، يقول : « يقوم هِندٌ » - بالياء المثناة تحت - ، و«تحضر القاضي امرأة » بالتاء ، كـ « حضرت القاضي امرأة » بالتاء جوازاً ، وما يقوم إلا هِنْدٌ » كما يقول : « ما قامَ إلا هِنْدٌ » ، وكَمَا ضُعِّفَ : (مَا بَرِئَتْ) - البيت - ، ضُعِّفَ . ﴿ لاَ تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُم ﴾[٤]، ونظير/ : « فإن الحوادث أودى بها » ، قوله : /٢٠٩/

[٤٢٥] وَهَلْ يَرْجِعِ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ... ثَلاثُ الأَثَا فِي والرَّسوم البَلاَقِعُ[٥]

فإن أحد الفعلين أسند إلى « ثلاث » ، والآخر إلى ضميره ، والرواية فيهما بالمثناة تحت - ،

---

(١) في الأصل : قامت البنات ، وقام البنات . عكس .

(٢) في شرح ابن مالك وابن عقيل وتساويها . وفي السلسيلي ويساويها وكلاهما صحيح .

(٢) في الأصل وب : تضرم - وهذا مبني للمفعول لا الفاعل فلايدخل هنا والصواب : تضطرم ، واضطرمت وهو ما في المساعد وعنه نقل .

(٣) سورة الأحقاف آية : ٢٥ .

(٤) البيت من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ٢ / ٧٧٨ ، المقتضب ٣ / ١٧٩ ، ٤/ ١٤٤ ، إصلاح المنطق ٦٢٩، الخزانة ٦ / ٢٠٨ ، ابن يعيش ٤ / ٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٦ ، المساعد ١/ ٣٩٢.
والشاهد فيه : « يرجع ، ويكشف » حيث جاءا بالياء التي تكون مع المسند إلى مذكر غائب وهما مسندان إلى ثلاث الأثافي » وضميرها على التنازع والقياس أن يكون « ترجع أو تكشف » بالتاء التي تكون مع الغائبة .

وكذا القول في النون الحرفية المذكورة ، فتقول : « يقمن » أو « قمن الهندات » ، و «انكسرن وبنكسرْنَ القدور » ، وكذا الباقي .

واحترز بالحرفية ، من أن يجعل النون اسماً مضمراً مرفوعاً على الفاعلية بالفعل ، فإنها لاتكون حينئذ كالتاء .

[لحاق علامة التثنية والجمع]

(وقد تلحق الفعل المسند إلى ماليس واحداً من) ، مثنى أو مجموع (ظاهر أو ضمير منفصل علامة) ، على التثنية والجمع مُطَابَقَةٌ له ، (كضميره) ، نحوَ كقوله (١) :

[٤٢٦] أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ... أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا واقِيَهْ

وقوله (٢) :

[٤٢٧] يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهم أَلْوَمُ

وقوله :

---

(١) البيت من السريع ، لعمرو بن ملقط الطائي ، وذكر العيني أنه من الرجز المسدس وليس كذلك ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١٠ ، العيني ٢ / ٤٥٨ ، المغني ١ / ٤١٠ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ص ٣٠ ، ابن يعيش ٣ / ٨٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩٨ .
والشاهد فيه قوله : (ألفيتا) حيث ألحق ألفَ الاثنين بالفعل الذي هو ألفى مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى ، علامة للتثنية .

(٢) من المتقارب ، نسبه في إصلاح المنطق لأمية بن الصلت .
والشاهد فيه قوله : (يلومونني) على ماوضحه الشارح . انظر : إصلاح الخلل : ٣٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٠١ ، المساعد ١ / ٣٩٣ ، ابن يعيش ٣ / ٨٧ ، العيني ٢ / ٤٦٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/٢، ونسبه في شرح شواهد المغني ٧٨٣ لأمية بن الجلاح .

[٤٢٨] نُتِجَ الـرَّبِيـعُ مَحَـاسِنـاً ... أَلْقَحْنَها غُـرُّ السَّحَـائِـبْ[١]

فالألف في الأول ، والواو في الثاني ، والنون في الثالث ، علامات كتاء التأنيث ، وهذه لغة حكاها البصريون[٢] عن طيءٍ ، وبعضهم عن أزد شنوءة[٢] .

وحكم الضمير المنفصل عند هؤلاء كحكم الظاهر ، فيقولون : « الرِّجُلاَن مَاخَرجَا إلاَّ هُمَا »، «والرجال ماخرجوا إلا هم » ، و « النساء ماخرجن إلا هن » .

[حذف الفعل]

(ويضمر جوازاً فعل الفاعل المشعر به ماقبله) ، كقراءة الشامي وأبي بكر[٣] : ﴿يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ ﴾[٤] ببناء « يُسَبَّح » للمفعول ، ونيابة المجرور عن الفاعل ، ورفع «رِجالٌ » بفعل مضمر أشعر به ماقبله ، وهو « يُسَبِّح » المبنى للمفعول ، والتقدير : يسبحه رجال ، وشرط المصنف[٦] : ألا يصلح إسناد الفعل المتقدم إلى ذلك المرفوع ، كما في الآية ، وما ذهب إليه المصنف من جواز القياس على ذلك هو مذهب الجرمي وابن جني[٧] ، ومذهب الجمهور[٨] : أنه

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، في التصريح ١ / ٢٧٦ ، في حاشية يس عليه أن أبا فراس الحمداني كتب به في أبيات إلى سيف الدولة ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٧ ، الهمع ٢ / ٢٥٧ ، وهذا مثال لاشاهد لأن أبا فراس لايحتج بشعره .

(٢) قال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٧ ، ٨ : « ولايقبل قول من أنكرها » وانظر الهمع ٢ / ٢٥٧ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٤٥٨ ، البدور الزاهرة ص ٢٢٢ ، الإقناع ٢ / ٧١٣ .

(٤) سورة النور آية : ٣٦ .

(٥) في المخطوتين شرطه : « والمثبت هو الصواب ، انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٩ ويبدو أنه كان ينظر في شرحي ابن عقيل والمرادي ويمزج بينهما فنقل « شرطه » من ابن عقيل وأتبعه مافي المرادي .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٨ .

(٧) المساعد ١ / ٣٥٤ .

(٨) الارتشاف ٢ / ١٨١ ، الهمع ٢ / ٢٥٨ .

لاينقاس[١] عليه ، والآية تحتمل أن يكون « رجالٌ » : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : المسبح رجال .

(والمجاب به نفي) ، نحو قوله :

{٤٢٩} تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لِمْ يَعْرُ قَلْبَهُ

مِنَ الوجْدِ شيءٌ قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ[٢]

أي : بل عراه[٣] أعظم الوجد ، (أو استفهام) ، نحو : قوله :

{٤٣٠} / أَلاَ هَلْ أَتَى أُمَّ الحُوَيْرِثِ مُرْسَلٌ /٢١٠/

نَعَم خَالِدٌ . إنْ لَمْ تَعَقْهُ العَوَائِقُ[٤]

أي : نعم أتاها خالد .

[شرط حذف الفاعل]

(ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه) ، نحو : قولك : « زَيْدا » ، لمن قال : مَنْ

---

(١) في الأصل : « ينقاس دون عليه .

(٢) من الطويل ،ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (أعظم) على إضمار فعله المجاب به النفي ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٠ ، المساعد ١ / ٣٩٥ ، الأشموني ٢ ٣٤ .

(٣) في الأصل و ب : « أعزاه » بزيادة الهمزة سهوا .

(٤) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي .

والشاهد فيه قوله : (خالدٌ) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٠ ، البحر المحيط ٤ / ٣٩ ، وفي المساعد ١ / ٣٩٥ ، وابن مالك والسلسيلي ١ / ٤١٦ : مرسلي ، والمثبت رواية

أكْرِمُ ؟ أي : أكرم زيداً ، وهو كثير ، خلافاً للكسائي [١] ، في إجازتـه حذف الفاعل وحده في باب التنازع وغيره ، ولا حجه له فيما استدل به من الآيات وغيرها وإلى ذلك أشار بقوله :

(ويرفع توهّم الحذف إن خفي الفاعل) دون الفعل (جعله) أي : الفاعل (مصدراً منوياً) كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْد مَارَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [٢] ، ففاعل « بَدَا » مصدر منون ، والتقدير : ثم بَدَا لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قول من قال :

{٤٣١} ... ... بَـدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ [٣]

أي : ظهـر لك فيهـا رأي ، (أو نحو ذلك) ، { كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ ، ففاعل « أَخْرَجَ » ضمير مستـتر راجع إلى الواقع في البحر الموصوف ، ولم يجر له ذكر لكن سيـاق الكلام يدل عليه ، والحاصل : أن الفاعل لايحذف وحده { كما تأول الكسائي ، بل مع رافعه ، وما أوهم ذلك مؤول عند الجمهور .

* * *

---

(١) المساعد ١ / ٣٩٦ .

(٢) سورة يوسف آية : ٣٥ .

(٣) من الطويل ،نسب لمحمد بن بشير الخارجي في شرح أبيات مغني اللبيب .
والشاهد فيه قوله : (بداك بداءٌ) على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح أبيات مغني للبيب ٢ / ٨١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٢ ، المساعد ١ / ٣٩٥ ، الهمع ٤ / ٥٢ ، الخزانة ٩ / ٢١٥ ، شرح التسهيل للمرادي ٢ / ٢٣٠ .

{١٩} " بَابُ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ "

[أغراض حذف الفاعل وحده]

(قد يترك الفاعل لغرض لفظي) كالإيجاز ، نحو : ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمثْلِ مَا عُوقِبَ بِه ﴾ (١) ، وموافقة المسبوق السابق نحو : « من طابَتْ سريرته حُمِدَت سِيرتُه » . وتصحيح النظم نحو :

{٤٣٢} عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُــلاً غَيْري وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلكَ الرَّجُلُ (٢)

(أو) لغرض (معنوي) ، وهو أقسام منها : العلم به نحو : ﴿ وخُلِقَ الانْسَانُ ضَعِيفاً ﴾(٣) ، والجهل به نحو : روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذَا لَم يُعْرف الرَّاوي .

(جوازاً) إن لم يكن في مثل ، أو في كلام جرى مجرى المثل كما تقدم ، (ووجوباً) إن كان في أحدهما كما سيأتي ، وإذا تُرِكَ الفاعل .

[ماينوب في الفاعل]

(فينوب عنه) - حال كون النائب (جارياً مجراه) أي الفاعل (في كُلِّ ماله) من وجوب الرفع ، ووجوب التأخير عن الرافع ، والتنزيل منزلة الجزء منه ، وعدم الاستغناء عنه ، وتأنيث عامله إن كان مؤنثاً - واحدٌ من أربعة :

---

(١) سورة الحج آية : ٦٠ .

(٢) من البسيط ،لأعشى ميمون بن قيس .

والشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول ، وهي : عُلِّقْتُهَا ، وعُلِّقت ، وعُلِّقَ . وقد بناها الشاعر للمجهول لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أن لو قال : علقني الله إياها وعلقها الله رجلاً ، وعلق الله أخرى ، لما استقام له النظم ، انظر الأوضح ٢ / ١٣٧ . وانظر : ديوانه : ١٣١ ، شرح ابن مالك ٢/ ١٢٥ ، العيني ٢ / ٥٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٨٦ .

(٣) سورة النساء آية : ٢٨ .

(مفعول به) ، نحو : ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾ (١) ./ /٢١١/

(أو جار ومجرور) ، نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِم ﴾ (٢) .

(أو مصدر لغير مجرد التوكيد) ، نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾ (٣) ، و«ضُرِبَ ضربتان » ، بخلاف المصدر المؤكِّد ، نحو : « ضُرِبَ زَيدٌ ضرباً » ، فلا يقال : « ضُرِب ضَرْبٌ » ؛ لعدم الفائدة ، (ملفوظ به) ، أي : بالمصدر كما تقدم ، (أو مدلول عليه) أي : على المصدر (بغير العامل) ، كإن وقع في جواب سؤال ، نحو : « بَلَى سِيرَ » ، جواباً لمن قال : ماسِيرَ سَيرٌ شديدٌ ، فلو دُلَّ على المصدر بالعامل ، نحو : « جُلِسَ » ، وأنت تريد : « جُلِسَ هو » ، لم ينب « هو » عن الفاعل ، إذ الفعل إنما يدل على المصدر الذي هو لمجرد التأكيد ، وهو لاينوب ملفوظا به فكيف ينوب منوياً ؟(٤) .

(أو ظرف مختص متصرف) ، نحو : « سِيرَ وقتٌ طَيِّبٌ » ، و « جُلِسَ مكانٌ حَسَنٌ .» ، فلو كان الظرف غير مختص كـ « زمان » و « مكان » ، أو غير متصرف كـ « سَحَر » و « ثَمَّ » ، لم ينب عن الفاعل ، فلا يقال : « سِيرَ زَمانٌ » ولا « جُلِسَ مكانٌ » ، ولا « جِيءَ سحرَ » ، ولا « جُلِسَ ثَمَّ » .

(وفي نيابته) أي نيابة ظرفٍ (غير متصرف أو غير ملفوظ به خِلاَفٌ)، [فأجاز الأخفش(٥) نيابة الظرف الذي لايتصرف ، نحو : « جُلِسَ عندك .» ، وأجاز ابن السراج (٦) نيابة

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٤٩ .

(٣) سورة الحاقة آية : ١٣ .

(٤) هذه عبارة ابن عقيل في المساعد ١ / ٣٩٨ .

(٥) قال ابن مالك : « ومذهبه في هذه المسألة ضعيف » . انظر شرحه ٢ / ١٢٨ .

(٦) ظ : الأصول ١ / ٧٩ - ٨٠ ، وانظر شرح الألفية للمرادي ٢٢ / ٢٩ .

الظرف المنوي نحو : « صِيمَ » . لمن قال : « ماصِيمَ رَمضَانُ » .

(ولا يُمتنَعُ[١] نيابة المنصوب لسقوط [١] الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل) ، نحو : «اخترتُ زيداً القومَ » ، فـ « زيداً » منصوب بنفس الفعل ، و « القوم » منصوب بسقوط الجار ، وهو « من » ، والأصل : من القوم ، فيجوز نيابة القوم المنصوب بإسقاط « من » وإبقاء « زيداً » منصوباً وبالعكس ، فتقول : « اخْتِيرَالقومُ زيداً » ، و « اخْتِيرَ زيدٌ القومَ » ، برفع « القوم » في الأول ونصبه في الثاني ، هذا مذهب الفراء [٢].

ومذهب الجمهور [٣] : تعيين رفع زيد ونصب القوم ، لأن القوم [٤] مقيد بالحرف تقديرا ، و«زيد » مسرح ،كما يمتنع عندهم نيابة المقيد بالحرف لفظاً مع وجود المسرح لفظاً وتقديراً / ، وهذه المسألة لم يتعرض المصنف لها في الشرح [٥]. /٢١٢/

(ولا) يمتنع (نيابة غير المفعول به) ، من ظرف ومصدر ، وجار ومجرور ، (وهو) ، أي : المفعول به (موجودٌ)[٦] ، فيجوز : « ضُرِبَ يومُ الجمعة زيداً » ، و « ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً »، و«ضُرِبَ بالسَّوط زيداً » ، (وفاقاً للأخفش والكوفيين) . في مطلق الجواز [٧]، وإلا فالأخفش

---

(١) في المساعد ، والسلسيلي : « تمنع » و « لسقوط » .
(٢) قال السلسيلي ١ / ٤١٩ ، وهو اختيار المصنف ، وكذا ذكر السيوطي في الهمع ٢ / ٢٦٤ مع أن ابن مالك لم يتعرض لهذه المسألة ، كما ذكر الشيخ خالد ، وابن عقيل في المساعد ١ / ٣٩٨ ، والمرادي في شرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .
(٣) انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٣٥ ، والمقرب ١ / ٨١ .
(٤) في « ب » : لأن الحرف – سهو .
(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ .
(٦) الارتشاف ٢ / ١٩٤ .
(٣) الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، قال ابن مالك : : « وأجاز هو – الأخفش – والكوفيون نيابة غير المفعول بـه ==

يشترط تقدم النائب على المفعول به[١] ، ومن أمثلته في « المسائل » ، تقول : « ضُرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زَيْداً » ، و « ضُرِبَ اليَوْمانِ زَيْداً » ، و « ضُرِب مَكَانُك زَيْداً » انتهى . وتحصل ثلاث مذاهب : المنع مطلقاً ، وهو قول جمهور البصريين ، والجواز مطلقاً ، وهو قول الكوفيين ، والتفصيل بين أن يتقدم على المفعول به فتجوز نيابته ، أولاً فتمتنع ، وهو قول الأخفش .

[شرط نيابة المفعول الثاني أو الثالث]

(ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً) ، [سواء أكان من باب « أعطى » أو« ظن » أو « أعلم » ، (إن أمن اللبس ، ولم يكن جملة أو شبهها) ، تقول : « أُعْطِيَ زيداً درهمٌ » ، و« ظُنَّ زيداً قائمٌ » ، و « أُعْلِمَ زيداً عمراً قائمٌ .» و « أُعلِمَ زيداً كبشُكَ سَميناً .» .

فإن خيف لبس ، أو كان جملة أو شبهها ، تعين نيابة الأول ، نحو : « أُعطِيَ زيدٌ عمراً » ، ونحو : « ظُنَّ زَيْدٌ أَبُوه قَائِمٌ » ، و « ظُنَّ زَيْدٌ عِنْدَكَ أو في الدار » ، وكذا الباقي.

(خلافاً لمن أطلق المنع في باب ظن)[٢] واختاره الجزولي وابن هشام الخضراوي[٣] ، (و) في باب (أعلم) واختاره الخضراوي ، والأبذي[٤] وابن عصفور [٥] .

== مع وجوده ، وبقولهم أقول ؛ إذا لامانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ .
والصواب : عدم الإطلاق ، وهو رأي ابن مالك في الألفية إذ قال : « ولاينوب بعض هذي إن وجد في اللفظ مفعول به » ، انظر الأشموني ٢ / ٦٧ .

(١) هذا ماذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٤٩ .

(٢) في السلسيلي لم تذكر كلمة « باب » في المتن .

(٣) قال ابن هشام : « قال قوم يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، ولعود الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة ، لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيه بالفاعل ، لأنه مسند إليه فرتبته المتقدم » . انظر أوضح المسالك ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤) الأشموني ٢ / ٧٠ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ .

(٥) قال في المقرب ١ / ٨١ : « وإن كان من باب أعلمت لم يجز عندي إلاّ إقامة الأول خاصة » .

(ولا ينوب خبر « كان » المفرد ، خلافاً للفراء) في إجازته في « كان زيد أخاك : كِينَ أخوك، قال المصنف : « حكاه السيرافي في شرح كتاب سيبويه عن الفراء ، وزعم أنه ليس من كلام العرب » [١] .

(ولا) ينوب (مميز خلافاً للكسائي) في إجازته في [٢] : « امتلأت الدار رجالاً : امتُلِئَ رجالٌ[٣] » ، ومنع ذلك البصريون [٤] والفراء .

(ولا يجوز : كِين يُقَامُ) ببناء الفعلين للمفعول ، (وجعل [٥] يُفْعَلُ) ببناء الفعلين أيضاً للمفعول ، (خلافا له) ، أي : للكسائي ، (وللفراء) [٦] ، في إجازتهما ذلك ، ثم قال : الكسائي يقدر في كل من الفعلين ضمير مجهول ، وقال الفراء :/ لايقدر فيهما شئ ؛ لأنه لما ترك من الأول /٢١٣/ لَزِمَ تركه من الثاني ، لأنهما فعلان لاسم واحد .

و « جعل » هذه من أفعال المقاربة ؛ فلها حكم « كان » ؛ لأنها من أخواتها ، ولايجوز شئ من ذلك عند البصريين [٧] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ ، وقال ابن عصفور في الشرح الكبير : « وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه » .

(٢) في الأصل وسقطت من ب سهوا .

(٣) قال الرضي : « وأجاز الكسائي نيابة التمييز : لكونه في الأصل فاعلاً فقال : في طاب زيد نفساً طيبت نفس زيد » انظر شرح الكافية ١ / ٨٤ .

(٤) المساعد ١ / ٤٠٠ ، والارتشاف ٢ / ١٩٣ .

(٥) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٢٩ : « ولاجُعل يُفعَلُ » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٦) انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٨٣ .

(٧) المساعد ١ / ٤٠٠ .

فصـــل

[تغير الفعل عند بنائه للمفعول]

(يضم مطلقا) سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً ، (أَوَّلُ فعل النائب) ، فتقول في الماضي: « ضُرِب » ، وفي المضارع : « يُضْرَبُ » ، بضم أولهما .

(و) يضم أوله (مع ثانيه إن كان) الفعل (ماضياً مزيداً في أوله تاء) المطاوعة ، فتقول : «تُعُلِّم ، وتُشُوطِنَ ، وتُضُورِب » ، بضم الأول والثاني ، وقلب الياء في « تشيطن » ، والألف في «تضارب » واواً ، كما قلبتا في « بَيْطَر » و « ضَارَب » ، فقيل : بُوطِر وضُورِبَ .

(و) يُضَمُّ أوله (مع ثالثه) في الماضي (إن افتتح بهمزة وصل) ، فتقول : « انْطُلِق» و«استُخرِج » ، بضم أولهما وثالثهما .

(ويحرك - ماقبل الآخر لفظاً [١] إن سَلِمَ من إعلال وإدغام) ، كما تقدم في الأمثلة ، (وإلاَّ) يسلم من إعلال وإدغام كما في ، نحو : « قالَ ، ويَقُولُ ، وشَدَّ ، ويَشُدُّ » ،(فتقديراً بكسر)، متعلق بـ« يحرك » (إن كان الفعل ماضياً) .

(وبفتح) ، معطوف على « بكسر » (إن كان مضارعاً) ، مثال الماضي المكسور ماقبل الآخر لفظاً ، « ضُرِب » ، بكسر الراء ، ومثال الماضي المكسور فيه ماقبل الآخر تقديراً : « قِيلَ ، وبِيعَ » ، و«شُدَّ » ، بإسكان ماقبل الآخر لفظاً وبكسره تقديراً .

ومثال المضارع المفتوح ماقبل آخره لفظاً ، « يضرب » ، بفتح الراء ، ومثال المضارع المفتوح ماقبل آخره تقديراً ، « يُقَالُ ، ويُباعُ ، ويُشَدُّ » بإسكان ماقبل الآخر لفظاً ، وفتحه تقديراً .

---

(١) « لفظاً » ساقطه من متن التسهيل في السلسيلي .

(وإن اعتلت عين الماضي) بالقلب حال كونه (ثلاثياً) ، نحو : « قال وباع » . (أو) كائناً (على) وزن (« انفعل ») ، نحو : « انقاد » (أو « افتعل ») ، نحو : « اختار » ، (كسر ماقبلها) أي : العين (بإخلاص) ، فتقول: « قِيلَ وبِيعَ ، وانْقِيد ، واخْتِير ، بكسر ماقبل العين كسرة خالصة من إشمام الضم ، والأصل في : « قِيلَ : قُولَ » / ، وفي « انْقادَ : انْقُوِدَ » ، فَأُعلاً بالنقل والقلب ، /٢١٤/ والأصل في « باعَ : بُيِعَ » ، وفي « اختار : اخْتُيِرَ » ، فَأُعلاً بالنقل فقط .

(أو إشمام ضم) [١] والمراد به هنا : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة ، ومن ثَمَّ قِيلَ : ينبغي أن مثل هذا يسمى روماً . لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام ، وهذا التفسير الذي ذكر للإشمام هنا هو معنى مافسر به ابن خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه ، ويدل عليه قول سيبويه في بعض أبواب الجزاء ، « وسمعنا من العرب من يشم الضم » [٢] انتهى ، وليس المراد بالإشمام هنامايراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير تصويت ، لأن هذا غير ممكن في الوصل ، فإن الإشمام في الوقف غير مسموع ، وهنا في الوصل مسموع .

(وربما أخلص ضماً) ، نحو : « قُولَ » ، بسلامة الواو الساكنة المضموم ماقبلها ، و « بُوعَ »، بقلب الياء واواً ، لسكونها ، وضم ماقبلها ، وهذه اللغة . - أعنى إخلاص الضم - ، تعزى لفقعس ودبير ، وهما من فصحاء بني أسد[٣] ، وهي موجودة في لغة هُذَيل قال شاعرهم :

---

(١) مابين ( ) ساقط من الأصل و « ب » .

(٢) الكتاب ٣ / ٩٥ .

(٣) ذكر الشيخ خالد في التصريح ١ / ٢٩٥ أنه نقلها من المرادي في شرح التسهيل ١ / ٢٣٦ ، وقال : « وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة » وانظر أوضح المسالك ٢ / ١٥٧ ، وقال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٢٦: « وهذه اللغة أضعف اللغات » . وفي اللسان : قال الفراء : بنو أسد يقولون قُولَ ،قيلَ بمعنى واحد » . ظ: اللسان « ق و ل » .

{٤٣٣} حُوكَتْ عَلَى نولين إذْ تُحَــاكُ ... ...[١]

وقال :

{٤٣٤} ... ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيتُ[٢]

وذهب طائفة من متأخري[٣] المغاربة { إلى }[٤] . أنه لايجوز في نحو: « اختار ، وانقاد » مما زاد على الثلاثة إلا اللغة الأولى ، وهي إخلاص الكسر ، وما اختاره المصنف من جواز اللغات الثلاث في ، نحو : « اختار ، وانقاد » ، موافق لما نقله ابن عصفور[٥] ، والأبذي[٥] ، وغيرهما .

(ويمتنع[٦] الإخلاص) ، للكسر ، أو للضم (عند خوف اللبس) ، نحو : « بعت » بالكسر، و«عقت » بالضم ، والأصل : باعني لعمرو ، وعاقني عن كذا » ، ثم بنيتهما للمفعول ، فلو قلت : «بِعْتُ » بالكسر ، و « عُقت » بالضم ، لتوهم أنهما : فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أنه لايجوز في الأول إلا الإشمام ، أو الضم ، والكسر { في }[٤] الثاني ، وأن يمتنع الوجه الملبس عند

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، وبعده * تختبط الشوك لا تُشَاكُ *
والشاهد فيه قوله : (حوكت) بإخلاص ضم الفاء ، انظر : المنصف ١ / ٢٥٠ ، شرح ابن مالك ٢/ ١٣١ ، العيني ٢ / ٢٢٣ ، الأشموني ٢ / ٦٣ ، الهمع ٦ / ٣٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٦ ، السلسيلي ١ / ٤٢١ .

(٢) رجز ، ولرؤبة وصدره ، * ليت ، وهل ينفعُ شيئاً لَيْتُ *
والشاهد فيه قوله : (بُوع) فعل ثلاثي معتل العين بناه للمجهول وأخلص ضم فائه ، انظر : ديوانه:١٧١ ، ابن يعيش ٧ / ٧٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٣١ ، المساعد ١ / ٤٠٣ ، المغني ٢ / ٤٣٨ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٥ ، السلسيلي ١ / ٤٢٠ .

(٣) المساعد ١ / ٤٠٣ .

(٤) مابين { } زيادة يقتضيها السياق .

(٥) أوضح المسالك ٢ / ١٥٧ ، والمساعد ١ / ٤٠٣ .

(٦) في المساعد والسلسيلي : ويمنع .

المصنف[١] خلافاً لسيبويه ، فإنه أجاز الأوجه الثلاثة[٢] ، ولم يلتفت للإلباس ، لحصوله في نحو : «مختار وتضار » .

[كسر فاء بالضم]

(وكسر / فـاء فُعْل ساكن العين لتخفيـف ، أو إدغـام ، لغـة) ، فتقول : في « عُلْم » ، /٢١٥/ بضم العين ، وسكون اللام مخففاً من « عُلِمَ » بالبناء للمفعول : « عِلْم » بكسر العين ، وسكون اللام ، كما حكي عن قطرب[٣] ، ومذهب الجمهور[٤] : أنه لايجوز كسر الفاء إذا سكنت العين تخفيفاً .

وتقول ، فـ « رُدَّ » مما عينه ساكنة للادغام ، « رِدَّ » بكسر الفاء ، كما حكي عن بعض الكوفيين ، ومذهب الجمهور أيضاً أنه لايجوز إلا الضم [٥].

والحق قول بعض الكوفيين[٦] أن الكسر جائز ، وهو لغة بني ضبة ، وبعض تميم ، ومن جاورهم[٦] ، وقرأ علقمة [٧] : ﴿ رِدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [٨] ، ﴿ وَلَوْ رِدُّوا ﴾ [٩] ، بالكسر فيهما .

---

(١) قال ابن هشام ٢ / ١٥٧ : « وادعى ابن مالك امتناع ما أَلْبَسَ من كَسْر كخِفْتُ وبِعتُ أو ضم كعُقْتُ . . . فتعين أن لايجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأولين والكسر في الثالث ، وأن يمتنع الوجه الملبس » . بتصرف .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣) المساعد ١ / ٤٠٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٣٧ .

(٥) قال سيبويه ٤ / ٤٢٣ : « واعلم أن « رُدَّ » هو الأجود الأكثرُ » .

(٦) هذا اختيار ابن هشام في أوضح المسالك٢ /١٥٨، وقال المرادي في شرح الألفية ٢/٢٧: « والصحيح الجواز » .

(٧) شواذ ابن خالويه : ٦٤ ، والمحتسب ١ / ٣٤٥ .

(٨) سورة يوسف آية : ٦٥ .

(٩) سورة الأنعام آية : ٢٨ .

(وقد تُشَمُّ فاء المدغَم) ، نحو : « مُدَّ » ، قال المهاباذي (١) : « من أشَمَّ في قيل ، وبيع أشمَّ في رُدَّ ، ونحوه » .

(وشذ في « تُفُوعِلَ ») كـ « تُغُوفِلَ » ، (« تِفِعيلَ ») ، كـ « تِغِيفِلَ » .

[إعراب ماتعلق بالمبني للمفعول]

(وما تعلق بالفِعل غير فاعل أو مشبه به(٢)) ، أي : بالفاعل ، وهو اسم كان وأخواتها ، (أو نائب عنه) ، أي : عن الفاعل ، وهو المفعول المرفوع بالنيابة عن الفاعل ، (منصوبٌ لفظاً) ، سواء كان مفعولاً مطلقاً ، أو مفعولاً فيه ، أوله ، أو معه ، أوحالاً ، أو تمييزاً ، أو مستثنى بشرط جواز نصبه ، (أو محلاً) ، وهو الجار والمجرور ، سواء جر بحرف زائد ، نحو : « ماضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ » ، أم بغير زائد ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيدٍ » .

[نصب الفاعل ورفع المفعول به ورفعهما ونصبهما]

(وربما رُفِعَ مفعول بـه ونُصِبَ فـاعلٌ لأمن اللبس) ، نثراً ونظماً ،كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » و «كسر الزجاجُ الحجرَ » . برفع المفعول ونصب الفاعل فيهما ، وكقول النابـغة:

[٤٣٥] عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ (٣)

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٩٧ .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٣٠ « أو مشبه به » .

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، الأصول ١ / ١٧٦ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٨ ، ابن يعيش ٨/ ١٣٦ ، المغني ٢ / ٥٧٢ ، الخزانة ٦ / ٥٥٠ ، الإنصاف ١ / ٢٩٢ ، المقرب ١ / ٢٩٠ ، السماعد ١/ ٤٠٥ . والشاهد فيه: على ما وضحه الشارح .

يريدُ : حين عاتبني المشيب ، وصحح المغاربة أن ذلك مما يجوز في النظم خاصة حال الاضطرار ، وربما جاز رفعهما معاً ونصبهما معاً لفهم المعنى ، وأنشدوا من ذلك :

{٤٣٦} إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ / كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ (١) /٢١٦/

يرفع « عقعقان ، وبوم » ، لأنه قد عُرِفَ أنهما مصيدان ، ومنه :

{٤٣٧} قَدْ سَالَم الحَيَّاتُ مِنْه القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُجَاعَا الشَّجْعَمَا (٢)

فصـــل

[تقدم مرفوع الفعل على منصوبه وتأخره عنه

[تقدم المرفوع وتأخر المنصوب]

(يجب وصل الفعل بمرفوعه) ، فاعلاً كان أو نائباً عنه أو شبيهاً به وهو اسم كان وأخواتها ، (إن خِيف التباسه) ، أي : المرفوع (بالمنصوب) حالة خفاء إعرابها ، كأَنْ يكونا مقصورين ، أو مضافين إلى ياء المتكلم ، أو مبنيين ، ولاقرينة نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » ، و«ضَرَب غُلامِي صَاحِبي » ، و « ضرب هذا من قام .» ، فإن ظهر المعنى بقرينه معنوية نحو : «أَكَل مُوسَى الكُمَّثْرى»، أو لفظية كـ « ضَرَبَ مُوسَى سُعُدَى » جاز تقديم المنصوب على المرفوع (٣) .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه على ما وضحه الشارح . انظر : المغني ٢ / ٧٨١ ، الهمع ٣ / ٨ .

(٢) رجز ، لعبد بني عبس .
والشاهد فيه قوله : (القدما الأفعوان والشجاع) بنصب الفاعل والمفعول معاً ، وما ضرورة ، انظر : المغني ٢ / ٧٨١، الخزانة ١١ / ٤١١ ، الكتاب ١ / ٢٨٧ ، الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٨٣ .

(٣) في الأصل : المرفوع على المنصوب .

(أو كان) الفاعل (ضميراً غير محصور) والمفعول ظاهراً نحو : « ضربت زيداً » ، أو ضميراً نحو : « أكرمتك » ، فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيره نحو : « ماضَرَبَ زَيْداً إلاَّ أَنَا » أوَ « مَا أكْرَمْكَ إلاَّ أَنَا » ، (وكذا الحكم) في وجوب وصل الفاعل وتأخير المفعول المحصور بإلا وحرف النفي (عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو : « مَاضَرَبَ عَمْروٌ إلاَّ زَيْداً ») ، هذا نقل المصنف ، وقال غيره : ذهب البصريون (١) والفراء والكسائي (٢) وابن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم المفعول المحصور بإلاَّ وحرف النفي وعليه قوله :

[٤٣٨] تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْـفَ مَابِـي كَلاَمُها (٣)

[تقدم المنصوب وتأخر المرفوع]

(فإن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضميراً لـم يَسْبِق الفعلَ ولـم يُحْصَر فبالعكس) اللغوي ، فيجب حينئذ وصل الفعل بالمفعول وتأخير المرفوع ، فتقول : « أكْرَمَكَ زَيْدٌ » (٤)،

---

(١) قال المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٩ : « والحاصل : ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً وهو مذهب الجمهور والتفضيل وهو مذهب ابن الأنباري ونقل غيره : - وهو ابن هشام - أن مذهب البصريين والفراء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حصر « بإلا » بتصرف يسير ، وانظر أوضح المسالك ٢ / ١٢٠ .

(٢) قال ابن مالك : « ولم يلزم الكسائي ذلك أي وجوب تأخير المحصور ، لأن الاقتران بإلاَّ يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين » .
وكلامه هذا يقتضي موافقة الكسائي ، قاله المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٩ ، ووافقه أبو حيان فقال : « والذي نختاره مذهب الكسائي » .

(٣) من الطويل ، لمجنون بني عامر .
والشاهد فيه قوله : (إلا ضعف مابي كلامها) حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصراً وعند البصريين والفراء « بإلا » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٣٤ ، المساعد ١ / ٤٠٦ ، أوضح المسالك ٢ / ١٢٢ ، الهمع ٢ / ٢٦٠ ، التصريح ١ / ٢٨٢ .

(٤) في « ب » : زيداً - سهو .

و«الدرهم أعطانيه عمرو » ، ويمتنع الوصل فيما إذا سبق المنصوب الفعل نحو : « إِيَّاكَ يُكْرِمُ زَيْدٌ »، وفيما إذا حُصِر المَفْعُول نحو : « إِنَّمَا يُكْرِمُ زَيْدٌ إِيَّاكَ » ، (وكذا الحكم) في وجوب وصل المفعول بالفعل وتأخير الفاعل المحصور بـ « إلاَّ » وحرف النفي (عند غير الكسائي ، في نحو : «ماضرب عمراً إلا زيدٌ) ، وهذا مذهب البصريين والكوفيين إلا الكسائي [١] فإنه أجاز وحده تقديم الفاعل إذا حصر بإلا ، كما أجاز ذلك في المفعول مستدلاً بقوله[٢] : / /٢١٧/

{٤٣٩} مَاعَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلاَ هَجَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

و « الجبأ » بضم الجيم : الجبَانُ .

وتحصل في مسألتي حصر المنصوب وحصر المرفوع ثلاثة مذاهب [٣] : الجواز فيهما وهو مذهب الكسائي ، والمنع فيهما ، وهو مذهب جماعة منهم : الجزولي : والشلوبين [٧] ، والتفصيل بين الفاعل فيجب تأخيره ، وبين المفعول فيجوز ، وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري ، وهذا الخلاف في الحصر بإلا وحرف النفي .

أما الحصر بإنما ، فحكى ابن النحاس [٤] الإجماع فيه [٥] مطقاً ، وفرق الكسائي بينه وبين المحصور بإلا ، بأن تقديم المحصور بإنما ، يوجب اللبس [٦] .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢ / ١٢٩ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إلا لئيم ، وإلا جبأ) حيث تقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به ، وهو مذهب الكسائي ، انظر : أوضح المسالك ٢ / ١٢٩ ، المساعد ١ / ٤٠٧ ، العيني ٣ / ٢٠٢ ، الأشموني ٢ / ٥٧.

(٣) ذكرها المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٩ ، وانظر شرح الجزولية للشلوبين ٢/ ٥٩٢

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ٢٠٠ .

(٥) في الأصل : فحكى ابن النحاس فيها الإجماع » ، والأولى فيه ، لتجري الضمائر على سنن واحد ولأنه يعود إلى « المحصور » ولاحاجة إلى تقدير مضاف مؤنث محذوف .

(٦) انظر المساعد ١ / ٤٠٧ .

[اتصال ضمير المفعول به بالفاعل]

(و) يجب (عند الأكثرين في نحو : « ضرب غلامه زيداً ») مما اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول أن يتصل الفعل بالمفعول ويتأخر الفاعل ، فتقول على هذا : « ضَرَبَ زَيْداً غُلامُه » ، ولايجوز : « ضَرَب غُلاَمُه زيداً » ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، (والصحيح جوازه على قلة) ، قال المصنف : « لوروده في كلام العرب الفحصاء » (١) ، وأنشد عليه أبياتاً منها قوله :

[٤٤٠] جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَادِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ (٢)

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، مستوفي فى أول الفصل الرابع من باب المضمر فليراجع منه .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٥ .
وقال ابن هشام : « وأجازه فيهما الأخفش وابن جني والطوال وابن مالك ، والصحيح جوازه في الشعر فقط » . انظر أوضح المسالك ٢ / ١٢٥ .
(٢) من الطويل ، لأبي الأسود الدؤلي .
والشاهد فيه قوله : (جزى ربه عدىَّ) بتأخير المفعول ، وتقديم الفاعل مع اتصاله بضمير يعود على المفعول . انظر : الخصائص ١ / ٢٩٤ ، الضرائر : ٢٠٩ ، الخزانة ١ / ٢٧٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٥٢، ابن يعيش ١ / ٧٦ ، أوضح المسالك ٢ / ١٢٥ .

[٢٠] " بَابُ اشْتِغَالِ العَامِلِ "

عن الاسم السابق عليه

[صور الاشتغال]

فعلاً كان أو اسم فاعل أو مفعول كما سيأتي (عن الاسم) السابق عليه (بضميره)[١] ، نحو: « زَيْداً ضَرَبْتُهُ أَوْ مَرَرتُ بِهِ . » ، (أو ملابسه)[٢] نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مَرَرتُ بِأَخِيه » . (إذا انتصب لفظاً ، أو تقديراً ضمير اسمٍ) فاعل انتصب (سابقٍ) نعت اسم ، والمراد بانتصاب الضمير لفظاً وصول العامل إليه بنفسه ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُهُ » ، لاظهور النصب فيه لفظاً كـ«ضربتُ زيداً » ؛ لأن ذلك متعذر في المضمرات ، والمراد بانتصابه تقديراً وصول العامل إليه بواسطة حرف الجر ، نحو : « زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » ، لاتقدير الإعراب فيه كـ«ضربتُ الفَتَى » ، فإن ذلك خاصٌ بالمعربات والضمير من المبنيات .

واحترز بقوله : (اسم سابق) عن الاسم المتأخر ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ، فإنه ليس مما نحن فيه ، فإن رفعت « زيداً » / فهو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره ، وإن نصبته فهو بدل من الهاء، بدل كل من كل . /٢١٨/

(مفتقر) ذلك الاسم (إلى ما بعده) ، نحو : « زَيْدَ ضَرَبْتُه » ، فـ « زيدٌ » مفتقر إلى مابعده في حصول الفائدة ، بخلاف : « في الدار زيد فأكرمه » ، فـ « زيدٌ » مبتدأ ، و هو مستغنٍ عن قولك :

---

(١) يقول سيبويه ١ / ٨١ : « إذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته » فلزمته الهاء . . . وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشئ ، وإن شئت قلت : زيداً ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره . . . إلا أنَّهم لايظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر » .

(٢) قال سيبويه ١ / ٨٣ : « وإذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك ، وإن شئت نصبت . . . . . وإذا نصبت زيداً لقيت أخاه فكأنه قال : لابست زيداً لقيت أخاه » بتصرف .

«فأكرمه » بخبره ، وهو الجار والمجرور قبله ، فتقول : « في الدار زيد » ، وهذا كلام تام .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ ﴾ (١) ، إذ الأصل على تقدير سيبويه (٢) : مما يُتْلَى عليكم حكم السارق والسارقة ، فحذف المضاف وهو «حكم » ، وأقيم المضاف إليه مقامه في رفعه على الابتداء ، وحذف خبره ، وهو مما يُتْلَى عليكم ، وجملة ﴿ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١) ، على هذا مستأنفة .

(أو) إلى (ملابس ضميره) ، أي : الاسم السابق ، بأن يكون مضافاً إلى ضمير الاسم السابق كـ « زيدٌ ضربت أخاه » .

أو مشتملة صفته أو صلته عليه ، نحو : « هندٌ أكرمت رجلاً يحبها » . أو « ضربت الذي يبغضها » .

أو عطف عليه عطف نسق بالواو لاغير ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمراً وأَخَاه » ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ، فكأنك قلت : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمراً مَعَ أخيه » .

أو عطف بيان نحو : « زيدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً أَخَاه » ، فإن قدرت « الأخ » بدلاً بطلت المسألة ، رفعت زيداً أو نصبته ؛ لخلو الجملة عن الرابط ، إذ البدل على نية تكرار العامل .

(بجائز العمل) ، متعلق « بانتصب » ، أي : انتصب بعامل جائز العمل (فيما قبله) ، أي: ماقبل العامل ، وهو الاسم المشغول عنه العامل بضميره أو ملابسه ، بحيث لو فُرِّغ العامل منهما لعمل في الاسم السابق ، أو في موضعه ، نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ ، وبزيدٍ مَرَرْتُ » ، وَخَرَج بقوله :

---

(١) سورة المائدة : ٣٨ .

(٢) الكتاب ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(جائز العمل فيما قبله) الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، وأفعل في التعجب ، فنحو : « زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، أو أَكْرَم منه عَمروٌ ، أو ضَرْباً إياهُ ، أو عَلَيْكه ، أو ما أحسنه» ، واجب الرفع على الابتداء ؛ لأن الصفة المشبهة / وما ذكر بعدها لايجوز أن تعمل فيما قبلها ، ومالا / ٢١٩/ يعمل لايفسِّر عاملاً .

[موانع الاشتغال]

ثم يشترط في جائز العمل أن يكون (غير صلة) لموصول اسمي ، نحو : « زيد أنا الضاربه»[١] ، أو حرفي نحو : « أَذكَرٌ[٢] أنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ أَحبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثَى »[٣] ، (ولا مشبَّهٍ بها)، أي : بالصلة في تتميم ماقبله وهو الصفة ، نحو : « مارجلٌ تحبُّه يُهان » ، والمضاف إلى الفعل نحو: « زَيدٌ يومَ تَراهُ يَفْرَحُ »[٤] .

(ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته) نحو : « زَيْدٌ إِنْ زُرْتَه يُكْرِمْكَ »[٥] .

(ولا جوابٍ مجزوم) نحو : « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ .» ، ومن أجاز تقديم معمول الجواب المجزوم على أداة الشرط - وهو الأخفش والكسائي والفراء - أو أجاز تقديمه على الجواب بعد الشرط - وهو الكسائي - [٦] أجاز فيه الاشتغال ، والمنع مذهب الجمهور ، وأجازه المصنف[٧] ،

---

(١) لأن الصلة لاتعمل فيما قبل الموصول » التصريح ١ / ٣٠٣ .

(٢) [ ] زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٣١ : « لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة أن » .

(٤) « لأنه مضاف إليه يوم ، وهو شبيه بالصلة في تتميم ماقبله ، والمضاف إليه لايعمل فيما قبل المضاف ، ومالايعمل لايفسر عاملاً » التصريح ١ / ٣٠٣ .

(٥) قال ابن مالك في شرحه ٢ / ١٣٨ : « أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يؤثر معمولها فيما قبلها عملاً ولا تفسيراً » .

(٦) الارتشاف ٣ / ١٠٤ .

(٧) انظر شرحه ٢ / ١٣٨ .

ونسب المنع إلى الفراء ، واحترز بقوله : (مجزوم) ، من المرفوع فيجوز عند سيبويه وأصحابه أن يفَسِّرٍ عاملاً في الاسم السابق ، نحو : « زيداً إنْ يَقُم أُكْرِمُه » ، بالرفع ، لأنه يجوز إعماله عند سيبويه[١] في الاسم السابق مع التفريغ ، فلذلك أجاز أنْ يفسر العامل ، وتسميته إذا رفع جواباً تجوز ؛ لأن الجواب لايرفع ، فلو أسقط لفظ : مجزوم لم يحتج إليه ؛ بل في ذكره مايوهم جواز ذلك في الجواب غير المجزوم كجواب « إذا » ، نحو : « زيداً إذا قَامَ عَمْرو أُكْرِمُه » وهو لايجوز ، إذ لايجوز تقديم معمول جواب « إذا » عليها ، فلا يقال : « عَمْراً إذَا قَامَ زَيدٌ أُكْرِم » ، هذا حاصل كلام المرادي[٢] ، وابن عقيل [٣] . (ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل) ، نحو : « زيدٌ ظَنَّهُ ناجياً»، بمعنى : ظن نفسه ، فلايجوز نصب زيد ؛ لأنه يلزم من ذلك تفسير الفاعل – وهو الضمير المسند في « ظنه » ، وهو عمدة – بالمفعول الذي هو : زيد وهو فضله ، فإن انفصل الضمير جاز نصب زيد ، نحو : « زَيْداً لَم يَظُنَّه نَاجِياً إلاَّ هو » ، لأنَّ المنفصل كالأجنبي ، والأصل : « لم يظنه أحد ناجياً إلاَّ هُوَ » ، (ولا تالي استثناء) ، نحو : « مَا زَيْدٌ إلاَّ يَضْرِبُه عَمْروُ » / . /٢٢٠/

(أو معلق) ، نحو : «كيفَ زيدٌ لقِيتَهُ » ، (أو حرف ناسخ) ، نحو : « زيدٌ ليتني ألقاه » .

(أو كم الخبرية) ، نحو : « زيد كم ضربتُه » ، أجريت مجرى الاستفهامية .

(أو حرف تحضيض) ، بإهمال الحاء ، وإعجام الضادين ، نحو : « زيدٌ هَلاَّ ضَرَبْتَهُ » .

(أو عَرْض) ، بإسكان الراء ، نحو : « زيدٌ ألاَ تكرمُهُ » .

(أو تمن بـ « ألاَ » ،) نحو : « العونُ على الخير ألاَ أجدُهُ .» ، قال المصنف : فوجوب[٤] رفع

---

(١) قال سيبويه ١ / ١٣٣ : « إذا قلت : زيداً إذا تاني أضربُ . . . فإن لم تجزم الآخر نصبت » .

(٢) المساعد ١ / ٤١١ .

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤١ ، والمساعد ١ / ٤١١ .

(٤) « المراد بالمعلق : الاستفهام والنفي بما ولاما الابتداء والقسم شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨ .

[أما](١) قبل التخصيص وتَالِيْه مذهب المحققين من العارفين (٣) بكتاب سيبويه (٤) .

[نصب المشتغل عنه وجوباً]

(وجب نصب) الاسم (السابق إن تلا) الاسم السابق (مايختص بالفعل) نحو : « إذا » لغير مفاجأة ، و« لو » في المجازاة ، و « إن » الشرطية وأخواتها الجازمة ، وأدوات التحضيض ، فتقول : «إذا زيداً تلقاه أكْرِمْهُ » ، « ولو زيداً لقيته ماأهنته » ، « وإن زيداً أكرمتَهُ أكرمك .» ، « وهلاّ زيداً أكرمتَهُ » ، بوجوب نصب الاسم السابق قبلها .

(أو استفهاماً بغير الهمزة) ، نحو : « هل زيداً رأيته » ؛ فيجب نصب زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر (٥) ، ولا يجوز الرفع ، لأن « هل » إذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز : « هل زيدٌ ضربته » برفع زيد ، إلا في الشعر عند سيبويه (٦)، وأجاز الكسائي (٧) تقديم الاسم على الفعل بعد « هل » ، فأجاز الرفع بالابتداء ، في نحو : « هل زيدٌ رَأيْتَه » .

---

(١) ليست في ب .

(٢) قال ابن عقيل : « وعكس قوم منهم الجزولي فجعلوها مرجحةَ نصب الاسم السابق ، وذكر ابن العلج أن بعض النحويين جوز النصب ، ورجح الابتداء في نحو : شرابنا ألا تشربه . » المساعد ١ / ٤١٣ .

(٣) انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٣٩ .

وأما نص سيبويه فقد قال ١ / ١٢٧ : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك » .

(٤) قوله : « وجب » جواب لقوله في أول الباب : إذا انتصب .

(٥) من أول قوله : نحو : زيد ظنه ناجيا إلى قوله : فيجب نصب زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر» من المساعد ١/ ٤١١ - ٤١٣ ، بتصرف يسير .

(٦) قال سيبويه ١ / ٩٩ : « فإن قلت : هل زيداً رأيتَ ، وهل زيدٌ ذهب ، قَبُحَ ولم يجز إلا في الشعر » .

(٧) انظر المساعد ١ / ٤١٣ .

[عامل النصب في المشتغل عنه]

(بعامل) فعل[١] أو شبهه ، متعلق بـ « نصب » ، أي : وجب نصب الاسم السابق [بعامل][٢] (لايظهر) وجوباً ، لكون العامل المشغول عوضاً عنه ، ولايجمع بين العوض والمعوض ، والعامل المقدر (موافق للظاهر) المذكور لفظاً ومعنى ، فتقدير : زيداً ضربته ، وزيداً أنا ضاربه : ضربت زيداً ضربته ، وأنا ضارب زيداً أنا ضاربه ، (أو مقارب) ، للظاهر في معناه دون لفظه ، فتقدير : زيداً مررت به ، وزيداً أنا مارٌّ به : جاوزت زيداً مررت به ، وأنا مجاوز زيداً مارٌّ به ، وتقدير : زيداً ضربت أخاه ، أهنت زيداً ضربت أخاه / . /٢٢١/

[من صور رفع المشتغل عنه]

(وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق) ، [وعليه جاء قوله :

[٤٤١] لاَتَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... وَإِذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[٣]

في رواية الكوفيين برفع « منفس »[٤] على إضمار المطاوع ، أي : إن هلك منفس أهلكته ، ورواه البصريون[٥] بنصبه على إضمار الموافق ، أي : أهلكت منفساً أهلكته ، يقال : لِفُلانٍ منفس ونفيس ، أي : مال كثير .

---

(١) في المخطوطتين اسم شبهه ، وصحح في هامش : ب .

(٢) [ ] سقطت من ب .

(٣) من الكامل للنمر بن تولب .
الشاهد فيه قوله : (إن منفس أهلكته) بالرفع فاعلا لفعل مضمر مضارع للظاهر المشغول بالضمير بعده ، انظر : الكتاب ١ / ١٣٤ ، الخزانة ١ / ٣١٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٨ ، ابن يعيش ١ / ٢٢ ، المغني ١/ ١٧٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤١ ، المساعد ١ / ٤١٤ ، الأشموني ٢ / ٧٥ ، السلسيلي ١/ ٤٢٦ ويروي : « فإذا »

(٤) المساعد ١ / ٤١٤ : فرفع .

(٥) انظر الكتاب ١ / ١٣٤ .

[ترجيح النصب ومواضعه]

(ورجح نصبه على رفعه بالابتداء : إن أجيب به استفهام بمفعول مايليه)(١) ، نحو قولك : «زيداً ضَرَبْتُه » ، في جَوَاب : « أيهَّم ضربْتَ » .

(أو بمضاف إليه مفعول مايليه) ، نحو قولك : « ثوبَ زيد لبسته ، في جواب : « ثوبَ أيِّهم لَبِسْتَ » ، وإنما يرجح النصب في هاتين الصورتين ليطابق الجواب السؤال ، فإن لم يجب به استفهام بالمفعول ، ولا بالمضاف إليه المفعول اختير الرفع ، فتقول في جواب : أيُّهم ضربته ؟ وثوبُ أيِّهم لبستُه ؟ زيدٌ ضَرَبْتُه ، وثَوبُ زَيد لَبِسْتُه ، بالرفع فيهما .

(أو وليه فعل أمر)(٢) ، سواء كان دالاً على الأمر بالصيغة ، نحو : « زيداً اضربه » ، أم باللام، نحو : « زيداً ليضربه عمرو » ، أم بالمعنى ، نحو : « الأولادَ يرضعهن(٣) الوالداتُ » ، مما صورته صورة الخبر ومعناه الأمر، بخلاف مالفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، نحو : « زيْدٌ أَسْمِعْ بِهِ « ، في التَّعَجُّبِ، وَبِخِلاَفِ مَادَلَّ عَلى الأمر من اسم فعل أمر ، نحو : « زَيْدٌ عَلَيْكَهُ » ، فزيد : واجب الرفع فيهما .

(أو نهي) ، نحو : « زَيْداً لاَ تَضْرِبْهُ » ، ومنه قوله:

[٤٤٢] القَائِلِينَ يَسَاراً لاَ تَنَاظِرُه ... غِشّاً لِسيِّدهم في الأَمْرِ إذْ أَمروا (٤)

---

(١) بمفعول مايلي المفعول ، والمراد أن الاسم المشتغل عنه في الجواب يقابل اسم استفهام هو مفعول به في جملة الاستفهام .

(٢) قال سيبويه ١ / ١٣٧ : « والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ، ويُبنى على الفعل » .

(٣) في الأصل و ب : يرضعن » تحريف إذ يخرج من الباب . والتبس الأمر على محقق المساعد فجعله جزءا من آية البقرة .

(٤) البيت من البسيط ، لزهير من قصيدة يمدح الحارث بن ورقاء الصيداوي ، الارتشاف ٣ / ١٠٧ ، ==

(أو دعاء) ، نحو : « زَيْداً أصْلِح اللَّهُمَّ شأنَه » ، أو « ليجزه الله خيراً » / ، أو « رحمه الله » /٢٢٢/

(أو ولي هو) ، أي : المشتغل عنه ، (همزة استفهام)[1] ، نحو : « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ .» و « أعبد الله ظننه قائماً » و « أزيداً ضربته أَمْ عمراً .» .

واحترز بقوله : (أو ولي هو) من أن تليه الهمزة ، فإن الرفع حينئذ يجب ، نحو : « زيدٌ أضربته .» ، وبقوله : (همزة) من أن يلي غير الهمزة من أدوات الاستفهام ؛ فإنه يجب نصبه ، نحو: « هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ » .

(أو حرف نفي لايختص) ، نحو : « مَا زَيداً ضَربْتُه ، وَلاَ بَكْراً قَتَلْتُه ولا عَمراً .» ، واحترز بـ «حرف » من ليس ، فإن الاسم الذي يليها يرتفع بها ، فلا تكون المسألة من باب الاشتغال ، وبقوله : (لايختصُّ) من « لن » و « لم » و « لما » ، فإنها مختصة بالفعل فلا يليها الاسم إلا في الضرورة ، فيكون إذ ذاك محمولا على إضمار فعل على جهة الوجوب ، كقوله[2] :

[٤٤٣] ظُنَنْتُ فَقِيراً ذاغِنيً ثُمَّ خلتُه فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرِ وَاهِبِ [2]

أي : فلم أَلْق ذا رجاءٍ ألقه .

== المساعد ١ / ٤١٥ ، . والشاهد فيه قوله : (يساراً لاتناظره) بنصب الاسم لمّا وليه فعل مسبوق بخبر في معنى النهي والنصب راجح .

(١) لأن همزة الاستفهام تدخل على الأسماء والأفعال ، ودخولها على الأفعال أكثر فكان النصب أرجح .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (لم ذا رجاء ألقه) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٢ المساعد ١ / ٤١٦ ، المغني ١ / ٣٠٨ ، السلسيلي ١ / ٤٢٧ .

(أو حيث) ، نحو : « حيث زيداً تلقاه فأكرمه .» ، وإنما كان النصب أرجح ، لأن في «حيث» معنى حروف[1] المجازاة .

(أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً) [1] نحو : « لقيت زيداً وعمراً كلمته .» ، سواء أكان الفعل متعدياً أولازماً ، تاماً أو ناقصاً ، متصرفاً أو جامداً ، نحو : « لَستُ أَخَاكَ وَزَيْداً أعينك عليه»، وسواء أقدمت الفعل أم أخرته ، نحو : « عمراً كَلمته وَزَيْداً لَقيتُه » ، وإنما رجح النصب للمشاكلة، بعطف فعلية على مثلها ، قال الله تعالى : ﴿فَدَمَّرنَاهُم تَدْميراً ، وَقَوْمَ نَوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغرَقْنَاهُم ﴾ [2] ، وقال تعالى : ﴿ فَريقاً هَدَى وَفَريقاً حَقَّ عَلَيْهِم الضَّلاَلَة ﴾ [3] ، (أو تشبيهاً) ، نحو : « أَتَيْتُ القوم حتى زيداً مررت به »[4] ، « ومارأيت زيداً بل[5] بكراً لقيت أباه » ، وذلك لشبههما بالحروف االعاطفة ، لأنهما لايكونان إلا بعد تمام الكلام ، فـ « حتى » و « بل » / إذا / ٢٢٣/ دخلا على جملة حرفا ابتداء ، ولكن لما وليهما في اللفظ بعض ماقبلهما أشبها الحروف العاطقة ، فأعطي تاليهما ما أعطي تالي الواو .

(أو كان الرفع يوهم وصفاً مخلاً) ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [6] .

---

(١) قال سيبويه ١ / ١٠٦ : « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصباً في القياس إذا وحيث » .

(٢) سورة الفرقان آية : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٣٠ .

(٤) يقول سيبويه ١ / ٩٦ : « فحتى تجري مجرى الواو ، وليست بمنزلة أمَّا لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبتدأ » .

(٥) وزاد سيبويه لكن ، فقال ١ / ٩٠ : « ومما يختار فيه النصب لنصب الأول قوله: « مالقيت زيداً لكن عمراً مررتُ به . . . لأن بل ولكن لاتعملان شيئاً وتشر كان الآخرَ مع الأول ؛ لأنهما كالواو وثم والفاء ، فأجرهما مجراهن فيما كان النصبُ فيه الوجه ، وفيما جاز فيه الرفع » .

(٦) سورة القمر آية : ٤٩ .

فنصب « كل » يرفع توهم أن « خلقناهُ » ، صفة « شَيْءٍ » ؛ إذ الصفة لاتفسر عاملاً[١] فيما قبلها ، فهو خبر لاصفة ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر ، خيراً كان أو شراً ، وهو قول أهل السنة ، ورفعها يوهم أن « خلقناه » صفة مخصصة لشيءً ، والصواب كونه[٢] خبراً ، فرجح[٣] النصب لدفعه احتمال غير الصواب ، وقد قرئ[٤] بكل منهما ، لكن المشهور النصب .

[استواء النصب والرفع ومواضعه]

(وإن ولي العاطف) أو شبهه ، (جملة ذات وجهين ، أي اسمية الصدر فعلية العجز ، استوى الرفع والنصب) ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوه ، وَعَمْراً كَلَّمْتُه . » ، قال المصنف في الشرح في هذه المسألة : جاز الرفع والنصب « جوازاً حسناً دون ترجيح ، لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبراً عنه بجملة فعلية ، معطوفاً على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفاً في اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكل منهما ضعف وقوة ، فضعف الرفع : لترتبه على أبعد المشاكلَيْنِ ، وقوته : لصلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه ، وضعف النصب ، لعدم صلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه[٥] وقوته لترتبه على أقرب المتشاكلين فحصل بذلك التعادل في مراعاة التشاكل[٦] » ، انتهى . قال في شرح

---

(١) في ب « عاملة » سهو ، والصواب ما أثبت .

(٢) قال السيرافي في حاشية الكتاب ١ / ١٤٨ : « في النصب هاهنا دلالة على معنى ليس في الرفع ، فإن التقدير على النصب إنّا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر : فهو يوجب العموم ، وإذا رُفِعَ ليس فيه عموم ؛ إذ يجوز أن يكون خلقناه نعتا لشئ ، و « بقدر » خبراً لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أن ماخلقه منها خلقه بقدر » ، وانظر الأشموني ٢ / ٨٠ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٤٨ : « فأما قوله عز وجل : « إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بقدرٍ » فإنها على قوله : « زيداً ضربتُهُ ، وهو عربي كثير » .

(٤) المحتسب ٢ / ٣٠٠ . وقرأ بالنصب الجمهور ، وبالرفع أبو السمال العدوي .

(٥) مابين القوسين سقط من الأصل و « ب » والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢١ .

الكافية : « قيل : وإنما احتاج في تفسير « ذات الوجهين إلى قوله » : « أي : اسمية الصدر فعلية العجز »، لأن ذات الوجهين يراد بها كبرى وصغرى ، فالصغرى في ضمن الكبرى[1] / ، /٢٢١/ والصغرى أعم من أن تكون اسمية أو فعلية ، فتبين أن المراد بذات الوجهين : مايجوز فيه الرفع باعتبار الكبرى ، والنصب باعتبار الصغرى ، ولايكون كذلك حتى تكون اسمية الصدر فعلية العجز»[2] انتهى ، (مطلقاً) سواء أصلح جعل مابعد العاطف خبراً ، بأن كان فيه ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى ، نحو : « هِندٌ ضَرَبْتها ، وَزَيْدٌ كَلَّمْته في دارها .» ، أم لم يصلح ، بأن لم يكن فيه ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى ، (خلافاً للأخفش ومن وافقه)[3] كالزيادي ، والسيرافي (في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل مابعد العاطف خبراً) ، نحو : « زيْدٌ قَامَ وَعَمرو أكرمته » ، فرفع « عمرو » راجح على نصبه ، لعدم اشتمال مابعد العاطف على ضمير يعود على زيدٍ ، وإن ورد نصب عمرو ، فهو على حد النصب في : « زيداً ضربته » ابتداء ، ويكون من عطف جملة فعلية على الجملة الاسمية ، وهو جائز اتفاقاً ، ونقل ابن عصفور [5] : أن سيبويه وغيره لم

---

(١) قال الشيخ خالد في التصريح ١ / ٣٠٤ : « ومعنى قولنا كبرى أنها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ، ومعنى قولنا إنها ذات وجهين أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها فعلية العجز بالنظر إلى خبرها ، فإن راعيت صدرها رفعت « عمراً » ، وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وكلاهما لامحل له من الإعراب ، وإن راعيت عجزها نصبته ، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية ، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من « لأجله » العائد على صدر الجملة الأولى أو الفاء » .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٠ ، ٦٢١ .

(٣) المساعد ١ / ٤١٩ .

(٤) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٧١ : « . . فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، وهو المختار » .

(٥) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٣٦٨ : « مذهب السيرافي أنه لابد في الجملة من ضمير يعود على المبتدأ . . . فتقول : زيد ضربته وعمراً أكرمته بسببه أو من أجله أو في داره . . . وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيئ ؛ لأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عز وجل : « والسماء رفعها ووضع الميزان » مع أنه ليس في « رفعها » ضمير يعود على « النجم والشجر » .

يشترطوا ضميراً ، فليس صلاحية مابعد العاطف للخبرية شرطاً في استواء الرفع والنصب في هذه المسألة عندهم ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِل ﴾[1] . قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، وباقي السبعة بالنصب[2] ، وهو معطوف على قوله تعالى : ﴿ والشَّمسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ [1] ، وليس في الجملة المحمولة على الصغرى ضمير يعود على الشمس .

(ولا أثر للعاطف إن وليه « أمَّا ») ، وذلك لأن « أما » تبطل حكم العاطف ، لأنها من أدوات الصدور فلا ينظر إلى ماقبلها ، بل يكون للاسم بعدها ماله مفتتحاً به ، فلا يترجح النصب بعد الفعلية ، ولا يستوي الوجهان بعد « ذات الوجهين » ، بل يترجح الرفع في ذلك كله مالم يله مرجح النصب .

[ترجح الرفع ومواضعه]

(وابتداء المسبوق بـ) حرف (استفهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً[3] بغير ظرف أو مجرور خلافاً للأخفش) ، فإذا قلت : « أأنت زيدٌ ضربته » ؟ فعند سيبويه [4] أنت : مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، وعند الأخفش [5] أنت : فاعل بـ « ضرب » مقدراً ، وزيد : منصوب به ، لوجود الاستفهام أول الكلام ، والفعل آخره ،كذا قال المصنف [6] وغيره .

---

(١) سورة يس آية : ٣٩ ، ٣٨ .

(٢) انظر السبعة لابن مجاهد : ٥٤٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٣٦ .

(٣) في متن التسهيل في السلسيلي « متصلاً » .

(٤) قال سيبويه ١ / ١٠٤ : « وتقول : أأنت عبدُ الله ضربته ، تجريه هاهنا مجرى : أنا زيدٌ ضربتُه ؛ لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ، ولاشئ هو بالفعل وتقديمه أولى ، إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيداً ضربتُه فهو عربي جيدٌ ، وأمره هاهنا على قوله : زيد ضربته . »

(٥) الهمع ٥ / ١٥٥ ، إصلاح الخلل للبطليوسي ص ١٣٠ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٤ .

قال المرادي : « والظاهر ماقاله الأستاذ أبو علي : أنه لاخلاف بينهما في الحقيقة ، وإنما منع سيبويه من الذي ذهب إليه الأخفش مادام « أنت » مبتدأ ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سُئل عنه ، فأما إذا جعلت « أنت » فاعلاً بالفعل الذي يفسره « ضربته » المتصل بسببه ، فلا ينكر ذلك ، ولا يمنع منه [(١)] » انتهى

واحترز المصنف بقوله : (بغير ظرف وشبهه) [(٢)] من أن يكون الفصل بأحدهما ، فإن حكم الاستفهام لايبطل بل يكون النصب راجحاً ، لتوسعهم في الظرف وشبهه ، نحو : « أكل يومٍ زيداً تضربه .» ، و « أفى الدار زيداً تضربه .» ،

(وكذا ابتداء المتلو بـ « لم ») ، نحو : « زيد لم أضربه » ، (أو « لن») ، نحو : « زيدٌ لَنْ أَضْرِبَهُ » ، (أو « لا ») ، نحو : « زيدٌ لاَ أَضْرِبُه » ، (أولى) من نصبه ، (خلافاً لابن السيد) ، وهو : أبو محمد البطليوسي [(٣)] ، حيث رجح النصب في هذه الأمثلة ، كما في قولك : « مازيداً ضربته » ، والفرق ظاهر ، وماقاله ضعيف ، لأن النفي المتأخر لا أثر له .

واحترز من « المتلو » بـ « ما » ، فإن رفعه على الابتداء متعين ، نحو : « زيدٌ ماضربته » ، لأن «ما » تمنع مابعدها أن يعمل فيما قبلها ، ومالا يعمل لايفَسِّر عاملاً ، (وإن عدم المانع) ، للنصب، كالألف واللام مثلاً ، نحو : « زيد أنا الضاربه » ، فنصب « زيد» ممتنع ، لكون العامل صلة[(٤)] ، وكذا بقية ماسبق ذكره في أول الباب ، (والموجب) للنصب ، كـ «إن » الشرطية مثلاً ، نحو : « إنْ زَيْداً رَأَيْتَه أَحْبَبْتَهُ » ، / (والمرجح) للنصب ، كتقدم همزة الاستفهام على الاسـم مثلاً ، نحو : /٢٢٦/

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٩ .

(٢) في الأصل و « ب » وشبهه » والمعنى : أو .

(٣) إصلاح الخلل ص ١٣٢ .

(٤) « لأنك إنما تريد معنى : أنت الذي ضربَهَ » الكتاب ١ / ١٣٠ .

« أزيـداً ضربته » (وَ المسوي) بين النصب والرفع على الابتداء ، وهو الجملة ذات الوجهين ، نحو : « زيدٌ قَامَ ، وعَمرو رأَيْته » (رجح الابتداء) ، جواب « إن عدم » ، فلا فرق [في][١] ترجيح الابتداء بين أن يتقدم ماهو فاعل في المعنى ، نحو : « أنا زيدٌ رأَيْتُه » ، وألا [٢] يتقدم ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُه » ، و « زيد صديقي وعمرو صَحِبْتُه .» ، (خلافاً للكسائي [٣] في ترجيح نصب تالي ماهو فاعل في المعنى ، نحو : « أنا زَيْدٌ ضَرَبْتُه ، وأَنْتَ عَمْرو كَلّمتَه ») ، ووجه ماقاله الكسائي : أن تقديم الفاعل في المعنى منبه على مزية العناية بالحديث عنه ، فكأن المسند إليه متقدم ، وقال غيره : «لاترجيح في هذا ، لأن الاسم السابق لايدل على فعل ولا يقتضيه ، فوجوده كعدمه .

(وملابسة الضمير بنعت) ، نحو : « زَيْدٌ أَكْرَمْتُ رَجُلاً يُحبّه »[٤] .

(أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل) ، نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وأَخَاه .» ، (كملابسته بدونهما) ، نحو : « زَيد ضربت أخاه » ، والحاصل : أن حكم الملابسة بالنعت والعطف كحكم الملابسة بالإضافة إلى الضمير ، وقد تقدم ذلك أول الباب عند قوله (أو ملابس ضميره) .

وقيد العطف بالواو لينبه على أن غيرها من حروف العطف لايثبت لها هذا الحكم ، فلا يجوز : « هِنْداً رَأَيْتُ عَمراً ثُمَّ أَخَاهَا » ، ولا « رأيتُ عَمراً أَوْ أَخَاهَا » ، واحترز بقوله : (غير مُعَادٍ) من أن يعاد العامل ، نحو: « زَيْداً رَأَيْتُ عَمْراً وَرَأَيْتُ أَخاه » ، فإنه لايجوز نصب زيد ، وذلك واضح .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) في الأصل و « ب » : « أم لم » على توهم أن المعطوف عليه « تقدم » وليس كذلك .
(٣) الهمع ٥ / ١٥٦ .
(٤) يعلل سيبويه رفعه فيقول ١ / ١٢٨ : « لأنه ليس بمبني على الفعل ، ولكن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر » .

/٢٢٧/ (وكذا الملابسة بالعطف بالواو) / من غير إعادة العامل (في غير ذا الباب) الذي نحن فيه وهو باب الاشتغال ، والمراد بغير ذا الباب باب النعت ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ زَيْدٌ وأَخُوه»، وبَابَ الحال ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً عَمرٌ وأَخُوه » ، وباب الخبر ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ عَمروٌ وأَخُوهُ»، وباب الصلة، نحو: « جَاءَتِ الَّتِي قَامَ زَيْدٌ وأَخُوها .» ، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو لم يجز .

[اشتغال غير المتعدي]

(ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ماعلق به) نحو : « زَيْدٌ ظَفِرْتُ بِهِ عَلَى عَمْرو » ، أي : بسببه ، فالباء للسببية ، والمظفور به غير زيد ، فيجوز نصب زيد [١] ، (خلافاً لابن كيسان) [٢] في منعه نصب زيد ، لكون المجرور فاعلاً في المعنى ، ورده المصنف : بأن كونه فاعلا في المعنى [٣] لايمنع نصبه بدليل : « زيداً أقمته » .

(وإن رفع المشغول شاغله لفظاً) ، نحو : « أزيد قام أبوه » ، (أو تقديراً) ، نحو : « أَزَيْدٌ مُرَّ بِهِ .» ، ببناء « مُرَّ » للمفعول ، (فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق ، حكمه في تفسير ناصبه)، فتارة يجب تقدير الفعل ، نحو : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المشْرِكِين اسْتَجَارَكَ ﴾ [٤] .

وتارة يترجح تقدير الفعل على الابتداء ، نحو : « أَزَيْدٌ قَامَ غُلاَمهُ » .

---

(١) « إذا كان المراد أن زيداً سبب الظفر » شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٦ ، الارتشاف ٣ / ١١٣ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١١٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٦ .

(٤) سورة التوبة آية : ٦ .

وتَارة تترجح الابتدائية على الفاعلية ، نحو : « زَيْدٌ قام » ، عند المبرد [١] ، ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل .

وتارة يجب الرفع على الابتدائية ، نحو : « خَرَجْتُ فإذَا زَيدٌ يَضْرِبُه عَمْروٌ » .

وتارة يتساوى الأمران ، نحو : « زيدٌ قَعَد وَعَمْرو قَامَ » ، إن راعيـت الكبرى رفعت عَمْراً على الابتداء ، وإن راعيت الصغرى رفعته على الفاعلية .

(ولا يجوز في نحو : أزيد ذُهِبَ به ؟ الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير) ، وهو زيد في المثال المذكور [٢] ، (خلافاً للسيرافي وابن / السراج) والمبرد [٣] في إجازتهم نصب /٢٢٨/ زيد في المثال ، على أن يكون الجار والمجرور وهو « به » في موضع نصب ، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ، والتقدير : ذهب هو أي : الذهابُ به ، ورده المصنف بأن الفعل لا يتضمن إلا مصدراً غير مختص ، وغير المختص لاينوب عن الفاعل [٤] ، ودُفِعَ : بأن المصدر الذي تضمنه « ذُهِبَ » إذا أسند إليه « ذهب » قدر ذلك المصدر العائد عليه الضمير معرفاً بأل كما قدرنا ، والصحيح أن « زيدا » في المثال المذكور ونحوه واجب الرفع إما على الابتدائية أو على الفاعلية بفعل مقدر على الاشتغال ، وهو الارجح لمكان الهمزة ، والتقدير : «أذهب زيدٌ ذهب به.»، ولايجوز نصبه ؛ لأن الجار والمجرور في موضع رفع على النيابـة عن الفاعل .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢ / ١٧٤ .

(٢) قال سيبويه ١ / ١٠٤ : « فإن قلت : أزيدٌ ذُهب بهِ . . . لم يكن إلا رفعاً ؛ لأنك لو لم تقل « به » فكان كلاماً لم يكن إلا رفعاً ، كما قلت : أزيدٌ ذهب أخوه » .

(٣) الارتشاف ٣ / ١١٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٧ .

[المقدر يفسر عاملا]

(وقد يُفَسَّر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه ، وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما) ، مثال ذلك : « أَزَيْدٌ أَخُوه نَصرْتَه » - بتاء الخطاب ، وهو من أمثله سيبويه ، فزَيْدٌ مبتدأ أول ، وأَخُوه مبتدأ ثانٍ ، و نَصَرْتَه خبر الثاني ، والجملة خبر الاول ، ويجوز نصب الأخ على الاشتغال بلاخلاف ، فتقول : « أزَيْدٌ أَخاه نَصَرتَهُ » ، أي : نصرت أخاه نصرته ، وأجاز سيبويه[1] والأخفش نصب « زيْدٌ أيضاً ، فتقول : « أَزْيداً أَخَاهُ نصرته » ، فينصب زيدٌ بعامل مقدر يفسره الفعل المقدر الناصب للأخ ، فيكون الفعل الظاهر قد فسر ناصب الأخ وناصب الأخ فسر ناصب زيد ، وهو المعنى بقوله : (عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر) [2] وقد فسر ناصب زيد الذي قبله .

وحكى الأخفش عن قوم من القدماء منع نصب زَيْدٍ في المثال المذكور ، وأنه يتعين رفعه ، لأن المضمر عندهم لايفسر المضمر ، ورد الأخفش عليهم بأن / قال : أليس المضمر الذي وقع على الأخ قد عرف إذ فسره الظاهر واستبان حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لايفسره ويكون هذا المظهر تفسيراً لهما جميعاً ، قال ابن خروف : « وهذا الرد قيل : هو للأخفش ، وهو بعبارة سيبويه [3] أشبه » انتهى . /٢٢٩/

(فإذا أسند إلى أحدهما) ، أي : إلى أحد الضميرين المذكورين كضمير « زيد » أو «الأخ» مثلا ، نحو : « زيدٌ أخوه يَضْربه .» - بياء الغائب - ، (فصاحبه) أي : فصاحب الضمير الذي

---

(١) الكتاب ١ / ١٠٥ وبحاشيتها رأى الأخفش وردُّه على القدماء .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٢ .

أُسْندَ إليه العامل الظاهر (مرفوع بمفسر المشغول ، وصاحب) الضمير (الآخر منصوب به) ، فإذا جعلت الضمير المرفوع بقولك : « يضربه » عائداً على الأخ والمنصوب به عائداً على زيد رفعت «الأخ » ونصبت « زيداً » ، فقلت : « أَزَيْدًا أَخُوه يَضْرِبه » ؟ والتقدير : « أيضرب زيدا[1] أخوُه يَضْرِبه » ، وإن جعلت المرفوع عائداً على « زيد » ، والمنصوب عائداً على الأخ رفعت زيداً ونصبت الأخ ، فقلت : أَزَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُه ، والتقدير : أَيَضْرِب زَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُه .

---

(١) في الأصل و « ب » « زيد » سهو .

{٢١} " بَابُ تَعَدِّي الفعْل وَلُزُومه "

[متى ينصب الفعل مفعولا به]

(إذا اقتضى فعلٌ) اسماً (مصوغاً له) – وذلك ، كـ « ضرب » مثلا – فإنه يقتضي اسماً ، كـ«زيد » مثلاً يصاغ لذلك الاسم المراد ، (باطراد اسم مفعول تام) ، بالشروط المذكورة [١] ، فتقول : « زيدٌ مَضْروبٌ » ، واحترز بقوله : (باطرادِ) ، مما أصله أن يتعدى بالحرف ثم حذف الحرف منه ، نحو : « مسموح » ، والأصل : مسموح به ، فحذف الحرف فاستتر الضمير ، فلا يقال : إن « سمح » متعد؛ لأن هذا غير مطرد ، واحترز « بالتمام » ، مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر ؛ فإنه لازم ، نحو : « ذَهِلَ » و « طمع » ، إذ يقال : مذهول عنه ، ومطموع فيه ،/ فليسا بمتعديين ، /٢٣٠/ (نصبه) ، أي : نصب الفعل الاسم ، (مفعولاً به) ، نحو: « ضَرَبْتُ زَيْداً » .

[ناصب المفعول به]

وكون الناصب للمفعول به هو الفعل وحده كما ذكر المصنف هو مذهب البصريين[٢]، لأن الفعل هو المستدعي للمفعول ، وقال هشام : « ناصبه الفاعل » [٣] ، وقال الفراء : « ناصبه الفعل والفاعل معاً »[٢] ، وقال خلف الأحمر : « ناصبه معنى المفعولية » [٥] .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ : « ولايبعد أن يرسم المتعدي بأنه الذي يصرح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد ، ويرسم اللازم بأنه لايصح أن يشتق منه ذلك » .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٨ .

(٣) هو هشام بن معاوية من الكوفيين ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ١٢٨ .

(٤) المساعد ١ / ٤٢٦ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٢٨ .

ويرد قول هشام والفراء : أنَّ المفعول قد ينصب ولا فاعل ولا فعل موجودان ، نحو : «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْداً » ، ويرد قول خلف : أن معنى المفعولية باق في نحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » بالبناء للمفعول وقد فقد النصب .

[الأقسام وسبب التسمية]

(ويسمى)(١) الفعل الناصب للمفعول به (متعدياً) لتعديه ، أي : مجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، (ومجاوزاً) ، لمجاوزته الفاعل ، (وواقعاً) لوقوعه على المفعول به ، (وإلا) يقتضيه (فلازماً) يسمى الفعل للزومه الفاعل واقتصاره عليه ، ويسمى أيضاً قاصراً ، أو غير متعد ، وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به .

(وقد يشتهر (٢) بالاستعمالين) : التعدي واللزوم ، (فيصلح للاسمين) : المتعدي واللازم، فيقال فيه : متعد ولازم ، قال : في " الشرح : « ماتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن أحد الاستعمالين مستندراً قيل فيه : متعد بوجهين ، نحو : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له .» (٣) انتهى ، وهو قسم ثالث عند بعض (٤) ، جرى عليه المصنف .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ ١٤٨ : « وسمي » .
(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٨ : « وقد يُشْهَرُ » وكذا في السلسيلي ، والمساعد .
(٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٤٩ بتصرف .
(٤) هو قسم ثالث بالنسبة للمتعدي في الأفعال عند الزجاجي ، قال في الشرح الكبير ١ / ٢٢٩ : « والمتعدي ثلاثة أقسام قسم يتعدى إلى واحد بنفسه ، وقسم يتعدى إلى واحد بحرف الجرِّ ، وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر .
وعلل ابن عصفور هذا القسمة فقال : وإنما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعنى أنه لم يقل : نصحت زيداً أكثر من : نصحت لزيد ، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائد ، ولانصحت لزيد أكثر من : نصحت زيداً ، فيجعل الأصل ثم حذف حرف الجر . فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه » .

[بم يتعدى اللازم]

(وإن عُلِّق اللازم بمفعول به معنىً[1] عدى بحرف الجر[2]) ، نحو : « آمَنْتُ بِاللَّهِ واعتَصَمتُ بِهِ » ، (وقد يُجْرَى) اللازم ، (مجرى المتعدي شذوذاً) ، نحو قوله :

{٤٤٤} تحِنُّ فَتُبْدِي مَابِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي [3]

يريد : لقضى عليَّ ، والأُسى : بضم الهمزة ، جمع أسوة من التأسي / ، وبالفتح : الحزن. /٢٣١/

(أو لكثرة الاستعمال) نحو : « دخلتُ [4] المسجد » ، فيقاس عليه « دخلت البلد » ، ونحوها من الأمكنة ، بخلاف : « توجه مكة » ، و « ذهب الشام » ، فلا يقاس عليه لقلته [5] .

(أو لتضمن [6] معنى يوجب ذلك) كقول نصر بن سيار : « أَرَحُبَكُم الدُّخُولُ فِي طَاعَةَ الكِرْمَانِي ؟ » ، و « رَحُبَ » على وزن لايجئ متعدياً[7] البتة ، ولكنه عداه لَمَّا ضَمَّنَه معنى « وَسِعَ »

---

(١) قوله: « معنى » ساقطة من السلسيلي .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ ، بحرف جر .

(٣) من الطويل ، لعروة بن حزام العذري .

والشاهد فيه قوله : (لقضاني) على ما وضحه الشارح إذ استعمل اللازم (قضى) استعمال المتعدي فنصب المفعول به شذوذاً ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ ، المغني ١ / ١٥٢ ، الضرائر ١٤٦، شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٥ ، والمساعد ١ / ٤٢٨ ، السلسيلي ١ / ٤٣٥ .

(٤) قال سيبويه ١ ١٥٩ : « . . . لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن ، في مثل : دخلت البيت ، واختصت بهذا » .

(٥) « وقال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان » . الكتاب ١ / ٣٥ .

وقال ابن يعيش ٧ . ٦٣ : « والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة » .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ : « لتضمن » وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٧) ذكر الجوهري قول ابن سيار هذا ، ثم قال : « وهي شاذة ، ولم يجئ في الصحيح فَعُلَ بضم العين ==

قال الخليل[١] : وأكثر مايكون التضمين فيما يتعدى بحرف جر فيصير متعديا بنفسه ، ثم اختلف في اطراده ، فمنهم من قال فيه بالقياس لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال ، ومن المسموع ، « أَمَرْتُكَ الخَيْر. » ، أي : كَلَّفْتُكَ . ﴿ وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[٢] ، أي : لاتعقدوا ، وهو كثير[٣] .

[اطراد حذف الجار قبل أن وأن وشرطه]

(واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع « أنْ » و « أنَّ ») - بفتح الهمزة فيهما - وتخفيف النون من الأولى ، وتشديدها من الثانية ، فتقول : « عجبت أنْ تقوم ، أوْ أَنَّكَ قَائِم»، والأصل : من أن تقوم ، ومن أنك قائم » ، فحذف من تخفيفاً ، ولو أَتيْتَ بصريح المصدر فقلت: « عجبت من قيامك » لم يجز حذف من ، وإنما جاز مع « أنْ » و « أنَّ » لطولهما بمتعلقهما ، واحترز من غير المتعين ، نحو : « رغبت في أن تفعل » ، فإنه لايجوز حذف « في » إذ لا يعلم أن التقدير : رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَل ، أو عن أن تفعلَ ، هذا تقرير كلامه[٤] ، ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾[٥] ؛ فحذف الحرف[٦] مع أن المفسرين اختلفوا في المراد

== متعدياً غيره » ، اصحاح ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .
وفي اللسان : « أن أبا علي الفارسي حكى أن هُذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها » .

(١) المساعد ١ / ٤٢٨ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٣٥ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٣٨ : « وليست . . . أمرتُك الخيرَ أكثر في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم بها بعضهم . . . فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة » .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٠ .

(٥) سورة النساء آية : ١٢٧ .

(٦) « قال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٥٤ : « قلت : عنه جوابان :
أحدهما : أن يكون حذف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس .
والآخر : أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب==

منه، فقدره بعضهم : في « أن » ، وبعضهم : عن « أن » ، واستدل كل لمذهبه بما هو مذكور في كتب التفسير[١].

واحترز بقوله : (مع « أنْ » و « أنَّ ») عن غيرهما فإنه لايطرد معه الحذف ، ويشكل عليه الحذف مع « كي » المصدرية ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَيْ لاَيَكُونَ دُولَةً ﴾ [٢] والأصل : لكي لا فإنه مقيس كما قال ابن هشام/ في توضيحه [٣] ، (محكوماً على موضعهما) أي : « أنْ » و «أنَّ»، /٢٣٣/ (بالنصب) عند سيبويه[٤] والفراء [٥] وهو الأرجح ؛ لأن بقاء[٦] الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير ، فالحمل عليه أولى ، (لا) محكوماً على موضعهما (بالجر خلافاً للخليل والكسائي) [٧] ولا حجة لهما في قوله :

[٤٤٥] وَمَا زُرْتَ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِليَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُه [٨]

== عنهن لدمامتهن لدمامتهن وفقرهن . وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين ، والله أعلم » .

(١) في البحر المحيط ٣ / ٣٦٢ : « هذ اللفظ يحتمل الرغبة والنفرة ، فالمعنى في الرغبة في أن تنكحوهن لمالهن أو لجمالهن ، والنفرة وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن فتمسكوهن رغبة في أموالهن ، والأول قول عائشة رضي الله عنها وجماعة » ، وانظر الكشاف ١ / ٢٧٥ .

(٢) سورة الحشر آية : ٧ .

(٣) انظر التصريح على التوضيح ١ / ٣١٣ ، والمغني ١ / ١٩٩ .

(٤) قال ابو حيان : « ووهم ابن مالك فنقل أن مذهب سيبويه أنه في موضع نصب كالفراء ، ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب ، إنما ذكر مذهب الخليل أنه في موضع نصب ثم قال : لو قال إنسان إن « أنَّ » في موضع جر لكان قولا قوياً وله نظائر » الارتشاف ١ / ٥١ - ٥٢ ، و ظ : سيبويه ٣ / ١٢٨ .

(٥) انظر الارتشاف ٣ / ٥١ .

(٦) كلمة « بقاء » من هامش « ب » وعليها » صح .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٣ .

(٨) البيت من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ٧٨ ، الكتاب ٣ / ٢٩ ، الإنصاف ١ / ٣٩٥ ، العيني ٢ / ٥٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٠ المغني ٢ / ٥٨١ ، المساعد ١ / ٤٢٩ ، الأشموني ٢ / ٦٧ ، والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

حيث زعما أن « دين » بالجر معطوف على محل « أن تكون » ، لاحتمال أن يكون من العطف على التوهم ، وأن يكون في موضع نصب ، وما حكاه المصنف عن الخليل أنه في موضع جر موافق لحكاية صاحب [1] البسيط عنه ذلك ، والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال : إنه في موضع نصب[2] .

(ولا يعامل بذلك) ، [أي : بالاستغناء عن حرف الجر والنصب على سبيل الاطراد (غيرهما)[3] ، أي : غير « أنْ » و « أنَّ » ، (خلافاً للأخفش الأصغر)[4] ، وهو : علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد ، ووافقه ابن الطراوة [5] ، فيقال على رأيهما : « بريت السكين القلم »، والأصل : بالسكين ، فحذف الحرف لما تعين هو وموضعه ، وقاسا ذلك على ماسمع من قولهم : «اخْتَرتُ زَيْداً القَومَ » أي : من القوم ، فإن لم يتعين الحرف لم يحذف ، فلا تقول : « رَغِبْتُ الأَمْرَ»، إذْ لاَيُدْرَى هل المراد : رغبت في الأمر ، أو رغبت عن الأمر ، وكذا إن لم يتعين موضعه ، فلا يقال : اخْتَرْتُ إخوتَكَ الزَيدين ، إذ لايدرى هل المراد : اخترت إخوتك من الزيدين ، أو اخترتُ من إخوتك الزيدين ، والصحيح [6] : أنه لايقاس [7] على ذلك وإن وجد الشرطان ، لقلة ماورد من ذلك .

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٥١ : « ووهم ابن مالك وصاحب البسيط فنقلا أن مذهب الخليل أنه في موضع جر » .

(٢) قال سيبويه ٣ / ١٢٧ : « سألت الخليل عن قوله جلّ ذكره : « وأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنَا ربكُم فاتقون » فقال : إنما هو على حذف اللام . . . فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً هذا قول الخليل » .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ : « لتعين الجار غيرهما » ، وهي غير مثبتة في المساعد ١/ ٤٣٠، ومثبتة في السلسيلي ١/ ٤٣٤ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٣ .

(٥) المساعد ١ / ٤٣٠ .

(٦) وصححه ابن عصفور أيضا في الشرح الكبير ١ / ٣٠٧ .

(٧) في الأصل و « ب » لاينقاس « ينقاس أنسب في المعنى والحكم .

(ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو :) قوله :

[٤٤٦] إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٍ ؟ (أشارت كليب بالأكف الأصابع)[١]

أي : إلى كليب ، والأصل : أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب ، فحذف الجار وأخر الفاعل للنظم . / /٢٣٣/

فصـــل

[تعدد مايتعدى إليه الفعل : الواسطة والترتيب]

الفعل (المتعدي من غير بابي « ظن » و « أعلم ») ، كما تقدم (متعد إلى واحد) ، نحو : «رَحِمَ اللَّهُ خَالِداً » .

(أو متعد إلى اثنين) ، نحو : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر ﴾[٢] ، (و) الفعل (الأول) المتعدي إلى واحد (متعد بنفسه وجوباً) دائماً ، فلا يصل إلى مفعوله بحرف جر ، إلاَّ أن يكون حرف الجر زائداً بشرطه[٣] ، نحو : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾[٤] .

---

(١) من الطويل ، للفرزدق .

والشاهد فيه قوله : (كليب) بحذف حرف الجر وإبقاء عمله . انظر : ديوانه : ٣٦٢ ، الخزانة ٩ / ١١٣ ، المغني ١ / ٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٥٠ ، المساعد ١ / ٤٣١ ، الأشموني ٢ / ٩٠ ، الارتشاف ٣/ ٥٣ ، أوضح المسالك ٢ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٤٣٥ .

(٢) سورة الكوثر آية : ١ .

(٣) لزيادة « من » عند جمهور البصريين شرطان .

الأول : أن يكون بعد نفي أو شبهه ، وهو النهي والاستفهام .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة . انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ .

(٤) سورة الملك آية : ٣ .

(وجائز التعدي واللزوم) ، فيتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى ، كـ « شَكَرَ ، ونَصَحَ» على ما مثل المصنف [(١)] ، (وكذا) الفعل (الثاني) ، المتعدي إلى اثنين ، (بالنسبة إلى أحد المفعولين) ، فمنه : ماتعدى إليه أيضاً بنفسه، نحو : « كسا » و « أعطى » ، نحو : « كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً ، وأَعْطَيْتُه دِرْهَماً » ، ومنه : ما تعدى إليه بحرف الجر ، نحو : « اختار ، وأمر » ، فتقول : «اخْتَرْتُ زَيْداً مِنَ الرِّجَالِ وأَمَرْتُه بِالخَيْرِ » .

(والأصل تقديم ماهو فاعل معنى على ماليس كذلك) ، فإذا قلت : « أعطيت زيداً درهماً » فزيداً : مفعول في اللفظ فاعل في المعنى ؛ لأنه آخذ للدرهم ، فالأصل : تقديم زيد على الدرهم ، قال في الشرح : « ولأجلِ ذَا جَازَ أَعْطَيْتُ دِرْهمَه زَيْداً ، وامتنع : « أعْطيتُ صَاحِبَه الدِّرْهَم » ، إلا على قول من أجاز [(٢)] : ضرب غلامه زيداً [(٣)] » انتهى .

(وتقديم مالا يجر على ماقد يجر) ؛ فإذا قلت : « اخترت زيداً القوم .» فـالأصل : تقديم زيد [(٤)] لأنه[(٤)] لايجر على القوم لأنه قد يجر ، فتقول : « اخترت زيداً من القوم .» وعُلْقَة مايتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ماقد يتعدى إليه بواسطة ، قال في الشرح : « ولذلك يقال : «اخْتَرْتُ قَوْمَه عُمَراً » ، ولا يقال : « اخترت أَحَدهم القَوْم[(٥)] » ، إلاَّ على قول من أجاز: «ضربَ غلامُه زيداً » ، انتهى [(٣)] .

---

(١) شرح لتسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٩ .

(٢) أجازها الأخفش ، وابن جني ، انظر الكافية ١ / ٧٢ ، والخصائص ١ / ٢٩٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٢ .

(٤) « لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه ، بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف » . انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٩٢ .

(٥) حتى لايعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه إذ الأصل : اخترت أحدهم من القوم فكل في موضعه ، انظر المساعد ١ / ٤٣٣ .

(وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى) ، في باب الفاعل[1] فالواجب نحو : « مَا أَعْطَيْتُ درهماً ألاَّ زَيْداً » ، إذ هو مثل : « ماضرب عمراً إلا زيدٌ»، / ‏/٢٣٤/ والممتنع نحو : « مَا أَعْطَيْتُ زَيْداً إلاَّ دِرْهَمَا ، إذ هو مثل : « ماضرب زيد إلا عمراً » ، والجائز ما خلا من أسباب الوجوب وأسباب المنع .

فصـــــل

[من مواضع تأخير المفعول به على الفعل وتقديمه وجوبا وجوازا]

(يجب تأخير منصوب الفعل إن كان) المنصوب (« أنَّ » مشددة) ، نحو : « عرفت أَنك منطلق » ، فلا يجوز : « أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ عَرَفْتُ » ، (أو مخففة) من الثقيلة ، نحو : « عَلِمْتُ أَنْ سَيَخْرُجُ زيْدٌ » ، فلا يجوز : « أن سيخرج زيدٌ علمتُ » .

(و) يجب (تقديمه) أي : منصوب الفعل عليه (إن تضمن) المنصوب (معنى استفهام)، نحو : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ وأَيَّهم لقيتَ ؟ » .

(أو) معنى (شرط) ، نحو : « مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ ، وأَيَّهم تضرب أضرب .

(أو أضيف) المنصوب (إلى ماتضمنهما) أي : الاستفهام والشرط ، نحو : « غُلاَمَ أَيِّهم رأيت » ، و « غُلاَمَ مَنْ تضرب أضرب » .

(أو نصبه جواب « أَمَّا »[2]) ، نحو : ﴿فَأَمَّـا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَر ﴾ [3] .

---

(١) ظ أحكام تقدم المفعول به على الفاعل وتأخيره في آخر نائب الفاعل .

(٢) أي كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء في جواب أما » انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٨ .

(٣) سورة الضحى آية : ٩ .

(ويجوز في غير ذلك - إن علم النصب- تأخير الفعل) ، نحو : « زيداً ضَرَبَ عَمْرو »، و«كمثرى أكل موسى .» ، فإن جهل النصب لم يؤخر ، فلا تقول : « مُوسى ضرب عيسى » على أن موسى مفعول .

(غير تعجبي) ، فلا يجوز فيما أفاد التعجب ، نحو : « ما أحسنَ زَيْداً : زيداً ما أَحْسَنَ.» [١].

(ولا موصول به حرف) مصدري ، فلا تقول في : « أُرِيدُ أَنْ تَنْفَعَ زَيْداً ، أُرِيدُ زَيداً أَنْ تَنْفعَ»[٢] .

(ولا مقرون بلام الابتداء) ، فلا يجوز في : « لَيُحِبُّ اللَّهُ المُحْسِنَ ، المحسنَ لَيُحِبُّ اللهُ » [٣].
(أو قسم) ، فلا تقول في[٤] : « والله لأضربنَّ زيداً ، والله زيداً لأضرِبَنَّ » . (مطلقاً) - حال مِن فاعل يجوز - .

والمعنى : يجوز تأخير الفعل في غير ماذكره مطلقاً ، سواء أكان من المسائل الخمس التي يذكرها عقب هذا أم من غيرها وفاقاً للبصريين .

(وخلافاً للكوفيين في منع نحو : « زيداً غلامُه ضرب [٥] ، وغلامه[٦] أو غُلاَمَ

---

(١) « لأنه لايتصرف في معموله » انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٨ .

(٢) « لأنه لايفصل بين الحروف الموصولة وصلتها » السابق .

(٣) لأن اللام لها الصدارة .

(٤) «في » من ب وسقطت من الأصل سهوا .

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ : « ومنع الكوفيون نحو : « زيداً غلامه ضرب » لأن زيداً متأخر في التقدير من وجوه ، أحدها : بالنظر إلى « غلامه » لأنه من تمام خبره ، والثاني : بالنظر إلى ضرب ، لأنه معموله ، والثالث : بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله ، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه لامفسر له قبله . . . وأجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي .»

(٦) في المخطوطتين أو - وفي التسهيل وسائر شروحه « وَ » .

أخيه(١) ضرب زيدٌ ، وما أراد أخذ زيد(١) ، وما طعامكَ أكل إلاَّ زيدٌ)(٢) هذه مسائل خمس ، منع الكوفيون فيها تقديم المفعول كما مثل المصنف ، والسماع ورد بخلاف قولهم / ، فمثل المسألة الأولى قوله : /٢٣٥/

{٤٤٧} كَعْباً أَخُوه نَهَى فَانْقَادَ مُنْتَهِياً ولَوْ أَبَى بَـاءَ بالتَّخْليدِ في سَقَرا (٣)

ومثل الثانية قوله :

{٤٤٨} رَأْيَه يَحْمدُ الَّذِي أَلِفَ الحَـزْ مَ وَيَشْـقَـى بِـسَعْيِـهِ المَغْـرورُ (٤)

ومثل (٥) الثالثة قوله :

{٤٤٩} شَرَّ يَـوْمَيْهـا وَأَغْـوَاهُ لَهَـا رَكِبَـتْ عنـزٌ بِـحِـدْجٍ جَمَـلاَ (٦)

---

(١) « وذلك لأن المفسر في هذه الصورة هو الفاعل ، ولايجوز أن تقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل ، لأن الفاعل لايتقدم على الفعل . . . وأجازه البصريون ، وهو الحق » شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٩ ، وكذا «ما أراد أخذ زيد » إذا قدر في أراد ضمير زيد .

(٢) « لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة ، وذلك بأن قدمته على الفعل ،وأجازه البصريون ، وهو أولى لأن المستثنى سد مسد الفاعل » انظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٩.

(٣) البيت من البسيط ، نسبه ابن مالك لرجل من طيٍّ ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٣ ، المساعد ١/ ٤٣٦ ، السلسيلي ١ / ٤٣٧ ، شرح شواهد المغني .
والشاهد فيه قوله : (كعباً أخوه نهى) على أن هذا جائز عند البصريين ممنوع عند الكوفيين . وهو نظير : زيد غلامه ضرب .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (رأيه يحمد الذي) على أن تقديم المفعول في مثل هذا المثال جائز عند البصريين ، ممتنع عند الكوفيين ، انوهو لعامر بن المجنون في التنبيه والايضاح ٢/ ٢٤٦ ، والمستقصى ٢/ ١٣٠ [كلاهما عن المعجم المفصل] ظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٤ ، المساعد ١ / ٤٣٧ ، السلسيلي ١/ ٤٣٨ .

(٥) في ب : ومثال في الوضعين .

(٦) من الرمل ، وهو نظر : غلامه ضرب زيد . نسبه في الضرائر لحسان بن تبع . وفي اللاسان لامرأة أخيه ضرب زيدٌ
والشاهد فيه قوله: (شر يوميها ركبت عنز) وهو نظير: غلامَ أخيه ضرب زيدٌ على ماذُكر في البيت السابق ==.

ومثل الرابعة قوله :

{٤٥٠} مَـا شَـاءَ أَنْشَـأَ رَبِّـي والَّذِي هُوَ لَمْ ... يَشَأْ فَلَسْـتَ تَـراهُ نَاشِئاً أَبَـداً [١]

ومثل الخامسة قوله :

{٤٥١} مَـا المَـرْءَ يَنْفَـعُ إلاَّ رَبُّـه فَعَـــلاَ ... مَ تُسْتَمَـالُ بِغَيْـرِ اللَّـهِ آمَـالُ [٢]

[عود ضمير الفاعل المستتر على مفعول به مقدم]

(ولا يوقع فعل مضمر متصل على مُفَسِّره الظاهر) ، فلا تقول : « زَيْداً ضَرَبَ » ، يعني : ضرب نفسه بلا خلاف ، وعلل ذلك المصنف : « بأن جوازه يستلزم توقف مفهومية مالا يستغنى عنه – وهو الفاعل – على مفهومية مايستغنى عنه ، وهو المفعول »[٣] ، قال المرادي : « وهو معنى قول المبرد[٤]: لأنه يصير المفعول لابد منه ، فلو انفصل الضمير جاز ، نحو : « مَاضَرَبَ زَيْداً إلاهُو»، لأن الأصل: مَاضَرَبَ زَيْداً أَحدٌ إلاَّ هُو ، فحذف الظاهر وأقيم المنفصل مقامه[٥] » .

== انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٤ ، المساعد ١ / ٤٣٧ ، الضرائر ٢٥٠ ، الأمثال لابن سلام ٨٨ ، الصحاح ٣ / ٨٨٧ ، السلسيلي ١ / ١٨٠ .

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماشاء أنشأ ربي) على جواز تقديم المفعول عند البصريين وهو نظير : ما أراد أخذ زيدٌ. انظر : شرح ابن مالك ٢/ ١٥٤ ، المساعد ١ / ٤٣٧ ، السلسيلي ١ / ٤٣٨ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه.
والشاهد : في الشطر الأول ، على ماذكر في البيت السابق وهو نظير : ماطعامَك أكل إلا زيدٌ انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٥٤ ، المساعد ١/٤٣٧ ، السلسيلي ١ / ٤٣٨ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٤ .

(٤) المساعد ١ / ٤٣٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٥ .

(وقد يوقع) فعل مضمر متصل (على مضاف إليه) ، أي : إلى مفسره الظاهر ، نحو : «غُلَامَ هِنْدٍ ضَرَبَتْ » ، ففاعل « ضربت » ضمير هند ، وجاز هذا لأنه في تقدير : ضَرَبَتْ هِنْدٌ غُلَامَهَا ، قاله المصنف [١] . « ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين وهو المنقول عن هشام ، ونقل النحاس عنهم المنع وهو المنقول عن الأخفش والفراء ، ونقل عن المبرد والكسائي المنع والجواز ، والصحيح الجوازُ ، قال الشاعر :

{٤٥٢} أَجَلَ المـرءِ يَسْتَحِثُّ ولاَ يَـدْ ... رِي إِذَا يَبْتَغِي حُصُولَ الأَمَانِي [٢]

ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء ، وهو الفاعل ، وأجل : مفعول يستحث ، فقد وقع فعل مضمر متصل على مضاف إلى مفسره الظاهر ، والمعنى : المرءُ في وَقْتِ ابتِغَاءِ الأَمَانِي يَسْتَحِثُّ أَجَلَهَ ولاَيَشْعُرُ . قاله ابن عقيل [٣] .

(أو) على (موصول بفعله) ، أي : المفسر الظاهر ، نحو : « مَا أَرَادَ زَيْدٌ أَخَذَ » ، فـ « ما » موصول ، وهي مفعول أخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على زيد ، وجملة : « أراد زيد » من الفعل والفاعل صلة « ما » ، فأوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ، ومثله قول الشاعر : / /٢٣٦/

{٤٥٣} ماجَنَتِ النَّفْسُ مِمَا رَاقَ مَنْظَرُهُ ... رَامَتْ ، ولَمْ يَنْهَهَا بَأْسٌ ولاَ حَذَرُ [٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٤ .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٥٤ ، المساعد ١ / ١٥٤ ، السلسيلي ١ / ٤٣٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٦ .

(٣) انظر المساعد ١ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : في ماجنت النفس رامت ، حيث أوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر .

فصـــــل

[حذف الفعل استغناء بالمفعول به]

(يجوز الاقتصار قياساً) من غير توقف على مورد سماع (على منصوب الفعل ، مستغنىً عنه) ، أي : عن الفعل (بحضور معناه) أي : الفعل ، كقولك : خيراً ، لمن شرع في ذكر رؤيا ، بتقدير: رأيت خيراً.

(أو سببه) ، كقول الشاعر :

[٤٥٤] إِذَا تَغَنَّى الحَمَـامُ الوُرْقُ هَـيَّجَنِي ... وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهـا . أُمَّ عَمَّـارِ (١)

أي : ذكرتُ أَمَّ عمار ، لأن التهييج سبب الذكر .

(أو مقارنه) ، كقولك لمن تأهب للحج « مكةَ » ، : تريد مكة ، ومثله قوله :

[٤٥٥] لَـنْ تَـرَاهَــاَ ولَــوْ تَـأَمَّلْـتَ إِلاَّ ... وَلَهَـا فِي مَفَـارِقِ الرَّأْسِ طِيْبَــاَ (٢)

أي : إلاَّ وترى لها ، لأن رؤية الشئ مقارنة لرؤية مايشتمل عليه ، قاله المرادي (٣) .

---

(١) من البسيط ، للنابغة الذبياني .
والشاهد : وضحه الشارح ، انظر ديوانه : ٢٠٣ ، الخصائص ٢ / ٤٢٥ ، والكتاب ١ / ٢٨٦ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٥٦ ، السلسيلي ١ / ٤٣٩ ، المساعد ١ / ٤٣٩ .

(٢) من الخفيف ، لابن قيس الرقيات .
والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح ، انظر : الكتاب ١ / ٢٨٥ ، ابن يعيش ١ / ١٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٦ ، الخصائص ٢ / ٤٢٩ ، المقتضب ٣ / ٢٨٤ ، المغني ٢ / ٦٧٢ ، السلسيلي ١/ ٤٣٩

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٦ .

(أو الوعد به) ، نحو : « زيداً ، لمن قال : سأطعم ، أي : أطعم زيداً .

(أو السؤال عنه بلفظه) ، نحو : « بلى زيداً ، لمن قال : هل رأيت أحداً » ، أي : « رأيت زيداً» .

(أو معناه) نحو : بلى وجاذا ، لمن قال : أفي مكان كذا وجْذٌ ، أي : بلى تجد وجازاً ، وإنما كان بمعناه لأن معنى أفي مكان كذا : أأجد في مكان كذا ، والوجذ ، بجيم وذال معجمة : نقرةٌ في الجبل يجتمع فيها الماء ، والجمع : وجاذ .

(أو عن متعلَّقه) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيْراً ﴾ [1] ، أي : أنزل خيراً .

(وبطلبه) ، نحو : « اللَّهُمَّ ضَبُعاً وَذِئْباً » ، أي : اجمع في الغنم ضبعاً وذئباً .

(وبالرد على نافيه) ، نحو : بلى زيداً ، لمن قال : ماضربت أحداً .

(أو الناهي عنه) ، نحو : « بلى إنساناً [2] . لمن قال : لاتضرب أحداً .

(أو) بالرد (على مثبته) ، نحو : لابل بكراً ، لمن قال : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً .

(أو) على (الآمر به) ، نحو : لابل زيداً ، لمن قال : اضرب عمراً .

(فإن كان الاقتصار) على المنصوب (في مثل) وهو : ماشبه مضربه بمورده ، نحو : «الكلاَبَ عَلَى البَقَرِ » ، بتقدير : أَرْسِل ، (أو شبهه) أي : المثل (في كثرة الاستعمال) ، نحو/ قولهم : «حَسْبُكَ خَيْراً لَكَ .» و « وراءَكَ أَوْسع لَكَ .» ، بتقدير : وائْتِ خَيْراً لَكَ ، وائْتِ /٢٣٧/

---

(١) سورة النحل آية : ٣٠ .

(٢) التمثيل هنا لامعنى له ، والأنسب : بلى من أساءَ ، لمن قال : لاتضرب أحداً ، وهو مافي المساعد ١/ ٤٤٠

مَكَاناً أَوسَعَ لَكَ . عند الخليل وسيبويه[١] ، (فهو لازم) ، أي : فحذف العامل لازم .

(وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف ثاني الجزأين) ، وهو الخبر في الصورة الأولى ، والمبتدأ في الثانية .

مثال الأولى : ما حكاه سيبويه عن بعض العرب[٢] : « كلاهما وتمراً » ، تقديره : كلاهما لي وزدني تمراً » ، وزعم الفراء . أن « كلاهما » في موضع نصب ، وأنه على لغة من يلتزم الألف .

ومثال الثانية قولهم : ظفرت ديار فلانة ، قال سيبويه : « وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَرفع الدِّيَار » ، كأنه يقول : تلك دِيَارُ فُلاَنَةَ[٣] ، والنصب في ذلك أشهر ،كقول ذي الرمة :

[٤٥٦] دِيَارَ مَيَّـــةَ إِذْ مَيٌّ تُسَـاعِفُنَــا وَلاَ يَرَىَ مِثْلَهـا عُرْبٌ وَلاَ عَجَـمٌ[٤]

أي : اذْكُر دِيَاَر مَيَّة .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٨٢ : « ورءاك أوسع لك » ، و « حسبك خيراً لك » ، « إذا كنت تأمر ».
وقال الخليل : « . . . كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، . . فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من ثوله : « أنت خيرا لك » .
ونسب ابن مالك قول الخليل هذا لسيبويه انظر شرحه ٢ / ١٥٩ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨١ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٨٠ .

(٤) من البسيط .
والشاهد فيه : قوله : (ديار) حيث نصبها بفعل مقدر . انظر : الكتاب ١ / ٢٨٠ ، الخزانة ٢ / ٣٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٦٠ ، ديوانه ١ / ٢٣ ، المساعد ١/ ٤٤٣، السلسيلي ١/ ٤٤١ ، وروايته في الديوان ، والخزانة ، والكتاب ، والأمالي والسلسيلي : عجم ولا عربُ .

فصـــــل

[موانع حذف المفعول به]

(يحذف كثيراً المفعول به غير المخبر عنه) ، كالنائب عن الفاعل ، والمفعول الأول ، من باب «ظن » ، والمفعول الثاني من باب « أعلم » ، (والمخبر به) ، كالمفعول الثاني من باب « ظن » ، والثالث من باب « أعلم » ، وقد سبق في بابهما حكم حذفه ، (والمتعجب منه) ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » ، وسيأتي الكلام عليه في بابه . (والمجاب به) ، كقولك : زيداً ، لمن قال : من رأيت ؟ (والمحصور) ، نحو : « ما رأيت إلا زيداً » ، (والباقي محذوفاً عامله) ، نحو قولهم : « اللهم ضبعاً وذئباً»- وقد تقدم قريباً - .

[حذف المفعول به : أسبابه وأغراضه]

(وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل) ، نحو : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [١] أي : يريده ، وهذا هو الحذف الاختصاري ، (أو غير منوي ، وذلك إما لتضمين [٢] الفعل معنى يقتضي اللزوم) كتضمين « أصلح » معنى « لَطفَ » في قولك: أَصْلَحَ اللَّهُ في نَفْسِكَ ، إذ لولا التضمين، لقلت : أصلح الله نفسك . قال المرادي : « وفي جعل المفعول في نحو هذا محذوفاً تسامح ، لأن الفعل لما ضمن معنى ما لا يتعدى صار لازماً فلا مفعول له ، ونص النحويون [٣] : على أن التضمين ليس بقياس » ، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال[٤].

---

(١) سورة البروج آية : ١٦ .

(٢) في المساعد : لتضمن ، تحريف .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ : يضمن الفعل معنى غيره فيعدي تعدية ماضمن معناه» . وقال ابن عقيل في المسعد ١ / ٤٤٤ : « والمشهور أن التضمين مطلقاً ليس بقياس » .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٨ .

(وإما للمبالغة/ بترك التقييد) ، نحو : « فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، أي : هذا /٢٣٨/ شأنه ، فلم يقيد بمفعول مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار ، ومنه : ﴿ يُحْيِي ويُميت﴾ (١) ، (وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل) وهي ضربان - كما سبق - إما غرض لفظي ، أو غرض معنوي .

فالغرض اللفظي كالإيجاز [نحو : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّه مَا اسْتَطَعْتُم واسْمَعُوا وأَطِيعُوا ﴾ (٢) .

أو موافقة المسبوق السابق ، نحو : ﴿ وأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى . وأَنَّه هُو أَضْحَكَ وأَبْكَى ﴾ (٣) .

أو إصلاح الوزن ، كقوله :

[٤٥٧] وَخَالِـدٌ يَحْمَـدُ سَادَاتُنَـا بِالَحقِّ لاَ يُحْمَـدُ بِالْبَاطِلِ (٤)

أي : يَحْمَدُه .

والمعنوي كالعلم ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (٥) .

والجهل ، نحو: وَلَدت فُلاَنَةُ ، وأَنْتَ لاَ تَدْرِي مَا وَلَدتْ .

---

(١) سورة التوبة آية : ١١٦ .

(٢) سورة التغابن آية : ١٦ .

(٣) سورة النجم آية : ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) من السريع ، نسبه في معجم الشواهد للأسود بن يعفر .
والشاهد فيه قوله : (يحمد) بحذف المفعول لإصلاح الوزن ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٢ ، البحر المحيط ٨ / ٢١٩ ، المغني ٢ / ٦٧٦ ، السلسيلي ١ / ٤٤٣ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٤ .

وكون التعيين غير مقصود ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَظْلِم مِنْكُم نُذِقْه عَذَاباً كَبِيراً ﴾ [(١)] .

وتعظيم الفاعل ، نحو : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ [(٢)] .

وتعظيم المفعول نحو : سُبَّ فُلاَنٌ .

والخوف منه ، نحو : « أُبْغِضْتُ فِي اللَّهِ » ، ولاتذكر من أبغضته خوفاً منه .

والخوف عليه ، نحو : هُوِيَ فُلاَنٌ ، ولا تذكر من هويه خوفاً عليه] .

فصـــــل

[من وسائل التعدية]

(تدخل في هذا الباب) تحرز من باب « علم » و « رأى »[(٣)] وقد سبق حكمه ، (على) الفعل (الثلاثي غير المتعدى إلى اثنين) تحرز من : « كسوت » ونحوه ، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل ولاتضعف عينه للتعدية ، (همزة النقل) فاعل تدخل ، (فيزاد) الفعل المذكور (مفعولاً إن كان) قبل دخول همزة النقل (متعدياً) لواحد ، نحو : « أكفلت زيداً عُمَراً » ، و « أَغْشَيْتُ الشَّيءَ الشَّيءَ » ، (ويصير متعدياً إن كان) قبل دخول همزة النقل (لازماً) ، نحو : « أَزَلْتُ الشَّيْءَ ، وَأَبَنْتُه » ، (ويعاقب الهمزة كثيراً ، ويغني عنها قليلاً تضعيف العين) ، مثال التعاقب : « أَنْزَلْتُ الشَّيْءَ وَنَزَّلْتُه » ، ومثال المغني : « قَوَّيْتُ الشَّيْءَ ، وطَهَّرْتُهُ ، وَقَدَّمْتُه ، وَأَخَّرْتُه » ، وهو كثير لكنه أقل من الأول (ما لم تكن) العين (همزة) ، فإن كانت العين همزة فلا يتعدى حينئذ بالتضعيف ، بل

---

(١) سورة الفرقان آية : ١٩ .

(٢) سورة المجادلة آية : ٢١ .

(٣) في الأصل و ب : وأرى .

بالهمزة ، نحو : « أَنْأَيْتُ زَيْداً » ، أي : أبعدته/ ، (وقل ذلك في غيرها) ، أي : الهمزة [1] ، (من /٢٣٩/
حروف الحلق) . فالغالب في حلقي العين التعدية بالهمزة ، نحو : « أذهبته وأسعدته .» ، وقد جاء تعاقب الهمزة والتضعيف ، قالوا : « أوهنه ووهَّنه ، وأبعده وبعَّده ، وأمهله ومهله ، وأضعفه وضعفه .

وفهم من اقتصاره على الهمزة والتضعيف ، أنه لاتعدية بغيرهما خلافاً لمن أثبت التعدية بتضعيف[1] اللام ، نحو : « صعَّر خَدَّه وصعررته » .

وبالسين والتاء ، نحو : « حسن زيد ، واستحسنته » .

وبألف المفاعلة ، نحو : « جالسته » .

وبتغير حركة العين ، نحو : « شتَرَت عين الرجل ، وشترها الله » ، وهو من الشتر ، وهو انقلاب في جفن العين ، فهذه أربع معديات* ، لكن لايطرد شئ منها .

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٥٥ : « وزاد بعضهم تضعيف اللام ، وهو غريب » .

(*) عدها ابن هشام في المغني سبعة : الهمزة ، والتضعيف ، وفاعل واستفعل ، وفعُلت أفعُل - بالضم - للمغالبة ، والتضمين ، واسقاط الجار وثامنا للكوفيين هو تحويل حركة العين ، ولم يذكر تضعيف اللام فهي إذاً تسعة ، ظ : آخر الباب الرابع .

]٢٢[بَـــابُ تَنَازُع العَاملَيْن فَصَاعداً مَعْمُولاً واحداً فصاعداً »

- كما سيأتي آخر الباب .

[صور التنازع ، وشروطه]

(إذا تعلق عاملان من الفعل) نحو : « قام ، وقعد زيد » ، (أو[1] شبهه) ، أي : الفعل [كاسم الفاعل ، نحو : « أنا ضاربٌ وَشَاتِم زَيْداً » ، واسم المفعول نحو : «أَمَضْرُوبٌ وَمُهَانٌ زَيْدٌ » ، واسم الفعل ، نحو : « تَراكِ وبلْهَ زيداً » .

(متفقان) في العمل نحو : « قام ، وقعد زيدٌ » ، و « ضربت وأكرمت عمراً » ، و« مِلْتُ وأحسنتُ إلى زيد » .

(لغير توكيد) نحو : « قَامَ قامَ زَيْدٌ » ، فـ « قام » الثاني توكيد للأول ، فهو في حكم الساقط فلا تعلق له بمعمول ، وأجاز المصنف « أن ينسب العمل في المعمول للفعلين معاً لكونهما شيئاً واحداً [2] » ، [وعلى التقديرين ليس هذا من التنازع بدليل قوله :

[٤٥٨] ... ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُون احْبِسِ احْبِسِ [3]

إذ لو كان منه لقال : أتاك أتوك ، أو : أَتَوْكِ أَتَاكِ] ، قال ابن عقيل : « ويحتمل أنه أضمر

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٦٤ : « وشبهه ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٥ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (أتاك أتاك اللاحقون) حيث تكرر العامل للتوكيد ، انظر : الخزانة ٥ / ١٥٨ ، الأشموني ٢ / ٩٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٢ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٦٥ ، المساعد ١ / ٤٥٠ ، السلسيلي ١ ٤٤٥ .

وصدره : * فأين إلى أينَ النَّجَاةُ بِبَغْلتي *

مفـرداً كما حكى سيبويـه : « ضَرَبَني وَضَرَبْتُ قَومَكَ [١] - بالنصب - وعلى هذا يكون البيت من التنازع [٢] » انتهى . (أو مختلفان) في العمل ، نحو : « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، وَضَرَبْتُ وَغَضِبْتُ عَلَى زَيْدٍ . » ، (بما تأخر)/ متعلق بـ « تعلق » ، واحترز به من أن يتقدم المعمول على /٢٤٠/ العاملين ، نحو : « زيداً أكرمت وأكرمني » ، أو يتوسط نحو : « ضربت زيداً وضربني . » فليس من التنازع فيهما ؛ لأن كل واحد من العاملين أخذ معموله ، خلافاً لبعض المغاربة [٣] في المتقدم ، وللفارسي [٤] في المتوسط .

(غير سببي مرفوع) ، فلا تنازع في نحو قولك : « زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَبُوه ، وَزَيْدٌ قَائم وَقَاعِد أَخُوهُ » ، لأنك إن أعملت الثاني خلا الأول من ضمير المبتدأ ، وكذا إن أعملت الأول خلا الثاني منه، فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ ، فأما قوله :

{٤٥٩} ... ... وَعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنىً غَرِيمُهَا [٥]

---

(١) قال سيبويه ١ / ٧٩ : « والوجه أن تقول : ضربوني وضربتُ قومَك ، فتحمله على الآخر ، فإن قلت : ضربني وضربتُ قومُكَ فجائز ، وهو قبيح » .

(٢) يجيز ابن عقيل أن يكون البيت من التنازع ، وعدم ظهور الفاعل أتى من أنَّه أضمر ويضعفه أن الظاهر جمع مذكر سالم ويعود الضمير عليه مفرداً ، لاجمعاً ، وهو على هذا الحال لايظهر .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٨٧ : « وقد ذكر بعض أصحابنا تقدم المعمول نحو : « أي رجل ضربت أو شتمت » .

(٤) أنظر أوضح المسالك ٢ / ١٩٢ .

(٥) من الطويل ، لكثير عزة .
والشاهد فيه : تقدم عاملين ثانيهما متعلق بسببي مرفوع وليس من التنازع ، وهو غير جائز عند ابن مالك، انظر : الإنصاف ١ / ٩٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٦٦ ، الارتشاف ٣ / ٨٨ ، ابن يعيش ١ / ٨ ، المساعد ١ / ٤٥١ ، أوضح المسالك ٢ / ١٩٥ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٣ - وديوانه : ٢٠٧ .
وصدره : * قضى كلُّ ذِي دينٍ فوفَّى غريمهُ *

فغريمها : مبتدأ ، وممطول ومعنىً خبران ، أوممطول خبر ، ومعنىً صفة له ، أو حال من ضميره . والجملة خبر عزة ، وليس من التنازع خلافاً لمن أجازه [(١)] زاعماً أن غريمها مرفوع بـ« ممطول » ، و « معنىً » مشغول بضمير مستتر فيه ، وسوغ ذلك أمن اللبس ، ويعترض : بأن[(٢)] معنىً يجري خبراً عن عزة وهو فعل لغيرها ، وحيث جرى خبراً على غير من هوله وجب إبراز الضمير مطلقاً عند البصريين سواء ألبس أم لا .

واحترز « بالمرفوع » عن السببي المنصوب ، فإنه لايمتنع فيه التنازع ، لأنه لايضمر بل يحذف ، نحو : « زيد أكرم وضرب غُلاَمَه .» هذا إن كان في العاملين ضمير عائد على المبتدأ غير الضمير الذي مع السببي ، فإن لم يكن فينبغي أن يمتنع كالمرفوع لخلو المهمل من عائد ، نحو : «زيد أضرب وأهين غلامُه »[(٣)] ، قاله المرادي .

[العامل في المتنازع]

(عمل) جواب « إذا »[(٤)] (فيه) ، أي : في الاسم المتأخر (أحدهما) أي : العاملين ، سواء أكان طلبهما متفقاً أم مختلفاً ، كما تقدم مثالهما ، (لا كلاهما ، خلافاً للفراء في نحو :

---

(١) قال الأشموني ٢ / ١٠١ : « ولم يذكر هذا الشرط - وهو كون المعمول غير سببي مرفوع أكثر النحويين وأجاز بعضهم في البيت التنازع » .
وقال الصبان : « ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا أعملت الأول فلابد من ضمير يعود على السببي، وضمير السببي لايتقدم عندهم عليه » .
وأجازها الفارسي ، انظر الإيضاح العضدي ١٠٩ .

(٢) هنا في الأصل مضروب عليه : « هذا رأي كوفي لايقول به البصريون ؛ لأن الوصف متى جرى على غير من هو له وجب إبرازه مطلقا ، أمن اللبس أو خيف ، وإنما قلنا إنه وصف جرى على غير من هو له لأن » .

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٢ .

(٤) جواب « إذا » المصدر بها الباب .

«قام وقعد زيدٌ)، / فإنه رفع « زيداً » بالفعلين معاً [١]، قال أبو علي : « وهو أقبح من مذهب /٢٤١/ الكسائي في حذفه فاعل أحد الفعلين ، لأن الفراء رفعه بمجموعهما ، فكل واحد منهما ليس له فاعل[٢]» ، قال المصنف : ومذهب الفراء ليس مستبعداً [٣] ، فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان، على رأي سيبويه [٤] في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ[٥] ، { وأجيب بالفرق ، وهو أن كلا من الفعلين مستقل بالنسبة إلى زيد ، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقين ؛ إذ لايصح : زيدٌ مُنْطَلِقَانِ ، ويصح: قَامَ زَيْدٌ[٦] } .

(والأحق بالعمل الأقربُ) وفاقاً للبصريين ، (لا الأسبق خلافاً للكوفيين) ، ولكل من الفريقين أدلة ، وحجج لانطيل بذكرها في هذا المختصر .

(ويعمل) العامل (الملغي) عن العمل في الاسم الذي تنازعه العاملان (في ضمير) الاسم (المتنازع) فيه ، سواء أكان الملغي سابقاً أو لاحقاً ، طالباً لمرفوع أو منصوب أو مجرور ، حال كون الضمير (مطابقاً له) ، أي : للاسم المتنازع فيه في إفراد وتذكير وغيرهما (غالباً) ، نحو: «قاما وقعد الزيدان ، وقاموا وقعد الزيدون ، وقمن وقعدت الهندات[٧] » ، ومن غير الغالب ما أجازه

---

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ١٦٣ : « العامل في زيد الفعلان معاً ، ولاضمير في واحد منهما » .

(٢) السلسيلي ١ / ٤٤٦ .

(٣) في الأصل : مستبعدٌ – سهو .　　(٣) شرح التسهيل ابن مالك ٢ / ١٦٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ٧٨ .

(٥) المساعد ١ / ٤٥٢ .

(٦) والذي يؤيد مذهب الكوفيين : « أنك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لايجوز في كلامهم .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ والقياسُ » انظر الإنصاف ١ / ٨٣ مسألة (١٣) .
– قال سيبويه ١ / ٧٦ : « ولو أعملت الأول لقلت : مررتُ ومرّ بي بزيدٍ ، وإنّما قَبُحَ هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم يَنْقضْ معنى » .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

سيبويه من نحو : « ضربني وضربت قومك » فأضمر مفرداً مراعاة لتأويل القوم بِواحدٍ يُفْهِم الجمع [١]، قال سيبويه بعد ذكر هذا التأويل وهو رديءٌ [١]» .

[إظهار معمول الملغي وإضماره]

(فإن أدت مطابقته) ، أي : مطابقة الضمير للأسم المتنازع فيه ، (إلى تخالف خبر ومخبر عنه فالإظهار) يعدل إليه ، وتخرج المسألة حينئذ من باب التنازع ، لأخذ كل من العاملين معموله ظاهراً ، فتقول في : ظناني وظننت الزيدين منطلقين : ظناني منطلقاً وظننت الزيدين منطلقين، بإظهار ثاني « ظناني » ، لأنك لو أضمرته لزم إما مخالفة الخبر المخبر عنه ، وذلك إذا أضمرته مثنى ليطابق مُفَسَّره فقلت : ظناني إياهما وظننت الزيدين منطلقين ، فإيَّاهما ومنطلقين متطابقان ، ولكن هو والياء متخالفان ولايخالف الخبر المخبر عنه ، وإما مخالفة المفَسَّر / { المفسر } [٢] /٢٤٢/ وذلك إذا أضمرته مفرداً ليطابق المخبر به عنه فقلت : ظناني إياه وظننت الزيدين منطلقين ، فإياه والياء متطابقان ، ولكن إياه ومنطلقين متخالفان ، ولايخالف المفَسِّر المفَسَّر ، فلزم الإظهار ليزول المحذور .

وفهم من كلام المصنف : أنه إذا لم تؤد مطابقته إلى التخالف المذكور يضمر .

وفي المسألة إذا أعملت الأول ثلاثة مذاهب : أحدها : إضماره مقدماً كالمرفوع [٣] نحو : ظننيه – أو إياه – وظننت زيداً قائماً .

---

(١) في طبعة بولاق ١ / ٤١ : قال سيبويه : وهو رديءٌ في القياس » .
وفي تحقيق عبد السلام هارون ١ / ٧٩ ، ٨٠ : « قال الأخفش : فهذا رديءٌ في القياس » .

(٢) سقطت من ب .

(٣) أي إضماره قبل الذكر .

الثاني : إضماره مؤخراً لأنه كالفضلة ، نحو : ظنني وظننت زيداً قائماً إياه .

الثالث : حذفه[١] لدلالة المفسَّر ، نحو : ظَنَّني وظننتُ زَيْداً قَائِماً . قال ابن عصفور : «وهذا أسدُّ المذاهب ، لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة إليه ، والحذف للاختصار في باب « ظن » قد تقدم الدليل على جوازه[٢] .

[حذف المضمر غير المرفوع]

(ويجوز حذف المضمر غير المرفوع) ، وهو المنصوب والمجرور ، سواء أكان صاحب الضمير الأول أو الثاني ، فتقول : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرَّ بي زيد ؛ وضربني وضربت زيد ، ومربي ومررت زيد » ، والأصل : ضربته ومررت به .

فأما حذفه من الأول فسيذكر المصنف الخلاف فيه ، وأما حذفه من الثاني فأجازه السيرافي جوازاًمطرداً[٣] وهو الذي يفهم من كلام المصنف[٤] ، وخصه المغاربة بالضرورة[٥]، ومنه قوله :

---

(١) انظر هذه المذاهب في الشرح الكبير ١ / ٦١٦ ، ٦١٧ ، وقد بحث المبرد في المقتضب هذه المسألة أيضاً ٣/ ١١٣ ، وذكر المرادي هذه المذاهب في شرحه للألفية ٢ / ٧٢ .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٦١٧ بتصرف .

(٣) الارتشاف ٢ / ٩١ ، وقال ابن عقيل في المساعد ١ / ٤٥٥ : « مذهب أبي علي أنك لاتحذفه » .

(٤) قال ابن مالك ٢ / ١٧٣ : « ويجوز حذف الضمير غير المرفوع » .

(٥) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٦١٦ : « وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني إذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر » .
وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٩٩ : « ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة » .
وقال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٦٧ : « والصحيح جوازه في الاختيار » .

{٤٦٠} بِعُكَـاظَ يُعْشِـي النَّـاظِريـ ـنَ إِذَا هُـمُ لَـمَـحُـوا شُعَاعَهْ(١)

(مالم يمنع مانع) ، من الحذف كقوله :

{٤٦١} مَالَ عَنِّي {عمرو} وَمِلتُ إِلَيْهِ مُسْتَعِيناً فَكَانَ عَمروٌ مُعِيناً(٢)

فلا يجوز حذف « إليه » ، إذ يصير الظاهر أن الأصل : مال عَنِّي وملت عنه عمرو ، وهو خلاف المراد ، ومثله : « رَغِبَ فِيَّ وَرَغِبْتُ عَنْهُ زَيْدٌ . » .

(ولا يلزم حذفه) ، أي : المضمر غير (٢) المرفوع ، (أو تأخيره) عن المعمولين حال كونه (معمولاً للأول خلافاً لأكثرهم) ، في قولهم : إن الضمير غير المرفوع إذا كان معمولاً للأول يجب حذفه إن كان مستغنىً عنـه ، نحو : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » ، بحذف الهاء من « ضربته » ومررتُ بِهِ ، / ولا يجوز إثباتها إلاَّ في الشعر(٣) ، وإن لم يكن مستغنىً عنه وجب /٢٤٣/

---

(١) من مجزوء الكامل ، لعاتكة بنت عبد المطلب .
والشاهد فيه قوله : (يعشى - لمحوا شعاعه) حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فـ « يعش » يطلبه فاعلاً له ، و « لمحوا » يطلبه مفعولاً ، وقد أعمل فيه الأول وأعمل الثاني في ضميره والتقدير : إذا هم لمحوه ، ثم حذف الضمير ضرورة . انظر : الشرح الكبير ١ / ٦١٦ ، الأشموني ٢ / ١٠٦ ، المقرب ٢٥١/١ ، المساعد ١ / ٤٥٦ ، أوضح المسالك ٢ / ١٩٩ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٦ ، الهمع ١٤٠/٤ .

(٢) في الأصل : « كقوله » ، وقد ضبطت بعض كلماته كما هو شأنه في بعض الشعر ،وفي ب " كقولك " ، وليس فيهما كلمة {عمرو} والسياق يقتضي أنه شعر ، وأنه شاهد ، فلامعنى لقوله: « مستعيناً عمرو فكان معينا » : إذ يكفي أن يكون المثال : « مال عني وملت إليه عمرو » أو زيد ونحو هذا وعليه فهو بيت من الخفيف ولم يذكره أصحاب الشواهد .
والشاهد فيه ذكر المضمر المجرور في عني وإليه ، المتعلقين بمال وملت ولم يحذف من احدهما لأن الحذف يؤدي إلى اللبس فلا يدري في المحذوف أهو مجرور بعن أم بإلى والمعنى مختلف .

(٣) وهو رأي ابن عصفور إذ قال : « لايجوز إضماره قبل الذكر فتقول : « ضربته وضربني زيد إلا في ضرورة الشعر » .

تأخيره ، نحو : ظَنَّني وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إِيَّاهُ » ، وأختار المصنف [١] إضماره مقدماً في القسمين ، نحو : ضَرَبْتُه وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وظننته وظَنَنتُ زيداً قائماً ، وعليه قوله:

[٤٦٢] إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ [٢]

وليس إضماره مقدماً مساويا [٣] لحذفه ، (بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً) ؛ فإن منع من حذفه مانع لم يجز الحذف ، نحو : « استعنت به واستعان عليَّ زيدٌ .» ، فإن المانع من حذفه خوف اللبس [٤] ، فعلى هذا يضمر مقدماً غالباً .

(ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا في باب « ظن ») ، نحو : « ظَنَّني وَظَنَنْتُ زَيْداً قائماً إِيَّاهُ »، وذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسره لفظاً ورتبة ، ومن غير الغالب في باب « ظن » نحو : « اسْتَعَنْتُ واسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ » ، فيضمر مؤخراً ، كما يفعل في باب « ظن » .

---

(١) في الأصل وب : واختار ، - سهوا وسبق قلم ، فالذي اختاره ابن مالك الحذف ،قال في الشرح : «وحذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ، مالم يكن عامله من باب ظن فيظهر مؤخراً » .
ثم جاء قوله متناً : بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من بقائه » انظر شرحه ٢ / ١٧٣ ، وعبارة ابن عقيل : «فيجوز عند المصنف : ضربته وضربني زيد ، ومررت به ومر بي زيد بإثبات الهاء وعليه قوله . . . الخ .

(٢) من الطويل ، ولم اعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ترضيه) حيث أضمر فيه ضمير المفعول مقدما ، وهو ضرورة عند بعضهم ، وأجازه ابن مالك . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧١ ، المساعد ١ / ٤٥٦ ، وفيه : « للغيب » ، المغني ١ / ٣٧٠، الأشموني ٢ / ١٠٥ ، الهمع ٤ / ١٤٢ ، والسلسيلي ١ / ٤٤٩ .

(٣) في الأصل و « ب » : مساو - خطأ - فهو خبر ليس .

(٤) أي : فلا يعلم أزيد مستعانٌ به أو عليه ، انظر حاشية يس ١ / ٣٢١ .

[المضمر المرفوع]

(وإن ألغي الأول) حال كونه (رافعاً) للمضمر (صح) التركيب (دون اشتراط تأخير الضمير) وفاقاً لسيبويه (١) والبصريين ، بدليل ماحُكي عن العرب نثراً ، نحو : « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، وضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ » ، وشعراً نحو قوله :

{٤٦٣} جَفَوْنِي وَلَم أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُولَعُ (٢)

وقوله :

{٤٦٤} خَالَفَانِي وَلَم أُخَالِفْ خَلِيلَيْ يَ فَلاَ خَيْرَ فِي خِلاَفِ الخَلِيلِ (٣)

(خلافاً للفراء) ، في اشتراط تأخير الضمير ، فتقول : « ضربني وضربت قومك هم ، وضربني وضربت أخويك هما . » ، حتى لايتقدم الضمير على مفسره لفظاً ورتبة ، وهو محجوج بالسماع ، قال ابن عقيل : « وفهم من تقييد المصنف بـ « الأول » أنه إذا ألغي الثاني رافعاً جازت المسألة عند الفراء من غير هذا الشرط ، فتقول : « ضربت وضربوني قومُك ، وفيه بحث ، والمشهور

---

(١) نص سيبويه ١ / ٧٩ : « وكذلك تقول : ضربوني وضربتُ قومك ، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (جفوني ولم أجف الأخلاء) بإعمال الثاني مع إضمار الفاعل في الأول . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٠ ، الأشموني ٢ / ١٠٤ ، المساعد ١ / ١١٤ ، الهمع ٤ / ١٤٠ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٩ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٠٠ .

وروى الجميع : فهمل بدل : مولع .

(٣) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (خالفاني ولم أخالف خليلي) كسابقه . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٠ ، الهمع ٤ / ١٤٠ ، المساعد ١ / ٤٥٨ ، المرادي ١ / ٢٥٥ .

عن الفراء منع المسألة الأولى مطلقاً ، ونقل عنه مانقله المصنف من إجازتها بشرط التأخير، ، ونقل عنه أيضاً القصر على السماع » [١] انتهى .

(ولا) اشتراط (حذفه) ، أي : الضمير المرفوع ، (خلافاً للكسائي) [٢] في أنَّه لايجيز هذه المسألة إلا بشرط حذف الفاعل هرباً من الإضمار قبل الذكر ، واستدل بأبيات منها قوله :

[٤٦٥] تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وَأَرادَهَا ... رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُم وَكَلِيبُ [٣]

وتأوله المانعون على أن الفاعل أضمر مفرداً يعود على الجمع ، ولذلك نظائر تقدمت في باب المضمر جمعاً بين الشواهد . / /٢٤٤/

على أن ابن عصفور نقل في شرح الإيضاح عن الكسائي : أنه [لا] [٤] يقول بالحذف ، بل يضمر مفرداً في الأحوال كلها ، نعم المشهور عن الكسائي في هذه المسألة ماذكره المصنف من الحذف ، وكلام المصنف يفهم أنه إذا ألغى الثاني رافعاً لم يحذف المرفوع عند الكسائي . قال ابن عقيل : « وفيه بحث » [٥] .

---

(١) المساعد ١ / ٤٥٨ .

وأما منع المسألة عند الفراء فقد ذكرها ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ١٦٣ قال : « فإن أعمل الثاني في الظاهر فلا يخلو الأول من أن يكون موجهاً على جهة الفاعلية أو جهة المفعولية ، فإن كان موجهاً على جهة الفاعلية . . . . وجب الإضمارفيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين ، فتقول : ضرباني وضربتُ الزيدَيْن وشبهه ، وامتنعت على مذهب الفراء » ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٦١٧ .

(٢) وهشام والسهيلي ، انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٠١ ، وأبو جعفر بن مضاء المساعد ١ / ٤٥٨ .

(٣) من الطويل ، لعلقمة بن عبدة .

والشاهد فيه قوله : (تعفق) على حذف الفاعل عند إعمال الثاني على رأى لكسائي ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٤ ، المقرب ١ / ٢٥١ ، الأشموني ٢ / ١٠٢ ، أوضح المسالك ٢ / ١٠٢ .

(٤) [ ] سقطت من ب .

(٥) المساعد ١ / ٤٥٨ . ==

(ونحو: « مَاقَامَ وَقَعَد إِلاَّ زَيْدٌ » ، محمول على الحذف) العام لا على التنازع خلافاً لبعضهم، والأصل: مَاقَامَ أَحدٌ وَقَعَد إلاَّ زَيْدٌ، فحذف «أحد» لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى الاستثناء عليه ، وفاعل «قعد» ضمير «أحد» المقدر، ولذلك لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كذا قاله المصنف في شرحه[1]، ويلزم عليه حذف الفاعل ، فإن «زيد» على هذا بدل ، (لا على التنازع ، خلافاً لبعضهم) ، في زعمهم : أنه من التنازع لصدق الباب عليه ، واعترض : بأنه لو كان من التنازع لزم إخلاء الفعل الملغي من الإيجاب ، ولزم – في نحو : « ماقام وقعد إلا أنا »– إعادة ضمير غائب على حاضر ، وذلك يجوز، وبالجملة : فهذا التركيب لايخلو عن إشكال [2] مع أنه مقيس ومسموع عن العرب، قال الشاعر:

[٤٦٦] مَاجَادَ رأياً وَلاَ أَجْدَى مُحَاوَلَةً ... إِلاَّ امرؤٌ لَمْ يُضِعْ دُنْيا ولادِينَا [3]

وقال آخر :

[٤٦٧] مَا صَابَ قَلْبِي وأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ ... إلاَّ كَوَاعِب مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا [4]

= قال أبو حيان : « وقد نقل عن الكسائي أنه مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها وأن مانقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لايصح » .

(١) انظر شرحه ٢/ ١٧٥ .

(٢) الإشكال قائم في تخريج المسألة على التنازع فإن خُرِّجت على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ، فهو ضعيف لضعف مذهبه .

وإن خُرِّجت على حذف إلاَّ زيد – مثلاً – من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : ماقام إلا زيد وماقعد إلا زيد ، ففيه حذف للفاعل . وانظر المساعد ١ / ٤٦٠ .

وفي التصريح ١ / ٣١٩ : « ولايقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلاّ على الصحيح » .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ما جاد ، ولا أجدى إلا امرؤ) اذ توجه عاملان إلى الاسم المرفوع بعد إلا ، ويخرج على الحذف العام . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٥ ، المساعد ١ / ٤٦٠ ، الهمع ٤ / ١٤٣ .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، وفي الأصل و ب « ما أصاب » .

والشاهد فيه قوله : (ماصاب وأضناه) كسابقه . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٦ ، الهمع ٤ / ١٤٣ ، المساعد ١ / ٤٦٠ ، التصريح ١ / ٣١٩ .

[تنازع أكثر من عاملين]

(ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب) ، كما هو مذهب البصريين في العاملين ، (أو بالسبق) ، كما هو مذهب الكوفيين فيهما ، وسكت عن الأوسط ، والظاهر أنه سمي أقرب بالنسبة إلى ماقبله، وأسبق بالنسبة إلى مابعده[1] ، (وبإعمال الملغي في الضمير) ، فتقول عَلَى إعمال الثالث: « ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ أَوْ ضَرَبْتُهُما وَمَرَّ بِي الزَّيْدَانِ » ، وعلى إعمال الثاني : «ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ وَمَرَّا بِي الزَّيْدَيْنِ ، وعلى إعمال الأول : ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُهما ومَرَّا بي الزَّيْدَانِ ، قال الشاعر :

{٤٦٨} أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِياً ... عَفْواً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ[2]

فهذا البيت محتمل لإعمال كل واحد من الثلاثة ، فالتقدير على إعمال الأول : أرجو الله وأخشاه وأدعوه ،/ وعلى إعمال الثاني : أرجوه وأخشى الله وأدعوه ، وعلى إعمال الثالث : /٢٤٥/ أرجوه وأخشاه وأدعو الله ، لأن حذف الضمير غير المرفوع جائز ، كما سبق (وغير ذلك) مما سبق من الأحكام والخلاف .

[تنازع المتعدي لاثنين وثلاثة]

(ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد) ، بدليل ما حكاه سيبويه عن العرب : « متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً .» ، على إعمال : رأيت ، ومتى رأيتَ أو قلتَ : زيدٌ منطلق[3] » على

---

(١) جاء في حاشية يس ١ / ٣٢٠ : « قال الدماميني ، وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق ، لكونه مع إفادة الحكم مشعراً بشبهة كل من أهل البلدين ، ولشموله ما إذا كان التنازع في أكثر من عاملين ، وإن كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح. انظر:شرح ابن مالك٢ / ١٧٦ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٧.

(٣) الكتاب ١ / ٧٩ بتصرف .

حكاية الجملة بـ « قلت » ، وقاس المازني[١] وجماعة : مايتعدى إلى ثلاثة على مايتعدى إلى اثنين ، فتقول في إعمال الأول : « أَعْلَمَنِي وأَعلَمْتُه به إياه إياه زَيْدٌ[٢] عمراً قائماً » ، وعلى إعمال الثاني: « أعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمراً قَائماً إيَّاهُ إيَّاهُ .» ، بضميرين منفصلين فيهما ، ولو قدمت / « أعلمت » قلت على إعمال الأول : « أعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً إيّاه إياه[٣] » ، كذا مثل به ابن الدهان وغيره بالثلاثة مضمرة .

[تنازع فعلي التعجب]

(ولا) يمنع التنازع (كون) الفعلين (المتنازعين فعلي تعجب) ، فتقول : إذا أعملت الثاني: «ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زَيْداً » ، بحذف الهاء من « أحسن » ، وإذا أعملت الأول : « مَا أَحْسَنَ وأَجْمَلَهُ زَيْداً » ، نص على ذلك المبرد في المدخل [٤] ، وتقول أيضاً على إعمال الثاني : « أحسن به وأجمل بزيد » ، وعلى إعمال الأول : « أحسن وأجمل به بزيد» .

وشرط [٥] المصنف في الشرح في الجواز إعمال الثانـي في الصورتين حتى لايفصل بين فعـل التعجب ومعموله ، فيجوز الصورة الأولى في الصورتين ويمنع الثانية فيهما ، ورد : بأن شرط باب التنازع جواز عمل [٦]كل من العاملين في المتنازع فيه (خلافاً لمن منع) في المسألتين ، أمَّا

---

(١) الارتشاف ٣ / ٩٢ .

(٢) في الأصل و ب : زيدا ، سهو .

(٣) الارتشاف ٣ / ٩٤ ، والسلسيلي ١ / ٤٥١ ، والمساعد ١ / ٤٦٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٧٧ .

(٥) في الأصل وب « إياه إياه إياه » سهو وسبق قلم والضمائر الثلاثة هي : ياء المتكلم ، إياه ، إياه ، وليس لنا فعل يتعدى الى أربعة مفعولات ، فذكر «إياه » الثالثة غير صواب .

(٦) كلمة « عمل » من هامش ب وكتب عليها « صح » .

المسألة الأولى فمنعها بعض النحويين[١] في المتعدِّي إلى اثنين أو ثلاثة ، وأمَّا المسألة الثانية فمنعها بعض النحويين [٢] ، وهو ظاهر مذهب سيبويه [٣] ، لعدم تصرف فعلي التعجب . / /٢٤٦/

* * *

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٨٢ : « وإنما منعه الجرمي لعدم السماع » .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ / ٨٢ .

(٣) مثل سيبويه للتعجب بـ « ما أحسن عبد الله » ، ثم قال : « ولايجوز أن تقدِّم عبد الله وتؤخر ما ، ولاتزيلُ شيئا عن موضعه ، ولاتقول فيه ما يحسن ، ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا » . انظر الكتاب ١/ ٧٢ - ٧٣ .

[٢٣]   " بَابُ الاسم المَنْصُوبِ الوَاقع مَفْعُولاً مُطْلَقاً "

سمي بذلك ، لكونه لم يقيد بجار كما في بقية المفاعيل [١] (من مصدر) ، نحو : «ضَرَبْتُ ضَرْباً ، أَوْ ضَرْبَتينَ ، أَوْ ضَرْباً شديداً .» ، (وما جرى مجراه) أي : المصدر من اسم مصدرٍ وغيره كما سيأتي .

[حد المصدر]

(المصدر اسم دال بالأصالة على معنىً قائم بفاعل) ، نحو : « حَسُنَ حُسْناً » ، وَ « فَهِم فَهْماً»، (أو صادر عنه حقيقة) ، نحو : « خَطَّ خَطّاً ، وَخَاطَ خياطَةً » ، (أو) صادر عنه (مجازاً) ، نحو : « مَاتَ مَوْتاً » ، (أو واقع على مفعول) به وهو مصدر مالم يسم فاعله ، نحو : « زُهِيَ عَلَيْنَا زَهْواً » ، وَ « جُنَّ جنوناً » .

واحترز بقوله : (بالأصالة) من اسم المصدر ، نحو : « عَطَاءً » ، فإنه يدل على المعنى المذكور بواسطة أنه يدل على اللفظ [٢] الدال على المعنى المذكور .

(ويسمَّى) المصدر (فعلاً ، وحدثاً وحدثاناً) ، لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت من فاعليها حقيقة أو مجازاً . أما تسميته فعلاً فباعتبار اللغة ، وأما تسميته حدثاً وحدثاناً ، فقد نقل

---

(١) قال الفارسي في الإيضاح ص ١٩٣ : « وهو الذي لم يُقيَّد بشيءٍ من حروف الجر [وفي شرح الرضي للكافية ١/ ١١٣ : « والمفعول معه لم يقيد بحرف جر إلا على رأي من عد « مع » حرف جر ، أو على التوسع والمراد بجار وشبهه فظرف المكان شبه حرف الجار أو يراد بالجار مايشمل الحرف والمضاف ، ولو حذف «بجار » لكان أولى .]

(٢) أي : مدلول المصدر معنى ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر ، انظر التصريح ١ / ٣٢٥ .

المرادي عن سيبويه (١) أنه سماه بهما (٢) .

[المصدر أصل الفعل والمشتقات]

(وهو) أي : المصدر (أصل الفعل لافرعه) وفاقاً لجمهور البصريين (٣) ، لأن الفعل يدل على مايدل عليه المصدر من الحدث ويزيد بتعيين الزمان ، فكان الفعل فرعاً والمصدر أصلاً ، إذ كل فرع يتضمن معنى الأصل وزيادة ؛ كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد (خلافاً للكوفيين) (٤) في قولهم : إن الفعل أصل المصدر ، والمصدر فرع الفعل ، لأن المصدر فرع الفعل في الإعلال فيكون فرعاً له في الاشتقاق ، وأجيب(٥) : بأنه لايلزم من فرعيته له في الإعلال فرعيته له في الاشتقاق ، كما أن : « أعد ، ونعد وتعد » فرع « يعد » في الإعلال وليست فروعاً لـ « يعد » في الاشتقاق ، (وكذا الصفة) ، فرع المصدر لا الفعل ، (خلافاً لبعض أصحابنا)

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٤ : « واعلم أن الفعل الذي لايتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . . . وذلك قولك : ذهَب عبد الله الذهاب الشديد .

(٢) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٨ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٢ : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » ويظهر مذهبه أيضاً في قوله السابق: « يتعد إلى اسم الحدث الذي أخذ منه » وانظر في هذه المسألة الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، مسألة (٢٨)، وأفرد لها الزجاجي في كتابه : الإيضاح في علل النحو باباً سماه « الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه » ص٥٦ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢١٨ .

(٥) أجاب عنها ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ١٢ ، ثم قال : « كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرارِ من نفرة الاختلاف » .

وقال ابن جني في المنصف ١ / ٢٣٩ : « يَعِدُ » الأصل فيه : يَوْعِدُ ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا : أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ ، والأصل فيها : أَوْعِدُ ، ونَوْعِدُ . فحذفت الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملاً على « يَعِدُ » ولايدل ذلك على أنها مشتقة من « يَعِدُ » .

البصريين ⁽¹⁾ ، لأن في الصفة ما في المصدر من الدلالة على الحدث وزيادة الدلالة على من هي له ، وليس فيها مافي الفعل من الدالة على زمن معين ، فهي مشتقة من المصدر لا من الفعل .

[ناصب المفعول المطلق]

(وينصب) المصدر على المفعولية المطلقة (بمثله) ، أي : بمصدر مثله نحو : ﴿ فَإِنَّ / جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُم جَزَاءً مَوْفُوراً ﴾ [2] ، (أو فرعه) وهو الفعل نحو : ﴿ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ﴾[3]، واسم الفاعل نحو : ﴿ والصَّافَّاتِ صَفًا ﴾ [4] ، واسم المفعول نحو : « زَيْدٌ مَضْروبٌ ضَرْباً .» ، (أو) ينصب (بقائم مقام أحدهما) ، أي : مقام مصدر مثله نحو : « عَجِبْتُ مِنْ إيمَانكَ تَصْديقاً .» ، أو مقام فرعه نحو : « أَنَا مُؤْمنٌ تَصْديقاً . » [5] . /٢٤٧/

[المؤكد والمبين والمبهم والمختص]

(فإن ساوى معناه) أي : المصدر (معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمى مبهما) لإبهامه نحو : « قُمْتُ قياماً » ، (ولا يثنى ولا يجمع) ، قال في شرحه : « لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنيه والجمع ، لأنه صالح للقليل والكثير » [6] انتهى ، وهل هو من قبيل التوكيد اللفظي ؟ أوالمعنوي لإزالة الشك عن الحدث ؟ أو مما يعنى به البيان ؟ قال بالأول : ابن

---

(١) انظر أوضح المسالك ١ / ٢٠٨ ، والهمع ٣ / ٩٥ .

(٢) سورة الإسراء آية : ٦٣ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٢٣ .

(٤) سورة الصافات آية : ١ .

(٥) وأصله : تَصديقُكَ تصديقاً ، قاله الدماميني ١ / ٢٧٥ .

(٦) انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٨٠ بتصرف .

جني [١] ، وبالثاني : غيره [٢] ، وبالثالث : الأبذي [٣] .

(وإنْ زاد) معناه عليه أي : على معنى عامله (فهو لبيان النوع أو العدد ، ويسمى مختصاً ومؤقتاً) ، فاختصاص العدد يكون بدلالته على المرات نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَين . » ، واختصاص المبين للنوع[٤] يكون بـ « أل » ، نحو : « ضَرَبْتُ الضَّربَ » ، تريد : « ضرباً بينك وبين مخاطبك فيه عهد ،كأنك قلت : « الضَّرْب المعَهُود » ، وبالاضافة نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأميرِ .» ، تريد : «ضرباً مثل ضرب الأمير .» ، فحذف المصدر ثم صفته وأقيم مقامها هذا المصدر معرباً إعراب المصدر المحذوف[٥] ، وبالصفة نحو : « جَلَسْتُ جُلُوساً طَويلا » .

(ويثنى ويجمع) المختص المبين للعدد اتفاقاً نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَين » أو « ضَرَبَاتٍ» ، والمبين للنوع على خلاف فيه نحو : « قُمْتُ قِيَامَيْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، و « قَتَلْت قتولاً كَثيرةً » .

[ماينوب عن المصدر مفعولاً مطلقا]

(و يقوم مقام) المصدر (المؤكد) لعامله مصدر (مرادف) له ، نحو : « قَعَدْتُ جُلُوساً » .

(واسم مصدر) ، وهو ماساوى المصدر في دلالته على الحدث وخالفه بعلمية كـ «حماد» ،

---

(١) في شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٠٢ : « اللغة تقول : ضربت زيداً ضربتُ زيداً ، ثم تختصر فتقيم مقام الجملة الثانية فضلة تفيد مفادها فتقول : ضربتُ زيداً ضرباً ، فهذه جملة واحدة » .

(٢) قال السيوطي : « وقيل : إنه من التوكيد المعنوي لإزالة الشك عن الحدث » الهمع ٣ / ٩٦ .

(٣) المساعد ١ / ٤٦٥ ، وفي الهمع ٣ / ٩٦ ، للأمدي ، وهو تحريف .

(٤) في الإيضاح العضدي قال أبو علي ص ١٩٤ : « وإذا عرفت المصدر فهو كذلك ، تقول : ضربت الضرب الذي تعرف ، وقمت القيام الذي تعلم » .

(٥) قال الفارسي : « إذا قلت : ضربتُه ضربَ زيد عمراً ، وضربَ الأميرِ اللصِّ ، فالمعنى : ضربته ضربا مثل ضرب الأمير اللص ، ولايجوز انتصابه على حدِّ ضربته ضرباً ، لأني لا أفعل فعل غيري ولكن قد أفعل مثل فعله » ، الإيضاح ص : ١٩٤ .

أو بخلوه لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض مافي فعله ، كـ« اغتسل غُسلاً » ، وليس من اسم المصدر ، « قِتَال » وإن خلا عن بعض مافي فعله لفظاً ، لكنه لم يخل منه / تقديراً ، بدليل ورود «فيتَال .» بياء بعد القاف ، ولا « عدة » فإنه وإن خلا عن بعض ما في فعله لفظاً وهو الواو ، لكن عوض عنها التاء ، فكأنها باقية ، واحترز بقوله : (غير علم) ، من اسم المصدر الواقع علماً ، نحو : حَمَادِ لِفُلاَن بمعنى : حمداً له ، فلا يستعمل مؤكداً ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكراره [١] . قال المصنف : « ولأنه كاسم الفعل ، فلا يجمع بينه وبين الفعل .» [٢] . /٢٤٨/

وظاهر تعليل المصنف أنه لايجوز إقامة العلم من أسماء المصادر مقام المبين ، وقد صرح بعض المغاربة بجوازه ، ومثله بقولك : بَرَّ بَرَّةِ ، وَفَجَرَ بِهِ فَجَارِ ، نقله المرادي[٣] ، قبل قوله : ويحذف عامل المصدر .

(و) يقوم (مقام المبين نوعٌ) للمصدر[٤] ، نحو : « رَجَعَ القَهْقَرَى » ، ومنه : ﴿والنَّازِعَاتِ غَرقاً ﴾ [٥] .

(أو) المبين (وصف) نحو : ﴿ وَكُلاَ [٦] مِنْها رَغَداً ﴾ [٧] ، ومذهب سيبويه في هذا

---

(١) فلا تقول : حمدت حماد ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨١ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٦٢ .

(٤) في الأصل « ويقام المبين نوع مقام المصدر » وفي ب : « ويقوم - » وفيها تقدم وتأخير وكذلك فيها « أو المبين هيئة » « أو المبين آلة » وذلك يستقيم على نصب « نوعاً » مفعولا به لاسم الفاعل ، وهي فيه وفي سائر الشروح ومتن التسهيل مرفوعة ،والمثبت وحذف « المبين » في الموضعين يناسب السياق وما يأتي بعد.

(٥) سورة النازعات آية : ١

(٦) سورة البقرة آية : ٣٥ .

(٧) في : ب : « فكلا » تحريف .

ونحوه من كل وصف غير خاص بالموصوف أنه حال (١) .

(أو) المبين (هيئة) ، نحو : « يَموتُ الكَافِر مِيتَةَ سُوءٍ » ، و « يَعيشُ المُؤْمِن عِيشَةً رَاضِيَةً » .

(أو) المبين (آلة) من آلات الفعل المعهودة له دون غيرها ، فيجوز : « ضربته سوطاً أو مقرعةً » ، والأصل : « ضربة سوط أو مِقْرَعة » ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولايجوز : « ضربته خشبةً » ؛ لأن الخشبة ليست آلة معهودة للضرب .

(أو كل) نحو : ﴿فَلاَ (١) تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ﴾ (٢) .

(أو بعض) نحو : ﴿ ولَو تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ﴾ (٣) .

(أوضمير) المصدر المحذوف نحو : ﴿ لاَ أُعَذِّبُه أَحَداً مِنَ العَالَمِينَ ﴾ (٤) .

(أو اسم إشارة) أشير به للمصدر المحذوف نحو : « لأَجِدَّنَّ ذَلِكَ الجد » ، وسمع من كلامهم : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » ، يشيرون به إلى الظن ، ولهذا اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول ، هذا تخريج سيبويه (٥) ، وعلم منه : أنه لايشترط جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به المصدر، خلافاً للمصنف (٦) ومن وافقه (٧) .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(١) في هامش ب : نحو التلاوة « فلا » وهي مكتوبة في النص : ولا .

(٢) سورة النساء آية : ١٢٩ .

(٣) سورة الحاقة آية : ٤٤ .

(٤) سورة المائدة آية : ١١٥ .

(٥) الكتاب ١ / ١٢٥ ..

(٦) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ١٨١ : « ولابد من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية .

(٧) لم أعثر على من وافقه بل هو مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور . انظر الارتشاف ٣ / ٢٠٤ .

(أو وقت) كقوله (١) :

{٤٦٩} أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَما بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

أي : اغتماض ليلة أرمد ، فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه وذلك قليل ، وعكسه كثير كقولهم : كان ذَلك طلوعَ الشَّمس . أي وقت طلوعها / . /٢٤٩/

/٢٤٧/

(أو « ما » الاستفهامية) نحو : « مَاتَضْرِبُ زَيْداً ؟ » ، تُرِيدُ : أَيَّ ضرب تضرب زيداً ؟ .

(أو) « ما » (الشرطية) نحو : « مَا شِئْت فَقُم » ، تريد ، أَيَّ قيام شئت فقم .

وأخل باسم العدد (٢) نحو : ﴿ فاجْلِدُوهم ثَمانِينَ جَلْدَةً ﴾ (٣) ، وباسم المصدر العلم ، وتقدم الكلام فيه .

[حذف عامل المصدر]

(ويحذف عامل المصدر جوازاً لقرينةٍ لفظية) ، [نحو : أن يقال : أَيُّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟ فتقول : سَيْراً حَثِيثاً ، أي : سرت ، وما قمت ؟ فتقول : قِياماً طويلاً ، أي : قُمْتُ . (أو) لقرينة (معنوية) كقولك لمن رأيته تأهب لسفر : تأهباً ميموناً ، أي : تأهبت . ولمن قدم من حج : حجاً مبروراً ، أي : حججت .

---

(١) البيت من الطويل ، للأعشى ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٢ ، الخصائص ٣ / ٣٢٢ ، ابن يعيش ١٠/ ١٠٢ ، المغني ٢ / ٦٩٠ ، الارتشاف ٢ / ٢٠٤ ، الهمع ٣ / ١٠٢ ، المساعد ١ / ٤٦٩ ، والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) المميز بمصدر .

(٣) سورة النور آية : ٤ .

(و) يحذف (وجوباً لكونه) أي : المصدر (بدلاً من اللفظ بفعل مهمل) في لسان العرب ، بأن استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل منه ، وقسمه المصنف [١] إلى مفرد عن الإضافة[٢] نحو : أُفَّةً له وتُفَّةً ، أي : قذراً له ، وهو ضد النظافة ، والأف : وسخ الأذن ، والتف : وسخ الأظفار ، وإلى مضاف نحو : « بله زيداً » - بالإضافة - أي : تركه ، وإلى مستعمل بالوجهين نحو : قولهم : وَيْحَهُ وَوَيحاً لَهُ ، أي : رحمة له .

(أو لكونه) أي :[٣] المصدر (بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب) ، إما أمر نحو : «ضَرباً لِزَيْد » بمعنى : اضربه ، وإما دعاء نحو : سَقْياً لَكَ ، أي : سَقَاكَ اللَّهُ ، وجدعاً لعدوك أي: جدعه الله ، والجدع : قطع الأنف ، وإما نهي ، نحو : « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » أي : قُمْ لاَ تَقْعُد ، وهذا النوع ضربان : مفرد - كما مثلنا - ومضاف نحو : ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [٤]، وهو قليل بالنسبة إلى المفرد ، وليس بمقيس مطلقاً عند سيبويه ، وذهب الأخفش والفراء [٥] ، إلى أنه مقيس بشرط إفراده وتنكيره .

(أو خبر إنشائي) نحو : قولهم : حَمْداً وَشُكْراً لاَكُفْراً ، أي : أَحْمدُ اللَّه حمداً ، وأشكرُه شُكراً ، هكذا مثله سيبويه [٦] وقدره ، والمراد بالخبر الإنشائي : ما صورته صورة الخبر ومعناه الإنشاء - كما مثلنا - .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) عبارة ابن مالك : « إما مفرد . . وإما مضاف » : السابق .

(٣) « أي » سقطت من الأصل .

(٤) سورة محمد آية : ٤ .

(٥) المساعد ١ / ٤٧١ ، شرح التسهيل للتنسي ٢ / ٥٣ .

(٦) الكتاب ١ / ٣١٨ - ٣١٩ .

(أو) خبر (غير إنشائي) نحو أفعل وكرامة ومسرة . أي : [و] أكرمك[1] كرامة وأسرك/ /٢٥٠/ مسرة ، و « لا أفعلُ ولاكيداً ولاهماً » ، أي : ولا أكاد كيداً ، ولا أهم هماً .

(أو في توبيخ مع استفهام ودونه) ، أي : الاستفهام (للنفس ، أو لمخاطب ، أو غائب في حكم حاضر) ، فللنفس قول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : « أغدَّة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية » [2] ، غدة البعير طاعونه .

وللمخاطب قول العجاج :

[٤٧٠] أَطرباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ [3]

والقِنَّسْرِيُّ : الشيخ الكبير ، ويروى : « فِنَّسْرِيُّ » بكسر النون ، ويروى : « قيسرى » بالياء ، ذكره في الصحاح [4] .

وللغائب في حكم الحاضر ، كقولك وقد بلغك أن شيخاً يلعب : ألعباً وقد علاك المشيب ؟، ومثاله في توبيخ دون استفهام قول الشاعر[5] :

[٤٧١] خُمُولاً وإِهْمَالاً وَغَيْرُكَ مُولَعٌ بِتَثْبِيتِ أَسْبَابِ السِّيَادَةِ وَالمَجْدِ

---

(١) [ ] يقتضيها السياق .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣٨ ، والأمثال لابن سلام ٢٦١ .
وعامر بن الطفيل ، كان في وفد لنبي عامر للرسول صلى الله عليه وسلم وأراد أن يغدر به . . . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : اللهم اكفني عامر بن الطفيل فبعث الله على عامر بن الطفيل الطاعون في عنقه فقتله الله » .

(٣) رجز ،
والشاهد فيه قوله : (أطرباً) وهو مصدر حذف عامله وجوباً وقد وقع بعد الاستفهام والمراد به التوبيخ .
انظر : الكتاب ١ / ٣٣٨ ، الخزانة ١١ / ٢٧٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٠ ، المقتضب ٣ / ٢٢٨ ، المقرب ٢ / ٥٤ ، ابن يعيش ١ / ١٢٣ ، المغني ١ / ١٢، المساعد ١/ ٤٧٢ ، السلسيلي ١ / ٤٥٦ .

(٤) الصحاح ٢ / ٧٩١ .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . ==

(أو لكونه تفصيل عاقبة طلب) نحو : ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فداءً ﴾ [(١)] .

(أو) تفصيل عاقبة (خبر) ،كقول الشاعر:

{٤٧٢} لأَجْهَدَنَّ فَـإِمَّـا دَرْءَ وَاقِعَـةٍ تُخْشَى وَإِمَّـا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ [(٢)]

(أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير) نحو : « زيدٌ سيراً سيراً .» ، أو السيرَ السيرَ ، أو قياماً قعوداً ، إذا كان لايريد أحدهما ، وكذا ماعطف عليه نحو : « زيدٌ ضرباً وقتلاً » ، أو إما قياماً وإما قعوداً » ، (أوحصر) ، نحو : « ما أنت إلا سيراً أو إلا السيرَ ، أو إلا سير البريد ، وإنما « أنت سيراً ، أو السير ، أو سير البريد .

واحترز : باسم « عين » ، من كونه اسم « معنى » ، فإنه حينئذ يجعل المصدر خبراً فيرفع ، نحو : « جِدُّكَ جدٌّ عَظيمٌ » ، وإنما لزم إضمار عامله إذا كان خبراً عن اسم عين مع التكرير والحصر لجعلهم التكرير قائماً مقام ظهور العامل ، [وأقيم الحصر مقام التكرير لأنه لايخلو من لفظ يدل عليه، وهو : « إنما » أو «إلا» بعد النفي[(٣)] ، فلو عدم التكرير والحصر جاز إضمار العامل وإظهاره.

(أو مؤكد جملة ناصَّة على معناه) ، أي : المصدر نحو : « له على دينار اعترافاً » ، (وهو

== والشاهد فيه قوله : (خمولاً وإهمالاً) إذ جاء المصدر في توبيخ دون استفهام محذوفا عامله وجوباً ، انظر: شرح ابن مالك ٢/ ١٨٨ ، المساعد ١/ ٤٧٣ ، الارتشاف ٢/ ٢١٣ ، الهمع ٣/ ١٢٢، السلسيلي ١/ ٤٦٧.

(١) سورة محمد آية : ٤ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : (درء . . بلوغ) فهما مصدران وقعا في تفصيل ممافيه خبر وحذف عاملها ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٨٨ ، المساعد ١ / ٤٧٣ ، السلسيلي ١ / ٤٥٧ ، الهمع ٣ / ١٢٣ .

(٣) في الأصل و ب : وهو إلاّ وإنما بعد النفي » ومايشير لافادته الحصر سبق نفي هو الاَّ لا إنّما » والمثبت عبارة المساعد وعنه نقل .

مؤكد نفسه[١]) ، لأنه لما / لم تحتمل الجملة غيره نزل منزلة تكريرها فكأنه نفس الجملة ، (أو صائرة به نصاً) ، نحو: « هو ابني حقاً » ، (وهو مؤكد غيره) ، لأنه لما أزال احتمالاً في الجملة قبله تأثرت به فكان غيرها ؛ إذ المؤثر غير المتأثر . /٢٥١/

(والأصح منع تقديمهما) ، أي : تقديم المصدر المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره عند الزجاج[٢] وموافقيه ، [فلا تقول : اعترافاً له على ديناً ، و « لاحقاً هو ابني .» ؛ لأن عامل هذا المصدر فعلٌ يفسره مضمون الجملة ، أي : أعترف بذلك اعترافاً ، وأحقه حقاً ، فأشبه ما عامله معنى الفعل ، فكما لايتقدم ذلك على معنى الفعل لايتقدم هذا على الجملة المفسرة عامله ، وأجاز الزجاج[٣] توسيطه نحو: « هذا حقاً عبد الله » ، وعلل بأنه إذا تقدم جزء فلا بدله من جزء آخر ، فقد تقدم مايدل على الفعل ، واستدل من أجاز تقديمه على الجملة بقولهم : « أحقاً زيدٌ منطلق .» ، وأوله من منع على أن «حقاً » منصوب على الظرفية ، والمعنى ، « أفي حق زيدٌ منطلقٌ » .

(ومن الملتزم إضمار ناصبه المصدر (المشبه به) حال كونه (مشعراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله) ، أي المصدر (وفاعله معنى دون لفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه) ، أي : في المصدر ، وذلك نحو قولهم : « مررت [به][٤] فإذا له صوتٌ صوتَ حمار » ، فـ « صوتَ حمارٍ » مصدر مشبه به ، مُشْعِرٌ بحدوثٍ واقعٍ بعد جملة –وهي : «له صوت»– حاوية لفعله معنى دون لفظ ، وهو « يصوت» المنوي ، ولفاعله وهو الهاء من « له » ، والتقدير : « له صوت يصوِّتُ صوتَ حمار .» ، فـ« صوت حمار » منصوب بفعل محذوف لزوماً وهو « يصوت » ، ولا يجوز أن يكون «صوت حمار»

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٨٠ : « وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال : له على نقد أقر واعترف » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢١٥ .

(٣) المساعد ١ / ٤٧٥ .

(٤) [ ] يقتضيها السياق .

منصوباً بـ « صوت » المذكور قبله ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو في حال تصويت ، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

فيجب الرفع في نحو : « له ذكاء ذكاءُ الحكماء . » ، لأنه لايشعر بحدوث .

ويغلب في نحو : « صوته[١] صوت حمار » ، لعدم تقدم جملة ، وفي نحو : « فإذا هو في الدار صوتٌ صوتُ حمار . » ، لعدم احتواء الجملة المتقدمة عليه / على فعل المصدر وفاعله ، وربما /٢٥٢/ نصب[٢] نحو : هذين لكن على الحال ، والتقدير : يبديه ، أو يخرجه .

واحترز بقوله : (ولا صلاحية للعمل فيه) مما يصلح للعمل في المصدر نحو : « هو[٣] مصوتٌ صوتَ حمار » ، فإن « مصوت » صالح للعمل في « صوت حمار » ؛ فيكون ناصباً له فلا حاجة إلى تقدير عامل آخر .

[ما يجوز إتباعه لما قبله من المصادر وماينوب عنها]

(وإتباعه) ، [أي][٤] : المصدر المستوفي لشروط النصب (جائز) سواء أكان مضافاً لنكرة أم لمعرفة ، فتقول : « له صوتٌ صوتُ حمار ، أو صوت الحمار »[٥] بالرفع في النكرة والمعرفة على الإبدال والنعت في النكرة ، والإبدال فقط في المعرفة والرفع عند ابن خروف[٦] دون النصب ، وهو

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٦٦ : « لأن هذا ابتداء ، فالذي يبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء » .

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٦٧ : « فإن قال : فإذا صوته ، يريد الوجه الذي يسكت عليه دخله نصب ، لأنه يضمر بعد ما يستغنى عنه » .

(٣) الكتاب ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الكتاب ١ / ٣٦١ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٢١٧ ، والهمع ٣ / ١٢٨ .

والنصب عند ابن عصفور متكافئتان .

(وإن) حذف المصدر و (وقعت صفته موقعة فإتباعها أولى من نصبها) نحو : « له صوتٌ أيُّما صوت ، أو مثلُ صوت الحمار ، أوله صوتٌ صوتٌ منكرٌ » فرفع « أيما » ، ومثل ، وصوت منكر على البدلية إتباعاً لما قبلها – و « هو له صوت » – أولى من نصبها بفعل محذوف تقديره : يصوِّتُ أيَّما صوت أو « يصوِّت صوت الحمار » ، أو « يصوت صوتاً منكراً . » ، والرفع اختيار سيبويه [(١)] .

(وكذا) المصدر (التالي جملة خالية مما هو) فاعل (له) ، نحو: « هذا صوتٌ صَوْتُ حِمَارٍ.» ، بالرفع أولى من نصبه ، وجه الرفع[(٢)] ، عدم اشتمال الجملة على صاحب الصوت ، ولم يشبه هو بصوت ، ووجه النصب : أن الصوت يدل على المصوت لاستحالة صوت بلا مصوت .

[مايجوز رفعه من المصادر الصالحة مفعولا مطلقا]

(وقد يرفع مبتدأً) المصدر (المفيد طلباً) ، كقوله :

{٤٧٣} شكُى إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرىَ   صَبْرٌ جَمِيلٌ فكِلاَنَا مُبْتَلَى [(٣)]

---

(١) الكتاب ١ / ٣٦٥ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (صبرٌ) بمجئ المصدر المفيد طلبا مبتدأ مرفوعاً ، وهو قليل قال سيبويه : والنصبُ أكثر وأجود » .

وقال ابن عقيل : « ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف ، وبه جزم المصنف في باب المبتدأ وعدَّهُ من المبتدآت الواجبات الحذف » المساعد ١ / ٤٧٧ . انظر : الكتاب ١ / ٣٢١ ، معاني لقرآن للفراء ٢ / ١٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٢ ، البحر المحيط ٥ / ٢٨٩ .

وقد يُرْفَعُ (خبراً) المصدر المكرر نحو : « أَنْتَ سَيْرٌ سَيْرٌ » .

(و) المصدر (المحصور) نحو : « إِنَّما أَنْتَ سَيْرٌ » .

(و) المصدر (المؤكد لنفسه) نحو : « لهُ عَلَيَّ أَلْفٌ اعترافٌ . » ، أي : هذا الكلام اعتراف، ويقاس عليه ماكان توكيداً لغيره وفاقاً للفراء والمبرد(١) نحو : « زَيْدٌ ابنِي حَقٌّ » ، ولَمْ يَنص سيبويه فيه على الرفع .

(و) المصدر (المفيد خبراً إنشائياً) كقوله :

[٤٧٤] عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ(٢)

فـ « عجبٌ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أمري عجبٌ ،/ ولما أبهم ميز بقوله : «قَضِيَّةٌ »، /٢٥٣/ ويجوز أن يكون « عجب » مبتدأ ، وخبره « لتلك » ، وسوغ الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل .

(و) المصدر المفيد خبراً (غير إنشائي) كقوله :

[٤٧٥] أَقَامَ وأَقْوَى ذَاتَ يَومٍ وَخَيْبَةٌ ... لأَوّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ (٣)

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٣٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٦٧ .

(٢) من الكامل ، لهُنَى بن أحمر الكناني .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : اكتاب ١ / ٣١٩ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٩٢ ، ابن يعيش ١/ ١١٤ ، الخزانة ٢ / ٣٢ ، السلسيلي ١ / ٤٥٩ .

(٣) من الطويل ، لأبي زيد الطائي .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٩٢ ، ابن يعيش ١/ ١١٤ ، المساعد ١ / ٤٧٨ ، السلسيلي ١ / ٤٥٩ ، وكذا في شرح التسهيل للتنسي ٢ / ٥٧ .

برفع « خيبة » خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الأمر أو الواقع خيبة ، ويجوز كون خيبة مبتدأ وخبره « الأول » ، وسوغ الابتداء بها وهي نكرة ماتقدم في « عجب »(*) .

[ماناب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه وإعرابه]

(وقد[1] ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كـ « عائذاً بك ، وهَنيئاً لَكَ ، وأَقَائماً وقد قعد النَّاسُ ، وأَقَاعداً وقَدْ سَارَ الرَّكْبُ ، وقَائِماً قَدْ عَلِمَ[2] اللَّهُ وقَدْ قعد الناس)[3] ، [فـ«عائذا» : اسم فاعل من عاذ ، يقال : عَاذَ باللَّهِ فَهو عَائِذ ، وكذا قَائماً وقاعداً ، وهنيئاً : فعيل صيغة مبالغة تقول : هنأني الطعام ، أي : ساغ لي وطاب ، واسم الفاعل : هانئ »] ، ويجوز أن يكون هنيئاً اسم فاعل[4] من : هنؤ فهو هَنِيءٌ ، كشرف فهو شريف .

(و) قد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه (أسماء أعيان كـ : ترباً وجندلاً، وفَاها لفيك، وأعور وذا ناب)، يقال: تربا وجندلاً في معنى : تربت يداه ، أي : لا أصاب خيراً ،

(*) في التسهيل بعد هذا فصل : المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مغرؤ كدفرا ، وجائز الإفراد والإضافة كويله ، ومضاف غير مثنى كبله الشئ وبَهْلَهُ ، ومثنى كلبيك ، وليس كلدى لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر خلافا ليونس ، وربما أفرد مبنياً على الكسر » .

ثم ما جاء بعد : « وقد ينوب » . . الخ وهي أيضاً في شرح ابن عقيل وشرح السلسيلي ولم تثبت هذه الزيادة في شرح ابن مالك - وأثبتها مخففة تبعا لنص التسهيل - والدماميني .

(١) في « متن التسهيل » زيادة لم ترد هنا ولا في شرح التسهيل لابن مالك .

(٢) اضطربت العبارة في الأصل و «ب» فجاءت« وقائماً قد علم الناس وما أثبت عن متن التسهيل شرح ابن مالك ٢/ ١٩٢ ، وفي المساعد: وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس ، وفي السلسيلي : أقائمان . . . ألخ ووردت في شرح ابن عقيل فصلاً أخيراً في الباب المساعد ١ / ٤٧٩ ، وكذا عن السلسيلي١ / ٤٥٩ ، ولم يذكره المرادي ١ / ٢٧٠ .

(٣) هذا أمثله سيبويه انظر الكتاب ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) يقصد صفة مشبهة باسم الفاعل .

والترب : التراب ، والجندل : الحجارة ، قال سيبويه : «جعلوه بدلاً من قولك : « تربت يداك » [١] ، ويقال : فاها لفيك . أي : فاالداهية ، قاله سيبويه في معنى « دهاه الله» [٢] ، فيستعمل في معنى الدعاء ، وأما قولهم : « أأعور وذاناب » [٣] فالمقصود به الإنكار ، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جبلة ، التقى فيه بنو أسد وبنو عامر ، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوه الخلق ذاناب وهو المسن ، والعرُب تكره البعير الأعور إذا رأته في عسكر عدوها، ففعلوا ذلك ليتطير به الآخرون ، فيكون سبباً لإنهزامهم ، فلما رأوه قال بعض بني أسد : أأعور وذاناب ، فأنكر عليهم استقبالهم إياه ، فلم يسمعوا/ منه ، فقضى أن قومه هزموا ، وكأنه / ٢٥٤/
تطير بالعور ؛ لأنه نقص ، وتَخيلَ من الناب النقص الشدة ، فكأنه قال : أتستقبلون من الأمر مافيه نقص ، يعني بالعَوَرِ وشدة ، يعني بالناب ، وقيل : إنهم لقوا بعيراً أعور ، وكلباً ، وقيل: بل البعير كانت له ناب طويلة .

(والأصح كون الأسماء) ، وهي : ترباً ومابعده (مفعولات) بها ، وهو ظاهر كلام سيبويه والأكثرين ، والتقدير [٤] : أَلْزَمَكَ اللَّهُ ، أو أَطعَمكَ اللَّه تُرْباً ، وَجَنْدَلاً، وأَلْزَمَ اللَّهُ فَاهَا لفيك ، أوجعل فَاهَالفيكَ ، وأَتَسْتَقْبِلونَ أَعْورَ وَذَانَابٍ .

وذَهَبَ الشلوبين [٥] إلى أن ترباً ونحوه منصوبة انتصاب المصدر ، مستدلاً بجواز اللام ، فتقول : ترباً لك كما تقول سقياً لك، ورد : بأن اللام إنما جئ بها [للتبيين وهي متعلقة بمحذوف ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٥ .
(٢) الكتاب ١ / ٣١٥ .
(٣) الكتاب ١ / ٣٤٣ .
(٤) هذا تقدير سيبويه انظر الكتاب ١ / ٣١٤ .
(٥) الهمع ٣ / ١٣٠ .

والتبيين محتاج إليه هنا ، كما يحتاج إليه في « سقيا» .

(و) الأصح كون (الصفات) وهي : عائذاً بك وما بعده (أحوالاً)[1] مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير : أعوذ عائذاً بك ، وأتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على المصدرية ، زاعماً أنها مصادر جاءت على وزن فاعل[2] كالفالج والعافية ، معللاً بأن الحال المؤكدة ضعيفة ، ورد بوقوعها في التنزيل ، نحو : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[3] .

* * *

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٢٩ .

(٢) سورة النساء من الآية : ٧٩ .

{٢٤} « بَابُ الْمَفْعُولِ لَـهُ »

[حــــده]

ويسَمَّى المفعول لأجله ، ومن أجله ، (وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه في الوقت) ، حال كَوْنُ المعلَّل (ظاهراً) أي : ملفوظاً به ، (أو مقدراً) غير ملفوظ به ، (و) يشاركه في (الفاعل تحقيقاً) في المبني للفاعل ، (أو تقديراً) . في المبني للمفعول ، فهذه أربعة شروط : أن يكون مصدراً، وأن يكون علة لحدث مشارك له في وقته ، وفاعله .

مثال المشارك للمُعلَّل والمعَلَّل ظاهر: « ضربت زيداً تأديباً » فـ « تَأديباً » مصدر ذكر علة لحدث ملفوظ به ، وهو « ضربت » ، وفاعلهما واحد وهو المتكلم ، ووقتهما واحد هو الوقت الذي وقع فيه الضرب والتأديب .

ومثال المشاركه والمعلَّل مقدر ما جاء في حديث محمود بن أسد الأشهلي [٢] قال : « ماجاء بك ياعمرُو ؟ أحدباً على قومك ، أو رغبة في الإسلام .» ، فالمعلل مقدر ، والتقدير : أَجِئْتَ .

والمشارك فيه للفاعل تحقيقاً ماتقدم في المثالين لأن الفعل فيهما مبني للفاعل . / /٢٥٥/

والمشارك فيه للفاعل تقديراً هو مابُني للمفعول نحو : « ضُرِب الصَّبيُّ تأديباً » ، فيقدر : أن الضارب هو المؤدب ليتحد الفاعل في المعلل والمعلل به .

[إعرابـــه]

(وينصبه) أي : المفعول له (مفهم الحدث) من مصدر نحو : « يُعْجِبني ضَرْبُكَ ابْنَكَ

---

(١) سماه سيبويه ١ / ٣٦٧ : « باب ماينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر » .

(٢) في المساعد ١ / ٤٨٤ : « محمد بن لبيد الأسهلي » .

تأديباً » ، وفروعه نحو : « أَنَا ضَارِبُ ابْنِي تَأْدِيباً » وكذا البقية ، (نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر) نحو : « أمرتُكَ الخَيْرَ » ، والأصل : بالخير ، فأصل : « ضربت ابني تأديباً » لتأديب ، فحذفت اللام بدليل أنه جواب له ، والجواب بحسب السؤال على المختار ، هذا مذهب سيبويه [١] والفارسي [٢] . أنه منصوب نصب المفعول به المقيد بحرف الجر تقديراً ، (لا نصب نوع المصدر ، خلافاً لبعضهم)[٣] من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج [٤] ، ورُدَّ بدخول اللام عليه ، ولا تدخل على الأنواع ، نحو : « سَارَ الجَمَزَى » [٥] .

[متى يجر]

(وإن تغايرا)[٦] أي المعَلَّل والمعَـلَّل به في (الوقت) ، كقوله :

[٤٧٦] فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا ... لَدىَ السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ [٧]

---

(١) الكتاب ١ / ٣٦٩ .

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢١٨ .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٩٦ : « خلافاً للزجاج » .

(٤) « مذهبه أن مايسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق لبيان النوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له ، كما في ضربته تأديباً » فإن معناه أدبته بالضرب ، والتأديب مجمل والضرب بيان له . . . » انظر شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٢ ، وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر » ، السلسيلي ١ / ٤٦١ .

(٥) في الأصل و « ب » : سار الجري - تحريف .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٩٦ : « وإن تغاير الوقت » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٧) البيت من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه ص ٣٣ ، العيني ٣ / ٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٦ ، الأشموني ٢ / ١٢٤ ، وقد نضت حال ، وهو فعل - بالتضعيف من نضوت الثوب إذا ألقيته عنك والمتفضل هو الذي يبقي في ثوب واحد ، الهمع ٢/ ١٣٢ ، المساعد ١/ ٤٨٥ ، السلسيلي ١/ ٤٦٢ . والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

{ فـ « نَضَّتْ » : ماضٍ ، والنوم لم يقع فجاء باللام لما اختلف الزمان .

(أو) تغايرا في (الفاعل) ، كقوله :

{٤٧٧} وَإنّي لَتعْروني لِذِكْرَاك هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[١]

ففاعل تعروني هزة ، وفاعل ذكرى المتكلم بالشعر ، والتقدير : لذكرى إياك ، فجر باللام لاختلاف الفاعل .

(أو عُدمت المصدرية) نحو : ﴿ والأَنْعامَ خَلَقَها لكُمْ ﴾ [٢] (جر) ، المعُلَّل (باللام) ، -كما تقدم - (أو ما في معناها) ، وهو من والباء ، وفي السببيات ، نحو : ﴿مُتَّصَدِّعاً مِن خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [٣] ، ونحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِين هَادُوا ﴾ [٤] ، ونحو : « دَخَلَتِ امْرأَة النَّارَ في هِرَّةٍ»[٥].

(وجَرُّ) المعلَّل (المستوفي لشروط النصب[٦] مقروناً بـ «أل ») ، نحو : « جِئْتُكَ لِلإكْرَامِ » ، (أكثر من نصبه) ، نحو : جئتك إكراماً [٧] (والمجرد) من « أل » والإضافة ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْني

---

(١) البيت من الطويل ، لأبي صخر الهذلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ ، الأشموني ٢ / ١٢٤ ، السلسيلي ١ / ٤٦٢ ، الإنصاف ١ / ٢٥٣ ، الخزانة ٣ / ٢٥٤ ، ابن يعيش ٢ / ٧٦ ، المغني ١ / ٢٦٨ ، والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) سورة النحل آية : ٥ .

(٣) سورة الحشر آية : ٢١ .

(٤) سورة النساء آية : ١٦٠ .

(٥) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٦ / ٥١٥ والرواية فيه مختلفة . .

(٦) في المساعد والسلسيلي . . . « بشرط النصب » .

(٧) في الأصل و « ب » : « إكراماً - وهو سهو .

تَأَدِيباً » (بالعكس) ، فنصبه أكثر من جره ، (ويستوي الأمران في المضاف [١]) ، الجرُّ والنصب على السواء ، نحو : « قصدتك ابتغاءَ/ معروفك ، ولابتغاءِ معروفك » [٢] . /٢٥٣/

* * *

(١) المضاف ساقطة من الأصل .

(٢) في متن التسهيل في آخر المبحث : « ومنهم من لايشترط اتحاد الفاعل » وقد ختم بها المبحث في الشرح ، ولم يعلق عليها ، وكذا ابن عقيل ، وعلق السلسيلي بقوله : « هذا مذهب ابن خروف » ١ / ٤٦٤ .
وقد سقطت من نص المؤلف وكذلك من بعض نسخ التسهيل .

[٢٥] « بَابُ المفْعُولِ المُسَمّى ظَرْفاً »

عند البصريين خاصة (١) دون الكوفيين ، لأن العرب لم تسمه بذلك ، (ومفعولا فيه) عند الفريقين (٢) .

[حــــده]

(وهو ماضُمِّن من اسم وقتٍ أو مكان) بيان لـ « ما » (معنى « في » باطراد) .

« فماضُمِّن » : بمنزلة الجنس ، لشموله الحال والظرف والسهل والجبل من قول العرب: «مُطِرْنَا السَّهلَ والجَبَلَ » ، وما نصب بـ « دخل » من مكان مختص نحو : « دَخَلْتُ الدَّارَ » .

(ومن اسم وقت أو مكان) بمنزلة الفصل مخرج للحال ، و « باطراد » بمنزلة الفصل الثاني مخرج لمثل : « السهل والجبل » ، فإنه ليس بمطرد فلا يقاس عليه لا في الفعل ، ولا في الأماكن ، فلا يقال : « أَخْصَبْنَا السَّهل والجبل .» ، ولا « مطرنا القيعان والتلول » ، والسهل : نقيض الجبل ، والقيعان : جمع القاع ، وهو المستوي من الأرض ، والتلول والتلال : جمع تل ، ومخرج لمثل : الدار والبيت ونحوهما من المكان المختص المنصوب بـ « دخلت » ، فإن المطرد لايختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون آخر ، فلو كان نصب المكان المختص بـ « دخل » على الظرفية لم ينفرد به « دخل » ، بل كان يقال : مكثت البيت ، كما يقال : دخلت البيت ، وكان يقال : زيدٌ البَيْتَ، كما يقال : زَيْدٌ خَلْفَكَ فينصب بالاستقرار كما ينصب « خلفك » .

---

(١) حاشية الخضري ١ / ١٩٦ ، الأصول ١ / ٢٠٤ .

(٢) قال أبو حيان : « وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا بل يسميه الفراء وأصحابه محلا ، والكسائي يسمى الظروف صفات ، ولامشاحة في الاصطلاح » الارتشاف ٢ / ٢٢٥ ، وانظر التصريح ١ / ٣٣٧ .

(لواقعٍ فيـه مذكورٍ أو مقدر ناصبٍ له) للظرف الزماني أو المكاني ، فإذا قلت : « صليت يوم الجمعة خلف الإمام .» فالصلاة واقعة في يوم وخلف ، والناصب لهما « صليت » ، وهو مذكور ، والصلاة أحد مدلوليه ، وإذا قلت : « الخبر غداً أمامك » فالناصب لـ « غدا و أمامك» ، كائـن أو مستقر ، وهو مقدر ، والكون أوالاستقرار المفهوم هو الواقع في الظرفين « غداً وأمامك».

[ظرف الزمان]

[المبهم والمختص]

(ومبهَمُ الزَّمانِ) وهو ماوقع على قدر من الزمن غير معين كـ « وقت وحين » ، (ومُخْتصُّهُ) وهو المعدود وغيره .

/٢٥٧/ فالمعدود : ماله مقدار من الزمان معلوم ، كـ « يومين ، وسنة ، وشهر » ، وأسماء الشهور/ كـ«محرم » ، وكـ « الصيف » و « الشتاء » .

وغير المعدود : أسماء الأيام كـ « السبت » ، وما يختص بإضافة : كـ « يوم الجمل »[١] ، أو صفة نـحو : « جِئْتُكَ يوماً جاءكَ فيهِ زَيْد » ، أو « أل » كـ « اليوم » ، وما أضيف له شهر من أعلام الشهور ، وهو رمضان ، وربيع الأول ، وربيع الآخر » ، (لذلك) النصب على الظرفية (صالح) ، فيتعدى إليه الفعل ، وينصبه نصب الظرف كما نُصِبَ مبهم المصدر ومختصُّه ، وذلك لقوة دلالته عليهما ؛ لأنهما من لفظه ، بخلاف المكان ، فتقول : سِرْتُ وَقْتاً ، وَيَوْمَيْن ، وَيَوماً جَاءَكَ فِيه عَمْرو» ، ولكن لايعمل في المعدود إلا مايتكرر ويتطاول ، فلا يقال : « مَاتَ زَيْد يَوْمَين » ، وأَنْتَ تُرِيدُ المَوْتَ الحَقِيقِي .

---

(١) ومثل هذا يوم المضافة إلى أسماء أيام الأسبوع إذا قلنا : يوم الجمعة : يوم السبت . . . الخ .

[المتصرف والمنصرف وغيرهما]

(فإن جاز أن يُخْبَر عنه) كأن يكون فاعلا نحو : « جَاَء يَوْمُ الخَميس . » ، أو مبتدأ نحو : «يُومُ الجُمُعَةِ مُبَارَك » [، (أو يجر بغير « من ») نحو : ﴿ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ ﴾ [١] ، فإن جر بـ « من » وحدها كعند وقبل وبعد ، فإنه لايحكم بتصرفه ، والفرق ، أن « من » كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها في التصرف ، (فمتصرف) بالتاء – وسيجئ تقسيمه – .

[وإلا فغير متصرف] [٢] ، والمتصرف وغير المتصرف – بالتاء فيهما – (كلاهما منصرف وغير منصرف) بالنون فيهما ، والحاصل أربعة أقسام : متصرِّفٌ مصروفٌ ، غيرُ متصرِّف وغيرُ مصروفٍ ، مُتَصرِّف غير مصروف ، مصروف غير متصرف .

(فالمتصرف المنصرف كحين ووقت) ، وساعة ، وشهر ، وعام ، ودهر ، وحينئذٍ ، ويومئذ، يقال : سِيَر عَلَيه حِينئذٍ ، وَيَومَئذٍ . حكاهما سيبويه [٣] .

(والذي لا يتصرف ولا ينصرف ماعين من سحر) ، ليومٍ بعينه (مجرداً) من « أل » والإضافة نحو : « جئت يوم الجمعة سحر . (والذي يتصرف ولاينصرف كغدوة وبكرة [علمين] [٤]) لهذين الوقتين المخصوصين ، فعلميتهما علمية جنس ، كعملية « أسامة » فلا ينونان ، فـ«غدوة » : لما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، و « بكرة » : للباكر ، ولا فرق بين أن يقصدا من

---

(١) سورة النساء آية : ٨٧ ، والية (ليجمعنكم إلى يوم القيامة) .

(٢) مابين [ ] من متن التسهيل وسقطت من الأصل و « ب » والشرح بعده عليه وهو من التسهيل وشروحه لابن مالك وابن عقيل والسلسيلي .

(٣) الكتاب ١ / ٢٢١ .

(٤) سقطت من ب .

يوم بعينه أولا ، فتقول : « غدوة ، أو بكرة وَقْتُ نشاط » ، كما تقول : « أسامة شر السباع» ، وتقول: « لأسيرن الليلة إلى غدوة ، أو بكرة » ، كما تقول : « هذا أسامة » [١]. / /٢٥٨/

واحترز بقوله : (علمين) ،من أن لاتقصد العلمية ، فإنهما ينونان ، ومنه : ﴿ وَلَهُم رِزْقُهم فِيها بُكْرَةً وَعَشِياً﴾[٢] ، والكاف في قوله : (كغدوة وبكرة) مستقصية لا للتشبيه ، إذ لانظير لهما في هذا الحكم .

(والذي ينصرف) فيدخله التنوين (ولا ينصرف بُعَيْداتِ بَيْنَ) ، فيلزم النصب على الظرفية ، نحو : « لَقِيتُه بُعَيْدَاتِ بَيْنَ » ، أي : مراراً متفرقة قريباً بعضها من بعض ، وبعيدات : جمع بعد مصغرة ، وبين : بمعنى فراق ، فدل التصغير على القرب ، والجمع على المِرَار ؛ إذ تصغير الظروف يراد به التقريب ، وجمعها يراد به المرار .

(وما عين من ضحا ، وضحوة ، وبكر ، وسُحَيرٍ ، وصباح ، ومساءٍ ، ونهار ، وليل ، وعتمة، وعشاء ، وعشية) ، فتقول : « لقيته يوم الجمعة عشية .» ، بالتنوين ، وكذا الباقي ، لأنها نكرات ، وإن أريد التعيين ، ولذا توصف حينئذ بالنكرة نحو: « لَقِيتُهُ يَوْمَ الخميس عشيَّةً مُتَأَخِّرَةً » ، لكن يلزم حينئذ الظرفية ، فلا تقول : « سير عليه يوم الخميس ضحوةٌ » بالرفع نيابة لضحوة عن الفاعل ، نص عليه سيبويه[٣]، وأجازه الكوفيون[٤] .

---

(١) مابين [ ] من متن التسهيل وسقطت من الأصل و « ب » والشرح بعده عليه وهو من التسهيل وشروحه لابن مالك وابن عقيل والسلسيلي .

(٢) سورة مريم آية : ٦٢ .

(٣) فقال ١ / ٢٢٥ : « ومما لايحسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سحر ، لايكون فيه إلا أن يكون ظرفاً . .. ومثله : سير عليه ضحاً . إذا عنيت .ضُحا يومك » ومثل ذلك : سير عليه صباحا ومساءً وعشيةً وعشاءً إذا أردت عشاء يومك ومساءَ ليلتك : لأنهم لم يستعملوه على هذا لمعنى إلا ظرفاً .»

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٢٨ ، الهمع ٣ / ١٤٠ .

واحترز بقوله : (مـاعين) مما إذا لم يرد بـ « ضحا » وما بعده معيناً فـإنها تتصرف نحو: «سير عليه ضحوةٌ من الضحوات » بلا خلاف(١) .

وفهم من تعدادها أن غيرها من أسماء الظروف كـ « يوم » يتصرف فيه (٢) وإن أريد به معين ، وهذا أمر سماعي .

وضحوة النهار بعد طلوع الشمس ، ثم بعده الضحا ، وهو حين تشرق الشمس مقصورة تؤنث وتذكر ، فمن أنثها جعلها جمع ضحوة ، ومن ذكرها جعلها اسما على « فعل » كـ « صُرَد »، ثم بعده الضحاء ممدود مذكر ، وهو عند ارتفاع النهار الأعلي . و « بكر » على وزن « سحر » بمعنى: « بكرة » ، يقال : « مرْ عَلَى فَرَسِكَ بُكْرَةً وَبَكَراً » .

والعتمة : وقت صلاة العشاء ، قال الخليل : العتمة : الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق»(٣) ، والعشاء : بالكسر ، والعشية والعشاء والعشي (٤) : من صلاة المغرب إلى العتمة ، وزعم قوم : أن العشاء/ من زوال الشمس إلى طلوع الفجر ، وأنشدوا : /٢٥٩/

{٤٧٨} غَدَوْنَا غَدْوَةً سَحَراً بِلَيْلٍ   عِشَاءً بَعْدَمَا انْتَصَفَ النَّهَارُ (٥)

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٢١ : « سير عليه ضحوة من الضحوات ، إذا لم تعن ضحوة يومك ؛ لأنها بمنزلة قولك: ساعة من الساعات » .

(٢) في الأصل و « ب » « يصرف فيه » .

(٣) العين (م : ع ت م) ٢ / ٨٢ و ظ : المساعد ١ / ٤٩٤ .

(٤) في الأصل و « ب » : « والعشاء والكسر والمد – العشية ، والعشاء من صلاة المغرب - إلخ » والمثبت من المساعد وعنه نقل .

(٥) من الوافر ، لمجهول ، المساعد ١ / ٤٩٤ ، ولسان العرب [ع ش و] .

[منع عشية الصرف والتصرف]

(وربما مُنعَتْ) عشيةَ (الصرفَ والتصرُّفَ) ، فتقول : « لقيته يوم الجمعة عشيةَ » ، «وأتيتك عشية» بلا تنوين – للعلمية الجنسية والتأنيث ، ولا تقول : « سير يوم الجمعة عشية » برفع « عشية » لأنها لاتتصرف .

[ملحقات بممنوع التصرف]

(وأُلحِقَ بالممنوع التصرف مالم يضف من مركب الأحيان كـ « صباحَ مساءَ » و « يومَ يومَ ») ببناء الكلمتين على الفتح ، لتضمنه معنى حرف العطف كـ « خمسةَ عشرَ » ، تقول : « فلان يأتينا صباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ » ، بتركيب الظرفين والبناء على الفتح ، وحينئذ يلزمان الظرفية وعدم التصرف ، فلا يجوز : « سير صباحٌ مساءٌ » ، ولا « جئ يومٌ يومٌ » إلا أن يزول التركيب بعطف أحد الظرفين على الآخر بالواو ، أو يضاف صدره المركب إلى عجزه فإنه يجوز أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف ، فتقول في العطف : « فلان يزورنا صباحاً ومساءً » بالنصب ، و « سير عليه صباحٌ ومساءٌ » بالرفع ، وتقول في الإضافة : « سرنا صباحَ مساءٍ » ، بنصب « صباح » على الظرفية وخفض «مساء» على الإضافة ، و « سير عليه صباحُ مساءٍ » برفع « صباح » على النيابة عن الفاعل وجر «مساء» ، ومن تصرفه حينئذ ما أنشده سيبويه [١] .

{٤٧٩} وَلَـوْلاَ يَـومُ يَوْمٍ مَـا أَرَدْنَـا جَزَاءَك والْقُرُوضُ لَهَـا جَـزَاءُ [٢]

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٠٣ .

(٢) البيت من الوافر ، للفرزدق .

والشاهد فيه قوله : (يوم يوم) إذ تصرف المركب عند الإضافة فوقع مبتدأ ، انظر : الكتاب ٣ / ٣٠٣ ، الخزانة ٤ / ٤٦ ، الهمع ٣ / ١٤١ ، المساعد ١ / ٤٩٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٣ .

هذا حكم لفظ الظرفين ، وأما حكم معناها فإنه لايختلف في حال التركيب والإضافة والعطف بالواو ، والمعنى : كل صباح وكل مساء ، وكل يوم ، صرح به السيرافي ، وقيل : معنى المعطوف « واحداً من هذا وواحداً من هذا » ، وقيل : المراد مع الإضافة صباحَ مساءٍ ، أنه يأتي في الصباح وحده .

(وألحق غير خثعم) بالظروف المركبة في المنع من التصرف (« ذا ») بمعنى صاحب ، (و«ذات») بمعنى : صاحبة ، حال كونهما (مضافين إلى زمان) نحو : « ذا صباح ، وذا مساء ، وذات يوم ، وذات ليلة » ، وهذه الإضافة من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم ، فإذا قلت : « لقيته ذَا صباحَ » ، فالمعنى : « لقيته صباحاً » ، وكذا : « لقيته ذات ليلة » ، فالمعنى ليلة بالنصب لزوماً .

وحكى عن خثعم التصرف ، فيجوز : « سير عليه ذاتُ اليمين » ، برفع « ذات » ، نص على ذلك سيبويه [1] ، قال أنس [2] بن مدركة الخثعمي / : /٢٦٠/

[٤٨٠] عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ‌ ‌ ‌ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ [3]

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٦ .

(٢) في الأصل و « ب » : أوس وقال البغدادي : « وصحفه ابن خلف في شرح أبيات سيبويه بأوس بن مدرك » . فقال ١ / ٢٢٦ : « . . . إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم : مفارقاً لذاتِ مرة وذاتِ ليلةٍ ، وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها » ، أي ظرفاً .

(٣) البيت من الوافر .

والشاهد فيه قوله : (ذي صباح) إذ جر « ذي » المضافة إلى زمان على لغة خثعم ، انظر : الكتاب ١/ ٢٢٧ ، الخزانة ٣ / ٨٧ ، ابن يعيش ٣ / ١٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٧ ، المقتضب ٤ / ٣٤٥ ، الخصائص ٣ / ٣٢ ، الهمع ٣ / ١٤٣ .

[التصرف في صفة الزمان]

(واستقبح الجميع) من العرب (التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف) ، نحو : « سير عليه طويلاً ، أو حديثاً أو قديماً .» فهذه أوصاف عرض قيامها مقام الأحيان ، وانتصبت على الظرفية ، فلو تصرف فيها نحو : « سير عليه طويل .» بالرفع قبح ذلك عند البصريين (١) ، وأجازه الكوفيون (٢) .

فإن لم يعرض قيامها مقام الموصوف بل استعملت الصفة استعمال الأسماء نحو : « قريبٌ ومَلِيٌّ ، أو عرض قيامها مقام الموصوف ، ولكنها وصفت حسن التصرف فيها فترفع(٣) نحو: «سِيَر عَلَيْه قَرِيبٌ » ، أَوْ « مَلِيٌّ » ، ونحو : « سِيَر عَلَيه طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ » ؛ لشبهها حينئذ بالأسماء ، نص على ذلك كله سيبويه (٤) .

والمَلِيُّ : القطعة من الدهر ، يقال : أقامَ ملياً من الدهر ، قال تعالى : ﴿واهْجُرني مَلِيّاً ﴾(٥) ، أي : طويلا ، ومضى مليٌّ من النهارِ ، أي : ساعة طويلة .

---

(١) ذكر سيبويه علة قبحه فقال ١ / ٢٢٧ : « وإنما نصب صفةُ الأحيان على الظرف ، ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لاتقع مواقع الاسم . »
وقال ابن السراج في الأصول ١ / ١٩٣ : « واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً . نحو : طويل ، وحديث ، وكثير ، وقليل ، وقديم ، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ، ولم تكن إلا ظروفاً » ..

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٣٠ ، المساعد ١ / ٤٩٦ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٢٨ : « والنصب عربي جيد كثير » .

(٤) فقال ١ / ٢٢٨ : « فإن قلت : سير عليه طويل من الدهر وشديدٌ من السير ، فأطلت الكلام ووصفت ، كان أحسن وأقوى وجاز ، ولايبلغ في الحسن الأسماء ، وإنما جاز حين وصفت وأطلت لأنه ضارع الأسماء ، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء » .

(٥) سورة مريم آية : ٤٦ .

[استغراق الحدث الزمن أو بعضه]

(ومظروف مايصلح جواباً لـ « كم » واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً) ، فإذا قلت : «سِرْتُ يَوْمين[١] أَوْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ » ، فلابد أن يكون السير واقعاً في كل من اليومين أو الثلاثة ، إما تعميماً فيعم السير جميعها ، وإما تقسيطاً فيقع في بعض من اليومين أو الثلاثة ، وقد يتعين التعميم بقرينة خارجية نحو : « صُمْتُ يَوْمَيْن .» ، وقد يتعين التقسيط نحو : « أَذَّنْتُ يَوْمَيْنِ » ، والمراد بالمظروف مايقع في الظرف ، وبما يصلح جواباً لـ « كم » الظرف المؤقت ولو معرفاً كاليومين المعهودين [٢] ، وفاقاً لسيبويه وخلافاً لابن السراج .

(وكذا مظروف مايصلح جواباً لـ « متى » إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر) واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ، فإذا قلت : سِرْنَا المُحَرَّم لَزِمَ كَونُ السَّير واقعاً في جميع الشهر تعميماً أو تقسيطاً ، وكذا بقية أسماء الشهور ، لأن كلا منها إسم [٣] للثلاثين يوماً مثلا ، فإن أضيف إليها شهر نحو : شَهر رمضان جاز كون العمل في جميع المذكور ، وجاز كونه في بعضه ، هذا/ مذهب سيبويه [٤] والجمهور [٥] ، وزعم الزجاج [٦] : أن رمضان كـ « شهر رمضان» ، فيجوز /٢٦١/ عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه . ، والقياس مع سيبويه ، لأن الشهر خرج

---

(١) في الأصل و « ب » : « يوما » ولايناسب التفسير بعده .

(٢) في جواب : « كم سار زيدٌ فتقول : اليومين المعهودين ، » الارتشاف ٢ / ٢٣٠ .

(٣) في ب : « اسما » خطأ .

(٤) الكتاب ١ / ٢١٧ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٣١ ، ونظر الرضي في مذهب سيبويه فقال ١ / ١٨٧ : « فإن كان مستنداً إلى رواية عن العرب فيها ونعمت ، وإلاّ فأي فرق بينهما من حيث المعنى »
ورده ابن عقيل في المساعد ١ / ٤٩٧ ، فقال : « وسيبويه ناقل عن العرب وهو الثقة ، ويحتاج مخالفهُ إلى أن يأتي من كلامهم بمثل : قدم زيد رمضان » .

(٦) المساعد ١ / ٤٩٧ ، الارتشاف ٢ / ٢٣١ .

بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص ، إذ لايضاف الشئ إلى نفسه ، وصار حينئذ كزمن ووقت ،؛ فشهر رمضان بمنزلة : زمن رمضان ، وهذا لا يقتضي تعميماً ، وكذا إذا أفرد فقيل : « ساروا شهراً » ، أو الشهر المعروف ، لم يكن العمل إلا في جميعه ، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص : .

والمراد بما يصلح جواباً لـ « متى » هو الظرف المختص بصفة أو تعريف ، معدوداً كان أو غيره ، لكن إذا كان معدوداً فالعمل في جميعه ، وإلا فهو محتمل .

وما لايقع جواباً لـ « كم » ولا لـ « متى » من الزمن المبهم نحو : وقت ، وحين ، فالعمل أيكون في جميعه ، أو يراد به من الزمان القدر الذي وقع فيه الفعل .

ومقتضى كلام المصنف : جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول الأكثرين[١]، وقيل : يختص ذلك بما أوله راء كـ «رمضان » و « ربيع الأول ، و الآخر » ، وقد استعمل سيبويه خلاف ذلك ، فقال : « ولو قلت : « شهر رمضان أو شهر ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة[٢] .

(وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام) ، فإنها تكون كأعلام الشهور فيكون المظروف واقعاً في جميعها ، كما في قولك : « سرت رمضان » ، نص على ذلك سيبويه قال : « ولا تقول : لقيته الأبد ، وأنت تريد يوما فيه [٢] » ، انتهى . ولو قلت : « سرت ليلاً ونهاراً » ، لم يقتض التعميم وهو ظاهر .

(وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل) ، فتقول : « سير عليه الأبد » ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٨٧ ، والارتشاف ٢ / ١٣١ .
(٢) الكتاب ١ / ٢١٧ . ونص كلامه : « ولو قلت شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة » .

وإن كان لم يقع السير في جميعه ، لكن تقصد المبالغة تجوزاً ، كما تقول : « أَتَانِي أَهْلُ الدُّنْيَا » ، وَإِنَّما أَتَاك ناسٌ مِنْهم ، نَزَّلْتَهم مَنْزِلَة جَميع أَهْلِ الدُّنْيَا مُبَالَغَةً .

(وما سوى ماذكر من جواب « متى » صالح فيه التعميم والتبعيض إن صلح المظروف لهما) ، أي : للتعميم والتبعيض ، وذلك كاليوم والليلة ، ويوم الجمعة ، وأسماء أيام الأسبوع ، فإذا قلت : « سَارَ زَيْدٌ الْيَومَ ، أوْ يَومَ الجمعةِ .» احتمل كون السير في جميع المذكور/ وكونه في بعضه ، /٢٦٢/ فالظرف صالح للتعميم والتبعيض ، لأن المظروف صالح لهما .

وإن صلح المظروف للتعميم فقط نحو : « صَام زَيْدٌ يَومَ الخَميسِ .» فالظرف للتعميم لاغير .

وإن صلح للتبعيض فقط نحو : « مَاتَ زَيْدٌ يَومَ الجُمعَة » فالظرف للتبعيض لاغير .

« فصـــــل »

[من ظروف الزمان المبنية]

(وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب) ،كما في « صباح مساء» بالتركيب .

[إذ واستعمالاتها ومعانيها]

(فمنها « إذ ») ظرف (للوقت الماضي) نحو : «جاء زيد إذ قام عمرو» ، وبناؤها على السكون (ملازمة [٢] للظرفية) ، فلا تخرج عنها إلى غيرها ، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأة ، فلا تقول :

---

(٢) في الأصل و« ب » : « سلازمة ».

«حضر إذ قام زيـد » ، أي : وقت قيامـه ، ولاتقول : « إذ جاء زيد مبارك » ، أي : وقت مجيئه مبارك .

(إلا إن أضيف [١] إليها زمان) إما مخصص لها أو مقيد ؛ لأنها موضوعة لمطلق الماضي كـ«يوم ، وليلة ، وساعة » ، فتقول : « يَومَئذٍ ، ولَيْلَتَئذٍ ، وسَاعتَئذٍ » ، أو مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كـ «حين » ، فتقول : «حينئذ » ، فكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية .

(أو تقع مفعولاً بها) نحو : ﴿ واذْكُرُوا إذْ أَنْتُم قَليلٌ ﴾[٢] عند الأخفش والزجاج [٣] .

[إضافتها إلى جملة]

(وتلزمها الإضافة إلى جملة) ، وشرط الجملة أن تكون خبرية ، اسمية كانت نحو : ﴿ إذْ أَنْتُم قَليلٌ ﴾ [٢] أو فعلية نحو : ﴿ إذْ كُنْتُم قَليلاً ﴾ [٤] ، ولا تجوز إضافتها إلى الجملة الشرطية نحو : « أتذكر إذ إنْ تَأتِنَا نكرمك» ، أو « إذ من يأتك نكرمه » إلا إن اضطر شاعر .

(وإن عُلِمَت) الجملة المضاف إليها (حذفت وعوض منها تنوين) نحو : ﴿ وَأَنْتُم حِينَئذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ [٥] ، أي : حين إذ بلغت الحلقوم ، فحذف « بلغت الحلقوم » للعلم بها مما قبلها ، وجئ بالتنوين عوضا منها ، والدليل على عوضيته منها ، أنهما لايجتمعان .

(وكُسِرَت الذَّال) من « إذْ » ، (لالتقاء الساكنين) ، وهما ذال « إذْ » والتنوين ، (لاللجر)

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٠٦ : « أن يضاف »، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٢) سورة الأنفال آية : ٢٦ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٢٣٤ .

(٤) سورة الأعراف آية : ٨٦ .

(٥) سورة الواقعة آية : ٨٤ .

بالإضافة (خلافاً للأخفش) (١) ، ورد بأوجه منها : أنَّه سُمِعَ مِنَ العَرَبِ : « يومئذاً » بفتح الذال منوناً للتخفيف ، ولو كان منجراً بالإضافة لم يجر فتحه ، ومنها قولهم : كَانَ ذَلِكَ إذٍ ، بالكسر من غير إضافة شئ إلى « إذ » .

(ويقبح أن يليها) أي : « إذ » (اسم بعده فعل ماض) نحو : « جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ ضَرَبَ » لما فيه من الفصل بين المتناسبين ، ولذا يحسن : « إِذْ زَيْدٌ يَقُومُ ، وإِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِذْ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، لسلامته من/ الفصل المذكور . /٢٦٣/

(وتجيء) « إذ » (للتعليل) ، وفي بعض(٢) : (حرفاً للتعليل) (٣) واستدل له المصنف (٤) بقوله تعالى : ﴿ وإذ اعْتَزَلْتُمُوهُم ﴾ (٥) ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا ﴾ (٦) ، وبقول الشاعر :

{٤٨١} ... ... إِذْ هُم قُرَيشٌ وَإِذْ مَامِثْلُهُم بَشَرٌ (٧)

وتجيء « إذ » حرفاً (للمفاجأة) نحو : « بَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ » :

---

(١) جعلها الأخفش كسرة إعراب ، انظر الارتشاف ٢ / ٢٣٤ .

(٢) أي في بعض نسخ التسهيل ، وهي كذلك في متن التسهيل في المساعد ١ / ٥٠١ ، والسلسيلي ١/ ٤٦٨، وهذا التنبيه نقله الشيخ خالد من المرادي ١ / ٢٨١ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٥ ، والمغني ١ / ٨٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٨ .

(٥) سورة الكهف آية : ١٦ .

(٦) سورة الأحقاف آية : ١١ .

(٧) البيت من البسيط ، للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : (إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر) حيث جاءت « إذ » حرفاً يفيد التعليل .
وصدره : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
انظر : ديوانه ص ١٦٧ ، الكتاب ١ / ٦٠ ، الخزانة ٤ / ١٣٣ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ١١٣ ، المغني ١ / ٨٧ ، المساعد ١ / ٢٨١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ .

[٤٨٢] ... ... [فَـ] [(١)] بَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ [(٢)]

قال سيبويه : « ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا [(٣)] ، وبينما ، (وليست « إذ » حينئذ) أي : حين إذ استعملت للمفاجأة (ظرف مكان) خلافاً لبعضهم [(٤)] ، ولا ظرف زمان خلافاً لبعضهم [(٥)] (ولا زائدة خلافاً لبعضهم) [(٦)] . قال المصنف في الشرح : « والمختار عندي الحكم بحرفيتها» [(٧)]، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه " [(٨)] .

(وتركها) أي : « إذ » (بعد «بينا » أو « بينما » أقيس من ذكرها) نحو : « بَيْنَا أَوْ بَيْنَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ قَامَ عَمْرو » ، وذلك لاستفادة المعني بدونها ، والاحتياج إلى تكَلُّف العامل (و) تركها وذكرها (كلاهما عربي) ، فمن تركها قوله :

---

(١) ساقطة من الأصل و « ب » .

(٢) البيت من البسيط ، لحريث بن جبلة ، وصدره : استقدر الله خيراً وارضينّ به .

والشاهد فيه : قوله (إذا دارت) حيث جاءت « إذ » حرفاً للمفاجأة . انظر : الكتاب ٣ / ٥٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ ، المغني ١ / ٨٨ ، الهمع ٣ / ١٧٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٤ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٤) « وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم » انظر المساعد ١ / ٥٠٢ .

(٥) قال ابن هشام في المغني : « وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني : عاملها الفعل الذي بعدها ، لأنها غير مضافة إليه ، وعامل « بينا وبينما محذوف يفسره المذكور .

وقال الشلوبين : « إذ »مضافة إلى الجملة ؛ فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما ، لأن المضاف إليه لايعمل في المضاف ،ولافيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و « إذ » بدل منهما .

(٦) قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن قتيبة ، انظر المغني ١ / ٨٨ ، وزاد الرضي ٢ / ١١٤ ، الجوهري وهو رأى ابن الشجري أيضاً انظر الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٥ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٠ .

(٨) المساعد ١ / ٥٠٢.

{٤٨٣} فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُه أَتَانَا   مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وَزِنَادِ رَاعِ [١]

والوَفْضَةُ : شيءٌ كالجعبة من أدم ليس فيها خشب ، والجمع : الوفاض ، ومن ذكرها قوله :

{٤٨٤} بَيْنَمَا نَحْنُ بالأَرَاكِ مَعاً   إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِه [٢]

والفصيح تركها بعدهما .

[بينا وبينما]

(وتلزم « بينا » و « بينما » الظرفية الزمانية) ، بعد أن كان أصل بين المكان [٣] بمعنى : وسط، فلما لحقتها « ما » ، والألف صارت للزمان بمعنى : « إذْ » كما صرح به بعضهم[٤] ، وليست بينا محذوفة من بينما ، ولا ألفها للتأنيث خلافاً لمن زعم [٥] ذينك ، بل ألفها للإشباع[٦] .

---

(١) البيت من الوافر ، نسبه سيبويه لرجل من قيس بن عيلان ، كما نسب لنصيب بن رباح وهو في ديوانه ١٠٤ .

والشاهد فيه : قوله (فبينا نحن . . . أتانا) حيث ترك ذكر « إذ » بعد بينا ، وهو الأفصح ، انظر : الكتاب ١/ ١٧١ ، ابن يعيش ٤ / ٩٧ ، المساعد ١ / ٥٢ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٣ ، المغني ٢ / ٤٢٢ ، المحتسب ٢ / ٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ ، المساعد ١ / ٥٠٢ ، السلسيلي ١/ ٤٦٨ .

(٢) البيت من الخفيف ، لجميل بثينة .

والشاهد فيه : قوله (بينما نحن . . . إذْ) حيث ذكر « إذ » بعد « بينما . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ ، المساعد ١ / ٥٠٣ ، المغني ١ / ٣٤٥ ، وديوانه : ١٠٥ .

(٣) الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٥ .

(٤) صرح به السيوطي في الهمع ٣ / ٢٠٠

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٣٦ .

(٦) المساعد ١ / ٥٠٣ .

(والإضافة إلى جملة) اسمية أو فعلية كما أن « إذْ » كذلك ، مثال الاسمية قوله :

فَبَيْنَا نَحنُ نَرقُبُه ... ...(١)

وَ بَيْنَما نَحن بألأَرَاكِ مَعاً ... ...(٢) البيتان

ومثال الفعلية قوله :

[٤٨٥] فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنَا إذا نَحْنُ فِيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ(٣)

والجملة الاسمية أكثر ، حتى أن بعضهم أنكر إضافتها إلى الفعلية(٤) ، وأول هذا البيت على إضمار مبتدأ ، أي : فبينا (٥) نحن نسوس ، والأصل عدمه .

ونسوس : من قولهم : ساس الرَّعيَّةَ: مَلَكَ أَمْرَهَا ، والسُّوقَةُ : خلاف الملك ، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر/ والمؤنث ، وتنصف زيدٌ : خَدَمَ . /٢٦٤/

(وقد تضاف « بينا » إلى مصدر) نحو : قوله :

---

(١) سبق تخريجه ، برقم [٤٨٣] .

(٢) سبق تخريجه ، برقم [٤٦٤] .

(٣) البيت من الطويل ، لحرقة ، أو هند بنت النعمان .
والشاهد فيه قوله : (فبينا نسوس) حيث أضيف « بينا للجملة الفعلية نسوس » انظر : الخزانة ٧ / ٧٠، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٥١ ، المساعد ١ / ٥٠٤ ، الهمع ٣ / ٢٠٢ ، السلسيلي ١ / ٤٧٢ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٣٦ ، الهمع ٣ / ٢٠٢ .

(٥) في الأصل و « ب » : « فبينما » سهو .

{٤٨٦} بَيْنَا تَعَانُقِه الكُمَـــاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ[١] لَهُ كَمِيٌّ سَلْفعُ[٢]

يروى بخفض « تعانقه » ، وبرفعه على أنه مبتدأ والخبر محذوف ، وتعانق وتعنق بمعنىً .

والكمي : الشجاع المتكمي [٣] في سلاحه ، لأنه كَيَّ نفسه ، أي : سترها بالدرع والبيضة ، والجمع : الكماة ، كأنه جمع « كامٍ » كـ« قاضٍ وقُضَاةٍ . » وَرَوَّغْتُ فُلاَنَا : أفزعته ، واتيح[٤] له الشئ : قدر . والسَّلْفَعُ[٢] : الرجل الجسور .

وتخصيصه « بينا » بالذكر يفهم أنه لاتجوز إضافة بينما إلى مصدر وهو الصحيح [٥] ، والتخصيص بالمصدر يفهم أن « بينا » لاتضاف لجثة وهو كذلك ، ولا يجوز في الجثة بعدها إلا الرفع .

[إذا : معانيها واستعمالاتها]

(ومنها) أي من الظروف المبنية لا للتركيب (« إذا » للوقت المستقبل) ، نحو : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَسَبِّح ﴾ ، (مضمنة معنى الشرط غالباً) ، ولذلك قُرِن جوابها بالفاء

---

(١) في المخطوطتين « أشيح » تحريف ، وروى في جميع المصادر التالية « أتيح » .

(٢) البيت من الكامل ، لأبي ذؤيب الهذلي .
والشاهد فيه : قوله : (بينا تعانقه) حيث أضيفت « بينا » إلى المصدر . انظر : الخزانة ٧ / ٧١ ، ابن يعيش ٤ / ٣٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٠ ، الخصائص ٣ / ١٢٢ ، لمغني ١ / ٤١١ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٠٦ ، المساعد ١ / ٥٠٤ ، الارتشاف ٢ / ٢٣٦ ، السلسيلي ١ / ٤٦٩ .

(٣) في المخطوطتين المستكمي – تحريف .

(٤) في ب « أشيح » تحريف .

(٥) المساعد ١ / ٥٠٤ .

نحو : ﴿ فسبح ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نصرُ اللَّهِ والفَتْح ورَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلونَ فِي دِينِ اللَّه أَفْواجاً فَسَبِّح ﴾ (١) .

وقد تخلو إذا من تضمين معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية نحو : ﴿ والليل إذا يغشى والنهار إِذَا تَجلَّى ﴾ (٢) والماضي بعدها بمعنى المستقبل كما كان بعد الشرطية .

(لكنها) أي : لكن « إذا » الشرطية تكون (لما تيقن كونه) ، أي : للذي يتيقن وجوده نحو: «آتيك إذا احمرَّ البسر » ، (أو رجح) وجوده نحو : « آتيكَ (٣) إِذَا دَعَوْتَنِي » ، (بخلاف «إِنْ ») الشرطية فإنها للممكن ، فلا تقول : « آتِيكَ إِنْ احْمَرَّ البُسْرُ »(٤) .

وقد تدخل « إذا » على ما هو لـ « إنْ » ، وهو الممكن غير المتحقق والراجح كقوله :

[٤٨٧] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزَع عَنِ الجَهْلِ والخَنَـا ... أَصَبْتَ حَلِيماً أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ (٥)

وقد تدخل « إنْ » على المتيقن كونه إذا أُبْهِم زمانه كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِيْن مِتَّ فَهُم الخَالِدُون﴾(٦) . وقد تدخل على المستحيل وجوده كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا

---

(١) سورة النصر آية : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) سورة الليل آية : ١ ، ٢ .

(٣) في الأصل و « ب » أتيتك ، تصحيف .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٦٠ : « . . . إذا تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمّر البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت آتيك إنْ احمرَّ البُسرُ ، كان قبيحاً . فإن أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء » .

(٥) البيت من الطويل ، لكعب بن زهير ،أو زهير بن أبي سلمى .
والشاهد فيه : قوله (إذا أنت لم تنزع) حيث دخلت « إذا » على ماهو غير متحقق قال ابن يعيش ٩ / ٤ : فهو من مواضع « إن » ، لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وأن لاينزع إلا أن بعضها أحسن من بعض . انظر: المساعد ١ / ٥٠٦ ، العقد الفريد ٢ / ٢٨٠ ، الارتشاف ٢ / ٢٣٨ .

(٦) سورة الأنبياء آية : ٣٤ .

أَوَّلُ العَابِدِينَ ﴾ (١) (فلذلك)(٢) أي : فلأجل مخالفة « إذا » الشرطية لأدوات الشرط في كونها تكون لما تيقن كونه أو رجح (لم تجزم غالباً إلا في الشعر) ، كقوله :

[٤٨٨] وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى ... وَإِلَى الذَّي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَاسْأَلِ (٣)

وسيأتي لهذا زيادة بيان في باب عوامل الجزم .

(وربما وقعت) « إذا » (موقع « إذ ») ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إَذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم ﴾ (٤) ،(و) ربما وقعت (« إِذْ » مَوقِعَهَا) أي موقع « إذا » (٥) ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُون إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِم ﴾ (٦) . / /٢٦٥/

[الجملة التي تضاف إليها]

(وتضاف) إذا (أبداً إلى جملة) عند الجمهور(٧) ، فالجملة بعدها في موضع خفض

---

(١) سورة الزخرف آية : ٨١ .

(٢) في السلسيلي والمساعد : فلذا .

(٣) البيت من الكامل ، للنمر بن تولب ، قال محقق المساعد لايعرف قائله ، وكذا محقق السلسيلي لم يعرف قائله . والشاهد فيه : قوله (وإذا تصبك) قال سيبويه : « جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بإن ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابدلها من جواب . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١١ ، المساعد ١/ ٥٠٦، السلسيلي ١ / ٤٧٠ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٢ ، وفيها جميعاً : فارغب موضع فاسأل . وروى : « ومتى تصبك » فلا شاهد فيه .

(٤) سورة التوبة آية : ٩٢ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٣٨ : « والصحيح أنه لايقع إذ موضع إذا ، ولا إذا موضعها ، وذهب بعض النحويين إلى مجئ ذلك ، واختاره ابن مالك » .

(٦) سورة غافر آية : ٧١ .

(٧) المساعد ١ / ٥٠٧ .

بإضافة « إذا » إليها ، والعامل في « إذا » جوابها ، وذهب بعض النحويين إلى أن « إذا » غير مضافة، وهي معمولة للفعل الذي يليها لا للجواب حملاً على أخواتها من أسماء الشرط ، وأختاره الشيخ أبو حيان (١) ، ورُدَّ على الجمهور : بأن الجواب قد يقترن بـ « إذا » الفجائية ، أو بالفاء ، أو بـ « ما » النافية ، ومابعد هذه المذكورات لا يعمل فيما قبله ، وعلى مذهب الجمهور لابد من إضافتها إلى جملة (مصدرة بفعل ظاهر) ماض نحو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ (٢) ، أو مضارع مجرد ، نحو: ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِم آيَاتُنَا ﴾ (٣) ، أو مقرون بـ « لم » ، نحو : ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَة ﴾(٤) ، (أو مقدَّر قبل اسم يليه فعل) نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ (٥) ، فالسماء مرفوع بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور ، قال المصنف في الشرح : « لايجيز سيبويه غير هذا »(٦) .

(وقد تُغْني ابتدائية اسم بعدها) أي : « إذا » ، (عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش) (٧) نحو: «إِذَا الرَّجُلُ فِي المَسْجِدِ فَظُنَّ بِهِ خَيْراً » ، ومنه قول الشاعر:

{٤٨٩} إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَه حَنْظَلِيَّةٌ لَـهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ (٨)

---

(١) الارتشاف ٢ / ٢٣٩ ، والمساعد ١ / ٥٠٧ .

(٢) سورة المنافقون آية : ١ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٣١ .

(٤) سورة الأعراف آية : ٢٠٣ .

(٥) سورة الانشقاق آية : ١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٣ وبين ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٠٧ ، فقال : « ذكر السيرافي أن سيبويه لايمنع وقوع المبتدأ بعد إذا لكن بشرط كون الخبر فعلاً » .

(٧) صحح ابن مالك رأي الأخفش فقال : « لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ، بل طلبها له كطلب ماهو بالفعل أولى مما لاعمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لايلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لايلزم بعد إذا » انظر شرح التسهيل ٢ / ٢١٣ .

(٨) البيت من الطويل ، للفرزدق .

والشاهد فيه : قوله (إذا باهلي) حيث أضيفت إذا إلى الجملة الاسمية فاستغنى عن تقدير فعل عـلى==

جعل مابعد الاسم الذي ولي « إذا » ظرفاً واستغنى به عن الفعل ، وأوله المانعون على أن التقدير : استقرت تحته حنظلية ، فـ « حنظلية » فاعل ، وباهلي مرفوع بفعل يفسره العامل في تحته .

[تصرف إذا]

(و) « إذا » (قد تفارقها الظرفية) فتقع (مفعولاً بها) كقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « إنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيةً وَإِذَا كُنْت عَلَيَّ غَضْبَى » [1] ، هكذا استدل المصنف [2] ، [وأُوِّل على حذف مفعول [أعلم] [3] لدلالة المعنى عليه فتكون « إذا » ظرفاً على بابها ، والتقدير : إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك ، وفي وقت غضبك[4] .

(أو) تقع (مجرورة بـ « حتى ») كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا ﴾ [5] .

(أو) تقع (مبتدأ)[6] نحو : ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾[7] فإذا : مبتدأ ، و ﴿ إِذَا رُجَّتْ﴾ [7]

== رأي الأخفش، انظر : ديوانه ٣٥٩ ، المغني ١ / ٩٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٤ ، السلسيلي ١/ ٤٧١ ، والمذرع : الذي أمه أشرف من أبيه .

(١) فتح الباري شرح البخاري ٩ / ٣٢٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٠ .

(٣) زيادة للسياق .

(٤) المغني ١ / ٩٩ .

(٥) سورة الزمر آية : ٧١ .

(٦) في المساعد « مبتدأة » وهو المناسب للسياق .

(٧) سورة الواقعة آية : ١ ، ١٠ .

خبره ، و ﴿ ليس لوقعتها﴾ [١] ، و﴿خافضةً ﴾ ، و ﴿ رافعة ﴾[٢] أحوال ثلاثة[٣] ، في قراءة النصب ، والمعنى : وقت وقوع الواقعة صادقة/ الوقوع ، خافضة قوم ، رافعة آخرين وقت رج الأرض ، /٢٦٦/ هكذا أعرب ابن جني في « المحتسب » [٤] ، قال المصنف : « وهو صحيح »[٥] ، وما قالاه غير متعين ، إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها ، والجواب : « فَأَصْحابُ المَيْمَنَةِ »[٦] ، وما بعده ، أي : فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم ، « وأصحاب المشئمة ما أحقرهم وما أشقاهم » .

[إذا المفاجأة]

(وتدل) « إذا» (على المفاجأة) نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَد » ، والأَكْثَرُ التوافق ، وقد تتراخَى كقوله تعـالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِنْ تُرابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُم بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ [٧] ، قالـه الفراء [٨] ، واختلف [٩] في الفاء الداخلة عليها ، فقال المازني : « زائدة لازمة » ، وقال أبو بكر مبرمان : « عاطفة »، وقال الزجاج : «رابطة على حد جواب الشرط » ، (حرفاً) عند الأخفش والكوفيين [١٠] ، بدليل جواز كسر « إنَّ » بعدها نحو :

---

(١) « لوقعتها » ساقطة من الأصل . في ب : وليس كاذبة وخافضة وهو سهو من الناسخ فالحال جملة ليس لاكاذبة وباقي الأحوال ، خافضة، رافعة ، و ظ : المساعد .

(٢) سورة الواقعة آية : ٣ .

(٣) يقصد قراءة النصب في : ﴿ خافضة ورافعة ﴾ ، لأن ماقبلهما وهي قوله : ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ لاتقرأ بالنصب حيث إنها جملة فهي في محل نصب .

(٤) المحتسب ٢ / ٣٠٧ .

(٥) لم يرد هذا في شرح ابن مالك وفي التحقيق [٢/ ٢١٠ تعليق (٢)]. : في « ب » " « بحتى أو مبتدأة » ولم يمثل للمبتدأة في الشرح » .

(٦) في المخطوطتين « اليمين » سهو .

(٧) سورة الروم آية : ٢٠ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٢٤٠ ، والمساعد ١ / ٥١٠ .

(٩) الارتشاف ٢ / ٢٤٠ .

(١٠) المغني ١ / ٩٢ ، المساعد ١ / ٥١٠ .

[٤٩٠] ... ... إِذَا إِنَّه عَبْد القَفَا واللَّهَازِمِ [١]

والظروف لاتقع « إنَّ » المكسورة بعدها .

(لاظرف زمان خلافاً للزجاج)[٢] والرياشي ، ونسب إلى المبرد ، واختاره ابن طاهر وابن خروف ، فإذا قلت : « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » فالتقدير : فالزمان حضور الأسد ؛ لأن ظرف الزمان لايخبر به عن الجثة .

(وَلا ظرف مكان خلافاً للمبرد) [٣] والفارسي وأبي الفتح ، فإذا قيل : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ»، قال المبرد : « فإذا خبر عن زيد »[٤] .

كأنك قلت : فبحضرتي زيد ، أو بمكاني زيد [٥] .

---

(١) البيت من الطويل ، نسبه سيبويه لرجل من العرب . وصدره : وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سيداً
والشاهد فيه : قوله (إذا إنّه) حيث جاءت « إذا » على رأي الأخفش حرفاً ، إذ الظروف لاتقع « إن » المكسورة بعدها ، انظر : الكتاب ٣ / ١٤٤ ، المقتضب ٢ / ٣٥٠ ،، الخصائص ٢ / ٢٩٩ ، ابن يعيش ٤/ ٩٧ ، المساعد ١/ ٥١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٥ ، الخزانة ١٠ / ٢٦٥ ، الارتشاف ٢/ ٢٤٠ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٤ .

(٣) الهمع ٣ / ١٨٢ .

(٤) للمبرد في « إذا » الفجائية رأيان : قال في ٢ / ٥٦ : « ولـ « إذا موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة » .
وقال في ٣ / ١٧٨ : « فأما « إذا » التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ » ، وانظر شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٤ .

(٥) يقول المبرد في المقتضب ٣ / ٢٧٤ : « تقول : خرجت فإذا زيد ، فمعنى (إذا) ها هنا للمفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً ، لأن معنى : فإذا زيد ، أي فإذا زيد قد وافقني » .

(و) « إذا » الفجائية (لا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية) نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سيئةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيْدِيهم إِذَا هُم يَقْنَطُون ﴾ (١) .

وحكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد بعدها ، نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا قَد قَامَ زَيْدٌ » (٢) .

(وقد تقع) « إذا » الفجائية (بعد « بينا ») ، كقولها :

[مكرر] فَبَيْنَا نَسوس النَّاسَ والأَمرُ أَمْرنَا   إِذَا نَحنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ (٣)

(و « بينما ») ، كقوله (٤) :

[٤٩١] بَيْنَما المَــرْءُ في فُنُــونِ الأَمَانِي   فَــإِذَا رائِــد المَنُون مُــوَافِي (٤)

[مذ ومنذ : معناهما واستعمالهما]

(ومنها) أي : من الظروف (« مذ ») ، وهي : مقْتَطعةٌ من « منذ » ، (و « منذ » وهي الأصل) لـ « مذ » (٥) ؛ لأن من العرب من يقول : « مَارَأَيْتُه مُذُ يَوْمَانِ – بضم الذال – فلو لم تكن أصلها « منذ » لوجب تسكينها بكل حال . وَرُدَّ : بجواز كون الضم للاتباع ، وذهب أبـو إسحاق

---

(١) سورة الروم آية : ٣٦ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٤٠ : « فتخصيص ابن مالك أنها لايليها إلا جملة اسمية وهم » .

(٣) سبق تخريجه ، والشاهد فيه هنا وقوع إذا الفجائية بعد بينما .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله ك (بينما المرءُ . . . إذا) حيث وقعت إذا الفجائية بعد « بينما » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٥ ، المساعد ١ / ٥١١ ، الارتشاف ٢ / ٢٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٧٣ .

(٥) المغني ١ / ٣٧٣ .

بن ملكون : إلى أن « مذ » ليست مقتطعة من « منذ » (١) ، واختلف في « منذ » ، فالصحيح أنها بسيطة (٢) ، وقال الفراء : « مركبة من « من » الجارة وذو الطائية (٣) » ، وقال غيره من الكوفيين : مركبة من « من وإذ » ، وَرُدَّ الأول باستعمال جميع العرب لها ، والثاني : بأن « من » لاتدخل على « إذ »] .

والأفصح فيها : ضم الميم (٤) ، (وقد تكسر ميمهما) عند بني سليم (٥) ، فيقال : منذ ومذ ، بكسر الميم فيهما .

[يضافان إلى جملة]

(و) " مذ " و " منذ " (مضافان إلى الجملة) (٦) الاسمية والفعلية (مصرح بجزأيها) ، نحو: « مَارَأَيْتُه مُذْ أَنَا يَافِع .» ، أو « مذ/ كان عِنْدِي » . /٢٦٧/

(أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتاً يجاب به « متى » أو « كم ») ، [فالأول ، نحو : «مَا رَأَيْتُه مُذُ يوم الجُمُعَة .» ، والثاني : « مَاَ رأيْتَه مُذْ يَوْمَان .» ، واحترز من غير الوقت كـ « زيد ، وقيام » ، ومن وقت لايجابان به كوقت وحين .

---

(١) المغني ١ / ٣٧٤ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٤١ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٨٧ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٤٢ .

(٦) في الأصل و « ب » « الجملة » والصواب : جملة ، اسمية وفعلية ، بدليل قوله بعد : مصرح بجزأيها..الخ ولو كانت الجملة لكانت العبارة : مصرحا و « جملة » هو ما في التسهيل وفي شرحه لابن مالك وللسلسيلي ولابن عقيل .

وما اختاره المصنف من رفع الزمان بعد « مذ ومنذ » بفعل محذوف مذهب الكوفيين [١]، والتقدير : مذ مضى يوم الجمعة ، أو مذ كان يومان ، فحذف الفعل وبقي مرفوعه ، قال المصنف : « وإنما اخترته لأن فيه إجراء « مذ ومنذ » على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال [٢]» .

(و) مذ ومنذ (قد يجران الوقت) نحو قوله :

{٤٩٢} قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَسْمٍ عفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ [٣]

(أو) يجران (مايستفهم به عنه) أي : عن الوقت ، نحو : « مُذ مَتَى رَأَيْتَه ؟، ومُذْ كَم فَقَدْتَهُ ؟ حال كونهما (حرفين) عند الجمهور ، بدليل إيصالهما الفعل إلى « كم » و « متى » كما يوصل الجار نحو : « مُذْ كَمْ » أَوْ « مُذْ مَتى سِرْتَ ؟ ، كما تقول : « بِمَنْ مَرَرْتَ » ، وقيل : هُمَا حينئذ اسمان منصوبان على الظرفية بالفعل قبلهما ، ورد - بما تقدم - من الاتصال[٤] وغيره ، ولو كانا ظرفين لجاز . مُنْذُ كَمْ سِرْتَ فِيه كَما يَجوزُ : يَومُ الجُمعة سِرْتُ فِيه ، والامتناع من ذلك دليل أنهما حرفا جر .

(بمعنى : « من ») لابتداء الغاية (إن صلح جوابا لـ « متى ») ، وذلك إذا كان الزمان ماضياً معرفة دالا على وقت معلوم ، نحو : « مَا رَأَيْتُه مُذ يَوْمِ الجُمعَةِ .» .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٢٤٣ .

(٢) شرح ابن مالك ٢ / ٢١٧ .

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس .
والشاهد فيه قوله : (منذ أزمان) حيث جرت منذ الوقت وهو قليل . انظر : ديوانه ٨٠ ، المغني ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١ / ٥١٣ ، الهمع ٣ / ٢٢٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٧ .

(٤) في الأصل و « ب » « الاتصال » تصنيف .

(وإلا) يصلح جواباً لـ « متى » (فبمعنى « في») ، وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفة نحو: « مَا رَأَيْتُه مُنذُ اللَّيلة » .

(أو بمعنى « من » و « إلى » معاً) ، وذلك ، إذا كان الزمان نكرة ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ، نحو : « مَا رَأَيْتُه منذُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ » .

(وقد يغني عن جواب « متى » في الحالين) : حال الظرفية والحرفية على القولين . (مَصْدَرٌ معين الزمان) نحو : « مَا رَيْتُه مُذ قُدُومِ زَيْدِ » ، أي : مذ زَمَنِ قُدُومِ زَيْدِ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، واحترز بـ « معين الزمان » عن مبهمه ، كقدوم رجل أو قدوم .

(أو « أن ») المفتوحة المشددة (وصلتها) نحو : « مَا رَأَيْتُه مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي » / ، فيحكم /٢٦٨/
على موضع « أنَّ » وصلتها بما حكم به على لفظ المصدر الصريح من رفع أو خفض لأنها مؤولة بـه، ويكون ذلك على حذف مضاف ، والتقدير : مُذْ زَمَنِ أَنَّ اللَّه خَلَقَنِي .

[مبتدآن أو ظرفان]

(و) مذ ومنذ (ليسا قبل المرفوع مبتدأين) والمرفوع خبراً لهما كما يقول الفارسي وابن السراج[1] والمبرد [2] من البصريين ، والتقدير في المنكور ، نحو : « مَا رأيتُ زَيْداً مُذْ يَوْمَانِ » ، أمد انقطاع الرؤية يَوْمان ، وفي المعرفة نحو : « مارأيتُ زيداً مذ يَوْمِ الجمعة » أَوَّلُ أَمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة .

ورد : بلزوم الابتداء بنكرة بلا مسوغ ، أو معرفة بلا تعَريف معتاد .

---

(١) المساعد ١ / ٥١٥ ، والمغني ١ / ٣٧٣ ، وابن السراج في الأصول ٢/ ١٣٧
(٢) المقتضب ٣ / ٣٠ .

(بل ظرفين) في موضع خبر عن المرفوع بعدهما ، وهو مبتدأ كما يقول الأخفش والزجاج[١] وطائفة من البصريين [٢] ، فإذا قلت : « مَا رَأَيْتُ زَيْداً مُذْ أو منذ يومان » ، فالتقدير عندهم : بيني وبين رؤيته يومان .

ورد [٣] : بعدم اطراد هذا التقدير ، فإذا قلت: يَوم الأَحَد : « مَا رَأَيْتُه مُذْ يَوْمِ الجُمَعَة.» ، لم يصح أن يقال : بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولا يصح أن يقدر : يوم الجمعة ، ومابعده إلى الآن ؛ لحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ، ولأنه لم يذكر في موضع ، وذلك دليل على عدم إرادته .

(خلافاً للبصريين) القائلين : بأنهما مبتدأ ومابعدهما خبرهما ، وتقدم رده ، ورد بمقابله، وهو أيضاً لبعض البصريين - كما تقدم - .

وعبارة المصنف توهم أن البصريين كلهم ، على أنهما مبتدآن وقد علمت الحال .

(وسكون ذال « مذ » قبل متحرك أعرف من ضمها) نحو : « مذ يومين أو مذ يومان» ، والضم لغة غني ، وقيل : لغة بني عبيد من غني [٤] .

(وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها) نحو : « مُذُ اليَوم » ، والكسر لغة لبعض بني عبيد ابن غني .

[الآن معناها واستعمالها]

(ومنها) ، أي : من الظروف المبنية لا للتركيب (« الآن» ، لوقت حضر جميعه) كوقت فعل

---

(١) المغني ١ / ٣٧٣ .

(٢) المساعد ١ / ٥١٥ .

(٣) المساعد ١ / ٥١٥ ، الهمع ٣ / ٢٢٤ ورده في المغني فقال ١ / ٣٧٣ : « ولاخفاء بما فيه من التعسف» .

(٤) اللسان مادة (منذ) وفي الأصل و « ب » « بن » تحريف .

الانشاء حال النطق به نحو : « بِعْتُكَ الآنَ » ، (أو) حضر (بعضه) نحو: قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ الآن ﴾ (١) ، ﴿ الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُم ﴾ (٢) .

(وظرفيته غالبه [لا] (٣) لازمة) / ، فمن الغالب قوله : /٢٦٩/

[٤٩٣] فَإِنِّي لَسْتُ خَاذِلَكُم ولَكِن ... سَأَسْعَى الآنَ إِذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا (٤)

ومن غير الغالب خروجها عن الظرفية كقوله :

[٤٩٤] [أ] (٥)إِلَى الآن لاَيَبِينُ ارْعِوَاءٌ ... لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي (٦)

(وبني) الآن (لتضمنه معنى الإشارة)، فمعنى «الآن» : هذا الوقت ، هذا قول الزجاج(٧). ، (أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد) (٨) بكونه لايثنى ولايجمع ولايصغر ، بخلاف «حين، وزمان ، ووقت ، ومدة .

---

(١) سورة الجن آية : ٩ .

(٢) سورة الأنفال آية : ٦٦ .

(٣) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢١٨ .

(٤) البيت من الوافر .

والشاهد فيه قوله : (سأسعى الآن) حيث استعمل « الآن » ظرفاً وهو الغالب فيها ، انظر : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٩ وفي العقد الفريد للربيع بن زياد العبسي ٦ / ٢.

(٥) في الأصل و « ب » : « إلى » .

(٦) البيت من الخفيف ، لعمر بن أبي ربيعة .

والشاهد فيه : قوله : (أإلى الآن) حيث خرجت « الآن » عن الظرفية فجرت بإلى ، وهو من غير الغالب . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٩ ، المساعد ١ / ٥١٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٩ ، السلسيلي ١ / ٤٧٥ ، الارتشاف ٢ / ٢٤٧ ، الهمع ٣ / ١٨٤ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢ / ١٢٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٨) هذا قول السيرافي ،انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ١٢٦ .

(وقد يعرب على رأي) [١] كقوله:

{٤٩٥} وَقَدْ مَرَّ للدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ ... كَأَنَّهُما مِلآنِ لَم يَتَغَيَّرا [٢]

أراد : من الآن ، فحذف النون لالتقاء الساكنين وكسر نون « الآن » لدخول « من » عليه فعلم أنه معرب ، قال المصنف : « وفي الاستدلال به ضعف ؛ لاحتمال أن تكون الكسرة للبناء ، فيكون كـ « شتان» يبنى على الفتح والكسر ، إلا أن الفتح أكثر وأشهر »[٣] .

(وليس) « الآن » (منقولاً من فعل خلافاً للفراء) [٤] في زعمه أنه منقول من « آن » بمعنى «حان » ، وبقيت فتحته كما بقيت في : « أنهاكم عن قيل وقال » [٥] ، ورده المصنف : بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه الألف واللام كما لاتدخل على « قيل ، وقال » ، واشتهر إعرابه وبناؤه كما اشتهر في « قيل ، وقال » [٣] .

[قـط]

(ومنها « قطُّ ») ، وهو منقول من « القط » وهو القطع عرضا [٦] ، ومنه : « قط القلم » ، وهو مبني لتضمنه معنى « في ومن » الاستغراقية لزوماً ، وبني على حركة لأن لـه أصلاً في

---

(١) الهمع ٣ / ١٨٦ .

(٢) البيت من الطويل ، لأبي صخر الهذلي .

والشاهد فيه : قوله : (ملان) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٠ ، المساعد ١ / ٥١٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٧ ، الهمع ٣ / ١٨٦ ، السلسيلي ١ / ٤٧٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٠ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ١٢٦ .

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣ / ٣٤٠ .

(٦) الصحاح ٣ / ١١٥٣ .

التمكن ، إذ أصله « القط » ، وكانت ضمة تشبيها بـ« قبل » ، لدلالته على ماتقدم من الزمان مثله.

وهو (للوقت الماضي عموماً) ، فإذا قلت : « مَارَأَيْتُه قَطّ » ، فمعناه : « مارأيته فيما مضى من عمري .

[عــوض]

(ويقابله عَوْضُ) ، فيكون للوقت المستقبل عموماً ، ومعناه : الأبد [1] نحو : « لاَ أَفْعَلَه عَوْضُ » ، وبني لتضمنه ما تضمنه « قط » ، وبني على حركة فراراً من التقاء الساكنين .

(و) « قط وعوض » (يختصان بالنفي) - كما سبق - تمثيله .

(وربما استعمل « قط » دونه) أي : دون النفي (لفظاً ومعنى) ، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم : « قصرنا الصلاة في السفر/ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ماكنا قط وآمنه [2] . /٢٧٠/

(أو لفظاً لا معنى) نحو : ماروي في الحديث أن أبياً قال : كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين ، فقال : قط ، أي : « ما كانت كذا قط »[3] .

(وقد ترد « عوض » للمضي) فتكون بمعنى : قط كقوله :

[٤٩٦] فَلَمْ أَرَ عَاماً عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكا ... وَوَجْهَ غُلاَمٍ يُشْتَهى وَغُلاَمَهْ [4]

---

(١) الصحاح ٣ / ١٠٩٣ .

(٢) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٢٩ .

(٣) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٧٩ ، و « قط » في الحديث مروية بألف الاستفهام : « أقط » بمعنى : أحسْبُ، وفي المساعد ١ / ٥١٨ ، والسلسيلي ١ / ٤٧٦ دون ألف الاستفهام .

(٤) البيت من الطويل ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٢١ ، المساعد ١/ ٥١٨ ، السلسيلي ١/ ٤٧٦ ، اللسان والتاج ==

(وقد يضاف) « عوض » (إلى العائضين ، أو يضاف إليه فيعرب) كقولهم : لاَ أَفْعَلُ ذَلِكَ عَوْضَ العَائِضينَ ، أي : دَهْرَ الدَّاهِرينَ ، وكقوله :

[٤٩٧] وَلَولاَ نَبْلُ عَوْضٍ فِي حُظُبَّايَ وَ أَوْصَالِي[1]

لَطَاعَنْتُ صُدُورَ القَوْ مِ طَعْناً لَيْسَ بِالآلِي

وإنما أعرب « عوض » في هاتين الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابله .

[اللغات في قط]

(ويقال : « قط ») بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة .

(وَ « قُطُّ »[2]) بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشددة[3] .

[وَقَطُ][4] (بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف[3] .

== م [ع و ض] وهو فيها غير منسوب ، وفي اللسان « يشتري » بدل يشتهي ونسبه محققا شرح ابن مالك للأعشى عن التاج ط الكويت ١٨ / ٤٤٨ .

(١) من مجزوء الهزج ، للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان ، وفي الأصل [لطاعنت عنه الدهر .
والشاهد فيه قوله : (نبلُ عوض) حيث أضيف إلى « عوض » فأعرب ، وأصله البناء . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢١ ، المساعد ١ / ٥١٨ ، الخزانة ٧ / ١١٦ ، الارتشاف ٢ / ٢٤٨ ، الهمع ٣/ ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٤٧٧ .
وروي : خطباي - بالخاء ، وأوصالي - بالواو بدل الفاء .

(٢) الصحاح ٣ / ١١٥٣ .

(٣) ساقطة من الأصل و « ب » وما أثبت من المساعد ١ / ٥١٩ .

(٤) مابين [ ] سقط من « ب » .

(وَقَطْ) بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة لعدم نية المحذوف ، وحكى المصنف في الشرح لغة أخرى وهي « قَطٍّ » بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر على أصل التقاء الساكنين [١]» .

(وعَوْضَ وعَوْضِ) ، بفتح الضاد وكسرها[٢] ، قال ابن السيد : « زعم المازني أنه يفتح ويضم ويكسر » [٣] انتهى ، فالضم حملاً على « بَعْدُ » والفتح كراهية اجتماع الواو والضمة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين .

[أمس معناه ، إعرابه وبناؤه]

(ومنها « أمس ») ، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، أو ما هو في حكمه في إفادة القرب ، وهو معرفة متصرف يستعمل في موضع الرفع والنصب والجر ، إلا أنه جاء (مبنياً على الكسر) في الأحْوَال الثلاثة [٤] (بلا استثناء عند الحجازيين)[٥] ، فيقولون : «مضى أمْسِ ، وَأَحْبَبْتُ أَمْسِ ، وَمَا رَأَيْتُه مُذْ أَمْسِ » بالبناء على الكسر في أحواله كلها ، وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف[٦] وكسر على أصل التقاء الساكنين .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٢ .

(٢) في الصحاح ٣ / ١٠٩٣ : « وعوض معناه الأبد ، يُضم ويفتح بغير تنوين » وروي « عَوْضَ » في بيت للأعشى :

رضيعي لبانِ ثدي أُمٍ تقاسما بأسحَمَ داجٍ عَوْضَ لانتفرقُ

وقال : « قال ابن الكلبي : عوضُ في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل » .

(٣) المساعد ١ / ٥١٩ ، هذا من ب وهو الموافق لما في: المساعد وفي الأصل يفتح ويضم ويكسر معه .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٢٨٣ : لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة ، وكسروه كما كسروا غاق إذا كانت الحركة تدخله . . . لغير إعراب . . . » .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٣ .

(٦) «وقيل:بني لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه» انظر المساعد١ / ٥١٩.

(وباستثناء المرفوع مَمْنُوعَ الصرف عند التميميين) ، فيبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر ، ويعربونه إعراب مالاينصرف حالة الرفع ، حكاه سيبويه : فيقولون : « ذَهَبَ أَمْسُ »(١) ، بالرفع بلا تنوين ، وعلى لغتهم قوله :

{٤٩٨} اعْتَصِمْ بالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ يَأسُ وَتَنَاسَ الَّذي تضمَّن أَمْسُ(٢)

/٢٧١/

برفع « أمس » بلا تنوين / .

(ومنهم) أي : من بني تميم (من يجعل كالمرفوع غيره) ، أي : يجعل غير المرفوع – وهو المنصوب والمجرور – كالمرفوع في كونه معرباً غير منصرف ، فيقول : « أَحْبَبْتُ أَمْسَ » ، وَ « مُذْ أَمسَ» (٣) نصباً وجراً بالفتحة ، وعلى الجر بالفتحة قوله :

{٤٩٩} لقد رأيت عجباً مذ أمسَا ... ... (٤)

---

(١) علل سيبويه ذلك فقال: «لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لاعن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس . . فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه » . الكتاب ٣ / ٢٨٣ بتصرف.

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أمسُ) على ماوضحه الشارح على لغة بني تميم حيث يعربونه غير منصرف في الرفع ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، المساعد ١ / ٥٢٠ ، الهمع ٣ / ١٨٩ ، الدرر ١ / ١٧٥ ، الأشموني ٣ / ٢٦٨ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٢٨٤ : « وقد فتح قوم أمس في مُذْ لما رفعوا ، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها » وانظر رأي السيرافي في الحاشية قال : « وهم بعض بني تميم » .

(٤) رجز ، للعجاج ، الكتاب ٣ / ٢٨٥ ، النوادر ص ٢٥٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٩٦ ، الخزانة ٧/ ١٦٧، ابن يعيش ٤ / ١٠٦ ، الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٠١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، المساعد ١ / ٥٢٠ ، السلسيلي ١ / ٤٧٧ .
والشاهد فيه قوله : (أمْسَا) على أن بعض بني تميم يبني « أمس » على الفتح في حالتي النصب والجر .
وبعده : عجائزاً مثل السعالي خمسا .

(وليس بناؤه) أي : بناء أمس (على الفتح لغة ، خلافاً للزجاجي) أبي القاسم ، وللزجاج أبي إسحاق (١) ، في زعمهما (١) : أن من العرب من يبني « أمس » على الفتح مستدلين بقوله :

لقد رأيت عجباً مذ أمسَا ... ...(٢)

والصواب أنَّه معربٌ غير منصرف كما هو ظاهر كلام سيبويه (٣) .

(فإن نكر) أمس ([أو كسر ، أو صغر](٤) ، أو أضيف ، أو قارن الألف واللام ، أعرب باتفاق) من العرب نحو : « كُلُّ غَدٍ صَائِرٍ أَمْسًا » ، و « مَضَى أَمْسُنَا » ، و « الأَمْسُ مبَارَكٌ » ، وكذا يعرب إن ثني أو جمع جمع قلة نحو : « أَمَاسٍ » ، أو جمع كثرة نحو : « أُمُوسٍ » ، ونصَّ سيبويه (٥) على أن « أمس » لا يصغر كـ« غَدٍ » ، ونصوص النحويين أكثرها على ماقال سيبويه خلافاً للمبرد والفارسي وابن الدهان (٦) والمصنف (٧) .

---

(١) الشرح الكبير ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٢) سبق تخريجه

(٣) الكتاب ٣ / ٢٨٣ ، قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٤٠١ : « وهذا - أي البيت - لاحجة فيه ؛ لأنه يمكن أن يكون معرباً إعراب مالاينصرف ، وأيضاً فإن الدليل على أنه ليس بمبني على الفتح أنه لم يأت إلا في موضع خفض ، ولو كان مبنيا لجاء مثل : شهدت زيداً أمس » .

(٤) مابين [ ] ساقط من الأصل و « ب » وما أثبت من شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، والمساعد ، ومتن التسهيل ، وسيذكر في الشرح التكسير والتصغير ، وأثبت في هامش الأصل ثم ضرب عليه .

(٥) قال سيبويه ٣/ ٤٨٠ : « وأمْسِ وغدٌ لم يتمكنا . . ، فكرهوا أن يحقروهما » ، فرأيهُ على الكراهة لاالمنع .

(٦) الارتشاف ٢ / ٢٤٩ ، الهمع ٣ / ١٩١ ، والمساعد ١ / ٥٢١ .

(٧) لم أجده في شرح التسهيل لابن مالك ، وذكر أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٤٩ ، والسيوطي في الهمع ٣ / ١٩١ أنه في الكافية الشافية لابن مالك ولم أجده .

(وربما بني) « أمس » (المقارن لهما) أي : للألف واللام على الكسر ، كقوله :

[٥٠٠] وإني وَقَفْتُ اليَوْمَ والأمسِ قَبْلَه ... بِبَابِكَ حَتى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ [(١)]

بكسر سين أمس ، قال في الشرح : « والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام لغير تعريف ، واستصحب تضمين معنى المعرفة ، واستدام البناء »[(٢)] .

« فصل »

[ظرف المكان]

[مايقع ظرفا قياسا]

(الصالح للظرفية القياسية) ، خرج غير القياسية - وستأتي - (من أسماء الأمكنة) ، خرج أسماء الأزمنة ، فإنها كلها صالحة للنصب على الظرفية ، ولايقبل ذلك من أسماء الأمكنة إلا المبهم، وهو (مادل على مقدر) ، وفي نسخة : (مقدارٍ) ، وهما متقاربان ، نحو : « سِرْتُ غَلْوَةً ، أو ميلاً، أو فرسخاً ، أو بريداً » ، والغلوة : مائة باعٍ [(٣)] ، والباع : قدر مد اليدين ، والميل : عشر [(٤)] غلاء ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ [(٥)] .

---

(١) البيت من الطويل ، لنصيب .
والشاهد فيه قوله : « والأمس » حيث بني « الأمس » على الكسر مع « ال » وحقه الإعراب . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٤ ، المساعد ١ / ٥٢١ ، المحتسب ٢ / ١٩٠ ، الإنصاف ١ / ٣٢٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٩٦ ، الهمع ٣ / ١٩٠ ، السلسيلي ١ / ٤٧٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٤ .

(٣) في ب : « ذراع » - سهو .

(٤) في الأصل و « ب » : عشرة والغلوة مؤنثة .

(٥) في الأصل و « ب » « أربع فراسخ » خطأ والفرسخ مذكر .

(أو مسمى إضافي محض) ، وهو مالا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه ، كمكان ، وناحية ، وأمام ، ووراء .

واحترز بـ « محض » من الإضافي الدال بنفسه على معنى لايصلح لكل مكان (١) ، كجوف ، وباطن ، وظاهر ، وداخل ، وخارج ، فإن قصد بشئ منها معنى الظرفية / لازمه لفظ « في » ، أوما /٢٧٢/
في معناها ، كـ « باء » الظرفية .

(أو جارٍ باطراد مجرى ماهو) مسمى إضافي محض (كذلك) ، وهو صفة المكان الغالبة نحو : « هم قريباً منك ، وشرقي الدار . » .

ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديراً نحو قولهم : « هو قرب الدار ، ووزن الجبل وزنته . » ، أي : مكان مسامتته (٢) .

والمراد بـ « اطراد » أنه لاتختص ظرفيته بعامل ، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه كـ « مَقْعَد» ، كما سيأتي .

(فإن جئ بغير ذلك) المتقدم من المقدر ، والإضافي المحض ، والجاري باطراد مجراه ، وغير ذلك ، هو الظرف المختص ، وهو ماله اسم من جهة نفسه ، كالدار ، والمسجد ، والسوق ، والحانوت، من كل ماله جهات تحيط به .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٤١٠ : « واعلم أنّه ليس كُلُّ موضع ، ولاكل مكان يحسن أن يكون ظرفاً ، فمّما لايحسن أن يكون ظرفاً أن العرب لاتقول : هو جَوْفَ المسجد ، ولاهو داخل الدار ، ولاهو خارج الدار ، حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار » .

(٢) مصدر سامته : قابله وحاذاه .

فإن جئ به (لظرفية لازمه غالباً [لفظ][1] « في ») ، نحو : « جَلَسْتُ في السُّوقِ » ، (أو مافي معناها) مما هو بمعنى « في » الدالة على الظرفية ، نحو : « اعْتَكَفْتُ بالْمَسْجِدِ » ، ومن غير الغالب ما نصبه العامل من الأماكن المختصة وهو محفوظ [2] ، وذلك كل مكان مختص مع دخل، والشام مع ذهبت خاصة ، وقوله :

[٥٠١] جَزَى اللَّهُ بالإحْسَانِ مافَعَلا بِكُم   رَفِيقَيْنِ قَالاَ خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ [3]

(مالم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه) ، وهو مادل على محل الحدث المشتق هو من اسمه ، «كمقعد ، ومرقد ، ومصلى » ، (فيلحق بالظروف قياساً إن عمل فيه أصله) [4] نحو : « جلوسي مجلس زيد حسن .» .

---

(١) مابين [ ] ليس في الأصل و « ب » ، وما أثبت من شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٤ ، وهو مثبت في المساعد والسلسيلي

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٥ : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم ، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب : وهذا شاذٌ ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت » ، ووافقه الرضي في شرح الكافية ١ / ١٨٦ .
وخالفه المبرد فقال في المقتضب ٤ / ٣٣٧ : « فأمَّا دخلت البيت فإن البيت مفعول . . . ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته وأوصلته إلى الدار ، لايمتنع منه ماكان مثل الدار ، تقول : دخلت المسجد ودخلت البيت . . . فهو في التعدي كقولك : عمرت الدار . . . لأنه فعل وصل منك إليها مثل ضربت زيداً ، فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في المخصوص والمبهم » . وانظر الهمع ٣ / ١٣ .

(٣) البيت من الطويل ، نسب لرجل من الجن .
والشاهد فيه قوله : (قالا خيمتي) حيث نصب « خيمتي » انتصاب المفعول فيه ضرورة ، انظر: الروض الأنف ٢ / ٢٣٤ ، المقرب ١ / ١٤٧ ، الشرح الكبير ١ / ٣٣٠ ، الارتشاف ٢ / ٢٥٤ ، الهمع ٣/ ١٥٤، المساعد ١ / ٥٢٣ ، الهمع ٣ / ١٥٤ .

(٤) وعلل سيبويه نصبه على الظرفية فقال ١ / ٣٥ : « ويتعدى - أي الفعل - إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ؛ لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهابٌ ، وذلك قولك : ذهبتُ المذهبَ البعيدَ وجلستُ مجلساً حسناً ، وقعدتُ مقعداً كريماً » .

(أو) عمل فيه (مشارك له في الفرعية) ، نحو : « قعدت مقعد زيد » ، ولايجوز أن ينصبه غير الأصل والمشارك ، فلا تقول: « ضَحِكْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ ، بل في مجلسه » .

(وسماعاً [١] إن دل على قرب أو بعد ، نحو : « هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشغَافِ ، وَمَنَاطَ الثُرَيَّا) فالمثال الأول للقرب ، ونحوه : « هو مني منزلة الولد » ، أي : داني المنزلة ، والمثال الثاني للبعد ، ونحوه : « هوَ مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ .» ، أي : مقصى مبعد ، وإنما اقتصر فيه / على السماع ، لأن /٢٧٣/ العامل فيها الاستقرار وهو ليس أصلاً ولامشاركاً ، نعم إن قدر العامل في منزلة نزل ، وفي المناط ناط كان مقيساً .

والشغاف بالشين والغين المعجمتين : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، يقال : «شَغَفَهُ الحُبُّ » ، أي : بلغ شغافه ، والمناط : مفعل من ناط الشَّيَّ ينوطه نوطاً : علقه ، ومعنى الأول : هو لاصق بقلبي ، ومعنى الثاني : هو مرتفع ، ولو لم يُرَدْ قربٌ أو بعدٌ بل أريد الحقيقة لم يجز ، فلا تقول : « هُوَ مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ .» ، تريد : مكان زجره ، ولا مقعد القابلة . تريد مكان قعودها [٢] .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٤١٤ : « وجاز ذلك - هو مني معقدَ الإزار . . - كما جاز دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشامَ ؛ لأنها أماكنُ وإن لم تكن كالمكان .
ثم عقب فقال : وليس يجوز هذا في كل شئ ، لو قلت : هو منّي مجلسك أو متّكأ زيدٍ ، أو مربطَ الفرسِ ، لم يجز ، فاستعمل من هذا مااستعملت العربُ وأجز ما أجازوا » .

(٢) المساعد ١ / ٥٢٣ .

« فصل »

[تصرف ظرف المكان]

[كثير التصرف]

(من الظروف المكانية كثير التصرف) ، بأن يستعمل كثيراً إما مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو نائبه ، أو مضافاً إليه ، وذلك (كـ « مكان ») ، فيستعمل ظرفاً فتقول : « اجْلِسْ مكَانَكَ . » ، وغير ظرف فتقول : « مَكَانُك مكَانٌ حَسَنٌ . » ، هذا إذا كان مكان (لا بمعنى بدل) ، فإن كان بمعناه لم يتصرف كما سيأتي .

(ويمين ، وشمال) ، كقول العرب : « منازلهم يميناً وشمالاً » ، وتقول : « يمينُ الطَّرِيق أَسْهَلُ، وَشمَالُهَا أَقْرَبُ » .

(وذات اليمين وذات الشمال) ، كقوله تعالى : ﴿ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِم ذَاتَ اليَمِينِ وإِذا غَرَبَت تَقْرِضُهم ذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ (١) ، وتقول : « ذات اليمين يُمْنٌ ، وذات الشمال شُؤْمٌ » .

[متوسط التصرف]

(ومتوسط التصرف كغير « فوق » و « تحت » من أسماء الجهات) ، وهو : أمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وأعلى ، تقول : « زيد أمامك ، أو قدامك ، أو وراءك ، أو خلفك ، أو أسفلك ، أو أعلاك » ، بالرفع فيهن والنصب ، قال الله تعالى : ﴿ والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم ﴾ (٢) قرئ بالرفع ، والنصب(٣) .

---

(١) سورة الكهف من الآية : ١٧ .

(٢) سورة الأنفال من الآية : ٤٢ .

(٣) في معاني القرآن للفراء ١ / ٤١١ : « وقوله : (أسفَلَ منكم) نصبت ، يريد : مكاناً أسفل منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركبُ أشد تسفلاً لجاز ، ورفع » ، وبالضم قرأ زيد بن علي : البحر المحيط . كما أجازه - الرفع - الأخفش والكسائي ، انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٨٨ .

وأما « فوق » و « تحت » فلا يكونان إلا ظرفين ، ومَدْرَكُ هذا إنما هو السماع [١] .

(و « بين » مجرداً) من « الألف وما » ، بدليل ماسبق له من أنها إذا صحبها أحدهما لزمتها الظرفية الزمانية فلا تكون من ظروف المكان ولا متصرفاً فيها » ، قاله ابن عقيل[١] ، وقال المرادي : « مجردة من التركيب ، نحو : « بين بين » فإنه عادم التصرف ، وسيأتي في القسم الرابع[٢] » ، وقال غيره : « مجرداً عن الظرفية » ، ورُدَّ / . /٢٧٤/

ومثال تصرف « بين » المجردة مما ذكر . « هو بعيد بينِ المنكبين ، نقي بينِ الحاجبين . » ، ومنه : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِك ﴾ [٣] ، ﴿ لَقَدْ تَقَطَّع بَيْنُكُم ﴾ [٤] ، في قراءة الرفع[٥] ، قال المصنف : « وقد تكون « بين » ظرف زمان كما تكون ظرف مكان . » ، ومنه حديث : « ساعة يَوْمِ الجُمُعَة بَيْنَ خُرُوجِ الإِمامِ وانْقِضَاء الصَّلَاة » [٦] .

[نادر التصرف]

(ونادر التصرف كـ « حيث ») ، كقوله :

{٥٠٢} إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاجِيـ ـــه حِمى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ [٧]

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٩٩ .

(٢) المساعد ١ / ٥٢٥ .

(٣) سورة الكهف من الآية : ٧٨ .

(٤) سورة الأنعام من الآية : ٩٤ .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ١/ ٣٤٥ : « قرأ حمزة ومجاهد « بينكُمْ » يريد وصَلكم ، وفي قراءة عبد الله «لقد تقطع مابينكم » وهو وجه الكلام » .

(٦) سنن ابن ماجه ١ / ٣٦٠ .

(٧) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إن حيث) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، المساعد ١ / ٥٢٥ ، الهمع ٣ / ٢٠٨ ، المغني ١/ ١٤٠ ، وفي الأصل : راعيه .

أنشده (١) المصنف ، وجعل « حيث » اسم « إن » ، و « حمى » خبرها ، قال المرادي : «والصواب العكس »(٢) ، (و « وسط ») بسكون السين ، كقول عدي بن زيد يصف سحاباً :

[٥٠٣] وَوَسْطُهُ كالْيَراعِ أوْ سُرُجِ المِجْـــ ـــدَلِ . طَوْراً يَخْبُو وَطَوْراً يُنِيرُ (٣)

يروى برفع « وسطه » على الابتداء وخبره « كاليراع » ، وبنصبه على الظرف خبراً مقدماً ، والكاف مبتدأ .

قال الجوهري : يقال « جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ » بالتَّسْكِين ، وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط(٤) ، فإن لم يصلح فيه بين فهو « وسط » بالتحريك ، وربما سكن وليس بالوجه(٥) » واليراع هنا : جمع يراعة ، وهو ذباب يطير بالليل ، والمجدل : القصر ، ويقال : خبت النار تَخْبُو خُبُوّاً : طَفِئَتْ . .

(و « دون ») كقوله :

[٤٥٧] أَلَمْ تريا (٦) أنّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والمَوْتُ دونُهَا (٧)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، ورد ابو حيان رأي ابن مالك فقال : « ذكر ابن مالك أنها مما ندر تصرفها وأنشد مالاحجة فيه » .

(٢) أي : تكون « حيث » خبراً و « حمى » اسماً ، وعليه فلاشاهد فيه ، انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٩٩.

(٣) البيت من الخفيف .
والشاهد فيه قوله : (ووسطه) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٣ ، المساعد ١ / ٥٢٦ ، السلسيلي ١ / ٤٨٠ ، الهمع ٣ / ١٥٧ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٩٩ .

(٤) مابين القوسين ساقطة من المخطوطتين والسياق يقتضيها وأتممتها من قول الجوهري في الصحاح٣/ ١١٦٨ .

(٥) الصحاح ٣ / ١١٦٨ .

(٦) في الأصل و « ب » « تر » بدون « ياء » ، وقد رويت في المصادر التالية « تريا » .

(٧) البيت من الطويل ، لموسى بن جابر . ==

برفع « دونها » على الخبرية للموت وهو نادر ، والنصب على الظرفية أكثر إذا كانت (لا بمعنى رديء) فإن كانت كذلك امتنع نصبها على الظرفية حكى سيبويه : « هذا ثوب دون »[1] ، أي: رديء .

[عادم التصرف]

(وعادم التصرف) ، فيلزم النصب على الظرفية أوشبهها ، («كفوق » ، و « تحت ») ، [تقول: « فَوْقَكَ رَأْسُك » ، وَ « تَحتَكَ رِجْلاَكَ .» ، بالنصب لاغير ، نص على ذلك الأخفش [2] نقلا عن العرب ، ويخرُجان عن الظرفية إلى شبهها ، وهو الجر بمن خاصة ، قال الله تعالى : ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [3] ، ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِم السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِم ﴾ [4] ، وشذ قوله :

[٥٠٤] كَلَّفُونِي الَّذِي أَطِيقُ فَإِنِّي ... لَسْتُ رَهْناً بِفوقِ مَا أَسْتَطِيعُ [5]

وقوله :

[٥٠٥] فَأُقْسِم باللَّهِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُه ... عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لاَ أُعَلِّمُه بُطْلاَ [6]

== والشاهد فيه قوله : (دونها) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٤ ، المساعد ١/ ٥٢٦ ، الهمع ٣ / ٢٠٩ ، السلسيلي ١ / ٤٨١ .

(١) الكتاب ١ / ٤١٠ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٦٢ ، الهمع ٣ / ١٩٨ .

(٣) سورة البروج من الآية : ١١ .

(٤) سورة النحل آية : ٢٦ .

(٥) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بفوق) حيث جر «فوق» بغير «من» فهو شاذ ، انظر: الهمع ٣/ ١٩٨ ، الدرر ١/ ١٧٨ .

(٦) البيت من الطويل ، لأبي صخر الهذلي .
والشاهد فيه قوله : (على فوق) كالسابق . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٤ ، الهمع ٣/ ١٩٨ .

(و « عند » و « لدن » و « مع ») ، وستأتي .

(و « بَيْنَ بَيْنَ ») ، كقوله :

[٥٠٦] نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْـــ ـضُ القَوْمِ يَسْقُطَ بَيْنَ بَيْنَا [1]

أي : بين هؤلاء وبين هؤلاء ، فترك الإضافة وركب تركيب خمسة عشر (دون إضافة)، فإن أضيف إليها / تعين زوال الظرفية ، ولهذا خطأ ابن جني من قال : همزة بين بين بالفتح ، /٢٧٥/ وقال : « الصواب همزة بين بين بالإضافة » [2] ، وإن أضيف صدر بين [بين] إلى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولهم : من أحكام الهمزة التسهيل بين بين ، وزوالها نحو : بين بين أقيس في الإبدال[3] .

(و «حول ») كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ [4] .

(وَ « حَوَالَ ») كقوله :

[٥٠٧] [أَهَدَمُوا] [5] بَيْتَكَ لاَ أَبَا لَكَا وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا [6]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، لعبيد بن الأبرص .
والشاهد فيه قوله : (بين بينا) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٢ ، السلسيلي ١ / ٤٨١، المساعد ١ / ٥٢٧ ، الهمع ٣ / ٢٠٤ ، ابن يعيش ٤ / ٧ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٤٩ ، وديوانه: ١٣٦ .

(٢) المساعد ١ / ٥٢٨ ، الهمع ٣ / ٢٠٥ .

(٣) المساعد ١ / ٥٢٥ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٧ .

(٥) ساقطة من المخطوطتين .

(٦) رجز ، وهو من تكاذيب الأعراب ، يزعمون أنه من قول الضب لولده أيام كانت الأشياء تتكلم .
والشاهد فيه قوله : (حوالكا) حيث جاء مفردا وهو ظرف مكان غير متصرف ، انظر : الكتاب ١ / ٥٣١ الكامل ٢ / ١٩٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٢ ، السلسيلي ١ / ٣٨٢ .

(و « حَوْلَيْ ») تثنية « حول » كقوله :

{٥٠٨} يَا إِبِلِي مَاذَامُهُ فَتَأْبَيْــه   ماءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلَيْهْ(١)

(و « حوالي ») تثنية « حول » كقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم حَوَالَيْنَا وَلاَ عَلَيْنَا »(٢).

(« وأحوال ») جمع « حول » ، كقوله :

{٥٠٩} ... ...   أَلَسْتَ تَرَى السُمَّارَ والنَّاسَ أَحْوَالِي (٣)

ومعنى الجميع واحد ، وليست التثنية هنا شفع الواحد .

(و « هنا » و أخواته) المتقدمة في باب الإشارة ، وهي « هِنَّا » ، « هَنَّا » بكسر الهاء وفتحها مع تشديد النون ، و « هَنَّتْ » و « ثَمَّ » - بفتح المثلثة .

(و « بدل » لا بمعنى بديل ، وما رادفه من مكان) ، نحو : هذا بدل هذا ، أي : مكانه ، وهذا مكان هذا ، أي : بدله ، قال ابن خروف : « البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لايرفعان ، فإن

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ١ / ٣٣٢ : « هكذا روينا عن أبي زيد - فَتَأْبَيَهْ . حَوْلِيَهْ - وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا ، يقولون : فتأبيه » و « نصى حوليه » ، فينشدونه من السريع لا من الرجز .
فالبيت من السريع - على رواية الكوفيين - للزفيان السعدي .
والشاهد فيه قوله : (حوليه) حيث جاء تثنية حول ظرف مكان وهو لايتصرف ، انظر : النوادر ص ٣٣١ ، الخصائص ١ / ٣٣٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٢ ، الهمع ٣ / ١٥٨ .

(٢) سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٤ .

(٣) عجز بيت من الطويل ،لامرئ القيس .
وصدره : فقالت سبَاكَ الله إنك فاضحي .
والشاهد فيه قوله : (أحوالي) حيث جاء جمعاً لـ « حول » وهو ظرف مكان لايتصرف ، انظر : ديوانه٤٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٣ ، الهمع ٣ / ١٥٩ .

ذكر كل منهما في موضعه ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى رِفعًا ، نحو : « هَذَا مَكَانُكَ »، تشير إلى المكان ، وهذا بدل من هذا ، فترفع لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو ، وإنما انتصب البدل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع حين أخرج كل منهما عن موضعه فلزما طريقه واحدة [١] .

واحترز بقوله : (لا بمعنى بديل) من نحو: هذا بدل من هذا ، أي : بديل فيرفع .

[بناء حيث وإعرابها وما تضاف إليه]

(فـ « حيث » مبنية) : لتضمنها معنى حرف الشرط إن كانت شرطية ، نحو : « حيثما تجلس أجلس. » ، وإلا فلشبه الحرف في الافتقار ، وحركت لئلا يلتقي ساكنان .

وبنيت (على الضم) لشبهها بـ « قبل وبعد » ، لأنها تضاف إلى الجمل والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد ، فكأنها مقطوعة عن الإضافة .

(وقد تفتح) طلبا للتخفيف عند بني يربوع وطُهَيَّة [٢] / . /٢٧٦/

(أو تكسر) ، على أصل التقاء الساكنين .

(وقد تقلب ياؤُها واوًا) [فيقال : حوث ، قال اللحياني : هي لغة طيٍّ [٣] ، وزعم ابن سيده أن أصل «حيث » : حوث (وإعرابها لغة فقعسية) ، فتخفض في موضع الخفض ، وتنصب في موضع النصب ، يقولون : « جَلَسْتُ حَيْثَ كُنْتَ .» بنصب «حَيْث » ، و «جئت من حيث

---

(١) المساعد ١ / ٥٢٨ .

(٢) جاء في اللسان : « قال الكسائي : سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع » .

(٣) المغني ١ / ١٤٠ ، والمساعد ١ / ٥٢٩ . وفي المساعد والسلسيلي ١/ ٤٨٢ « وقد تخلف ياءًا واوٌ » .

جئت .» بجر « حيث بمن ، وصارت عندهم كـ « عند» ، وحكى الكسائي [(١)] ذلك عن بني الحارث بن أسد أيضاً .

وفقعسية : نسبه إلى فقعس ، أبو قبيلة من بني أسد .

ولا تستعمل «حيث » إلا مضافة إلى جملة خبرية ، مثبتة أو منفية بـ « لم » أو « لا » .

(وندرت إضافتها إلى مفرد) كقوله :

[٥١٠] أَمَا تَرَىَ حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعاً ... ... [(٢)]

في روايةالجر ، وهو [(٣)] عند البصريين نادر لايقاس عليه ، خلافاً للكسائي [(٤)] .

(وعدم إضافتها لفظاً أندر) من إضافتها إلى المفرد ، وجعل المصنف منه قوله :

[٥١١] إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَـاهُ بِـرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُـوَاصِلُه [(٥)]

---

(١) انظر اللسان مادة « حيث » .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، وبعده : نجماً يضيءُ كالشهاب ساطعا .
والشاهدفيه قوله : (حيث سهيل) على أن « حيث » أضيفت إلى مفرد على ندرة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، المساعد ١ / ٥٢٩ ، ابن يعيش ٤ / ٩٠ ، الخزانة ٧ / ٣ ، إيضاح الشعر لأبي علي ٢٠٧ ، الهمع ٣ / ٢٠٦ ، المغني ١ / ١٥١ ، السلسيلي ١ / ٤٨٢ .

(٣) في الأصل و « ب » « وهي » ، والمثبت أولى لمطابقة نادر .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٦٢ .

(٥) البيت من الطويل ، لأبي حية النميري .
والشاهد فيه قوله : (حيث مانفحت) على ماوضحه الشارح .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣، المساعد ١ / ٥٣٠ ، البحر المحيط ٦ / ٢٩٤ ، المغني ١/ ١٥١، السلسيلي ١ / ٤٨٣ .

قال : أراد إِذَا رَيْدَة نَفَحْت لَه مِنْ حَيْثُ مَا هَبَّت أَتَاهُ ، فحذف هبت للعلم به ، وجعل ما عوضاً ، كما جعل التنوين في حينئذ[1] كذلك ، قال المرادي : « ولاحجة فيه لاحتمال أن تكون حيث مضافة إلى نفحت ، وريـدة فاعل بفعل محذوف يفسره المعني ، والتقدير : « إذا نفحت ريدة» [2] .

ويقال : ريح ريدة أي : لينة الهبوب ، ونفحت الريح : هبت .

(وقد يراد بها) أي : بحيث (« الحين » عند الأخفش) [3] مستدلاً بقوله :

{٥١٢} لِلفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِـــــه حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُه [4]

وَرُدَّ بأن ظاهره أنها فيه للمكان ؛ إذ المعنى حيث مشى وتوجه .

[عند]

(و « عند » للحضور ، أو القرب[5] حسـاً أ و معنى) ، وقد اجتمع الحضور الحسي والمعنوي في قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَه عِلْمٌ مِنَ الكِتَابِ ﴾[6] ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مسْتَقِراً عِنْدَهُ ﴾[6] ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٣ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٩٩ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ١٠٨ .

(٤) البيت من المديد ، لطرفة بن العبد .
الشاهد فيه قوله : (حيثُ) حيث أتت (حيث) للزمان بمعنى الحين ، على رأي الأخفش ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٣ ، الخزانة ٧ / ١٩ ، ابن يعيش ١٠ / ٩٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٩٩ ، الهمع ٣ / ٢٠٧ ، المساعد ١ / ٥٣٠ ، وديوانه : ٨٦ ، السلسيلي ١ / ٤٨٣ .

(٥) في المساعد : أو للقرب .

(٦) سورة النمل من الآية : ٤٠ .

والقرب الحسي كقوله تعالى : ﴿عِنْد سِدْرَةِ المُنتَهَى عِنْدَهَا[1] جَنَّةُ المَأوَى ﴾[2] ، والمعنوي كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهم عِنْدَنَا لَمِن المُصْطَفين الأَخْيَار ﴾[3] .

والمشهور في عين «عند» الكسر ، (وربما فتحت عينها أو ضمت) في بعض اللغات[4]، ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن خاصة ، وتلزم الإضافة إلى مفرد .

[لدن]

(و« لدن »[5] الأول غاية زمان أو مكان)، [فالأول : «مَا رأيْتُه مِنْ لَدُنْ ظُهْرِ الخَميس» / ، /٢٧٧/ والثاني نحو: ﴿وقَدْ آتيناك مِنْ لَدُنَّا ﴾[6] أي : من جهتنا ونحونا ، وهي مبنية لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد ، وهو كونها مَبْدأ غاية ، وبهذا فارقت « عند » .

والكثير استعمالها بمن نحو : ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدنكَ وَلِيًا ﴾ [7] . (وقلما تعدم « من ») كقولهم: « لدن غدوة » ، و « ما رأيته لدن شبٍّ » .

[مافيها من لغات)

و « لَدُن » بفتح اللام وضم الدال وسكون النون على الأشهر .

---

(١) في ب « عند » سهو .

(٢) سورة النجم آية : ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة ص من الآية : ٤٧ .

(٤) في الصحاح ٢ / ٥١٣ : « وأمَّا عِنْدَ فحضور الشئ ودنوه ، وفيها ثلاث لغات : عند ، وعَند ، وعُند ، وهي ظرف في المكان والزمان » .

(٥) قال سيبويه ٣ / ٢٨٦ : « وجُزمت « لَدُنْ » ، ولم تجعل كعند لأنها لاتمكن في الكلام تمكن « عند » .

(٦) في الأصل و ب « وآتيناه » سهو سورة طه آية : ٩٩ .

(٧) سورة مريم آية : ٥ .

(وقد يقال : « لَدَنْ ولَدِنْ ») بسكون النون وفتح اللام فيهما ، وإحداهما بفتح الدال ، والأخرى بكسرها .

(وَ « لَدْن » و « لُدْنِ ») بسكون الدال فيهما[1] ، واللام في إحداهما مفتوحة، وفي الأخرى مضمومة .

(و « لَدْنَ ») بسكون الدال وفتح اللام والنون ، (و « لد » [2] و « لد »[2]) بسكون الدال فيهما ، واللام في احداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة .

(و « لد ») بفتح اللام وضم الدال وحذف النون ، فهذه تسع لغات .

(و) في بعض نسخ التسهيل لغة عاشرة ، وهي : (لَتِ) بفتح اللام وكسر التاء ، وفي ثبوتها وقفة .

[إعرابها]

(وإعراب) « لدن » المفتوحة اللام المضمومة الدال الساكنه النون (الأولى لغة قيسية) وبها قرأ أبو بكر عن [3] عاصم : ﴿مِنْ لَدنِهِ ﴾ [4] بجر النون وكسر الدال مشمة الضم ، والأصل: « مِنْ لَدُنه » بضم الدال ، وحكى أبو حاتم : « مِنْ لَدُنِه » بضم الدال وكسر النون ، وتقول في النصب : «لَدُنَه » بفتح النون والدال [مضمومة] [5] ، أو ساكنة مشمة الضم .

---

(١) زيادة للسياق ، وهو نظير ما في اللغات الأخرى ، وهي ثابتة في المساعد .(وكسر النون)

(٢) في المخطوطتين « ولدن » سهو .

(٣) الإقناع ٢ / ٦٨٨ .

(٤) سورة الكهف من الآية : ٢ .

(٥) مابين [ ] سقط سهوا في الأصل ، والمثبت عن ابن عقيل .

(وتُجْبَرُ) « لد » (المنقوصة) من « لدن » برد النون حال كونها (مضافة إلى مضمر) نحو: مِنْ لَدُنْكَ ، وَمِنْ لَدُنْهُ لاتصال الضمير بها ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، قال سيبويه : «أما لَدُ فهي لَدُن محذوفة ، فإذا أضفته إلى ضمير رددته إلى أصله ، تقول : مِنْ لَدُنْه ، ومن لدني»(1) انتهى ، وعلى هذا لايجوز من « لدُكَ » ، ولا مِنْ « لَدُه » .

[حكم مابعدها]

(وَيُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً) نحو : « لَدُن غَدْوَة ، ولَدُنْ عَشِيَّة » ،كقوله:

[٥١٣] تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي / مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ (2) /٢٧٨/

(و) يُجَرُّ (تقديراً إن كان جملة) اسمية كقوله :

[٥١٤] وَتَذْكُر نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كالنَّسْرِ (3)

أوفعلية كقوله :

[٥١٥] صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُن شَبَّ حَتَى شَاب سُود الذَّوَائِبِ (4)

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٢) رجز ، نسبه في الدرر لرجل من طيء ١ / ١٨٤ .
والشاهد فيه قوله : (لدن الظهر) فما بعد « لدن » جر بإضافتها إذ كان مفرداً ، انظر : العيني ٣ / ٤٢٩ ، الأشموني ٢ / ٢٦٢ ، المساعد ١ / ٥٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٧ ، الهمع ٣ / ٢١٧ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لدن أنت يافع) حيث أضيفت « لدن » إلى الجملة الاسمية فهي مجرورة تقديراً ، انظر : المساعد ١/ ٥٣٣ ، الهمع ٣ / ٢١٧ ، الدرر ١ / ١٨٤ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(٤) البيت من الطويل ، للقطامي .
والشاهد فيه قوله : (لدن شبَّ) حيث أضيفت « لدن » إلى الجملة الفعلية . انظر : شرح التسهيل لابن ==

(وإن كان) المفرد (غدوة نصب أيضا) ، فتختص «غدوة» بين المفردات التي تضاف إليها « لَدُن » بجواز جرها ونصبها ، قال :

[٥١٦] وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَر الكَلْبِ مِنْهُم لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ (١)

وفي توجيه النصب اضطراب ، فقيل: تمييز ، وقيل : خبركان مضمرة ، وقيل : على التشبيه بالمفعول به تشبيهها لها بـ « ضارب » [في] (٢) تنزيل نونه منزلة التنوين في الثبوت والحذف ، وفي قول سيبويه : « لاتنصب لدن غير غدوة »(٣) ، إيماء إلى هذا .

(وقد ترتفع)(٤) غدوة بعد « لدن» على إضمار كان رواه الكوفيون (٥) .

[لــدى]

(وليست « لدى » بمعنى (٦) لدن بل بمعنى عند على الأصح) ، صرح بذلك سيبويه(٧) ،

== مالك ٢ / ٢٣٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٤٠ ، الخزانة ٧ / ٨٦ ، المغني ١ / ١٦٩ ، الأشموني ٢/ ٢٦٣، الهمع ٣ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(١) البيت من الطويل ، لأبي سفيان بن حرب .
والشاهد فيه قوله : (لدن غدوة » حيث نصب غدوة بعد « لدن » خاصة .
قال سيبويه ١ / ٢١٠ : « كما أن « لدن » لها في غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها . . . والجرُّ في غدوة هو الوجه والقياس » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٨ ، المساعد ١ / ٥٣٤ ، العيني ٣/ ٤٢٩ ، الهمع ٣ / ٢٧١ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(٢) (في) زيادة للسياق .

(٣) قال في ٣/ ١١٩ : «انّ لدن لا تنصب إلا في غدوة » .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٩ : « وقد يرفع » وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٦٦ .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٩ : « بمعناها » بدل : بمعنى لدن ، وكذا في المساعد والسلسيلي.

(٧) قال سيبويه ٤ / ٢٣٤ : « ولدى بمنزلة عند » .

[وذلك لأن لدن لابتداء الغاية -كما تقدم- وعند ، ولدى يكونان لابتداء الغاية وغيرها ، ولأنهما يخبر بهما نحو : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ﴾ (١) ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (٢) ، ولا يخبر بلدن .

(وتعامل ألفها معاملة ألف « إلى » و « على » فتسلم مع الظاهر) نحو : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ ﴾ (٣) . هذا هو الكثير ، (و) قد (تقلب) معه (ياء) فيقال : لَدَيْ زَيْد .

(وتقلب) ألفها (ياءً مع المضمر غالباً) ، نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ ﴾ (٤) ، ومن غير الغالب إقرار الألف مع المضمر في لدى ، وإلى ، وعلى ، قال :

[٥١٧] عَـزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالْهَوانَا ... إلاَ(٥) كُـم يَـا خزاعة لا إلاَنَا(٦)

بِـأَنَّ دَوَاءَ دَائِـكُمَ لَـدانَـا ... فَـلَـوْ بَـرِئَتْ عُقُولُكُـم بصُرْتُم

عَـلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُـمُ عَلانَا ... وَذَلِكُـمُ إِذا وَاتَـقْتُمُـونَـا

---

(١) سورة الأنعام آية : ٥٩ .

(٢) سورة ق آية : ٣٥ .

(٣) سورة غافر آية : ١٨ .

(٤) سورة المؤمنون آية : ٦٢ .

(٥) في الأصل و « ب » : « إلى كم » .

(٦) الأبيات من الوافر ، ولم أعثر على من نسبها .

والشاهد فيه قوله : (إلا كم إلا نا ، لدانا ، علانا) فمن العرب من يقر الألف فلا يقلبها ياء مع المضمر كما يفعل مع المظهر ، وهو من غير الغالب ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٨ ، المساعد ١/ ٥٣٥ ، السلسيلي ١ / ٤٨٦ ، الهمع ٣ / ١٦٦ .

واختلفت روايتها ففي شرح التسهيل لابن مالك ياخناعة ، فلو برّت ، بصرتم وفي الهمع : ياخناعة « فلو برئت عقولكم ، وكذا في السلسيلي .

ورواية المساعد كرواية الشارح

[مـــع]

(و « مع » للصحبة اللائقة بالمذكور) ، فتكون اسماً لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب مايليق بالمصاحب ، ودليل اسميتها دخول « من » عليها ، حكى سيبويه : « ذهب من معه[1] » وقراءة بعضهم[2] ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِن مَعِي ﴾[3] ، بكسر ميم « من » .

وليست / مبنية في أكثر اللغات[4] وإن كانت على حرفين بلا ثالث مقدر لشبهها «عند » /٢٧٩/ في وقوعه خبراً نحو : « زَيْدٌ مَع عَمْرٍو » ، وصفة نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٍ » ، وحالاً نحو : « جَاءَ زَيْدٌ مَعِي » ، وصلة نحو : « رَأَيْتُ الَّذِي مَعَكَ » ، ودالاً على حضور نحو : ﴿ وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ ﴾[5] ، وعلى قرب نحو : ﴿ إنَّ مع العُسْرِ يُسْراً ﴾[6] .

وقيل : أصل مع « معي » ، فحذفوا الياء للتخفيف ، قاله الاسنوي في الكوكب .

[حركة عين مع]

(وتسكينها قبل حركة ، وكسرها قبل سكون لغةٌ رَبعيَّة[7]). حكى الكسائي عنهم[8] : « زيدٌ

---

(١) نص سيبويه ١ / ٤٢٠ .

(٢) هي قراءة يحيى بن يعمر ، وطلحة بن مصرف ، انظر المحتسب ٢ / ٦١ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٢٤ .

(٤) المساعد ١ / ٥٣٥ . وقوله بعد « في وقوعه خبرا » كان السياق يقتضي تأنيث الضمي « وقوعها » ، ولكنه نسي مبنى الكلام وهو ينقل عن ابن عقيل .

(٥) سورة الشعراء آية : ١١٨ .

(٦) سور الشرح آية : ٦ .

(٧) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٩ : « لغة ربعية » وكذا في المساعد ، والسلسيلي ، وهي لغة غَنْم كذلك ، انظر المغني ١ / ٣٧٠ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤١ ، والمساعد ١ / ٥٣٦ .

معْ عَمْرو » بالبناء على السكون ، وَ « زَيدٌ مَعَ القَوْمِ » بالكسر .

(واسميتها حينئذ) أي : حين إذْ سكنت عينها (باقيةٌ على الأصح) [١] ، لأن معناها مبنية كمعناها معربة ، وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة [١] قال المرادي [٢] ، وابن عقيل [٣] : « وليس بصحيح ، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها كما ذكر المصنف [٤]، وكلام سيبويه مشعر بذلك .

[إفرادها عن الإضافة]

(وتفرد) « مع » عن الإضافة (فتساوى جميعاً معنى) ، قال أبو حيان في الارتشاف : «ومعناه أنها لاتدل على الاتحاد في الوقت بل معناها التأكيد خاصة ، وليس الأمر كما قال ، فقد ذكر أحمد بن يحيى : « أنها تدل على الاتحاد في الوقت كما في حال الإضافة ، بخلاف قولنا : جميعاً » [٥] انتهى .

ومن شواهد الاتحاد في الوقت قول امرئ القيس في وصف الفرس :

[٥١٨] مِكَرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُدْبِرٍ مَعـاً كَجلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ [١]

---

(١) المغني ١ / ٣٧٠ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٠٤ .

(٣) المساعد ١ / ٥٢٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤١ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٦٧ ، وليس نصه هكذا ، وانظر المغني ١ / ٣٧١ .

(٦) البيت من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (مقبل مدبر معاً) على ماوضحه الشارح . انظر : ديوانه ٣٦ ، المغني ١ / ١٦٦ ، الكتاب ٤ / ٢٨٨ ، ابن يعيش ٤ / ٨٩ ، المقرب ١ / ٢١٥ ، الهمع ٣ / ١٩٦ .

وقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :

[٥١٩] فَلَمَّـا تَفرَّقْنَـا كأنِّي ومَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِماعٍ لَم نَبِتْ لَيْلَةً مَعاً [٢]

(و) تساوي (فتى) المقصور (لفظاً لا يداً وفاقاً ليونس والأخفش) حيث قالا : « إن معاً مقصور كفتى [٣] » ، لأنه حين أُفْرِدَ رُدَّت إليه لامه ، ففتحة العين كفتحة التاء في فتى ، فليست حركة إعراب ، والألف على هذا القول لام الكلمة. / وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفتحة للإعراب [٤] كالفتحة في « يد » حال النصب ، والكلمة ثنائية كما هي مع الإضافة ، وردَّه المصنف بقولهم : « الزيدان أو الزيدون معاً ، فيوقعون معاً في موضع رفع ، كما يُوقَعُ المقصور نحو: « هو فتى» ، ولو كان باقياً [٥] على النقص لقيل : الزيدان أو الزيدون مَعٌ بالرفع ، كما يقال : « هم يدٌ واحدَةٌ »[٦] . ورُدَّ ماقال المصنف : بأن « مع » باق حينئذ على ما استقر له من الظرفية وعدم التصرف ، فهو ظرف في موضع الخبر نحو : « الزيدون عندك » ، وليس هو نفس الخبر ، فيكون مرفوعاً كما زعم. [٧]. /٢٨٠/

---

(٢) البيت من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (ليلةً معاً) كالسابق . انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٦١٦ ، المغني ١ / ٢٣٤ ، الأشموني ٢ / ٢١٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٧ :

(٤) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٥) زيادة من المساعد وعنه نقل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٧) في الهمع ٣ / ٢٢٩ : « ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولايرفع ، تقول : الزيدان عندك » .

وإذا أفردت فالأكثر كونها حالاً ، نحو : « جَاءَ الزَّيْدَانِ أو الزَّيْدونَ معاً » (وغير حاليتها حينئذ قليل) كقول حاتم الطائي :

{٥٢٠} أَكُف يَدِي عَنْ أَنْ يَنَالَ التِمَاسَها أَكُفُّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنَا مَعَا (٢)

فأوقع « معاً » خبراً لحاجاتنا .

[التوسع في الظرف المتصرف]

(ويتوسع في الظرف المتصرف) سواء أكان للزمان كيوم ، أو للمكان كـ « ميل » ، ولايتوسع في غير المتصرف منهما كـ « سحر » و « عند » ، (فَيُجْعَلُ مفْعُولاً به مجازاً) فتقول : «سِرْتُ اليَوْمَ ، وَسِرتُ ميلاً.» ، بنصبهما على التوسع نصب المفعول به ، كما في قولك : « ضربت الضرب زيداً » ، بنصب الضرب مفعولاً به مجازاً ، لأن الضرب مصدر متصرف .

(ويسوغ(٣) حينئذ إضماره) أي : إضمار الظرف المتصرف ، فتقول : « الْيَومُ سِرْتُه » ، فتأتي به ضميراً (غير مقرون بـ « في ») : لأنك لم ترد كونه ظرفاً ، بل أردت كونه مفعولاً به مجازاً، بخلاف مالو أردت الظرفية فإنه لايجوز إضماره إلا مقروناً بـ « في » نحو : « اليَوْمَ سِرْتُ فِيهِ » .

---

(١) البيت من الطويل . ٢ / ٣١٨ .
والشاهد فيه قوله : (حاجاتنا معاً) حيث أفردت معاً ، ووقعت خبراً ، وهو قليل ، انظر : الهمع ٣ / ٢٨٨، الدرر ١ / ١٨٦ ، أمالي القالي ٢ / ٣١٨ ، المساعد ١ / ٣٥٧ ، وديوانه : ٤٢ ، وروايته في الديوان :
أُقصِّرُ كفي أن تنالَ أكفّهم ... إذا نحن أهوينا .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٤٣ : « ويجوز حينئذ » .

(و) يسوغ (الإضافة) على تقديره فاعلاً [١] نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ [٢] . وعلى تقديره مفعولاً ، نحو : ﴿تَرَبُّص أَرْبَعَةِ أَشْهرٍ ﴾[٣] ، ونحو : « يَاسَائِرَ المِيلِ » .

(والإسناد إليه) كأنْ يقام مقام فاعل الحدث الواقع [٤] فيه كقوله :

[٥٢١] [أَقُولُ لِلحيَانِ][٥] وقَدْ/ صَفِرَتْ لَهُمْ /٢٨١/

وَطَابِي وَيَوْمِي ضَيِّــقَ الحُجْـرِ مُعْــوِرُ[٦]

أو يقام مقام مفعول الحدث الواقع فيه ، كقولهم : « وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَاماً ، وَسِيَر عليه فرسخـان » .

(ويَمْنَعُ من هذا التوسع على الأصح - تعدي الفعل إلى ثلاثة) ، فـلا تقول : « اليَومَ أَعْلَمْتُه زَيْداً عَمْراً قَائماً » ، ويجوز ذلك في اللازم نحو : « اليَومَ قُمتُه » ، وفي المتعدي إلى واحد، نحو : « اليوم ضربته [زيداً][٧] » ، والمتعدي إلى اثنين نحو : « اليَومَ أَعْطَيْتُه زَيْداً دِرْهَماً » ، وهذا مذهب أكثر النحويين كما نقل ابن عصفور ، وعلة المنع : أنه ليس له مايشبه به ؛ إذ ليس في الأفعال

---

(١) « في اللفظ لا في المعنى . . . فالليل والنهار لايمكران ، ولكن المكر فيهما » الكتاب ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ بتصرف » .

(٢) سورة سبأ من الآية : ٣٣ .

(٣) سورة البقرة من الآية : ٢٢٦ .

(٤) في الأصل و « ب » « الرافع » تحريف .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) من الطويل لتأبط شرا خزانة الأدب الشاهد / ٦٣٧ العيني ٢ / ١٦٦ .
والشاهد فيه « ويومي ضيق » فاستعمل الظرف المتصرف « يوم » مبتدأ توسعا .

(٧) سقط سهوا ،

مايتعدى إلى أربعة ، ومذهب الأخفش[١] : جوازه فـي الجميع ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢] والمنسوب إلى الجمهور ؛ لأن التوسع يجوز ، ولانُسلم احتياجه إلى مايشبه به .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٢٧٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣ ، ٢٣٠ .

{٢٦} هذا باب المفعول معه

[تعريفه]

ويسميه سيبويه مفعولا به [١] أيضاً ، (وهو { الاسم } [٢] التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور « مع ») في إفادة المصاحبة ، (وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة) ، في أن الواو معدية [٣] ماقبلها من العوامل إليه ، فعلا كان نحو : « سَارَ زَيْدٌ والنِّيلَ » ، أو اسمًا نحو : «عَرِفْتُ اسْتِوَاءَ المَاَء والخشبةَ » ، كما تعدي الهمزة الفعل اللازم إلى المفعول به نحو : « أَذْهَبْتُ زَيْداً » .

فقوله : (التالي واواً) بمنزلة الجنس ، وقوله : (تجعله بنفسها . .) إلى آخره بمنزلة الفصل، يخرج به المعطوف بعد مايفهم منه المصاحبة نحو : « مَزَجْتُ عَسَلاً وَمَاءً » ، فإنَّ المُصَاحَبَةَ فهمت من غير الواو ، بخلاف : « سرت والنيل » فإن المصاحبة لم تفهم إلا من الواو .

[انتصابه والعامل فيه . والخلاف في العامل]

(وانتصابه) أي : المفعول معه (بما عمل في السابق) عليه (من فعل) ، نحو : « جَاَء الأَمِيرُ والْجَيْشَ» .

(أو ماعمل [٤] عمله) من مصدر ، نحو : « عَرفْتُ مَجِيءَ الأميرِ والْجَيْشَ .» .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٩٧ : « وهذا باب مايظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به » .

(٢) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٧ ، والمساعد ١ / ٥٣٩ ، والسلسيلي ١/ ٤٨٩ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٩٧ : « والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تُعمِلُ في الاسم ماقبلها » .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٤٧ « أو عامل عمله » ، وكذا في المساعد والسلسيلي .

أو اسم فاعل : « لَسْتُ زَائلاً وزَيْدًا حَتَّى يَفْعَلَ » .

أو اسم مفعول : « النَّاقَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصِيلَهَا » .

لا بعامل ضمن معنى الفعل دون حروفه ، كالجار والمجرور والظرف واسم الإشارة [١] .

و (لا بمضمر بعد الواو) ، تقديره في نحو : « سِرْتُ والنِّيلَ » ، : سِرْتُ وَلاَبَسْتُ النِّيلَ (خلافاً للزجاج) [٢] ، وشبهته : أن الفصل بالواو مانع من عمل السابق فيه ، ورُدَّ [٣] بأوجه منها :

أنَّ تَوسُّطَ الواو في العطف لايمنع العمل فكذلك هذا .

ومنها : أن المفعول معه يصير مفعولا به .

ومنها : إحالة باب المفعول معه بالكلية .

(ولا بها) أي : بالواو (خلافاً للجرجاني) [٤] ، وشبهته : أن هذه الواو مختصةٌ بالاسم ، وحق المختص أن يعمل في المختص به كحروف الجر والجزم ، وَرُدَّ [٥]، بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها ، كما يتصل بإنَّ ، فكان يجوز : « قمت وك » ، ولايجوز ذلك ، بل يجب أن يقال : « قُمْتُ وإِيَّاكَ » .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣١٠ : « وأما هذا لك وأباك ، فقبيح أن تنصب الأب ؛ لأنه لم يذكر فعلا ، ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل » .

(٢) قال السيرافي : « مذهب سيبويه أن مابعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع . . . وخالفه الزجاج فقال: إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل » ، انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ، حاشية رقم (٢) ، وانظر الارتشاف ٢ / ٢٨٦ .

(٣) فسده ابن مالك وردَّ عليه في شرحه ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ / ٦٦٠ ، ٦٦١ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٩٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٠ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٦، المساعد ١/ ٥٤٠ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٨ .

(ولا بالخلاف) أي : مخالفة مابعد الواو لما قبلها (خلافاً للكوفيين)(١) أي : لجمهورهم ، وشبهتهم : أنك إذا قلت : « اسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ » لايحسن تكرير الفعل فيقال : «اسْتَوى المَاءُ واسْتَوت الخَشَبَةُ » ؛ لأنها لم تكن معوجة فتستوي ، كما يحسن التكرير في : « جَاءَ زَيْدُ وعَمْرو » . فقد خالف الثاني الأوّل فانتصب بالمخالفة . وَرُدَّ : بأن الخلاف لو كان ناصباً لقيل : « مَاقَامَ زَيدٌ لَكِنْ عَمْراً بالنصب ولا يقال : بَلْ « عَمْرٌو بالرفع .

[ماتقع قبله واو المعية]

(وقد تقع هذه الواو قبل مالا يصلح عطفه) بدليل قولهم : « اسْتَوى الماءُ والْخَشَبَةَ » ، وَ«مَازِلْتُ أَسيرُ والنِّيلَ » ، (خلافاً لابن جني) في زعمه : أن العرب لاتستعمل واو مع إلا في موضع يصلح أن تكون فيه عاطفة (٢) ، ونقله غير المصنف عن الأخفش (٣) ، والسيرافي ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن الضائع ، وحكى أبو الحسن بن الباذش الإجماع على

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٤٨ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٩٥ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٣ : « ولايجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، نحو قولك : والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لاتستعملها إلا في الموضع الذي لوشئت لاستعملت العاطفة فيه ، نحو جاء البرد والطيالسة . ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد . . . ولهذا لم يجز أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، لأن طلوع الشمس لايصلح أتيانه لك » .
ويقول في سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٧ : « أما الواو مع المفعول معه في نحو : « قمت وزيداً » فجارية هنا مجرى حروف العطف ، الدلالة على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى « مع » إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت »
وقد سبقه في هذا الأخفش مجملا وفصله ابن جني فليس ماقاله ابن عقيل وهو : « قاله ابن جني محكيا عن الأخفش انظر على إطلاقه .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨٣ ؛ شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٥ .

الامتناع[١]، فلا يجوز عندهم : « جَلَسْتُ والسَّارِيَةَ . » ، وَلاَ « ضَحِكْتُ وَطُلُوعَ الشَّمسِ » ، لأنه لايصلح فيه العطف .

وأما : « استوى الماء والخشبة » ، فقيل : لايمنع فيه العطف وإن لم يجز : « استوى الخشبة» ، كما يجوز « اختصم زيد وعمرو » وإن لم يجز : « اختصم عمرو » .

وأما : « مازلت أسير والنيل » [٢] ، / فقيل : لايبعد أن يُنْسَبَ إلى النيل السيرُ لامتداده ، وأنه / ٢٨١٢/ لايفارقك جزء منه .

[تقدم المفعول معه]

(ولايقدم [٣] المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق[٤]) ، فلا تقول : « والخشبة استوى الماء » وإن جاز : « مع الخشبة استوى الماء » ؛ لأن الواو كالهمزة المعدية ، فتلزم موضعاً واحداً مثلها .

(ولا عليه) أي : على المصاحب ، لما سبق من أن الواو كالهمزة المعدية (خلافاً لابن جني) في إجازته : « استوى والخشبة الماء » [٥]، مستدلا بنحو قوله : [٦]

---

(١) وهو مذهب الجمهور ، انظر الارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، والمساعد ١ . ٥٤٠ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٢٩٨ : « . . . ومازلتُ أسيرُ والنيلَ ، أي مع النيل » .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٥١ ك « ولايتقدم » وفي المساعد ١ / ٥٤٠ « ولايقدم » .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٨ ، والخصائص ٢ / ٣٨٣ .

(٥) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٣ : « . . . لكنه يجوز جاء والطيالسة البردُ ، كما تقول ضربت وزيداً عمراً » . وقال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٩٨ : « وأما تقديمه على مصاحبه نحو « استوى والخشبة الماء» فمذهب الجمهور ، والصحيح منعه ، وأجازه ابن جني » ، انظر الأشموني ٢ / ١٣٧ .

(٦) البيت من الطويل ، ليزيد بن الحكم الثقفي .

والشاهد فيه قوله : (وفحشاً) حيث ذهب ابن جني إلى أنه مفعول معه وقد تقدم على مصاحبه (غيبة) ==

{٥٢٢} جَمَعْتَ وفَحشاً غِيبَةً ونَمِيمةً خِصَالاً ثَلاثاً لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي

ولا حجة فيه ، لإمكان جعله من باب العطف ، وبه وجهه أكثر النحويين (١) .

[مايجب عطفه بعد الواو]

(ويجب العطف في نحو : « أنتَ ورَأيُك » ، و « أنتَ أعلمُ ومَالُك ») ، وذلك : إذا كانت الواو بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر كالأول (٢) ، ونحو : « كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه » ، أو ذكر الخبر وهو أفعل تفضيل كالثاني ، ونحو : « أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ » ، فيمتنع النصب خلافاً للصيمري (٣) ، إذ ليس ثم فعل ولا مايعمل عمله مطلقاً ، فـ « رأيك » معطوف على « أنت » ؛ و « مالك » قيل : معطوف على « أنت » ، ونسب العلم للمال مجازاً ، والمعنى : أنت أعلم بمالك ، والواو للمصاحبة. وقيل : معطوف على « أعلم » ، والأصل : بمالك ، فوضعت الواو موضع الباء فعطفت على ماقبلها ، ورفع مابعدها على اللفظ ، وهي بمعنى الباء متعلقة بـ « أعلم » .

== والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ونميمة . انظر : الخصائص ٢ / ٣٨٣ ، أمالي القالي ١ / ٦٨ ، الخزانة ٣/ ١٣٠ ،الأشموني ٢ / ١٣٧ ، الهمع ٣ / ٢٤٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٥ ، الضرائر ٢١٠ ، المساعد ١ / ٥٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٩٠ .

(١) منهم ابن الشجري في أماليه انظر الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٥ .

(٢) أي كالمثال الأول في المتن ، وهو : « أنت ورأيك » .

(٣) قال الصيمري في التذكرة ١ / ٢٥٧ : « وتقول كلُّ رجلٍ وضيعته ، بمعنى مع ضيعته ، وكل امرئ وشأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف » .

وقال سيبويه ١ / ٣٠٥ : « وأما أنت وشأنك ، وكل امرئ وضيعتُهُ ، وأنت أعلمُ وربُّك ، وأشباه ذلك ، فكله لايكون فيه النصب » .

[ما يجب نصبه بعد الواو وناصبه]

(و) يجب (النصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وماشأنك وعمراً [(١)]) ، وذلك : كل جملة آخرها واو مع ، وأولها « ما » المستفهم به على سبيل الإنكار قبل : ضمير مجرور باللام كالأول ، أو الشأن كالثاني [(٢)] ، أو مايؤدي مايُؤَدِّيانه ، حكي عن الكسائي أنه قال : « إذا وقعت مابال أو ماشأن على اسم مضمر ثم عطفت عليه اسما ظاهراً كان الوجه في المعطوف النصب ، والخفض جائز [(٣)].

(والنصب في هذين) المثالين (ونحوهما) نحو : « مَابَالك وَزَيْداً » (بـ « كان » مضمرة قبل الجار) ، والتقدير : « مَاكَانَ لَكَ وَزَيْداً ، وَمَا كَانَ شَأْنُكَ وعمراً ، / وَمَا كَانَ بَالُكَ وَزَيْداً ». /٢٨٣/

(أو بمصدر « لابس » منوياً بعد الواو) منوناً أو مضافاً إلى ضمير ، والتقدير : « مَاشَأْنكَ وَمُلاَبَسَةٌ زَيْداً ، أَوْ ومُلاَبَستكَ زَيْداً » ، هكذا قدره سيبويه [(٤)] ، قال المرادي : « وهذا التقدير يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه ، ويعين أن يكون مفعولاً به »[(٥)] انتهى ، قلت : ويلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله ، مع أن مذهب سيبويه المنع .

---

(١) وجه سيبويه النصب في هذه الأمثلة فقال ١ / ٣٠٧ : « فإنما حد الكلام ههنا ماشأنك وشأن عمرو ، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن جعلته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبس به الرجلُ المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل ، فقالوا : ماشأنك وزيداً ،أي ماشأنك وتناولك زيدا » .

(٢) أي كالمثال الأول في المتن ، وهو : « أنت ورأيك » .

(٣) الارتشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٠٧ و ٣٠٩ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٠٨ ، ووضح السيرافي تقدير سيبويه السابق فقال : « في هذا تقدير معنوي لايخرج ذلك عن معنى ماصنعت وماتصنع ، لأن هذا ملابسة أيضاً، بعنى : إن سيبويه لايريد ==

(لا) النصب (بلابس) ، منوياً بعد الواو ، (خلافاً للسيرافي وابن خروف) [١] وشيخه أبي بكر بن طاهر [٢] ، والتقدير عندهم : وَلاَبَسْتُ زيداً ، وهو ضعيف لعطفه الفعل على الاسم .

[مايترجح فيه العطف]

(فإن كان المجرور ظاهراً) نحو : « مَالِزَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، وَ « مَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » (رُجِّحَ العطف) بالجر ، ويجوز نصبه على المعية ، نص على ذلك سيبويه [٣] ، ولا التفات لمن منع النصب من المتأخرين .

[نصب مابعد الواو بفعل مقدر]

(وربَّما نُصِبَ) مابعد الواو (بفعل مقدر بعد « ما » ، أو) بعد («كيف» أو) بعد (زمن مضاف) إلى الفعل المقدر ، (أو قبل خبر ظاهر) أي : مذكورٍ (في نحو : « مَا أَنْتَ والسَّيْرَ ؟ ») من قوله :

{٥٢٣} وَمَا أَنْتَ والسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ [٤]

أي الحازم ، ([و][٥] كيفَ أَنْتَ وقَصْعَةً) من ثريدٍ ؟ (وأَزْمَانَ قومي والجماعةَ) من قوله :

== بتقدير ملابستك أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ؛ لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته. . . . وإنما قدر سيبويه بهذا تبيين المعنى فقط ، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر » .

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٧ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٣٠٩ : « والجر في قولك : « ماشأن عبد الله وزيد ، أحسن وأجود .

(٤) البيت من المتقارب ، لأسامة بن الحارث الهذلي .
والشاهد فيه قوله : (والسير) حيث نصب مابعد الواو الواقعة بعد « ما » بفعل مقدر ، وهو قليل ، انظر: الكتاب ١ / ٣٠٣ ، ابن يعيش ٢ / ٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٨ ، المساعد ١ / ٥٤٣ ، السلسيلي ١ / ٤٩٢ .

(٥) ساقطة من الأصل و « ب » .

[٥٢٤] أَزْمَانَ قَومِي وَالْجَماعَةَ كالَّذِي ... مَنَع الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيل مَمِيلاَ (١)

نص سيبويه(٢) على أن النصب في هذه الثلاثة بإضمار فعل الكون ، فقدَّر : مَاكنتَ والسيَر ، وكيف تكُونُ وقَصْعَةً من ثريد ، وأزمان كان قومي .

(وأنا وإيَّاه في لحاف) من قول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وأنا وإيَّاه في لحاف »(٣) . قال المصنف : « كأنها قالت : وكنت وإياه ، أو أنا كائنة وإياه في لحاف »(٤) .

قال المرادي : « على تقدير : كُنْتُ وإيَّاه ، لايكون « أنا » مبتدأ بل اسم كان المقدرة ، و « في لحاف » خبرها »(٥) .

واحترز بـ (ظاهر) من المقدر ،/ فإنه يمتنع معه النصب كما تقدم ذكره في : « أَنْتَ وَرَأْيُكَ . » /٢٨٤/ خلافاً للصيمري (٦) .

(ويترجح العطف إن كان بلا تكلُّف) نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، بخلاف مافيه تكَلُّف كقوله :

---

(١) البيت من الكامل ، للراعي النميري ، وهو عبيد بن حصين .
والشاهد فيه قوله : (أزمان قومي والجماعة) حيث حذف كان ونصب « الجماعة » مفعولاً معه . انظر : الكتاب ١ / ٢٠٥ ، الخزانة ٣ / ١٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٩ ،الأسموني ٢ / ١٣٨ ، العيني ٢ / ٥٩ ، الهمع ٣ / ٢٤٢ ، المساعد ١ / ٥٤٣ ، السلسيلي ١ / ٤٩٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٣) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٧ / ١٠٧ . .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٩ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣١٠ .

(٦) انظر ص ٥٥٢ حاشية رقم (٣) .

[٥٢٥] فَكُونُوا أَنْتُم وَبَنِي أَبِيكُمْ   مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ (١)

فالعطف حسن من جهة اللفظ ، لكن فيه تكلف من جهة المعنى ؛ لأن المراد : كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطفت كان التقدير : كونوا لهم ، وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود .

(ولا مانعٍ) كما في نحو : « لاتنه عن القبيح وإتيانه » ، أي : مع إتيانه ، فالعطف هنا ممتنع ، لأنه يصير المعنى : لاتنه عن القبيح وعن إتيانه .

(ولا موهنٍ) كما في نحو : « ماصنعت وإياك » ، فالنصب مختار ، والعطف موهن ضعيف؛ إذ لايحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فصلٍ .

[مايترجح فيه المفعول معه]

(فإن خِيفَ به) أي : بالعطف (فوات مايضر فواته رُجِّح النصب على المعية) نحو : «لاتغتذ بالسمك واللبن »، و « لا يعجبك الأكل والشبع » ، أي : مع اللبن ، ومع الشبع ، فالنصب يبين مراد المتكلم ، والعطف لايبينه ، فيتعين رجحان النصب ، للسلامة به من فوات مايضر فواته ، وضعف العطف إذ هو بخلاف ذلك .

[النصب على المعية أو إضمار فعل]

(فإن لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إن

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وبنيِ أبيكم) « فإن فيه وجهين : النصب على المعية والعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجح ، والرفع عطفاً على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى » المساعد ١ / ٥٤٤ تعليق : ٢ وظ : شرح ابن مالك ٢ / ٢٦٠ ، السلسيلي ١ / ٤٩٣ ، والكتاب ١/٢٩٨ ، سر الصناعة ١/١٣٦ ، الأصول ١/١٥٥ ، مجالس ثعلب ١٢٥ .

حسن « مع » موضع الواو) نحو : ﴿ والَّذين تَبَوَّؤُا الدَّارَ والإيمانَ﴾[١] فتالي الواو - وهو الإيمان- لايليق بفعل [٢] التبوئة ؛ لأن الإيمان لايتبوأ ، وإنما يتبوأ المنزل ، فالإيمان منصوب على المعية ، أو على إضمار : « اعتقدوا » ، لابالعطف على الدار لما مرَّ .

(وإلا) [تحسن « مع » موضع الواو (تعين الإضمار) كقوله :

[٥٢٦] إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمـاً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَـا [٣]

فـ « زججن » لايصلح للعمل في العيون ، وموضع الواو لايصلح فيه « مع » فتعين إضمار اللائق ، أي : وكحلن العيون ، وهذ مذهب [٤] الفراء والفارسي [٤] ، وجماعة من البصريين والكوفيين / . /٢٨٥/

وذهب جماعة منهم المازني والمبرد [٥] : إلى أن الثاني معطوف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على الاثنين ، فيضمن « زججن » معنى : حسَّنَّ .

(والنصب في [نحو]) [٦] : حَسْبُكَ وزيداً درهم بـ « يحسب » [٧] منوياً) ، عند

---

(١) سورة الحشر آية : ٩ .

(٢) في الأص و « ب » « فعل » ولاق في هذا المعنى يتعدى بالباء .

(٣) البيت من الوافر ، للراعي النميري .
والشاهد فيه قوله : (والعيونا) حيث نصب على إضمار فعل لأن الواو ليست بمعنى « مع » والعيون لاتزجج ، انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٢ ، المغني ١ / ٣٩٤ ، الإنصاف ٢ / ٦١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ ، المساعد ١ / ٥٤٥ ، الهمع ٣ / ٢٤٤ ، السلسيلي ١ / ٤٩٣ ، ديوانه ١٥٦ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٩ .

(٤) الاتشاف ٢ / ٢٩٠ .

(٥) المساعد ١ / ٥٤٥ ، الارتشاف ٢ / ٢٩٠ .

(٦) مابين [ ] من متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ . ٢٥٢ ، وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٧) في الأصل و « ب » منوناً تصحيف .

سيبويه [١] ، والتقدير : ويحسب زيداً ، وهو مضارع أَحْسَبَهُ : إذا أعطاه حتى يقول حسبي .

(و) النصب (بعد « وَيْلَه » و « وَيْلاً لَه » بناصب المصدَر) ، فإذا قلت : « ويله وأباه ، وويلا له وأخاه » ، فـ « أباه » و « أخاه » منصوبان بناصب المصدر وهو ويله وويلا ، والتقدير: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلَهُ وأَبَاهُ ، وأَلْزَمَهُ اللَّه وَيْلاً لَهُ وأَخَاهُ ، كذا قدَّره سيبويه [١] ، فـ « أباه » و « أخاه » معطوفان على مفعول ألزم الأول وليسا من المفعول معه .

(و) النصب (بعد ويلٌ له بـ « ألزم » مضمراً) ، فإذا قلت : وَيْلٌ لَهُ وَأَبَاهُ فـ « أباه» منصوب بفعل مضمر يدل عليه « ويلُ » ، لأنه في معنى المنصوب الذي هو « ويلا له » ، والتقدير: «وأَلْزَم اللَّهُ الوَيْلَ أَبَاهُ » قاله ابن عقيل [٢].

(و) النصب (في : « رأسه والحائط » ، و « امرأ ونفسه » ، و « شأنك والحج » على المعية ، أو العطف بعد إضمار « دع » في الأول والثاني) ، وهما : رَأسَهُ والحَائط ، وامْرأً وَنَفْسَهُ ، (و)إضمار (عليك في الثالث) ، وهو : شأنك والحج ، والتقدير في الأول والثاني : دَعْ رَأسَهُ والحَائطَ، وَدَع امْرأً وَنَفْسَهُ ، فـ «رَأسَهُ وامْرأً » منصوبان على المفعولية بـ « دع » المضمرة ، ويجوز في الحائط ونفسه النصب على المفعولية ، والنصب على العطف ، وهذا مقيس في المتعاطفين .

والتقدير في الثالث على ماقاله المصنف تبعاً لسيبويه : عَلَيْكَ شَأنَكَ والحَجَّ [٣] ، فـ « شأنك »

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٢) المساعد ١ / ٢٤٦ ، وهو قول سيبويه انظر الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٧٤ : « . . ومن ذلك قولهم : « شأنك والحج ، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج . . . » ثم قال في ٢٧٥: « وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، وبماجرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل » .

منصوب على الإغراء بـ «عَلَيْكَ » مضمراً ، وفي نصب الحَجّ الوجهان ، وظاهره جواز إضمار عليك، وهو اسم فعل وأسماء الأفعال لاتعمل مضمرة ، فمن ثم قدره النحويون : « الزم شأنك والحج » ، ومنعوا إضمار عليك وحملوا كلام سيبويه على أنه تقدير معنى لاتقدير إعراب [١] .

(ونحو : « هذا لَكَ وأَبَاكَ » ممنوع في الاختيار) ، / لأنك لم تذكر فعلاً ولا مافيه معنى /٢٨٦/ الفعل وحروفه [٢] ، فإن قلت : فقد أجاز أبو علي [٣] في : « سربالاً » من قوله :

{٥٢٧} ... ... هذا رِدَائِي مَطْوِيًا وَسِرْبالاً [٤]

أَنْ يَكُون مفعولاً معه بـ « هذا » ، قلت : هو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه مطوياً .

[المفعول معه قياسي أو سماعي]

(وفي كون هذا الباب مقيساً خلاف) ، فبعض النحويين يقتصر في مسائل الباب على السماع [٥] . قال المصنف : « والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة » [٦] .

---

(١) المساعد ١ / ٥٤٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٣) الأشموني ٢ / ١٣٦ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، وقبحه سيبويه في ١ / ٣١٠ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وسر بالاً) حيث نصب على أنه مفعول معه وقد أجاز الفارسي أن يكون العامل فيه اسم الإشارة وهو مخالف لسيبويه ، وصدره : لاتحبسَنَّك أثوابي فقد جمعت . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ ./ ٢٤٨ ، الأشموني ٢ / ١٣٦ ، العيني ٣ / ٨٦ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٦ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٨ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٣ .

[مطابقة مابعد المفعول معه]

(ولما بعد المفعول معه من خبر ماقبله أو حاله ماله متقدماً) من الإفراد فتقول : «كَانَ زَيْدٌ وَعَمْراً مُتَّفِقاً » ، و « جاء البردُ والطيالسة شديداً » ، كما تقول : « كَانَ زيدٌ مُتَّفِقاً وَعَمْراً » ، و«جاء البرد شَدِيداً والطَّيَالِسَةَ » . والحاصل أنه لافرق في إفراد الخبر والحال بين أن يتأخرا عن المفعول معه أو يتقدما عليه .

(وقد يُعْطَى) كلّ من الخبر والحال (حكم مابعد المعطوف) فيجعل الخبر والحال مطابقاً للأول والمفعول معه ، كما يطابق المعطوف والمعطوف عليه فتقول : « كَانَ زَيْدٌ وَعَمْراً مَذْكُورَيْنِ»، و« جاء زيداً وعمراً راكبين .» ، كما تقول : « كَانَ زَيْدٌ وَعَمروٌ مَذْكُورَين » ، وَ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ رَاكِبَيْنِ » ، وهذا مذهب الأخفش ، (خلافاً لابن كيسان) ، في منعه ذلك ، وهو أظهر (١) .

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٨ ، واختاره أبوحيان في الارتشاف ٢ / ٢٩٣ .

{٢٧} " باب المستثنى "

[حـــده]

(وهو المُخْرَجَ تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ « إلا » أو مافي معناها[١]) من أدوات الاستثناء (بشرط) حصول (الفائدة) .

فقوله : « المخرج » بمنزلة الجنس ، شامل للمخرج بالاستثناء والتخصيص [٢] بالصفة والشرط[٣] وغيرهما من التخصيصات ، ومابعده بمنزلة الفصل .

وقوله : « تحقيقاً أو تقديراً » تقسيم للمخرج إلى متصل ومنقطع .

وقوله : « مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَتْرُوكٍ تقسيم للمخرج منه إلى : تام ومفرغ » .

مثال المخرج تحقيقاً : « قَامَ إِخْوَتُكَ إِلاَّ زَيْداً » ، « فزَيْدٌ » مخرج من " إخْوَتِكَ " تحقيقاً .

ومثل المخرج تقديراً : ﴿ مَالَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِ ﴾ [٤] ،/ فإن الظن وإن لم يدخل /٢٨٧/ في العلم تحقيقاً فهو داخل فيه تقديراً ، إذ الظن مستحضر بذكر العلم لقيامه مقامه في كثير من المواضع .

ومثال المخرج منه المذكور : « قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً » ، « فزيدُ » مستثنى من مذكور وهو القوم.

ومثال المخرج { منه }[٥] المتروك : « ماضربتُ إلاَّ زيداً » ، « فزيدٌ » مستثنى من متروك وهو

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٦٤ : « أو مابمعناها » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٢) التخصيص بالصفة ، نحو: « أعتق رقبةً مؤمنة » انظر التصريح ١ / ٣٤٦ .

(٣) التخصيص بالشرط ، نحو قولك : « اقتل الذمي إن حارب » انظر التصريح ١ / ٣٤٦ .

(٤) صورة النساء آية : ١٥٧ .

(٥) مابين { } ساقطة من الأصل و « ب » .

أحد ، والتقدير : « مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إِلاَّ زَيْداً . » .

وقوله : « بإلاَّ » متعلق بالمخرج .

[إلا لغير الاستثناء]

واحترز من « إلاَّ » بمعنى « غير » الواقعة صفة (١) كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٢) ، وبمعنى الواو نحو : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهم ﴾(٣) أي : ولا الذين ، قاله الأخفش(٤) ، وبمعنى : إن لم نحو : ﴿ إِلاَّ تَفْعَلُوه تكُنْ ﴾ (٥) ، والزائدة كقوله :

[٥٢٨] أَرَى الدَّهْرَ إِلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ ... ...(٦)

ونبه بشرط الفائدة على أن النكرة لايستثنى منها في الموجب مالم تفد ، فلا يقال : « جَاءَ قَوْمٌ

---

(١) يقول سيبويه ٢ / ٣٣١ « والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا معنا زيدٌ لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناءَ لكنت قد أحلت .

ويوضح السيرافي هنا فيقول : « أي : لأنه يصير في المعنى : لو كان معنا زيد لهلكنا ؛ لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب ، وكذلك : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » . لكان التقدير لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد » . انظر الكتاب ٢ / ٣٣٢ حاشية رقم (١) .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢٢ ، وقبله : ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة إلاَّ الذين ظلموا ﴾ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٥ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٥٢ ، والإنصاف ١ / ٢٦٦ مسألة رقم (٣٥) .

(٥) سورة الأنفال آية : ٧٣ .

(٦) صدر بيت من الطويل لبعض بني سعد .

وعجزه : وما صاحبُ الحاجات إلاَّ معذَّبا .

والشاهد فيه قوله : (إلاَّ منجنوناً) حيث جاءت « إلا » زائدة وهو قول ابن مالك ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٨ ، المغني ١ / ٧٦ ، الخزانة ٤ / ١٣٠ ، المقرب ١ / ١٠٣ ، المساعد ١ / ٥٤٩ ، والمنجنون : بفتح الميم الدولاب الذي يستقي عليه ، وجمعه مناجين .

إِلاَّ رَجُلاً » ، فإِنْ وَجدتْ فائدة جاز نحو : ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً ﴾ [١] .

[المتصل والمنقطع]

(فإن كان) المخرج (بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل) نحو : « قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً » ، «فزيداً» بعض القوم حقيقة ، (وإلا) يكن المخرج بعض المستثنى منه حقيقة (فمنقطع) ، سواء أكان من جنس الأول [٢] نحو : « قَامَ بَنُوكَ إِلاَّ ابنَ زَيْدٍ .» ، أمْ لَم يَكن نحو : « قَامَ القَومُ إِلاَّ حِمَاراً» ، فالمستثنى فيهما ليس بعضاً من المستثنى منه حقيقة ، ولكن له حظ من البعضية مجازاً ، لصحة إسناد العامل إليه ، فإن لم يصح لم يجز ، فلا يقال : « صَهَلَتِ الخَيْلُ إِلاَّ البَعيرَ » و«رَغَتِ الإبلُ إِلاَّ الخَيْلَ » ، ويقال : « صوتت الخيل إلا الحميرَ » ؛ لصحة إسناد التصويت إليها[٣] ، فكان لذلك بمنزلة الداخل فيما قبله .

والمخرج في الاستثناء المنقطع (مقدر الوقوع بعد « لكن » عند البصريين) [٤] ؛ فإذا قلت : «مافي الدار أحد إلا حماراً » ، فالمعنى : لكن فيها حماراً ، وذلك لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة / وليس مستثنى مما قبله حقيقة ، ولهذا لايصح أن يقال : استثنيت الحمار منهم ، /٢٨٨/

---

(١) سورة العنكبوت آية : ١٤ ، قال أبو حيان : « ولأن ذكر رأس العدد الذي لارأس أكبر منه أوقع وأوصل إلى الغرض من استطالة السامع مدة صبره ، ولإزالة التوهم الذي يجيء مع قوله تسعمائة وخمسون عاماً بأن ذلك على سبيل المبالغة لا التمام ، والاستثناء برفع ذلك التوهم المجازي » انظر البحر المحيط ١٤٥/٧.

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٥٠ : « وماذكره المصنف مذهب الشلوبين ، وهو أولى مما ذكر الفارسي من أن المنقطع هو ما لايكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه » .

(٣) في الأصل و « ب » « إليه » والضمير عائد على الحمير .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، الأصول ١ / ٢٩٠ .

وإنما انتصب لأنه واقع بعد « إلا » مخالف لما قبله[١] كالمتصل فأعطى إعرابه] .

(وبعد « سوى» عند الكوفيين) [٢] والتقدير في المثال : « سوى حمار » ، وكأنهم لما رأوا تخالف « إلا » و « لكن » في وقوع المفرد بعد « إلا » . . . عدلوا إلى التقدير بسوى ؛ لموافقة «إلا» لها في وقوع المفرد بعدها ، ولأنها من أدوات الاستثناء[٣] ، قال ابن عقيل : « والذي يظهر أنه لايحتاج إلى تفسير « إلا » في المنقطع بلكن ولا بسوى بعد تقرير أن المستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بإلا وأخواتها ، لأن إلا حينئذ مفيدة للإخراج المقصود[٤] بدون هذا التقدير فلا حاجة إليه»[٥] انتهى .

[إعراب مابعد إلا : المفرغ]

(وله) ، أي : للاسم المخرج (بعد « إلا » من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ له العامل)[٦] ، بأن لم يشتغل بالعمل في غير مابعد إلا ، سواء كان العامل الابتداء أو غيره ، (ماله مع

---

(١) وعلل ابن السراج النصب بعد لكن فقال : « وإنمّا ضارعت إلا « لكنّ » للاستدراك بعد النفي ، فأنت توجب بها الثاني مانفيت عن الأول ، فمن هاهنا تشابها . . . ويفرق بينهما : أن لكن لايجوز أن تدخل بعد واجب ، إلا لترك قصة إلى قصة تامة ، نحو قولك : جاءني عبد الله لكن زيداً لم يجيء ، ولو قلت : مررت بعبد الله لكن عمرو ، لم يجز » ، انظر : الأصول ١ / ٢٩٠ ، والأستغناء في الاستثناء للقرافي٣٦٣.

(٢) الأصول ١ / ٢٩٠ ، والاستغناء في الاستثناء للقرافي ٣٦٣ ، المساعد ١ / ٥٥١ .

(٣) انتصر ابن عمرون لقول البصريين « إلاّ » في تأويل « لكن » فقال : « وقول البصريين أولى ؛ لأنهم قدروا حرفاً لايعمل بأقرب الحروف ممّا لايعمل ، بخلاف « سوى » فإنها تخفض ، وهي اسم ، وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقدير الحرف بالاسم » . انظر الاستغناء ٣٦٤ .

(٤) وهو يوافق رأي ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٦٠ : « ولايتميز المتصل إلا بالاخراج ولا اخراج في المنقطع » .

(٥) المساعد ١ / ٥٥١ .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٦٤ : « وفرغ العامل له وكذا السلسيلي .

عدمها) ، فيكون على حسب العوامل ، فإن كان العامل يطلب مرفوعاً رفع ، نحو : « ماقَامَ إلاَّ زَيْدٌ»، و « مَاَ فِي الدَّارِ إلاَّ زَيْدٌ » ، برفع « زَيْد » ، وإن كان يطلب منصوباً نصب ، نحو : « مَاضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً» ، وإن كان يطلب مجروراً جر، نحو : « مَامَرَرْتُ إلاَّ بِزَيْد. » ، (ولا يُفْعَلُ ذلك) التفريغ (دونَ نهيٍ ، أو نفيٍ صريح) ، قَيْدٌ فيهما ، مثال النهي الصريح : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى [اللَّهِ][1] إلاَّ الحَقَّ﴾ [2] ، ومثال النفي الصريح : ﴿ وَمَا مُحمدٌ إلاَّ رَسُولٌ ﴾ [3] .

(أو) نهي أو نفي (مؤول) ، قَيْدٌ فيهما . مثال النهي المؤول : ﴿ وَمَنْ يُولِّهِم يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إلاَّ مُتَحرِّفاً لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ ﴾ [4] ، فإنه شَرْطٌ فيه معنى النَّهي ، والمعنى : لاتُوَلُّوهم الأَدبار إلاَّ متحرفين لِقتالٍ أو متحيزين إلى فِئَةٍ ، ومثال النفي المؤول : ﴿ فهل يُهْلَكَ إلاَّ القومُ الفاسِقُونَ ﴾ [5] ، فإنه استفهام فيه معنى النفي ، والمعنى : فَما يُهْلَكَ إلا القوم الفاسقون .

وفهم منه : أن التفريغ لايكون في الموجب/ ، فلا تقول : « قَامَ إلاَّ زَيَدٌ » ، ولاَ « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً » ، ولا « مَرَرْتُ إلاَّ بِزَيْدِ » ، قال بعضهم : « لإنه كَذِبٌ » [6] . /٢٨٩/

[حذف العامل في التفريغ]

(وقد يحذف على رأي عامل) المستثنى منه (المتروك) كقوله :

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) سورة لانساء آية : ١٧١ .

(٣) سورة آل عمران آية ك ١٤٤ .

(٤) سورة الأنفال آية : ١٦ .

(٥) سورة الأحقاف آية : ٣٥ .

(٦) قال السيوطي في الهمع ٣ / ٢٥١ : « والجمهور على منعه » لأنه يلزم منه الكذب ، إذ تقديره : ثبوت القيام ، والضرب والمرور بجميع الناس إلا زيداً ، وهو غير جائز بخلاف النفي ، فإنه جائز » .

[٥٢٩] تَنُوطُ التَّمِيمَ وَتَأْبَى الغَبُـــو قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إلاَّ نَهاراً (١)

خرجه الفارسي على أنه يريد : لا تتغذى الدهر إلا نهاراً » ، فحذف لاتتغذى ، وهو عامل في المستثنى منه المتروك ، وهو الدهر ؛ يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة ، فهي تأبى أن تغتبق ، أي : تتغذى بالعشي ؛ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة .

ومعنى تنوط : تُعَلِّق ، والتميم : مايُعَلَّقُ على الإنسان من عوذة ، و « الغبوق » : الشرب بالعشي [.

[المستثنى التام موجباً وغيره]

(وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقاً) ، موجباً كان ، نحو : « قام القوْمُ إلاَّ زَيْداً » ، أو غيره ، نحو : « مَا قَامَ أَحُدٌ إلاَّ زَيْداً » ، وسيأتي أن الإتباع يشارك النصب في غير الموجب فقط .

[ناصب المستثنى]

والنصب (بها) ، أي : بإلا نفسها عند المصنف(٢) .

---

(١) البيت من المتقارب ، للأعشى ، ديوانه ص ٧٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٠ ، المساعد ١ / ٥٥٤ ، السلسيلي ١ / ٤٩٨ ، الارتشاف ٢ / ٣١٦ .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) قال ابن مالك في شرحه للتسهيل ٢ / ٢٧١ : « وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه ، وأنا أستعين الله على بيان ما خفي من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضاً ، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ماسواه .
- ورده ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٦١ ، وانظر الاستغناء في الاستثناء للقرافي ٦٧ .

(لا بما قبلها) من فعل وغيره (معدى بها) ، خلافاً لجماعة من البصريين [١] ، منهم السيرافي والفارسي في التذكرة [٢] ، وهذا المذهب مردود ، بقولهم : «قبضت عشرةً إلا ثلاثةً إلا أربعةً » ، فإنه يلزم عليه اتصال عامل واحد بحرف واحد إلى معمول بمعنى ، وإلى آخر بضده ، إذ الثلاثة خارجه والأربعة داخلة .

(ولابه) ، أي : بما قبلها من فعل وغيره ، (مُسْتَقِلاً)[٣] بالعمل من غير تعدية « إلا » ، خلافاً لابن خروف [٤]، وحجته نصب « غير » بلا واسطة ، نحو : « قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْد .» ، ورُدَّ بما تقدم ، وأجيب : بأن "غير " في المثال المذكور منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

---

(١) « فقال البصريون : العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط إلاّ ، لأنه شئ يتعلق بالفعل معنىً .». وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول انظر شرح الرضي للكافية ، والإنصاف ١ / ٢٦٢ .

(٢) وفي المساعد ١ / ٥٥٦ : «أنه نسب إلى سيبويه » .

(٣) ولعله هو رأي سيبويه إذ يقول ٢ / ٣٣٠ : « هذا باب لايكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غير فعمل فيه ماقبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً .
وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما داخلا فيما دخل فيه ماقبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ماقبله من الكلام ؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولامحمول عليماحملت عليه وعمل فيها » .
قال القرافي ٦٧ : « وقيل العامل ماقبله من الكلام ، فهو منصوب عن تمام الكلام ، بدليل قولهم : « القوم إخوتك إلا زيداً هنا فعل ، ولامايعمل حتى تعديه « إلا » وهو مذهب سيبويه » ، وانظر الشرح الكبير ٢/ ٢٥٤.

(٤) قال ابن خروف في شرح الجمل ٢ ٧٠٢ : « والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال وهو قول سيبويه الفعل الأول ، أو الابتداء بتوسطه « إلا » ؛ لأن « إلا » تصير الكلام بمعنى غير ، وهي من التوابع فعمل في الاسم المنصوب الفعل كما عمل في غير ، وقول ابن باشاذ بأن « إلا » تقوي الفعل للعمل فاسد». ورأى ابن خروف أن العامل فيه هو الفعل المتقدم بغير واسطة « إلا » وهذا هو المناسب للحجة لتي أتى بها في هذا الشرح ، ومما يؤكد ذلك أن الشيخ خالد نفسه في التصريح ١ / ٣٤٩ قال : « والرابع ، الفعل المتقدم بغير واسطة إلا وإليه ذهب ابن خروف . وكذا ابن مالك في شرحه ٢ / ٢٧٧ ، والمساعد ١/ ٥٥٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٠٠ ، والسلسيلي ١ / ٤٩٩ .

(ولابأستثنى مضمراً) ، خلافاً للزجاج [١] ، وَرُدَّ بأنه لايجمع بين فعل وحرف يدل على معناه بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز هذا النصب مَاوَلِي "لَيْتَ" بأتمنى .

(ولا بـ « أنَّ ») مشددة (مقدرة بعدها) ، أي : بعد « إلا » خلافاً للكسائي [٢] / والتقدير /٢٩٠/ عنده : إلا أنَّ زيداً لم يقم ، فأضمر أنَّ ، وحذف خبرها ، ورُدَّ : بأن العرب لاتضمر " أن " وأخواتها وتبقى عملها لضعفها عن العمل .

(ولابـ « إنْ » مخففة مركبا منها ومن لا « إلاَّ ») ، خلافاً للفراء [٣] فإذا قلت : « قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً » انتصب « زيد » عنده بإنْ المخففة ، وخبرها محذوف ، و « لا »[٤] كافة عنده ، والتقدير: إنْ زيداً لم يقم ، وإذا قلت : « قَامَ القَومُ إلاَّ زَيدٌ » بالرفع، غلبت حكم لا فعطفت بها زيداً على القوم ، والتقدير : قام القوم لازيدٌ ؛ ورد بقولهم : « ماقام القوم إلا زيدٌ » بالرفع ، ولا يتأتَّي فيه ماذكر من تغليب « لا » ؛ إذ لايعطف بها بعد النفي ، وبأن التركيب دعوى لادليل عليها [٥] ، (خلافاً لزاعمي ذلك) ، وقد تقدم ذكرهم ، (وفاقاً لسيبويه [٦] والمبرد) [٧] ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٢٦ ، والإنصاف ١ / ٢٦١ .

(٢) وعزاه السيرافي وابن بابشاذ إلى الكسائي ، انظر المساعد ١ / ٥٥٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٢٢٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٠ ، ورده ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٦١ : « . . . بأنه لو كان كذلك لوجب أن لاتنفك ن النصب » وانظر الإنصاف ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) الانصاف ١ / ٢٦١ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٢٦ ، المساعد ١ / ٥٥٧ .

(٤) في الأصل و « ب » « كافة » تحريف والتصويب من المساعد قال الرضي : « فلا لنفي حكم ما قبل إلا ونقضه نفيا كان ذلك أو إثباتاً » ١ / ٢٢٦ .

(٥) ورده الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٢٦ .

(٦) انظر حاشية رقم (٣) ص ٥٦٥ .

(٧) أما رأي المبرد في ناصب المستثنى فقد صرح به في المقتضب ٤ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ فقال : « والاستثناء على وجهين : أحدهما : . والوجه الأخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي بالمستثنى بعد. فإذا كان ذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القوم إلا زيداً . ==

والجرجاني [١] ، ووجْهُه[٢] أن «إلا» مختصة بالاسم ، وليست كالجزء منه، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك ، مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً، نحو : « مَاقَامَ إلاَّ زَيْدٌ » ، وجوازاً إن كان مقدراً ، نحو : « مَاقَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ » ، فإنه في تقدير : ماقام إلا زيدٌ ؛ لأن « أحد » مُبْدلٌ منه ، والمبدل منه في حكم الطرح ، قاله ابن المصنف [٣] .

[التام غير الموجب وما يختار فيه]

(فإن كان المستثنى بـ « إلا » متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي) ، نحو : « لاَ يَقُمْ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ » (أو معناه) ، أي : معنى النهي ، كقول عائشة رضي الله عنها : « نهي عن قتل جِنَّان البيوت إلا الأبتر ، وذا الطُّفْيَتَيْنِ [٤] ، فهو محمول على تقدير : لاتَقْتُل جِنَّانَ البيوت إلاَّ الأَبْتَر.

== وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلاَّ زيداً كانت « إلا » بدلاً من قولك : أعني زيداً ، وأستثنى فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل » .

« وعلق الشيخ عضيمه على قول المبرد السابق فقال : « الذي يظهر لي أن رأي المبرد في ناصب المستثنى مخالف لرأي سيبويه فكلام سيبويه على مافيه من إجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ماقبل (إلا) .

وكلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و (إلاّ) دليل وبدل منه وليس لـ (إلاّ) عمل في المستثنى .

فمن نسب إلى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (إلاّ) يكون مخالفاً لقول المبرد في كتابيه » . انظر الحاشية في المقتضب ٤ / ٣٩٠ .

(١) والمازني والزجاج ، انظر المساعد ١ / ٥٥٧ شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧١ ، وقد فصل ابن مالك هذه الآراء وحججها والردود عليها ، انظر ٢/ ٢٧١ - ٢٧٩ .

(٣) في الأصل و « ب » « كافة » تحريف والتصويب من المساعد قال الرضي : « فلا لنفي حكم ما قبل إلا ونقضه نفيا كان ذلك أو إثباتاً » ١ / ٢٢٦ .

(٤) سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٩ ، كتاب « الطب » .

والجنَّان : جمع جان ،كحائط وحيطان ، وهو هنا حية بيضاء ، والأبتر المقطوع الذنب ، والطفيتين : تثنية طفية ، واحدة الطفا ، قال الجوهري : « الطُّفَا - بالضم - خوص المقل ، الواحدة طُفْيَة » ، وفي الحديث : « اقتُلُوا مِنَ الحَيَّاتِ ذَا الطُّفْيَتَيْنِ والأَبْتَر » (١) . كأنه شبَّه/ الخطين على ظهره بالطَّفْيَتَيْنِ » (٢) انتهى . /٢٨١/

(أو نفي صريح) ، نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ » .

(أو) نفي (مؤول) ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّه ﴾ (٣) ، فهو استفهام في اللفظ نفي في المعنى (غير مردود به كلام تضمن الاستثناء) ، كما إذا قال قائل : لي عندك مائة إلا درهمين ، فأردت جحد ما ادعاه ، قلت : مالك عندي مئة إلا درهمين . بالنصب ، فيكون هذا بمنزلة : مالك عندي الذي ادعيته ، ولو رفعت الدرهمين ، لكنت مقراً بالدرهمين جاحداً لثمانية وتسعين ، لأن المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال ، فكأنك قلت إذا رفعت : مَالَك عِنْدي إلاَّ دِرْهَمَان ، وهذا الشرط مأخوذ من كلام ابن السراج (٤) ، ولم يتعرض له سيبويه .

[مايختار فيه النصب]

(اختير) جواب : « إن كان» ، (فيه) ، أي : في المستثنى الموصوف بما ذكر حال كونه (متراخيا النصب) ، نحو : « مَاثَبتَ أَحدٌ فِي الحَرْبَ ثَبَاتاً نَفَع النَّاسَ إِلاَّ زَيْداً » ، بنصب « زيداً »، اختياراً (٥) لضعف التشاكل بالبدل ، لطول الفصل بين البدل والمبدل منه ، قال المصنف : « والأصل

---

(١) سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٩ ، كتاب « الطب » .

(٢) الصحاح ٦ / ٢٤١٣ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٣٥ .

(٤) الأصول لابن السراج ١ / ٣٠٤ .

(٥) يقول عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ٢ / ٧٠١ ك « والضرب الثاني - من الاستثناء - وهو ما كان الفعل قبل إلاّ غير مفرغ لما بعده ، كقولك : « ماجاءني أحد ، وما رأيت أحداً ، ومامررت بـأحد ، ==

في هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لايُخْتَلى خلاها ، ولايُعْضَدُ شَوكُهاَ » ، فقال العباس : «يارسول الله إلا الإذْخِرَ ، فقال : إلاّ الإذْخِرَ »[1] ، وعلل قوم هذا ، بعروض الاستثناء[2] ، وعلى هذا يكون لاختيار النصب بعد النفي سببان ، التراخي وعروض الاستثناء ، ولم يتعرض لهذا سيبويه[3] ولا المغاربة .

[مايختار فيه الإتباع]

(وغير متراخ الإتباع) ، نحو : « مَاقَامَ القَوْمُ إلاّ زَيْدٌ » ، وَ « مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إلاّ زَيْداً » ، وَ«مَا مَرَرْتُ بِأَحد إلاّ زَيْدٍ » ، فتعرب مابعد « إلا » بإعراب المستثنى منه[4] (إبدالاً) لبعض من كل عند البصريين[5]) ، بدليل صحة حلوله محله ، فتقول في : « ماقام القوم إلا زيدٌ : ماقام إلا زيدٌ »، والضمير العائد على المبدل منه محذوف تقديره : إلاّ زيدٌ مِنْهُم ، بدليل أنه / جئ به ملفوظاً /٢٩٢/ في بعض المواضع كقوله تعالى : ﴿ مَافَعلُوه إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾[6] . ﴿ وَلَمْ يكُنْ لَهم شُهَداءُ إلاّ

== فإذا أردت الاستثناء في هذا جاز النصب » .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٢٥٨ : « والنصب عربي جيد ، وقد قرئ به في السبع في (قليل) ، و (امرأتك) .

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١٥١ .

(٢) هذ التعليل نقله الشيخ خالد عن المساعد ١ / ٥٦٠ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٠١ : « ولم يشترط سيبويه ولا أصحابنا شيئاً من هذين الشرطين » .

(٤) علل الجرجاني الرفع فقال : « ويجوز في هذا - ماجاءني أحد إلا زيداً - وهو أن تجعل الفعل الواقع قبل إلا بمنزلة المفرغ لما بعدها ، وذلك أن تقول : ماجاء في أحد إلا زيد ، فتبدل زيداً من أحد ، والبدل تابع للمبدل منه ، فالعمل فيه من جنس العمل في المبدل منه » ، انظر المقتصد ٢ / ٧٠٢ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣١١ ، الأصول ١ / ٣٠٣ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ .

(٦) سورة النساء آية : ٦٦ .

أَنْفُسُهم ﴾ [١] ، وقيل : إنَّ قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير في أكثر الكلام .

(وعطفاً) ، بـ « إلا » عطف نَسَقٍ (عند الكوفيين)[٢] لابدلاً ، لأن البدل يوافق المبدل منه في المعنى ، وهذا يخالفه ، إذ الأول منفي عنه الحكم ، والثاني مثبت له[٣] ، والعطف توجد فيه المخالفة ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » ، وردَّ[٤] بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل ، في نحو: « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » .

[شروط غير مسلمة]

(ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى [منه][٥] خلافاً للفراء) [٦] لما =روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعاً ، أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : « مامررت بأحد إلا زيداً »، و«ما أتاني أحد إلا زيداً »[٦] بالنصب فيهما بعد النكرة .

(ولا) يشترط (في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافاً لبعض القدماء) ، حكاه عنهم سيبويه [٧] ، فلا يجيزون : « ماقام القوم إلا زيدٌ » بالرفع ، بل يوجبون فيه النصب على

---

(١) سورة النور آية : ٦ .

(٢) الأصول ١ / ٣٠٣ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ ، الارتشاف ٢ / ٣٠١ .

(٣) هذ اعتراض أحمد بن يحيى ثعلب - وهو من شيوخ نحاة الكوفة - على مذهب البصريين ، انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ ، حاشية رقم (١) .

(٤) وقد أجاب أبو سعيد السيرافي : بأنا إنما جعلناه بدلاً مما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف البدل مع المبدل منه في النفي والإيجاب لايمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البدل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولنا : « مررت برجل لاكريم ولالبيب » ومن ذلك العطف ببل ، ولا ، ولكن ، نحو : « رأيت رجلاً كريماً لابخيلاً » انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ حاشية رقم (١) .

(٥) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٩ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٧) فقال ٢ / ٣١١ : « من قال : ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك فإنه ينبغي له ==

الاستثناء ؛ لأن المنفي يجوز في لفظه الإيجاب ، والأصل قبل دخول النفي النصب ، فإذا دخل النفي لم يغير الإعراب ، ويجيزون : « مَاقَامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ » ؛ لأنه عدمت صلاحية « أحد » للإيجاب ، ورده سيبويه لمخالفة السماع ، قال تعالى : ﴿ مَافَعَلُوه إلاَّ قَلِيلٌ مِنهُم ﴾ [١] و « فعلوه » يقع في الإيجاب ، وحكى يونس [٢] عن أبي عمرو « أن الوجه في اللغة : ماقام إلا زيدٌ » بالرفع ، و« قام القوم » ، يقع في الإيجاب .

(وإتباع) المستثنى (المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب ، خلافاً للمازني[٣] في العكس) ، فإذا قلت : « مَاجَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهَ [٤] ، وَ « مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إلاَّ زَيْدٍ الشُّعَرَاءِ» ، كان إتباع « زيد » لما قبله أولى من نصبه على الاستثناء ، كحالة لوتأخر عن صفة المستثنى منه ، / /٢٩٣/ هذا ظاهر مذهب سيبويه [٥] ، واختاره المبرد [٦] ، ووجهه : أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقديم عليها .

== أن يقول: « مافعلوه إلاَّ قليلاً منهم » .

(١) سورة النساء آية : ٦٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١١ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣٩٩ : « وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشئ فقد اطرّحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعتُ ماقد سقط ؟ » .

(٤) في المخطوطتين والمساعد « منك » وهو يختلف .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٣٧ .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣٩٩ : « وكان سيبويه يختار : مامررت بأحد إلا زيد خير منك ؛ لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضله يجوز حذفها . . . . والقياس عندي قول سيبويه ، لأن الكلام إنما يراد لمعناه » .

واختار المازني عكسه ، فرجح النصب على الإتباع[١] ، ووجهه : أن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل ، وعورض بأن البدل مبين كالنعت ، فالفصل [به][٢] بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما ؛ لأن الاستثناء لايشبه النعت.

[ما يتبع باعتبار المحل]

(ولا يتبع المجرور بـ «من» و «الباء» الزائدتين ، ولا اسم «لا» الجنسية إلا باعتبار المحل) ، فتقول : « مافي الدار من أحدٍ إلاَّ زَيْدٌ » ، فترفع « زيد » على البدلية من « أحد » باعتبار المحل ؛ لأنه في محل رفع بالابتداء ، ولا يجوز جره باعتبار اللفظ ؛ لأنه معرفة موجب ، و « من » الزائدة لاتعمل إلا في نكرة غير موجبة عند البصريين[٣] إلا الأخفش [٤] ، ويجوز عند الكوفيين [٥] .

وتقول : « ليس زَيْدٌ بِشَيْءٍ إلاَّ شَيْئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ » ، فتنصب « شيئاً » الواقع بعد إلا على البدلية من « شَيْءٍ » المجرور بالباء باعتبار المحل ؛ لأنه في محل نصب على الخبرية لليسٍ ولا يجوز جره

(١) « والمشهور عن المازني تجويز الوجهين : » انظر المساعد ١ / ٥٦١ ، وانظر الإرتشاف ٢ / ٣٠٢ .

(٢) [به] من المساعد ١ / ٥٦٢ ، والمعنى يستلزمها

(٣) قال سيبويه ١ / ٣١٥ : « هذا باب ماحمل على موضع العامل في الاسم والاسم ، لا على ماعمل في الاسم ، ولكن الاسم وماعمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب ، وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلا زيدٌ ، وما رأيت من أحد إلا زيداً . . . ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على مِنْ أنه خَلْفٌ أن تقول : ما أتاني إلاّ مِنْ زيدٍ ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه » وانظر الأصول ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٠ .

(٤) قال في معاني القرآن ١ / ١٨٠ : « ومالنا أن لا نقاتل . . . » ومعناه : مالنا لانقاتل ، فأعمل « أن » وهي زائدة كما قال : ما أتاني من أحد ، فأعمل « من » وهي زائدة » .

(٥) « إذا أبدلت مما دخلت عليه من الزائدة نكرة لامعرفة جاز ذلك عند الكسائي ، نحو : ماجاءني من أحد إلا زيدٌ . . . ويجوز النصب على أصل الاستثناء ، ويجوز جر الاسم فيما كان قبله مجرور على أن تكون إلا وما بعدها صفة لذلك المجرور » انظر الارتشاف ٢ / ٣٠٣ .

باعتباره اللفظ ؛ لأن الباء الزائدة لاتعمل في خبر موجب .

وتقول : « لاَ إِلَه إلاَّ اللَّهُ » ، فترفع الجلالة الشريفة على البدلية من اسم لا باعتبار المحل ؛ لأنه في محل رفع بالابتداء ، ولايجوز نصبها بإعتبار اللفظ ؛ لأنها معرفة[1] موجبة ، ولا الجنسية إنما تعمل في منكر منفي ؛ وفي المساعد : « يجوز النصب على الاستثناء في هذه الصورة وأشباهها»[2].

[إتباع المنقطع المتأخر عند تميم وشرطه]

(وأجاز بنو تميم[3] إتباع [3]) المستثنى (المنقطع المتأخر) عن المستثنى منه ، فيقولون : « مَا فيهَا أَحَدٌ إلاَّ حمَارٌ » ، بالرفع ، فيجعلون المنقطع كالمتصل إذا تأخر عن غير موجب ، ويقرؤون : ﴿إلاَّ اتّبَاعُ الظَنِّ ﴾ [4] بالرفع[5] ، واحترز بالمتأخر عن خلافه ، وسيأتي .

ووجه الإبدال على لغة تميم أنْ يجعل بدل بعض من كل مجازاً [6] ، تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس .

(إن صح إغناؤه) ، أي المستثنى (عن المستثنى منه)/ كما يصح في المثال المذكور أن يقال : / ٢٩٤/
« مافيها إلا حمارٌ » .

---

(١) أنظر أوضح المسالك ٢ / ٢٦٠ .

(٢) المساعد ١ / ٥٦٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٤) « مالهم به من علم » [النساء : ١٥٧ ، انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٠٢ .

(٥) انظر مشكل مكي ١ / ٢١١ .

(٦) « اختلف الناس في هذه المسألة إذا قلنا : رأيت القوم إلا ثوباً ، هل هذا الاستعمال حقيقة لغوية أو مجاز لغوي ؟ وقول القائلين بأنه مجاز يحتمل أن يكون مرادهم مجازاً في الإفراد ، أو في التركيب أو فيهما معاً، ولم أر لأحد تصريحاً بشيء من ذلك . بل يطلقون لفظ المجاز في تصانيفهم من غير زيادة على ذلك...» انظر الاستغناء في الاستثناء ٤١٥ .

فإن لم يصح إغناء المستثنى عن المستثنى منه ، بأن لم يصح تفريغ ماقبل « إلا » للاسم الواقع بعدها ، تَعيَّن النصب ، كقوله تعالى : ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرَ اللَّه إِلاَّ مَنْ رَحِمَ ﴾ (١) فـ « مَنْ » في موضع نـصب ، فإنَّكَ لو حذفت المستثنى منه ، وهو « عاصم » ، واستغنيت بالمستثنى منه لم يصح .

(وليس) ماذكر في المنقطع (من « تغليب العاقل على غيره » فيخص بأحد وشبهه) ، مما هو خاص بمن يعقل فيقع على مالا يعقل إذا اختلط بمن يعقل كمن ، (خلافاً للمازني) ، وشبهته أن « أحداً » وإن كان خاصاً بمن يعقل فإنه يقع على مالا يعقل إذا اختلط بمن يعقل كمن ، قال ابن خروف رداً عليه : « وهو فاسد ، لأنه لايتوهم ذلك إلا في لفظة « أحد » ومايشبهه ، والذي يبدل منه في هذا وليس بلفظة أحد أكثر من أن يحصى »(٢) إنتهى ، ومنه قوله :

[٥٣٠] عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَها وَلاَ النَّبْلُ إِلاَّ المَشْرَفِي المُصَمِّمُ (٣)

وقوله :

[٥٣١] لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ غَيْرُ طَعْنِ الكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ (٤)

---

(١) سورة هود آية : ٤٣ .

(٢) المساعد ١ / ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٩ .

(٣) البيت من الطويل ، لضرار بن الأزور .
والشاهد فيه قوله : (إلا المشرفي) فإنه استثناء منقطع على الابدال على لغة بني تميم وليس ثمت عامل ولا شبهه ، أي : السيف المشرفي . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٧ ، الخزانة ٣ / ٣١٨ ، الأشموني ٢ / ١٤٧ ، المساعد ١ / ٥٦٤ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٤ ، ونسب في الخزانة إلى الحصين بن الحمام المري .

(٤) البيت من الخفيف ، لابن الأيهم التغلبي ، أو الأهتم التغلبي .
والشاهد فيه قوله : (غير طعن الكلى) حيث جاء الاستثناء منقطعاً بغير لفظ « أحد » وشبهه ، خلافاً للمازني ، انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٣ ، المساعد ١ / ٥٦٤ ، ابن يعيش ٢ / ٨٠ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٦٧ .

[إتباع الضمير العائد على المستثنى منه أو الظاهر]

(وإن عاد ضمير قبل المستثنى بـ « إلا » الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداءٌ)، [نحو : « مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْدٌ » ، وَ « مَا فِيهِم أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْدٌ » ، (أو أحد نواسخه) ، نحو : « مَاظَنَنْتُ أَحَداً يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْداً » ، وَ « مَا ظَنَنْتُ فِيهم أَحَداً يقول ذلك إلاَّ زَيْداً » ، وَ « مَا كَانَ أَحَدٌ يَجْتَرِئُ عَلَيْكَ إِلاَّ زَيْداً » ، وكَذَا بَاقِي النَّواسِخِ ، (أُتْبِع الضَّمير جوازاً) ، لأن النفي متوجه إليه من حيث المعنى ، فيجوز في : « زَيْد » أن يجعل بدلاً من الضمير في « يقول » في الصور كلها ، وكذا ما أشبهها . (او[1] صاحبه) ، أي : الضمير ، (اختياراً) ؛ لأن المسوغ للابتداء النفي ، وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر ، فيختار إبدال « زيد » من « أحد » في الصور كلها ، وما أشبهها ، [وشمل كلامه المستثنى المنقطع أيضاً ، نحو : « مَا أَحَدٌ يُقِيمُ بِدَارِهم إِلاَّ الوَحْشُ . » ، وَ « مَا حَسِبْتُ أَحَداً يقِيمُ بِهَا إِلاَّ الوَحْشُ . » ، والمعرفة والنكرة / في ذلك سواء على مايظهر . /٢٩٥/

[واحترز « بقبل المستثنى » من أن يكون بعده ، نحو : « مَا أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً يَقُولُ ذَلِكَ . » ، فَإِنَّه لاَ يَجِيءُ فيهِ مَا تَقدَّم ، بَل ينتصب على الاستثناء .

وقوله (بإلا) أخرج ما استثنى بغيرها ، فإن المستثنى إما أن يجر ، أو ينصب ، ولا يتأتى فيه ذلك] .

ولا يستدرك عليه نفس غير ، فإنه يثبت لها من الإعراب ماثبت للاسم الذي بعد إلاَّ فيجئ فيها ماذكر ؛ لأن الكلام في المستثنى لا في أداته ، وإن صح فيها ذلك .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٨٥ : « وصاحبه » وكذا في السلسيلي وليس في المساعد ٥٦٥٨ (أو صاحبه اختياراً) .

وخرج بقوله : (الصالح للاتباع) ، ما لايصلح له ، لكونه [١] مما لايتوجه [إليه] [٢] العامل من الاستثناء المنقطع ، نحو : « مَا أَحَدٌ يَنْفَعُ إِلاَّ الضُّرَّ » ، وَ« مَا ظَنَنْتُ مَالَ زَيْدٍ يزيد إِلاَّ النَّقْصَ » ، فلا يجوز في هذا إلا النصب على الاستثناء ، ولا يجوز إبداله من الظاهر ولا من الضمير .

واحترز بقوله : « العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه » ، من أن يكون العامل فيه غير ذلك ، نحو : « مَا شَكَرَ رَجُلٌ أَكْرَمْتُه إِلاَّ زَيْدٌ » ، وَ« مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ أَعْرِفُه إِلاَّ عمرٍو »، فإنه يتبع فيه الظاهر لا المضمر ، فإنه لاتأثير للنفي في : « أكرمت » ، ولا في « أعرف » ، بل هما مثبتان ، فامتنع إتباع معموليهما ؛ لأن المعنى : « ماشكر من أكرمتهم إِلاَّ زَيْدٌ » ، وَ« مَا مَرَرْتُ بِمَن عَرفْتُهم إِلاَّ بزَيْدٍ » .

[إتباع المضاف أو المضاف إليه]

(وفي حكمهما) ، أي : حكم الضمير وصاحبه المذكورين في الإتباع المذكور .

[حكم المضاف و المضاف إليه على المستثنى]

(المضاف والمضاف إليه ، في نحو : ماجاء أخو أحدٍ إلا زيدٌ) ، فيجوز رفع « زيد » إتباعاً للمضاف ، وجره إتباعاً للمضاف إليه .

[إتباع المستثنى منه المستثنى]

(وقد يجعل المستثنى متبوعاً، والمستثنى منه تابعاً) ، [نحو ماحكى سيبويه عن يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقولون : « مالي إِلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ » ، فيجعلون «أحداً » بدلاً »[٣] انتهى) .

---

(١) في الأصل « من لكونه » .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي من المساعد ١ / ٥٦٦ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٣٧ .

ووجهه أن المؤخر عام أريد به خاص ، فصح إبداله منه بدل كل من كل ، قال ابن عقيل : «ولاَ يُمكن جعل أحد بدلاً من « الأب » وحده ، إذ يلزم وقوع أحد في الاثبات ، وإنما هو بدل من الاسم مع إلاَّ مجموعين ، وهو بدل شئ من شئ ، فقولك : « مَاقَام إلاَّ زَيْدٌ أَحَدٌ » ، في قُوَّةِ : « مَا قَامَ غَيرُ زَيْدٍ أحدٌ » (1) انتهى .

[مايتقدم عليه المستثنى]

(ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه و) على (المنسوب إليه معاً) ، في أول الكلام عند الجمهور ، فلا يجوز : « إلاَّ زيْداً قامَ القَوْمُ » . / لأنه كالمعطوف بـ « لا »(2) وأشار /٢٩٦/ بقوله : (دون شذوذ) ، إلى نحو قوله :

[٥٣٢] خَلاَ اللَّهَ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكاَ (3)

وقوله :

[٥٣٣] وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُوريٌّ ... وَلاَ خَلاَ الجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ (4)

---

(١) المساعد ١ / ٥٦٧ .

(٢) في الأصل : « إلا زيداً قام بلا القوم لأنه كالمعطوف وأشار » .

(٣) البيت من الطويل ، للأعشى .
والشاهد فيه قوله : (خلا الله) حيث تقدم المستثنى « لفظ الجلالة » على المستثنى منه « سواك » ، وعلى المنسوب إليه معاً وهو شاذ .

(٤) رجز ، للعجاج .
والشاهد فيه قوله ك (خلا الجن) حيث قدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب رليه شذوذاً ، والأصل : ولابها إنسي خلا الجن ، انظر : النوادر ٥٥٨ ، المنصف ٣ / ٦٢ ، الإنصاف ١ / ٢٧٤ ، الخزانة ٣ / ٣١١، أمالي القالي ١ / ٢٥١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩١ ، الأصول ١/ ٣٠٥ ، المساعد ١ / ٥٦٩ ، السلسيلي ١ / ٤٠٣ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٧ .

فلا يقاس عليه لشذوذه وقلته .

(بل) يقدم (على أحدهما) ، أي : المستثنى منه ، والمنسوب إليه ، فتقول : « قَامَ إلاَّ زَيْداً القَوْمُ » ، وَ « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيداً القَوْمَ .» ، قال في الشرح : « وقولي المنسوب إليه ، يعم المسند(١) ، نحو : « قَامَ إلاَّ زَيْداً القَوْمُ » ، والوَاقِع ، نحو : « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً القَوْمَ » (٢) انتهى . قال ابن عقيل: « وشمل قوله : (أحدهما المستثنى منه كهذا المثال والمنسوب إليه . . وإنما حسن تقديمه على المستثنى منه (٣) في المرفوع ولا يحسن في المنصوب ، نحو : « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً قَوْمَكَ ») ، نص عليه الرماني ، لأن تقدم مايطلب العمدة كتقدم العمدة ، بخلاف طالب الفضلة » (٤) انتهى .

(وما شذ من ذلك) ، أي : من تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى المنسوب إليه معاً ، كما تقدم في البيتين ، (فلا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي) ، والزجاج (٥) ، وطائفة من الكوفيين ، [وإنما لم يقس عليه لشذوذه وقلّته ، مع أن القياس المنع ، لأن إلا شبيهة للا العاطفة ، وواو مع ، ولا يتقدمان ، فكذلك ما أشبههما .

" فصـــــل "

[استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ولا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان) ، فلا يجوز : « أَعْطَيْتُ النَّاسَ المَالَ إلاَّ زَيْداً الدَّنَانِيرَ » ، وَ « مَا أَخَذَ أَحدٌ إلاَّ زَيْداً دِرْهَماً .» ، لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد ، قاله ابن

---

(١) أي : الفاعل ، والمفعول .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩١ .

(٣) مابين [ ] من المساعد ، سقطت من الأصل و « ب » ، وهي لازمة .

(٤) المساعد ١ / ٥٦٩ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٠٧ .

السراج[1] ، وتحرز بقوله : (دُونَ عطف) عن مثل : « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً وَعَمْراً » ، فإنه يجوز .

(وموهم ذلك) ، أي : استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف [2] نحو : « مَا أَعْطَيْتُ أَحَداً دِرْهَماً إلاَّ عمراً دَانِقاً » ، (بدل ، ومعمول عامل مضمر) [3] فـ « عمراً » بدل من « أحد » ، و«دانقاً» معمولُ عاملٍ مضمرٍ ، والتقدير : أَعْطَيْتُه دَانِقاً ، كما يقدر خافض للثاني في قوله :

[٥٣٤] أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسِبِينَ امــرءاً ... وَنَــارٍ توقَّد بالليْل نَاراً[4]

أي : وكُلَّ نَارٍ .

(لا) أن عمرا و دانقاً (بدلان) من أحد ودرهما على طريق اللف والنشر على الترتيب ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ،/ و « إلا » دخلت لقصد إيجابه بالنسبة إلى المذكور بعدها . /٢٩٧/

---

(١) ونصه في الأصول ١ / ٢٨٣ : « ولايجوز أن تقول : إلاّ عمراً الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما تستثنى به واحداً ، فإن قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء أيضاً لم يجز ، فإن أردت البدل، جاز، فأبدلت عمراً من أحد ، ودانقاً من قولك : درهماً ، فكأنك قلت : ما أعطيت إلاّ عمراً دانقاً».
ورد عليه ابن مالك في شرحه ٢ / ٢٩٢ : « قلت : وحاصل كلامه جواز أن يقال : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً ، على أن يكون الاسمان اللذان هما بعد إلاّ مابين منصوبين على الاستثناء ، وفي هذا ضعف بين ؛ لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلا ، فكان بذلك أشبه شئ بالمعطوف بحرف . فكما لايقع بعد حرف معطوفان كذلك لايقع بعد حرف الاستثناء بدلان . فإن ورد مايوهم ذلك قُدِّر ناصب للثاني .

(٢) ليست في ب .

(٣) « بدل ومعمول عامل مضمر » سقطت من الأصل .

(٤) البيت من المتقارب ، لابن دؤاد في جارية بن الحجاج .
والشاهد فيه قوله : (ونار) حيث قدر لها مضاف يجرها وهو منصوب فلا تعطف الواو معمولين لعاملين مختلفين وجئ به هنا للتنظير ، على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ١ / ٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١ ، المساعد ١ / ٥٧٠ ، ونسبه المبرد في الكامل ١ / ٢٨٧ ، لعدي بن زيد العبادي .

وإنما امتنع أن يكونا بدلين ؛ لأن البدل من المنفي في الاستثناء إذا قصد إيجابه لزم اقترانه بإلا، فأشبهت إلا العاطف المقتضي للإيجاب بعد النفي ، كـ « بل » ، ولا يقـع بعد عاطف معطوفان ، فلا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ وَخَالِدٌ بكرٌ » ، كذلك لايقع بعد إلا بدلان . هذا تلخيص كلام المصنف [١] .

واعترض قوله : « وَلاَ يَقَعُ بعد عاطف معطوفان » ، بنحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً وَبَكرٌ [٢] خَالِداً » ، وأجيب بجواز أن يقال فيه ماقيل في « دانق » من النصب بمضمر ، أي : ضرب خالداً ، فلا يكون قد عطف بعاطف واحد معطوفان ، بل يكون المعطوف بالواو « بكرٌ » وحده ، وخَالد من جملة أخرى[٣] هي جواب سؤال مقدر كما في « دانق » ، قاله ابن عقيل [٤] . (خلافاً لقوم)[٥] ، [في جعل عمرو ودانق بدلين ، كما ذهب إليه ابن السراج[٦] وقد تقدم منعه ، ولقوم في جعلهما مستثنيين بناء على جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وبالمنع قال الأخفش والفارسي[٧]] .

[يستثنى الأقل والأكثر]

(ولا يمتنع استثناء النصف)[٨] ، بدليل قوله تعالى : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً نِصْفَهُ ﴾ [٩] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٢ .

(٢) في الأصل و « ب » « وبكرا » سهو .

(٣) في الأصل و « ب » « هو » وهو ضمير « جملة » محضه « هي » وهو ما في المساعد .

(٤) المساعد ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٠ .

(٦) الأصول ١ / ٢٨٣ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٣٠٩ ، والمساعد ١ / ٥٧١ .

(٨) وهو مذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين ، انظر الهمع ٣ / ٢٦٩ ، وتبعهم ابن مالك ، وابن خروف، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٣ .

(٩) سورة المزمل آية : ٢ ، ٣ .

فـ«نصفه » بدل من « قليلاً » بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، وأطلق القليل على النصف ، والضمير في نصفه عائد على الليل ، لا للقليل ؛ لأنه غير معلوم القدر ، فلا يعلم نصفه ، والمعنى : قُمْ نِصْفَ اللَّيْلِ .

(خلافاً لبعض البصريين) [١] ، في منعهم ذلك ، وتأولوا نصب « نصفه » بفعل محذوف، والتقدير : قُمْ نِصْفَه إِنْ شِئْتَ ، ولايكون بدلاً من قليل ؛ لأن النصف لايقال فيه قليل أبداً ، وقال ابن عصفور : « ضمير نصفه يعود إلى القليل وهو بدل منه بدل بعض من كل » [٢] .

ويتعين عند هذا البعض من البصريين أن يكون المستثنى أقل من النصف ، ولا يكون مساوياً ولا أكثر .

ولا يمتنع استثناء أقل من النصف اتفاقاً [٣] .

(ولا) يمتنع (استثناء الأكثر وفاقاً للكوفيين)[٤] ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾[٥] والغاوُون أكثر من الراشدين / وتأولها المانعون: بأن عبادي يعم الملك والجن والإنس ، فيكون المستثنى أقل . /٢٩٨/

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٠ .

(٢) ونصه في الشرح الكبير ٢ / ٢٥١ : « . . . وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ، بل النصف بدل من القليل بدل بعض من كل » .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٢٥٠ ، وقال أبو حيان : « والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل » ، انظر الهمع ٣ / ٢٦٩ .

(٤) « وهو مذهب أبي عبيد ، والسيرافي ، واختاره ابن خروف ، والشلوبين ، وابن مالك ، انظر الهمع ٣/ ٢٦٩ ، والمساعد ١ / ٥٧١ ، ٥٧٢ .

(٥) سورة الحجر آية : ٤٢ .

[متى يستثنى من السابق ؟ ومتى يستثنى من المتأخر ؟]

(والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى) ، كقوله تعالى : ﴿ قم اللَّيلَ إلاَّ قَلِيلاً نصْفَهُ ﴾ (١) ، [فـ « قليلاً » مستثنى من الليل لا من النصف ، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بدليل] .

(فإن تأخر) المستثنى (عنهما) ، أي : عن السابق بالاستثناء منه والمتأخر ، (فالثاني) ، أي : المتأخر (أولى) من المتقدم (مطلقاً) سواء أكان فاعلاً أو مفعولاً ، مراعاة للقرب ، نحو : « غَلَبَ مَائةُ مُؤْمنٍ مَائَةَ كَافرٍ إلاَّ اثنين » ، « فاثنين » مستثنى من مائة كافر .

(وإن تقدم) المستثنى على السابق بالاستثناء ، والمتأخر (فالأول) ، أي : السابق منهما (أولى) من المتأخر (إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً ، أو معنى) ، نحو : « اسْتَبْدَلْتُ إلاَّ زَيْداً مِنْ أَصْحَابِنَا بِأَصْحَابِكم . » ، « فزيداً » مستثنى من أصحابنا ، لا من أصحابكم فإنه ليس أحدهما مرفوعاً.

(وإن يكنه) ، أي : وإن يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى ، (فهو) ، أي : المرفوع (أولى) من غيره (مطلقاً) ، تقدم المرفوع أو تأخر ، مثال المرفوع لفظاً : « ضَرَبَ إلاَّ زَيْداً قَومُكَ أَصْحَابَنا» ، قال الرماني : « إن استثنت من قومك جاز ، ومن أصحابنا لم يجز ، والفرق أن الفاعل أصل في الجملة ، ومثال المرفوع معنىً : « مَلَّكتُ إلاَّ الأَصَاغِرَ أَبْنَاءنا عَبِيداً » ، « فالأصَاغِر مستثنى من «الأبناء » ، لأنهم هم الفاعلون من حيث المعنى ؛ لأنهم المالكون (٢) ، لافرق في ذلك بين أن يتقدم بعد إلا الفاعل لفظاً ، أو معنى على المفعول ، كما مثلنا ، أو يتأخر كما لو قدمت الأصحاب

---

(١) سورة المزمل آية : ٢ ، ٣ .

(٢) قول الرماني هذا نقله الشيخ خالد من المساعد ١ / ٥٧٣ ، باختصار .

على القوم والعبيد على الأبناء في المثالين ،/ هذا (إن لم يمنع مانع) ، من أحدهما . /٢٩٩/

فإن(١) منع مانع من أحدهما تعين الآخر ، ولايعتبر إذ ذاك تقديم ولا تأخير ولاتوسط ، { بل يُنْظَرُ إلى مايقتضيه المعنى ، فيتعلق المستثنى باللائق به ، نحو : « طلَّق نِسَاءَهُم الزَّيْدُونَ إلاَّ الجَمِيلاتُ. » ، « فالجَميلاتُ » مستثنى من نسائهم لا من « الزيدون » ، وإن كان مرفوعاً ، ونحو : أَصْبَى الزَّيدِين نِسَاؤُهم إلاَّ ذَوِي(٢) النُّهَيَ » ، فذوي (٢) : مستثنى من الزيدين لا من النساء (٣) .

[مم يستثنى عند تعدد يصلح للاستثناء منه ؟]

(وإذا أمكن أن يشرك في حكم الاستثناء مع مايليه غيره لم يقتصر عليه إن كان العامل واحداً) ، نحو : « اهْجُرِنَي فُلاَنٍ وَبَنِي فُلاَنٍ إلاَّ الصَّالِحَ » ، « فالصالح » مستثنى من الجميع ، إذ لاموجب للاختصاص .

فإن لم يمكن الاشتراك اختص بمن يليق به ، نحو : « لاَ تُحَدِّث النِّسَاءَ ولا الرجال إلاَّ زَيْداً» ، « فزَيْداً » مستثنى من الرجال لاغير .

(وكذا) ، الحكم في عدم الاقتصار عليه ، (إن كان) العامل (غير واحد ، والمعمول واحداً في المعنى) ، نحو : ﴿ والَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحَصَنَاتِ . . ﴾ إلى قوله : ﴿ إلاَّ الَّذِينَ تَابُوا﴾(٤)، فيتعلق

---

(١) مابين { } سقط من ب .
(٢) في الأصل و « ب » : « دوو ، فذوو » سهو .
(٣) انظر الارتشاف ١ / ٣٠٩ ، والمساعد ١ / ٥٧٣ .
(٤) الآية : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثمَّ لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا منهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴾ ﴿ إلاّ الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ﴾ سورة النور آية : ٤ ، ٥ .

الاستثناء بجميع ماتقدم [١] مما يصلح له ، وهو مذهب مالك ، والشافعي رضي الله عنهما [٢] .

وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه ، إلى أن الاستثناء يختص بالأخير ، ووافقه المهاباذي [٣] في شرح اللمع ، فقال في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ[٤] إلاَّ الذين تَابُوا﴾[٤] : فالَّذِينَ تَابُوا مستثنى من الفاسقين لاغير » ، ومحل هذه المسألة أصول الفقه ، وقل من ذكرها من النحويين .

" فصــــل "

[إتباع مابعد إلا المكررة للتوكيد]

(تكرر « إلا ») جوازاً (بعد المستثنى بها توكيداً ، فيبدل مايليها مما تليه) ، بالمثناة فوق ، (إن كان) مابعد إلا الثانية (مغنياً عنه) ، أي : عما بعد « إلا » الأولى ، وإغناؤه عنه إما لأنه عينه ، نحو: «ما جاءني أحدٌ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ أَخُوكَ .» ، إذا كان الأخ عين زيد .

أو لأنه جزؤه ، نحو : « مَا أَعْجَبَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ وَجْهُه » .

أو لأنه مشتمل عليه ، نحو : « ما أَعْجَبَنِي شَيءٌ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عِلْمُه » .

---

(١) هذا لنوع من الاستثناء أفرد له القرافي باباً في كتابه الاستغناء ، وقسمه إلى أربعة أقسام ، وجعل آية القذف في القسم الرابع ، وهو : « أن يختلف نوع الجمل المتعاقبة ؛ إلا أنه قد أضمر في الجملة الأخيرة ماتقدم ، أو كان غرض الأحكام المختلفة فيها واحداً ، فإن جملها مختلفة النوع من حيث أن قوله تعالى : ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ أمر .
وقوله تعالى : ﴿ ولاتقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾ نهي .
وقوله تعالى : ﴿ وأولئك هم الفاسقون ﴾ خبر . انظر الاستغناء ٥٦١ .

(٢) « قال الشيخ سيف الدين رحمه الله : « الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبها الاستثناء رجع إلى جميعها عند أصحاب الشافعي ، وإلى الجملة الأخيرة عند أبي حنيفة » انظر الاستغناء في الاستثناء للقرافي ٥٦٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣١٠ ، والمساعد ١ / ٥٧٤ .

(٤) سورة النور آية : ٤ ، ٥ .

أو لأنه مضرب إليه عنه ، نحو : « مَا أَعْجَبَنِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرٌو »/ . /٣٠٠/

(وإلا) يكن الثاني مغنياً عنه ، أي : عن الأول (عُطِفَ بالواو) ، نحو : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً [أو][1] إلا جعفراً » ، وأجاز الصيمري حذف العاطف ، وقال : « قامت إلا مقامه[2] ، وقد اجتمع البدل والعطف ، في قوله :

[٥٣٥] مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُه إلاَّ رَسِيمُه وَإلاَّ رَمَلُه [3]

فرسيمة ورمله بدل من « عمله » ؛ لأنهما يغنيان عنه ، تقول : مَالَكَ مِن شَيْخِكَ إلاَّ رَسِيمُه وَإلاَّ رَمَلُه ، فهو من بدل التفصيل الذي يجب فيه العطف بالواو عند ابن خروف [4] ، بناءً على أن الرسيم والرمل كل العمل .

وذهب السيرافي إلى أن رسيمه ورمله بدل بعض من كل ، لأن الرسيم والرمل بعض العمل ، وذلك لأنه يعني بالرمل في الطواف ، والرسيم في السعي [5] ، والرسيم :« الوطء بشدة » انتهى ، وإلا رمله معطوف ، وهو لايغني عن قوله عمله .

---

(١) مابين [ ] زيادة ليصح الحكم .

(٢) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٨ : « والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر : أن يكون الثاني بمعنى الواو كقولك : مافيها إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً قومُك . .

(٣) الرجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إلا) المكررة ، حيث تكررت للتأكيد ومابعد إلا الثانية بدل ممابعد الاولى ومابعد الثالثة معطوف على البدل ، وقد ألغيت ، انظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ العيني ٣ / ١١٧ ، المقرب ١ / ١٧٠ ، الأشموني ٢ / ١٥١ ، الهمع ٣ / ٢٦٦ ، ويروي : شيخك – بالنون – وأوضح المسالك ٢ / ٢٧٢ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢ / ٢٢١ .

(٤) التصريح ١ / ٣٥٦ .

(٥) وهذا تفسير الشنتمري ، تنظر الكتاب ١ / ٣٧٤ بولاق .

[إعراب مابعد المكررة لغير توكيد]

(وإن كررت) إلا (لغير توكيد ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض) ، كزيد ، وعمر ، وبكر ، (شُغِلَ العامل ببعضها ، إن كان) الاستثناء (مفرغاً ونُصِبَ ماسواه) ، أي : سوى البعض المشغول به ، نحو : « ماقامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً » ، برفع زيد في موضعه ، أو عمرو ، أو بكر كذلك ، ونصب الآخرين ، لكن الذي يلي العامل أولى بشغله به .

وحكم التفريغ في النصب ، نحو : « مَاضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عمراً إلا بكراً » ، وفي الجر ، نحو : «مَا مَررتُ إلاَّ بِزَيْدٍ ، إلاَّ عمراً ، إلاَّ بكراً .» ، حكمه في حالة الرفع ، تدع العامل يؤثر في واحد، وتنصب ماعداه ، ولايتعين الأول لتأثير العامل ، بل يترجح كما تقدم في الرفع .

(وإن لم يكن مفرغاً فلجميعها النصب) ، على الاستثناء (إن تقدمت) ، المستثنيات على المستثنى منه ، نحو : « مَاقَامَ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عمراً إلاَّ بَكْراً القَوْمُ » ، (وإن تأخرت) المستثنيات عن المستثنى منه (فلأحدها) ، أي : المستثنيات ، (ماله مفرداً ، وللبواقي النصب)، فإن كان الكلام غير موجب أبدلت واحداً منها اختياراً ، ونصبت الباقي ، فتقول : « مَا قَامَ أَحدٌ / إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عمراً /٣٠١/ إلاَّ بكراً » .

وإنْ كان الكلام موجباً ، نحو : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً » ، فمقتضى كلام المصنف [١] نصب الجميع .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٦ ، وأجاز الأبدي رفع الجميع على النعت ، ونصب الجميع على الإستثناء ، ورفع أحدهما على الصفة ، ونصب الباقي على الاستثناء .

- واتبع في جعل المكرر صفة ابن السيد ، ومنع ابن الضائع جواز الصفة في المكرر ، انظر : الارتشاف ٢/ ٣١١ ، المساعد ١ / ٥٧٦ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٧٤ .

[حكم المستثنى المكرر في المعنى]

(وحكمها) ، أي : المستثنيات (في المعنى حكم المستثنى الأول) فما بعد إلاّ من المستثنيات كالأول في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفي الخروج إن كان من موجب.

(وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كل من متلوه [١] ، وجعل كل وترخارجاً ، وكل شفع داخلاً ، وما اجتمع فهو الحاصل) ، فإذا قلت : « له على مائة إلا عشرة إلاّ ثَلاثةً إلاّ اثْنَيْن إلاّ وَاحداً .» ، فالأول والثالث خارجان ، وكذا كل ما أشبههما في الوترية ، والثاني والرابع داخلان، وكذا ما أشبههما في الشفعية ، فيكون المقَرُّ به في المثال اثنين وتسعين ، وهذا مذهب أهل البصرة والكسائي [٢] .

وذهب أبو يوسف [٣] تبعاً لبعض النحويين إلى أن المستثنيات كلها راجعة إلى المستثنى منه ، فيكون المقربه في المثال أربعة وثمانون .

---

(١) ويقول القرافي في الاستغناء ١ / ٤٧٨ : « ويشترط في هذا الباب أن يكون الثاني أبداً أقل مما قبله . . . . فإذا اجتمعت استثناءات كل واحد منها أقل من الذي يليه ، فإنك تعمد إلى الاستثناء الأخير فتنقصه من الذي قبله ، وتنظر مابقي منه فتنقصه من الذي يليه قبله ، ولاتزال كذلك حتى تنتهي إلى الاستثناء الأول . مثال ذلك أن تقول : له عشرة إلا تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة إلاّ ستة إلاّ خمسة إلاّ أربعة إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين إلاّ واحداً » .

. . . . نقصنا التسعة من العشرة فيبقى واحد ، ونزيد الثمانية فنصير تسعة ، وننقص السبعة فيبقى اثنان ، ونزيد الستة فتصير ثمانية ، وننقص الخمسة فتصير ثلاثة ، ونزيد الأربعة فتصير سبعة ، وننقص الثلاثة فتصير أربعة ، ونزيد اثنين فتصير ستة ، وننقص واحداً فبقي خمسة ، وذلك هو المقربه » ، وانظر الشرح الكبير ٢ / ٢٥٨ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣١٢ ، المساعد ١ / ٥٧٧ .

(٣) المساعد ١ / ٥٧٧ .

(وكذا الحكم) ، وهو جعل الوتر خارجاً ، والشفع داخلاً يجري (في) كل ماكان بعض المستثنيات فيه أكثر مما قبله ، (نحو : « له) عندي (عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ») فالثلاثة خارجة، والأربعة داخلة ، فيكون المقَرّبه أحد عشر ، هذا مذهب الفراء [١] ، وطريقه أن يستثني الثلاثة من العشرة ، ويزيد على السبعة الباقية الأربعة[٢] ، يصير الحاصل أحد عشر[٣] .

وهذا الذي اختاره المصنف في هذه المسألة[٤] ، مخالف لما قدمه من أنه إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض يكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الأول [٥] ، إذ مقتضاه أن الأربعة تكون خارجة كالثلاثة ، إذ لا يمكن استثناء الأربعة من الثلاثة ، وعليه أكثر النحويين [٦] . / /٣٠٢/

وإليه أشار بقوله .

(خلافاً لمن يخرج الأول والثاني) ، وهما الثلاثة والأربعة من العشرة ، فيكون المقربه ثلاثة ، وهذا مذهب الأكثرين ، والاستثناء عندهم متصل ، وعند الفراء منقطع ، لأنه مخرج مما دخل في حكم دلالة المفهوم .

(وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به) في الإخراج (وجعل) ، المستثنى (الثاني أولاً)؛ والثالث ثانياً ، نحو قولك : « قَبَضْتُ مَائةً إلاَّ عِشْرِينَ إلاَّ عَشْرَةً إلاَّ خَمْسَةَ » ، فإن قدرت الأول ، وهو « إلاَّ عِشْرِينَ » صفة لمائة ، وكأنك قلت : إلاَّ مائةُ مغايرة عشرين ، فالعشرون غير خارجة ؛

---

(١) الارتشاف ٢ / ٣١٢ ، المساعد ١ / ٥٧٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٢) في الأصل و « ب » : إلاّ الأربعة ، والتصويب من شرح ابن مالك ٢ / ٢٩٧ .

(٣) « وغير الفراء ، يستثنى من العشرة الأربعة بعداستثناء الثلاثة فيكون المقرُّبه ثلاثة » ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٧ .

(٤) عندما قال ٢ / ٢٩٧ : « وقول الفراء عندي هو الصحيح » .

(٥) وهو قوله ٢ / ٢٩٥ :« وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول » .

(٦) المساعد ١ / ٥٧٧ .

لأنها صفة فلا يعتد بها ؛ لتجردها حينئذ عن معنى الاستثناء ، وجعلت الثاني ، وهو « إلا عشرة » مستثنى أول ، فيكون مخرجاً من المائة وجعلت الثالث ، وهو « إلا خمسة » ثانياً ، فيكون داخلاً ، فالمقبوض خمسة وتسعون (١) .

وكان الأحسن أن يقول المصنف : » وإن قُدِّر تَالِي إلا الأولى صفة » ؛ لأنه لايكون استثناءً وصفة معاً .

" فصــل "

[الوصف بإلا وتاليها]

(تؤول « إلا » بغير) ، فتحمل « إلاَّ » على « غير » في الوصفية (٢) ، كما حملت غير على «إلاَّ» في الاستثناء ، فإن أصل غير الوصفية ، وأصل إلاَّ الاستثناء ، وإذا حملت إلاَّ على غير (فيوصف بها وبتاليها) لابها فقط ، لأن الحرف لايوصف ولايوصف به ؛ ولابما بعدها فقط ، فإنه قد يكون علماً ، والعلم لايوصف به .

فإن قلت : إذَا اجْتَمع مالا يجوز مع ما لايجوز كيف يصير جائزاً ؟ أجيب : أن « إلا » بمعنى غير هي الصفة في المعنى ، والاسم بعدها هو الصفة في اللفظ ، لأنه الذي يتبع في الإعراب ، وليس أحدهما صفة بالحقيقة ، بل صفة من حيث اللفظ ، أو من حيث المعنى ، كما تقدم ، فلذلك جمع بينهما فقال : (يوصف بها وبتاليها جمعٌ ، أو شبهُهُ منكرٌ ، أو معرفٌ بأداة جنسية) ، مثال الجمع

---

(١) في الأصل و « ب » : « خمسة وسبعون » وهو خطأ .

(٢) إلا : « تكون نعتاً : بمعنى « غير » فتجري مابعدها على ماقبلها ، كما تجري « غيرا » إذا أردت بها النعت ، فتقول : « قام القومُ إلاّ زيدٌ » فترفع مابعد إلاّ في الموجب ؛ لأنها نعت بمعنى « غير » ، كما تقول : « قام القومُ إلاّ زيد » فترفع « غيراً » بعد الموجب إذا أردت به النعت لا الاستثناء » ، انظر الأزهية في علم الحروف ١٧٣ ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٦٩ .

المنكر : « / جاءني رجال قُرَشِيُونَ إلاّ زَيْدٌ » ، ومثال شبه الجمع المنكر : « مَاجَاءنِي أَحَدٌ إلاّ زَيْدٌ»، إذا /٣٠٣/
أعرب « إلا زيد » صفة ، ومثال المعرف بأداة جنسية قوله :

[٥٣٦] أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ   قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوات إلاّ بُغَامُهَا [١]

يريد غير بغامها قاله سيبويه[٢] ، وجاز هذا ؛ لأن التعريف باللام الجنسية كلا تعريف ، وَفُهِمَ من كلامه ، أنه لايوصف بها وبتاليها مفرد محض ، فلا يقال : « قَامَ رجل إلاّ زَيْدٌ »، ولامعرفة محضة ، فلا يقال : « قَامَ الرِّجالُ إلاّ زَيْدٌ » ، بالرفع ، على أن المراد الرجالُ المعهودون ، [وماشرطه المصنف فيما يوصف به بإلا[٣] وتاليها شرطه ابن السراج [٤] ، وأما اشتراط التنكير أو التعريف بأل الجنسية [فـ][٥] صرح به المبرد في المقتضب[٦] ، وقال بعض المغاربة : « الوصف بإلا يخالف سائر الأوصاف ، فإنه يجوز أن يوصف بها ، الظاهر ، والمضمر ، والمعرفة ، والنكرة »[٧] ، وقال بعضهم[٨] : « يجوز أن تجري على المعرفة ، والنكرة ، والمفرد ، والمجموع ، كما تجري غير .

---

(١) البيت من الطويل ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (الأصوات إلاّ بغامُها) حيث وصفت إلاّ الأصوات وهي معرفة بأداة جنسية ، انظر : ديوانه ٢ / ١٠٠٤ ، الكتاب ٢ / ٣٣٢ ، الأصول ١ / ٢٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٠ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، الخزانة ٣ / ٤١٨ ، الهمع ٣ / ٢٧١ ، المساعد ١ / ٥٧٩ .
(٢) الكتاب ٢ / ٣٣٢ .
(٣) في الأصل و ب إلا وهو سهو .
(٤) الأصول ١ / ٢٨٥ .
(٥) ما بين [ ] على الأصل في جواب « أما » وفي المساعد : « وباشتراط التنكير أو التعريف بأل الجنسية صرح المبرد في المقتضب » .
(٦) المقتضب ٤ / ٤١١ .
(٧) الارتشاف ٢ / ٣١٣ ، والهمع ٣ / ٢٧٢ .
(٨) المساعد ١ / ٥٨٠ في المساعد : دون متبوع موصوف ، وفي نسخة : دون موصوف .

[شرط الوصف بهما]

(ولا تكون) إلا مع مايليها صفة (كذلك ، دون متبوع) ، أي : موصوف ، فلا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مع مايليها مقامه نص على ذلك سيبويه [١] ، فلا يجوز في : « قامَ القَوْمُ إلاّ زَيْدُ : قَامَ إلاّ زَيْدٌ » ، وإن جاز : « قَامَ غَيرُ زَيْدٍ » في : « قَامَ القَوْمُ غَيْر زَيْدِ » ، لأن الوصف بإلا غير متأصل ، بخلاف غير .

(ولا) تكون كذلك (حيث لايصلح الاستثناء) ، اتفاقاً [٢] ، إلا ما شَذَّ ، فيجوز : «عندي درهم إلا دانق .» ، على النعت ؛ لأنه يصلح : إلا دانقاً ، على الاستثناء ، ويمتنع : « عندي درهم إلا جيدٌ »[٣] ؛ لأنه لايصلح فيه الاستثناء .

قيل : وفي كلام سيبويه[٤] مايقتضي ظاهره ، أن ذلك لايُشْتَرط ، فإنه جعل « إلاّ اللّه » ، صفة لالهة ، من قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهةٌ إلاّ اللّه لَفَسَدَتَا ﴾ [٥] ، وهو لايصلح للاستثناء ، ودُفِعَ : بأن المراد : الاستثناء مطلقا ، ولو منقطعاً ، وهو ممكن في الآية ، إذ يصلح أن يقال : « إلا اللّه/ لفسدتا ، لكن فيهما الله فلم تفسدا »[٦] ، قاله ابن عقيل . /٣٠٤/

---

(١) ونصه ٢ / ٣٣٤ : « ولايجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد الكلام بمنزلة مثل ، وإنما يجوز ذلك صفة ، ونظير ذلك من كلام العرب « أجمعون » لايجري في الكلام إلا على اسم » .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٨٠ : « وهذا كالمجمع عليه من النحويين » وانظر شرح الألفية للمرادي ٢/ ١١٤ ، والأشموني ٢ / ١٥٦ ، والارتشاف ٢ / ٣١٤ .

(٣) انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١١٤ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٥) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

(٦) المساعد ١ / ٥٨٠ .

[لايلي إلا الاستثنائية نعت ماقبلها]

(ولا يليها) ، أي : إلا الاستثنائية ، (نعت ماقبلها) ، فلا يجوز : « ماجاءني أحد إلاَّ راكب» ، على أن يكون راكب نعتا لأحد ؛ لأن الصفة والموصوف كشئ واحد ، فلا يفصل بينهما بإلا ، كما لاتفصل إلا بين الصلة والموصول ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وصرح بالمنع الأخفش في المسائل[١] ، والفارسي في التذكرة »[٢] .

(وما أوهم ذلك) ، أي : إيلاء إلا نعت ماقبلها (فحال) ، كقولك : « مَامَرْرتُ بِأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ منهُ » ، فيجعل مابعد إلا جملة حالية ، وهو من التفريغ للحال .

(أو صفةُ بدلٍ محذوفٍ) ، نحو : « مَاجَاءنِي رَجُلٌ إلاَّ رَاكِبٌ » ، فراكب صفة بدل محذوف تقديره : إلا رجل راكب ، وفيه قبح ، لجعل الصفة كالاسم في إيلائها العوامل .

(خلافاً لبعضهم) ، يعني الزمخشري [٣] ، حيث قال في : « مَامَرَرْتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ منْهُ»[٤] : إن مابعد إلا جملة ابتدائية صفة لأحد ، وتابعه صاحب البديع ، وابن هشام [٥] على ذلك.

[دخول إلا على الفعل]

(ويليها) ، أي : إلا ، (في النفي فعل مضارع بلا شرط) ، سواء تقدم اسم أم فعل ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠١ ، والمساعد ١ / ٥٨١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠١ .

(٣) المفصل ٧٢ .

(٤) في الأصل و « ب » « منك » سهو .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣١٥ ، والمساعد ١ / ٥٨١ .

فتقول: « مَازَيْدٌ إلاَّ يَفْعَلُ كَذَا » ، و « ما كان زيد إلاَّ يفْعَلُ ، و « ما خرج زيد إلا يجر ثوبه » ، وذلك لشبه المضارع بالاسم الذي هو أولى بإلا ؛ لأن المستثنى لايكون إلا اسما ، أومؤولا به .

(أو) فعل (ماض مسبوق بفعل) ، نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهم مِنْ رَسُولٍ إلاَّ كَانُوا به يَسْتَهْزِئُون﴾[1] ، (أو مقرون) الماضي (بـ« قد ») ، كقوله :

[٥٣٧] مَا[2] المَجْدُ إلاَّ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ ... بِنَدىً وَحِلمٍ لاَ يَزَالُ مُؤَثَّلاَ [3]

[وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الفعل الماضي بعد إلا ؛ لأن تقديمه مقروناً بالنفي جعل الكلام بمنزلة كُلَّما كَانَ كَذَا كَانَ كَذَا ، فكأنَّه فيه فعلان ، كما مع كلما وأغنى اقترانه بقد عن تقديم فعل ؛ لأن اقترانه بها يقربه من الحال ، فيصير شبيهاً بالمضارع / . /٣٠٥/

ولا تدخل إلا على الفعل مع التفريغ في الإيجاب ، (ومعنى : أَنْشُدُكَ اللَّهَ إلاَّ فَعَلْتَ : مَا أَسْأَلُكَ إلاَّ فِعْلَكَ) ، ولولا أن المعنى على ذلك لما صح ؛ لأنه كلام مُوجَبٌ ، فقياسه أن لاتدخل إلا ؛ لأنه مفرغ ، ولا يتكلم بالفعل بعدها لعدم النفي ، لكنه محمول على المعنى ، فصورته إيجاب ، والمعنى على النفي المحصور فيه ( ) المفعول ، وقُدِّر الفعل بالمصدر بلا حرف سابك لضرورة افتقار

---

(١) سورة يس آية : ٣٠ .

(٢) في الأصل و « ب » « وما » وزيادة الواو تميل الشطر الأول إلى بحر الطويل .

(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (إلاّ قد تبين) حيث ولي إلا فعل ماض مسبوق بـ« قد » في حال نفيها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٣ ، المساعد ١ / ٥٨١ ، الهمع ٣ / ٢٧٥ ، السلسيلي ١ / ٥٠٩ ، الدرر ١٩٥/١ .

( ) « فيه » مكررة في الأصل .

المعنى إلى ذلك ، فهو في السبك بلا سَابكٍ نظير : « قُمْتُ حين قامَ زَيْدٌ » وأَمْثالُه ، ويقال : نَشدْتُكَ اللَّه ، أي : سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ .

[لايعمل مابعد إلا فيما قبلها]

(ولا يعمل مابعد إلا فيما قبلها مطلقاً) ، سواء كان مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابعاً له ، فلا يقال : « مَا قَوْمُك زَيْداً إلاَّ ضَارِبُونَ » قال الرماني : « لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها ممتنع ، فكذا معموله[1] » ، يعني أن الأصل : « ماقَوْمُك إلاَّ ضَارِبُونَ زَيْداً » ، تقدم معمول مابعد إلا عليها .

[عمل ماقبلها فيما بعدها]

(ولا) يعمل (ماقبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى) ، فرغ له العامل ، نحو : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ . » ، هذا إن قلنا إنَّ نَاصب المستثنى إلا ، وإن قلنا إن ناصبه ماتقدم ، فلا فرق بين المفرغ ، كما مثلنا ، أو غيره ، نحو : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً . » ، فيعمل في الصورتين ماقبل إلا فيما بعدها من مستثنى ، (أو مستثنى منه) ، نحو : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً أحداً » ، (أو تابعاً له) ، أي : للمستثنى منه ، نحو : « مَا مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيْداً خَير مِنْ عَمْرٍو » ، « فخَيْر » تابع لأحد على أنه نعت له ، ولا يجوز الزيادة على هذه الثلاثة .

(وماظنَّ من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل) ، فلو وُجد ، نحو : « مَا ضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عمراً » ، قدر لعمر عامل تقديره : ضرب عمراً ، لأن عمراً ليس واحداً من المستثنى

---

(١) المساعد ١ / ٥٨٣ .

والمستثنى منه ، والتابع ، وسبب ذلك أن حق المذكور بعد إلاَّ في الاستثناء المفرغ أن يكون مختوماً به .

خلافاً للكسائي في منصوبٍ) / ، نحو قوله : /٣٠٦/

{٥٣٨} مَا عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَــرَمٍ وَلاَ جفَاقَطٌ إِلاَّ جُبَّاً بَطَلاَ (١)

(ومخفوضٍ) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجالاً نُوحِي إليهم فاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُم لاَ تَعْلَمون بالْبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ ﴾ (٣) .

(وله) ، أي : للكسائي (ولابن الأنباري في مرفوعٍ) ، نحو قوله :

{٥٣٩} ... ... فَما زَادَ إِلاَّ ضِعْفَ مَابِي كَلاَمُها (٤)

والحاصل : أن الكسائي أجاز الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولان بما قبل إلا ، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع خاصة ، وفرق بأن المرفوع ينوى تقديمه واتصاله برافعه ؛ لأنه كالجزء منه ،

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

(٢) والشاهد فيه قوله ك (إلاَّ جبًّا) واستشهد به الكسائي على عمل ماقبل الا فيما بعدها وهو مفعول به في الموضعين ، انظر : الهمع ٢ / ٢٦١ ، العيني ٢ / ٤٩٠ ، الأشمونبي ٢ / ٥٧ - والجبأ : الجبان والبطل الشجاع .

(٣) سورة النحل آية : ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) عجز بيت من الطويل ، لمجنون بني عامر ، صدره : تزودت من ليلى بتكليم ساعة .

والشاهد فيه قوله : (إلاّ ضعف . . . كلامها) اذ رفع « زاد » فاعلا وقع بعد الا وهو « كلامها » على رأي الكسائي وابن الأنباري . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٥ ، العيني ٢ / ٤٨١ ، السلسيلي ١/ ٥١٠ ، الأشموني ١ / ٥٧ .

بخلاف غيره ، والذي ذهب إليه المصنف أن ماورد من ذلك قدر له عامل [١] بعد إلاَّ يفسره مابعـده .

" فصـــل "

[الاستثناء بحاشا وخلا وعدا ونوعها وعملها]

(يستثنى بـ « حاشا » ، و « خلا » ، و « عدا » ، فيجررن المستثنى أحرفاً ، وينْصِبْنَهُ أفعالاً) ، نحو : « قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وزَيْداً » ، وَ « خلاَ عَمْرٍو ، وعَمْراً » ، وَ « عَدَا[٢] بَكْرٍ ، وبَكْراً . » ، بجر المستثنى تارة ، ونصبه [٣] تارة أخرى ، كما ثبت بالنقل الصحيح عن العرب [٤] .

فالجر على أن حاشا ، وخلا ، وعدا ، حروف جر ، والنصب على أنها أفعالٌ ماضية ، والاسم منصوب على المفعولية .

[تعين النصب إذا دخلت عليها ما]

(ويتعين) النصب (الثاني) في الذكر (بـ « خلا » و « عدا » بعد « ما ») ، في ، نحو : «قَامَ القَوْمُ مَا خَلاَ زَيْداً ، أَو مَا عَدا زيداً » ، (عند غير الجرمي) [٥] ، فيكونان فعلين ، و «ما» مصدرية ، وهي وصلتها في موضع نصب على الحال عند السيرافي [٦] ، وعلى الاستثناء عند ابن خروف [٧] ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٤ .

(٢) في الأصل « خلا » وقد مثل لها .

(٣) من ب .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٤٨، ٣٤٩ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٣٠ .

(٦) المرجع السابق ١ / ٢٣٠ ، المغني ١ / ١٤٢ ، والمساعد ١ / ٥٨٤ .

(٧) المغني ١ / ١٤٢ .

وعلى الظرفية عند ابن الضائع [١] ، وأجاز الجرمي ، والفارسي ، والربعي الجر بعد « ماخلا » و«ماعدا » على تقدير « ما » زائدة ، وهما حرفا جر ، وهو قول الكسائي أيضاً ، وحكاه الجرمي عن العرب [٢] .

(والتزم سيبويه فعليه « عدا » [٣] ، وحرفيه «حاشا»)[٣] ، فلم يعرف سيبويه الجر بـ « عدا »، ولم يحفظ النصب بـ « حاشا » ، وهما منقولان عن العرب[٤] .

[حاشى اسم]

(وإن وليها) ، أي : حاشا (مجرورٌ باللام) ، نحو : (حَاشَا لِلَّه) [٥] ،/ وَلَيْسَ معناها /٣٠٧/ الاستثناء ، وإنما أتي بها لقصد التنزيه والبراءة (لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل) [٦] ، تتعينْ (اسميتها ، لجواز تنوينها) ، فتنصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال : ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ فكأنه قال تنزيهاً لله ، ويدل على هذا قراءة أبي السمال [٧] : ﴿ حَاشاً لِلَّهِ ﴾ بالتنوين، فهو كـ « سقياً لزيد » ، وقراءة ابن مسعود[٨] : ﴿ حاشا اللَّهِ ﴾ بالإضافة ، فهو كسبحان الله .

---

(١) المساعد ١ / ٥٨٤ .
(٢) انظر المغني ١ / ٣٤٢ .
(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٨ .
(٤) قال سيبويه ٢ / ٣٤٩ : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر مابعده كما تجر حتّى مابعدها وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القومُ خلا عبد الله » .
(٥) سورة يوسف آية : ٥١ .
(٦) المقتضب ٤ / ٣٩٢ ، والإنصاف ١ / ٢٧٨ .
(٧) مختصر شواذ القرآن ٦٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٣ .
(٨) المحتسب ٢ / ٣٤١ .

وأما القراءة المشهورة : ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[١] بلا تنوين ، فوجهها أن « حاشا » فيها مبنيةٌ لشبهها بحاشا التي هي حرف ، فإنها شبيهة بها لفظاً ومعنى فجرت مجراها في البناء .

(وكثر فيها) ، أي : في « حاشا » التنزيهية («حاش» وقلّ : حشا [وحاش][٢]) قال الصفَّار في شرح كتاب سيبويه : « يقال : حاشا ، وحشا ، وحاش ، إلا أن حاش لاتستعمل في الاستثناء[٣] .

(وربما قيل) في حاشا الاستثنائية : (« ماحاشا ») ، كقوله :

[٥٤٠] رَأَيْتُ النَّاسَ مَاحَاشَا قُرَيْشاً ... فَإِنَّـا نَحْنُ أَفْضَلُهـم فِعَلاَ[٤]

لكن سيبويه منع من دخول « ما » على «حاشا » قال : لو قلت : « أَتَوْنِي مَاحَاشَا زَيْداً ، لم يكن كلاماً »[٥] انتهى ، نعم ، أجازه بعضهم على قلة .

[حاشا الاستثنائية لاتتصرف]

(وليس « أحاشي ») ، من نحو قوله :

---

(١) سورة يوسف آية : ٥١ ، انظر إملاء مامن به الرحمن ٥٢ .
(٢) في الأصل : قيل ، ومابين القوسين ساقط من الأصل مثبت في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٦ .
(٣) المساعد ١ / ٥٨٦ .
(٤) البيت من الوافر ، للأخطل .
والشاهد فيه قوله : (ماحاشا) حيث دخلت « ما » على « حاشا » الاستثنائية وهو قليل ، انظر : المغني ١ / ١٢٩ ، الخزانة ٣ / ٣٨٧ ، العيني ٣ / ١٣٦ ،، الأشموني ٢ / ١٢٥ ، والتصريح ١ / ٣٦٥ ، ولم أجده في ديوانه ، وفي الخزانة : « قال العيني ، وتبعه السيوطي : « إنّه للأخطل من قصيدة وقد راجعت ديوانه مرتين ولم أجده فيه » ،
(٥) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

{٥٤١} ... ... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ (١)

(مضارع « حاشا » المستثنى بها ، خلافاً للمبرد)(٢) قال المصنف : «لأن حاشا إذا كانت فعلاً، وقُصِدَ بها الاستثناء ، فهي واقعة موقع إلا ، ومؤدية معناها فلا تتصرف . . . وإنما أحاشي مضارع حاشيت ، بمعنى : استثنيت ، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ « حاشا » المستثنى بها ، كما اشتق «سَوَّفتُ» من لفظ « سَوْفَ » . . . و « أَيَّيهت » من لفظ « أيها » ، وأمثال كثيرة »(٣) انتهى ، وفي المساعد : « أن المبرد استدل على فعليه « حاشا » في الاستثناء بتصرف الفعل ، نحو : « حَاشَيْتُ زيداً أُحَاشِيهِ » ، لأن « حاشيت » مشتق من « حاشا » حرف الاستثناء ، كما اشتق « سَوَّفت من سوف » ، قاله السيرافي »(٤) انتهى . / /٣٠٨/

[إضمار عدا بعد ما]

(والنصب في) النساء ، من قول العرب في المثل : « كُلُّ شَيْءٍ مَهَهُ (ما النساءَ وذكرَهُنَّ(٥) » بـ « عدا » مضمرة) ، بعد « ما » المصدرية ، والتقدير : « ماعَدا النِّسَاء » ، فحذف «عَدَا» الواقع صلة « ما » ، وبقي معموله ، كما حذف كان الواقع صلة أَنْ ، في قولهم : « أَمَّا أَنْتَ

---

(١) البيت من البسيط ، للنابغة الذبياني .
والشاهد فيه قوله : (أُحاشي) مضارع « حاشا » غير الاستثنائية إلا على رأي المبرد ، انظر : الأصول ١/ ٢٨٩، الخزانة ٣ / ٤٠٣ ، المغني ١ / ١٣٠ ، الإنصاف ١ / ٢٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٩.

(٢) المقتضب ٤ / ٣٩٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٩ .

(٤) المساعد ١ / ٥٨٦ .

(٥) الأمثال لابن سلام ص ١٠٩ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٣٢ .

مُنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ » ، وبَقِي مَعمولاها ، والمعنى : « كل شيءٍ يسيرٌ ماعدا النساء وذكرهن » ، وذلك [أن] الرجل يحتمل كل شيئ حتى يأتي ذكر حُرَمِهِ ، فيمتعض حينئذ ، فلا يحتمله ، و « مَهَهٌ » ، أي : يسيرٌ ، ويقال أيضاً : « مَهَاهُ » ، أي حَسَنٌ . . . وإنما أظهرو التضعيف في « مههُ » ، فرقا بين فَعَل وفَعْل . . . والمهاهُ ، كالمههُ بها ءين وصلاً ووقفاً .

(خلافاً لمن أول « ما » بإلا) ، وليس بشيئ ، لأن كون[1] « ما » بمعنى « إلا » لم يثبت في كلامهم ، بخلاف كونها مصدرية ، وخلافاً لمن أول[2] « ما » بليس ، والتقدير : ليس النساء .

وخلافاً لمن جعل « ما » يستثنى بها ، كالفراء ، وخلف الأحمر ، وحكيا هذا المثل ، وعلى قولهما : يحتمل أن تكون « ما » بمعنى إلا ، أو بمعنى ليس[3] .

[الاستثناء بليس ولا يكون وعملهما]

(ويستثنى بـ « ليس » ، و « لايكون » فينصبان المستثنى خبراً) ، لهما ، نحو : « قَامَ القَوْمُ لَيْس زَيْداً ، أَوْ لاَ يَكُونُ زَيْداً » ، « فزيداً » في المثالين خبر لهما ، (واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى لازمُ الحذف) ، والتقدير : « ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً » ، فحذف اسمهما لزوماً ، لأنه مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يحذف لدلالة الكلام عليه .

---

(١) من المساعد، والسياق لا يقتضيها .

(٢) وهو السهيلي انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣١٩ ، والمساعد ١ / ٥٨٧ .

وإنما لزم الحذف لأن الفعل قائم مقام إلا ، و « إلا » لايظهر بعدها إلا اسم واحد ، فكذلك ماقام مقامها ، وماذهب إليه المصنف من الحذف ، قال به ابن العلج في [١] البسيط ، قال المرادي : «وهذا مذهب غريب لايعرف لغيرهما ، وفيه ضعف ، لأن اسم كان شبيه بالفاعل ، فلا يجوز حذفه »[٢] انتهى .

والذي ذهب إليه البصريون ، والكوفيون أنه مضمر لامحذوف[٣] ، ثم قال البصريون : «عائد على البعض المفهوم مما سبق ، والتقدير : قامَ القَوْمُ لَيْسَ هُو ، أي : بعضهم زيداً .

وقال الكوفيون عائدَ / على الفعل المفهوم مما / سبق ، والتقدير في المثال : ليس هو زيداً ، /٣٠٩/
أي : ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

ورد هذا التقدير بوجهين ، أحدهما : أنه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط .

الثاني : أنه لايصح عند عدم تقدم الفعل ، وما يجري مجراه ، نحو : « القوم أخوتك ليس زيداً ، أو لا يكون زيداً » .

[فاعل حاشى وخلا وعد]

(وكذا فاعل الأفعال الثلاثة) ، « حاشى ، وخلا ، وعدا » ، يكون « بعضا » مضافاً إلى ضمير المستثنى لازم الحذف ، والتقدير في : « قام القوم حاشا زيداً ، حاشا بعضهم زيداً» ، فحذف على وزان ماقال في ليس ، ولايكون ، وأضمر كما قال غيره .

---

(١) المساعد ١ / ٥٨٧ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٣٩ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٢٠ ، والمساعد١ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

[وصف المستثنى منه بليس ولايكون]

(وقد يوصف على رأيٍ) ، للخليل[١] ، (المستثنى منه) ، حال كونه (منكرا ، أو مصحوباً « بأل »[٢] الجنسية بـ « ليس » و « لايكون ») ، متعلق بـ « يوصف » ، (فيلحقهما) حين الوصف بهما (مايلحق الأفعال الموصوف بها، من ضمير) ، نحو : « ما أتاني القوم ليسوا إخوتك » ، (وعلامةٍ) ، للتأنيث ، نحو : « اتتني امرأة لاتكون فلانة» ، وهذان المثالان من أمثلة أبي العباس المبرد، مثل بهما بعد أن قال : « وإن جعلته وصفاً فجيد ، وكان الجرمي يختاره « [٣] .

وعبر المصنف بـ « قد » المشعرة بالتقليل ، أخذاً من قول سيبويه : « وقد تكون صفة »[٢] ، وهو قول الخليل .

وبقوله : (على رأي) فَهْماً من قول أبي العباس : « فإن جعلته وصفاً فجيدٌ ، وكان الجرمي يختاره » ، وإن لم يطلع أبو حيان ومن قلده على خلاف في ذلك .

وبقوله : (المستثنى منه) نظراً لما كان قبل جعلهما صفتين ، وإلا فهو حال كونه موصوفاً غير مستثنى منه ، وإشعاراً بأنهما لايكونان صفتين ، إلا حيث يصح الاستثناء ، وتمثيل أبي العباس السابق بقوله : « اتتني امرأة لاتكون فلانة » ، ينافيه .

وبقوله : (أو مصحوب بأل[٢] الجنسية) بناء على مذهبه في جواز كون الجمل تقع صفة لمثله ، ولم يمثل سيبويه في هذه المسألة إلا بالنكرة في سياق النفي ، وعلى القول / بالمنع تكون /٣١٠/

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٨ .
(٢) في الأصل و « ب » « أل » .
(٣) المقتضب ٤ / ٤٢٨ .

الجملة المصدرة بليس ، أولا يكون ، بعد ذي « أل » في موضع الحال .

وبقوله : (بـ « ليس » ، و « لايكون ») إشارة إلى أن بقية أفعال هذا الباب لايوصف بها وهو كذلك ، فلا يقال : « أتتني امرأة عدت هندا » .

وبقوله : (فيلحقها . . .) إلى آخره ، تنبيها على أنه يشترط في الضمير المرفوع بـ « ليس » ولا (١) « يكون » أن يطابق ماجعلت الجملة صفة له في التذكير ، والإفراد ، وغيرهما ، ويلزم في الخبر المطابقة للضمير ، لأنه مخبر [به](٢) عنه ، فتقول : « ما أتاني رِجَالٌ لَيْسُوا الزَّيْدِينِ » .

« فصـــــل »

[الاستثناء بغير وأحكامها]

(يستثنى بـ « غير ») ، حيث المستثنى مفرد ، وحيث يصح إلاَّ مكانها .

فخرج بالأول: « مَاَ مُررتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ » ، فيتعين هنا « إِلاَّ » ويمتنع غَيْر .

وبالتالى : « هذا درهم غير زائف » ، فيتعين « غير » للوصفية ، لأنه فى قوة قولك : « هَذَا دِرهَم جَيّدٌ » ، ويمتنع : إلا زائفا .

وحيث استثنى بغير ، (فتجر) غير (المستثنى) حال كونها (معربه بما) استقر (لُه) ، أى : للمستثنى من الأحكام (بعد إلاّ) .

---

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢٧٧ .

(٢) زيادة لازمة لصحة المعنى .

فيجب النصب فى : « جَاءَ القَوْمُ غَيْرَ زَيدٍ » ، عند الجميع[١] ، وعند الحجاز بين فى : « مَا لِزَيد عِلْمٌ غَيْرَ ظَنّ » .

ويترجح الإتباع[٢] فى نحو : « مَا قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » .

وعلى حسب العوامل فى نحو : « مَا جَاءَ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَمَا [٣]رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيرِ زَيْدٍ » .

[بناء غير على الفتح]

(ولا يجوز) فى « غَيْر» (فتحها مطلقا) ، سواء تم الكلام قبلها ، أم لم يتم ، أضيفت غير إلى مبني، أم إلى غيره ؛ (لتضمن معنى [إلاّ][٤] خلافا للفراء)[٥] فى إجازته بناءها على الفتح مطلقا ، نحو: «مَا قَاَم غَيرَ زَيدٍ ، أَوْ غَيرَكَ»، بفتح الراء فيهما، قال الجوهرى فى صِحَاحِهِ: «قال الفراء: بعض بنى أسد ، وقضاعه ينصبون غيراً إذا كانت فى معنى إلاَّ ، تم الكلام قبلها ، أم لم يتم ، يقولون : « مَاَ جاءَنِي غَيْرَكَ ، وَمَا جاَءنِى أحدٌ غَيْرَكَ »[٦] ، انتهى ، وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب ، فكيف يسوغ الامتناع مطلقا ؟ إلا أن يقال : سبب بنائها إضافتها إلى مبنى ، فلذلك قال المصنف .

---

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢٧٧ .

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٢٧٨ : « ويترجح - النصب على الاستثناء - عند قوم في نحو : « مافيها غيرَ زيد أحدٌ » .

(٣) مابين [ ] سقط من ب .

(٤) ساقطة في ب .

(٥) الإنصاف ١ / ٢٨٧ .

(٦) الصحاح ٢ / ٧٧٦ ، ٧٧٧ .

(بل قد تفتح فى الرفع) ، كقوله :

[٥٤٢] لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنهْا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ / حَمَامَةٌ فِي سَحُوقٍ ذَاتِ أَوْقَالِ (١) . /٣١١/

والسحوق : بفتح السين : الشجرة العاليه ، ويروى : « فى عضون » ، وأوقال ، بفتح الهمزة وإسكان الواو ، جمع وقل ، بفتح الواو وسكون القاف ، وبعده لام : شجر المقل ، وقوله :

[٥٤٣] لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَهُ (٢) .

والأول أقوى من الثانى لصلاحية إلاَّ موضعها .

(والجر) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرَكَ » ، ولَم أَرَ شاهِدا عَلَيه .

وبناؤها فى حالتى الرفع والجر (لإضافتها إلي مبنى) ، ومقتضى هذه العله ، أنها تبنى فى حالة النصب ايضا ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً غَيْرَك » ، إلا أنه يرى أن هذه الفتحة إعرابيه جلبها عامل النصب ، كما يرى أن كسره آخر المضاف إلى ياء المتكلم كسره إعراب فى حالة الجر ، واعترض : بأن الحركة موجودة قبل دخول العامل ، ويمكن أن يجاب عنه : بأن حركة البناء غيرت بحركة الإعراب .

---

(١) البيت من البسيط ، لأبي صيفي بن الأسلت .
والشاهد فيه قوله : (غيرَ) حيث فتحت « غير » وهي في موضع رفع ، وهو قليل . انظر : الكتاب ٢/ ٣٢٩، الخزانة ٣ / ٤٠٦ ، المغني ١ / ١٧١ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٩ ، الأصول ١ / ٢٩٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٣ ، المساعد ١ / ٥٩٠ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، وفي المخطوطتين « فتلفه » .
والشاهد فيه قوله : (غيرَه) كالسابق . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٣ ، الخزانة ٣ / ٥٠٧ ، المغني ١ / ١٧١ ، المساعد ١ / ٥٩١ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٣ .

[اعتبار المعنى في العطف على المستثنى بغير وإلا]

(واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها) ، أي : بغَيْر ، (وَ) على المستثنى (بـ « إلاَّ » جائز) ، مثال المستثنى بغير : « مَاجَاءنِي غَيْر زَيْدٍ وَعَمْرٌ » ، وَ « جَاءَنِي القَوْمُ غَير زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، فيجوز فيهما جرعَمْرٍو على اللفظ ، ويجوز فى الأول رفعه ؛ لأنه فى معنى : « مَاجَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ وَعَمْروٌ » ، وفى الثانى نصبه ؛ لأنه فى معنى : جَاءَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً وعمراً ، وليس عَمْروٌ فى الرفع فى الأول ، والنصب فى الثانى معطوفا على غير عند هذا القصد ، وهو واضح [1] ، بل هذا العطف على الموضع عند بعض ، و على التوهم عند الشلوبين [2] .

ومثال المستثنى بإلاَّ ، قوله :

[٥٤٤] وَمَا هَاجَ هَذَا الشُّوْق إلاَّ حَمَامَةٌ تَغَنَّتْ عَلَى خَضْرَاءَ سُمرٌ قُيُودُهَا [3]

يروى برفع « سمر » على لفظ « حمامة » ، وبجره على معني : وَمَا هَاجَ هَذَا الشُّوْق غيرُ حَمَامَةٍ سُمْرٍ قُيُودها .

هـذا مذهب ابـن خـروف [4] ، وتبعـه المصنـف [5] ، والجمهور على المنع ، والبيت

---

(١) الكتاب ١ / ٣٤٤ .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ١١٥ ، المساعد ١ / ٥٩٢ .

(٣) البيت من الطويل ، لعلي بن عميرة الجرمي .

والشاهد فيه قوله : (سمر) على ماوضحه الشارح ،. نظر : أمالي القالي ١ / ٥ ، الهمع ٣ / ٢٧٩ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٤ ، الأضداد لابن الأنباري ٢٤١ ،ونسبه لبعض الأعراب ، والمساعد ١ / ٥٩٢ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٣٢٤ ، والمساعد ١ / ٥٩٣ .

(٥) ليس في البيت السابق عطف بل فيه وصف ، وماصرح بن مالك بجواز مراعاة المعنى فيه هو العطف لاغيره من التوابع . ==

مؤول[١]، والمراد بالقيود : عروق الشجرة .

[بيد في الاستثناء المنطقع]

(ويساويها) ، أي : غيراً (في الاستثناء المنقطع « بيد ») ، حال كون « بيد » (مضافاً إلى «أن») ، المشددة (وصلتها) ، نحو : « فَلَانٌ كَثِيرُ المَالِ بَيْدَ أَنَّهُ بَخِيلٌ »[٢] ، وما ذكره من أن « بيد » بمعنى غيره هو المشهور ، وقال الأموي : « هي بمعنى على »[٣] وحمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « أَنَا أَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِي مِنْ قُرَيْشٍ ، واسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ »[٤] وقد تبدل/ ياؤها ميماً ، فيقال : ميد[٥] ، وهي لازمة النصب ، ولا تصرف بصرف غير » . /٣١٢/

[الاستثناء بسوى]

(ويساويها) ، أي : غير (مطلقاً) ، أي : في المتصل والمنقطع ، والوصف ، والتفريغ ، («سوى ») ، فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ سِوَى عَمْرٍو .» و « ما في الدار أحد سوى عمرو .» ، و « جاءني رجل سوى زيد .» ، و « ما قام سوى عمرو .» .

== والذي في شرح ابن مالك « واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها - أي غير - جائز » وليس فيه «وبإلا» ومن هنا اختلط الأمر على ابن عقيل والشيخ خالد إذ رأيا أن ابن مالك يوافق ابن خروف في جواز مراعاة المعنى في النعت كما تجوز في العطف ، وأنه يجوز جر تابع مابعد إلا وصفا على مراعاة أن الا بمعنى غير وما بعدها مجرور فتجوز جر صفته وعليه خرج الشاهد وليس في كلام ابن مالك شيءٌ من هذا ، ولم يذكر أبو حيان شيئاً عن ذلك عن ابن مالك على ولعه بالاستدراك عليه .

(١) أوّله ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٩٣ بالخفض على الجوار ، أو على نعت خضراء .

(٢) في الصحاح ٢ / ٤٥٠ : « وبَيْدَ بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل .

(٣) الهمع ٣ / ٢٨١ .

(٤) روايته في النهاية في غريب الحديث ١ / ١٧١ : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » .

(٥) اللسان ، والمساعد ١ / ٥٩٣ .

(وينفرد) « سوى » عن « غير » (بلزوم الاضافة لفظاً) ، فلا تنفك عن الإضافة لفظاً، بخلاف غير ، كما سيأتى ، وأما قوله تعالى : ﴿ مَكَاناً سُوى ﴾ [1] فمعناه : مكاناً مستقراً و« سوى » لفظ مشترك .

(و) ينفرد « سوى » (بوقوعه صلة دون شئ قبله) ، نحو : « جَادَ الَّذِى سِوَاكَ » ، وهذا واضح عند من جعله ظرفاً .

وأما من لم يجعلها ظرفاً ، ورأى انها كغير ، فيشكل بأن غيراً لايوصل بها الموصول ، فكذلك ما كان بمعناها ، وأجاز المصنف [2] فى الشرح أن يكون موضع سوى بعد الموصول رفعاً على أنه خبر مبتدأ مضمر ، وأن يكون نصباً على الحال ، وقبله « ثابت » مضمراً [2] .

(والاصح) فى « سوى » (عدم ظرفيته ، و) عدم (لزومه النصب) ، فليس بظرف فضلاً عن أن يلزمه النصب على الظرفيه ، وذلك لأنه بمعنى غير هذا قول الزجاجى [3] ، ومذهب سيبويه[4] ، والجمهور : أنه يلزم الظرفيه[5] ، اذ معنى قولك : « مررت برجل سواك : مررت برجل مكانك » [6] ، أي : بدلك [7] ، ومكان بمعنى : بدل ، لايتصرف .

---

(١) سورة طه آية : ٥٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٦ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٢٥٩ ، وانظر الإنصاف ١ / ٢٩٤ .

(٤) قال سيبويه ١ / ٣١ : « وجعلوا مالا يجري في الكلام إلاّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء » وأنشد :

ولاينطق الفحشاء مَنْ كانَ منهم   إذا جلسوا منَّا وامنْ سَوائنا .

(٥) قال ابن هشام في الأوضح ٢ / ٢٨١ : « وقال سيبويه والجمهور : هي ظرف ،بدليل وصل ، الموصول بها، كـ « جاء الذي سواك » قالوا : لاتخرج عن النصب على الظرفية إلاّ في الشعر » .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

(٧) السابق ٤ / ٢٣١ .

وذهب الرمانى وابو البقاء العكبرى (١) أنها تستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، فيجوز على الاول (٣) : « ما قام سواك . » ، ويمتنع عن الثانى (٢) ، ويقل على الثالث(٤) .

[لغات في سوى]

(وقد تضم سينه) ، مع القصر ، فيقال : « قَامَ القَوْمُ سُوىَ زَيْدُ » ، بضم السين رواه الاخفش(٥) .

(وقد تفتح) سينه (فتمد) ، فيقال : « قَامَ القَوْمُ سَوَاءُ زَيْدِ » بفتح السين والمد ،حكاه سيبويه(٦) وقد تكسر سينه ، وتمد / حكاه ابن الخباز وابن العلج (٧) ؛ فتحصل فى « سوى » أربع /٣١٣/ لغات : كسر السين ، وضمها مع القصر ، وفتحها (٨) وكسرها مع المد .

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١١٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٢ .

(٣) وهو قول الزجاجي .

(٢) وهو قول سيبويه والجمهور .

(٤) وهو قول الرماني والعكبري .

(٥) في اللسان : قال الأخفش : سوى ، وسُوى ، إذا كا بمعنى غير .

(٦) الكتاب ١ / ٣١ ، ٣٢ .

(٧) وابن عطية ، والفارسي شارح الشاطبية ، انظر المساعد ١ / ٥٩٥ .
وقال ابن بري : ولم يأت سواءٌ مكسور السين ممدواً إلا في قولهم : هو في سواء رأسه وسيٍّ رأسه إذا كان في نعمة وخَصْب . انظر اللسان .

(٨) وقال الفراء : « وأكثر كلام العرب سواء بالفتح والمدإذا كان في معنى نصف وعدل ، وفتحوه ومدوه والكسر والضم بالقصر عربيان ولايكونان إلا مقصورين» ، انظر معاني القرآن ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

[ليس إلا . وليس غير والمحذوف فيهما]

(وقد يقال : « ليس الا » ، و « ليس غير ») بالضم ، (وغير) بالفتح ، فيكتفى بـ « الا » و«بغير » عن المستثنى (اذا فهم المعنى) ، وذلك بعد ليس خاصة ، فتقول : « قبضت عشرة ليس إلا» « فاسم ليس » مضمر فيها ، والخبر محذوف بعد الا ، والتقدير : « ليس المقبوض الا اياه » .

ويجوز ان يجعل خبر ليس محذوفاً ، وما بعد « الا » الاسم ، والتقدير : « ليس المقبوض الا هو ، او ليس غير » بضم الراء وفتحها .

فالضم للبناء تشبيهاً بقبل وبعد اذا حذف المضاف اليه ، ونوى معناه ، واليه ذهب الجرمى والمبرد[1] ، وأكثر المتأخرين ، ونسب إلى سيبويه [2] ، وعلى هذا يجوز ان يكون غير اسم ليس ، أو خبرها ، والتقدير : ليس غير ذلك مقبوضاً ، أو ليس المقبوض غير ذلك .

وقال الأخفش [3] : « ضم إعراب ، لأنها اسم ككل وبعض ، لاظرف كـ « قبل ، وبعد » وحذف التنوين لنية الاضافة ، وعلى هذا ، تكون هى الاسم ، والمحذوف الخبر ، والتقدير : ليس غير ذلك مقبوضاً .

والفتح بلا تنوين على إضمار الاسم وحذف المضاف اليه لفظاً ونية تنوية ، وتكون هيى الخبر، والتقدير : ليس المقبوض غير ذلك ، فحذف ذلك وقدر وجوده ثابتاً .

(وقد ينون) ، فى حالتى الرفع والنصب فيقال : « ليس غير ، وغيراً » ، بالتنوين فيهما ،

---

(١) المقتضب ٤ / ٤٢٩ .

(٢) فهماً من قوله : « وغَيْرٌ أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لاتكون إلا نكرة ، ولاتجمع ، ولاتدخلها الألف واللام » انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٨ .

فالمرفوع على هـذا الاسم ، والمنصوب الخبر، والمقدر فى حالة الرفع الخبر ، وفي حالة النصب الاسم.

(وقد يقال : ليس غيره) ، بالرفع (و) ليس (غيره) ، بالنصب ، فالمرفوع : الاسم ، والمنصوب الخبر ، والمقدر فى حالة الرفع الخبر ، وفى حالة النصب الاسم – كما تقدم – وكان ينبغى أن يقدم هذا على ما قبله ، لأنه أجود منه .

[لم يكن غيره]

(و) قد يقال : (لم يكن غيره) ، بالرفع ، (وغيره) ، بالنصب ، (وفاقاً للاخفش) فى المسألتين ، فيحذف مع الرفع الخبر ، ومع النصب الاسم [١] ، ومنع ذلك السيرافى [٢] لما فيه من الحذف للاسم ، أو الخبر ، فلا يقاس[٣] على ما شذ من قولهم : « ليس إلا ، وليس غير » .

[لاسيما ليست من أدوات الاستثناء]

(والمذكور بعد « لاسيما » منبه على اولويته بالحكم ، لا مستثنى) ، على الصحيح [٣] ؛ لأنك إذا قلت : « جاء القوم لاسيما زيد » ، كان زيد جائياً ، وإنما ذكرها سيبوية فى باب لا النافية للجنس[٤] .

---

(١) في الأصل و « ب » « الخبر » ، وصوب في هامش ب .

(٢) « قال السيرافي : الحذف الذي استعملوه بعد « إلاّ » و « غير » إنما يستعمل إذا كانت إلاّ وغير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف » انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ .

(٣) المساعد ١ / ٥٩٦ .

(٤) قال ابن عصفور : « وأما لاسيما فمن النحويين من أدخلها في هذ الباب . . وهذا خطأ ، لأن الاستثناءإخراج بعض من كل ، وأنت إذا قلت : قام القوم لاسيما زيدٌ ، فزيد داخل مع القوم في القيام ، بخلاف الاسم الواقع بعد إلا . ==

ومنهم من نظر الى مخالفته / بالاولوية فعدها من ادوات الاستثناء ، وهم الكوفيون ، /٣١٤/ وجماعة من البصريين [١] منهم الزجاج ، وأبو على [٢] ، ورد قولهم - مع ما تقدم . بدخول الواو عليها ، فتقول : « ولاَ سِيَمَّا زَيْد .» وبعدم صحة وقوع « إلا » موقعها ، ولاتدخل الواو على شئ من أدوات الاستثناء ، ويصح وقوع « إلا » موقعها .

[إعراب مابعدها]

(فإن جر) المذكور بعد « لاسيما » (فبالاضافة ، و « ما » زائدة) ، بين المتضايفين ، مثلها فى ﴿ أيما الآجلين ﴾[٣] ، ويجوز حذف « ما » والحالة هذه فتقول : « لاسى زيد » ، نص عليه سيبويه[٤] .

(وإن رفع فخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى « الذى ») ، وجملة المبتدأ والخبر صلة «ما» والتقدير : لاسي الذى هو زيد ، وفيه شذوذان .

أحدهما : إطلاق « ما » على من يعقل .

والثانى : حذف صدر الصلة مع غير ، أى : من غير طول ، وإذا كانت « ما » بمعنى الذى فتوصل بجملة اسمية ، - كما تقدم - .

== والعذر لمن أدخلها . . . أن زيداً قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام ، فزيد مشارك القوم في القيام إلاّ أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم ، فلما كان فيها هذا القدر من الاخراج جعلها لذلك من هذا الباب » انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٦٢ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٨ .

(١) الارتشاف ٢ / ٣٢٨ .

(٢) المساعد ١ / ٥٩٦ .

(٣) سورة القصص آية : ٢٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٨٦ .

(وقد يوصل لظرف) ، نحو : « يَعْجِبُني الأعتِكافُ لَا سيَّما عِندَ الكَعْبَةِ ، أو لاسيما اذا قرب الفجر » ، ومنه قوله :

[٥٤٥] يَسُرُّ الْكَرِيمَ الْحمْدُ لاَ سِيَّما لَدَى شَهَادَة مَنْ في خَيْرِه يَتَقَلَّبُ[(١)] .

(أو جملة فعلية) ، نحو : « يُعْجِبُنِي كَلَمُكَ لا سِيما تَعِظُ بِهِ ، ومنه قوله :

[٥٤٦] فَق النَّاسَ فِي الْخيْرِ لاَ سِيَّمَا يُنِيلُكَ مِنْ ذِي الجَلاَلِ الرِّضَا .[(٢)]

(وقد يقال : « لاسيما » بالتخفيف) للياء ، حكاه الاخفش وغيره ،[(٣)] ومنه قوله :

[٥٤٧] فيهْ بِالعُقُود وبِالإيْمَانِ لاَ سِيِما عَقْدٌ وَفَاء بِهِ مِن أَعْظَم القُرُبِ[(٤)]

(و) قد يقال في لاسيما (« لاسواء ما ») بفتح السين والمد ، فتقول : « قام القوم لاسواء ما زيد » وكلامه يقتضي جواز الخفض ، والرفع بعدها ، كما في لاسيما .

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولاسيما لدى) حيث وصلت لاسيما بالظرف « لدى » وهو قليل ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٩ ، الخزانة ٣ / ٤٤٧ ، المساعد ١ / ٥٩٨ ، الهمع ٣ / ٢٩٣ ، الدرر ١٩٩/١ .

(٢) البيت من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لاسيما ينيلك) حيث وصلت « لاسيما » بالجملة الفعلية « ينيلك » وهو قليل ، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩١ ، الخزانة ٣ / ٤٤٧ ، المساعد ١ / ٥٩٨ ، السلسيلي ٢ / ٥١٩ ، الدرر ١ / ١٩٩ .

(٣) المساعد ١ / ٥٩٨ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ..
والشاهد فيه قوله : (لاسيما) حيث جاءت بالتخفيف ، وهو قليل . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢ ، الخزانة ٣ / ٤٤٧ ، المغني ١/ ١٤٩ ، المساعد ١ / ٥٩٨ ، الأشموني ٢ / ١٦٨ ، ورواية السلسيلي ٢ / ٥١٩ : فـ بالعقود .

[مثلما]

وحكى ابن الأعرابى[١] : « أن العرب تعامل لا مثل « ما » معاملة « لاسيما » فى المعنى ، فترفع ، وتخفض ، كما بعد « لاسيما .

وقد يقال : « لاتيما » بإبدال السين تاء .

ولاتر ما[٢] ويتعين بعد هذه الرفع ؛ لأن « تر » فعل .

---

(١) المساعد ١ / ٥٩٨ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٣٠ .

{٢٨} باب الحال

[حد الحال]

بالتذكير والتانيث معنى ، وقد يقال : حالة ، (وهو مادل على هيئة وصاحبها متضمناً [١] مافيه معنى « فى » غير تابع ولاعمدة) .

فقوله : « مَادلَّ عَلى هَيْئَةٍ » ، بمنزلة الجنس/ ، يشمل الحال ، وبعض الافعال ، نحو : «تَربَّعْتُ»، وبعض أسماء المعانى ، نحو : « رَجَعْتَ القَهْقَرى » [٢] ، وبعض الاخبار ، نحو : « زَيْدٌ مُتَّكِئٌ » ، وبعض النعوت ، نحو : « مَرَرتُ برَجُلٍ رَاكِب » . /٣١٥١/

فخرج بقوله: (وَصَاحِبِها) الاولان ، فإن « تربع » ، و « القهقرى » ، إنما يدلان على الهيئة فقط دون صاحبها .

وخرج بقوله : (متضمناً) ، مادل على هيئة وصاحبها وليس فى نفسه معنى « فى » ، ولا فى جزئيه ، نحو : « بَنَيْتُ صَوْمَعةً » ، فإن هذا التركيب يدل على هيئة ، وصاحبها ، ولم يتضمن شيئاً فيه معنى « فى » .

وخرج بقوله : (ما فيه معنى « فى ») ، ما معنى « فى » لمجموعة لا لجزء مفهومه ، نحو : «دخلت الحمام» فإن معناه : دخلت فى الحمام ، فليس معنى « فى » مختصاً بجزء من الحمام دون جزء ، بخلاف « راكباً » مثلا ، من قولك : « جاء زيد راكباً » ، فإن معنى « فى » مختص بجزء

---

(١) في متن التسهيل لابن مالك « متضمناً » ٢ / ٣٢١ وكذا في ابن عقيل والسلسيلي وهو ما أعاده الشيخ خالد بعد وفي المخطوطتين هنا « مضمنا » .

مفهومه ، وذلك أن « راكباً » دال على هيئة وصاحبها [١] ، ومعنى « فى » لجزء مفهومه ، وهو المصدر على حذف مضاف ، والتقدير : جاء زيد فى حال ركوب .

وخرج بقوله : (غير تابع) ، بعض النعوت ، نحو : « مَرَرْتَ بِرَجُلٍ رَاكب . » ، فإنه يصدق عليه فى حال ركوب ، لكنه تابع .

وخرج بقوله (ولاعمده) ، بعض الاخبار ، نحو : « زَيْدٌ مُتكِئٌ » ، فإنه يصح تقديره : زيد فى حال إتكاء ، لكنه خبر والخبر عمدة ، بخلاف الحال ، فإنه فضله .

والمراد بالفضلة ، مايأتى بعد تمام الجملة ، صح الاستغناء عنها أم لا .

[حقه النصب وقد يجر بزائد]

(و) كل حال (حقه النصب) ؛ [لأنه فضله ، وإعراب الفضلات النصب ، ثم قيل نصب المفعول به ، وهو قول أبى القاسم[٢] وقيل : نصب التشبية بالمفعول به ، وهو قول أبى على[٣] ، وأبى بكر [٤] ، وهو ظاهر قول سيبويه [٥] ، وقيل : نصب الظرف ، وهو مأخوذ من كلام سيبوية أيضا .

---

(١) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٣٢٦ : « جاء زيد ضاحكاً » ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيأة زيد في وقت المجئ مبهمة » .

(٢) الزجاجي ، انظر المساعد ٢ / ٦ .

(٣) انظر الإيضاح العضدي ص : ٢٢٠ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٦٧١ .

(٤) في الأصول ١ / ٢١٣ : « جاء عبد الله راكباً » فـ « راكب » منتصب لشبهه بالمفعول » بتصرف .

(٥) قال سيبويه ١ / ٤٤ : « هذا باب مايعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول » ، أما قوله في ١ / ٣٩١ : « هذا باب ماينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولامصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به .

ومثل له بـ « كلمته فاه إلى في » وضحه الرماني فقال : إنما جاء في نسخه أنَّه حال ، وفي أخرى أنه ==

(وقد يجر) الحال (بباء زائدة [1]) ؛ كقول رجل فصيح من طيئ :

[٥٤٨] كَائِن دُعِيتُ إِلى بَأسَاءَ دَاهِمَةٍ فَما أنبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ ولا وَكِلِ [2]

أي : فما انبعثت/ مزكورا ، ولا وكلاً أنشده المصنف . /٣١٦/

قيل : ولاحجة فيه ؛ لأحتمال كون الباء للحال ، لازائدة ، والتقدير : فما أنبعثت ملتبساً بمزءود ، ويعنى بالمزءود نفسه على التجريد ، كما فى قولك : « لقد صحبك منى رجل كذا » .

وألبأْسَاءَ: الشدةُ ، والمَزْءُود : المَذْعُورُ ، والوَكِل : العَاجِزُ .

وأقتصاوه فى الجر على الباء الزائدة يوهم : أن الحال لا تجر بغيرها من الزوائد ، وقد قال فى الكلام على حروف الجر : إنَّ الحال ربَّما جُرَّت بـ«من» الزَّائِدة ، ومثله بقراءة زيدبن ثابت[3] وجماعه ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِى لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾[4] بضم النون وفتح الخاء ، أى : نُتَّخَذ أَوْلِيَاءَ .

== مفعول وليس بمتناقض ، على أن « فاه » من جهة حقيقته في نفسه ، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلاً فاه إلى في » . انظر حاشية رقم (١) من الكتاب ١ / ٣٩١ .

(١) إن نفي عاملها ، قال المرادي : « ونوزع في ذلك : « انظر شرحه للألفية ٢ / ١٣٢ انظر : المساعد ٢ / ٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٢) من البسيط .
والشاهد فيه قوله : (بمزؤد) بدخول الباء الزائدة على الحال ، وقدانتفى عاملها « انبعثتُ » ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٢٢ ، المغني ١ / ١١٧ ، المساعد ٢ / ٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٨ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٢ ، السلسيلي ٢ / ٥٢١ .

(٣) النشر ٢ / ٣٣٣ ، وانظر باب الجر ص : ٦٩١ .

(٤) سورة الفرقان آية : ١٨ .

[الحال مشتق منتقل غالبا]

(واشْتَقاقُه) ، أي : الحال (وأنْتِقالُه غَالِبَانِ ، لاَ لاَ زمان) نحو : « جَاَء زَيْدٌ رَاكباً : فـ«رَاكبا» مشتق من الركوب » ، وهو وصف منتقل غير لازم ، هذا هو الغالب ، ومن غير الغالب : ﴿ فإنفروا ثبات ﴾[1] ،﴿ وخَلُقِ الأنسان ضعيفاً ﴾[2] ، فـَ« ثبات » غير مشتق ، و « ضَعِيفاً » غير منتقل .

[من صور الحال الجامدة]

(ويُعنى) فى الحال (عن أشتقاقه ، وصغه) ، نحو : ﴿فَتمَثَّل لَهاَ بَشراَسوِيّا ﴾[3] ، وتسمي الحال الموطئة [4] .

(أوْتَقْدير مُضَاف قَبْلَه) ، وكقول العرب : « وَقَّعَ المُصْطَرِعَانِ عِدلى عَيْر» [5] ،أي : مثل عدلي عيرٍ . (أَوْدلاَلَتُه عَلَى مُفَاعله) ، نحو : « كَلَّمتُه فَاهُ إِلىَ فِيَّ » ، أى : مُشَافَهةً [6].

---

(١) سورة النساء آية : ٧١ .

(٢) سورة مريم آية : ٣٣ .

(٣) سورة مريم آية : ١٧ .

(٤) معنى التوطئة : أن الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالاً صلح أن يكون حالاً ، انظر حاشية يس ١/ ٣٧١ .

. . . « فبشراً حال من فاعل « تمثل » وهو الملك ، والاعتماد فيها على الصفة وهي « سويًا » انظر التصريح ١/ ٣٧١ .

وعرفها محقق أوضح المسالك ٢ / ٢٩٩ ، حاشية (٣) بأنها الاسم الجامد الموصوف بصفة هي الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال» .

(٥) في حاشية كتاب الأمثال : « . . . يقال للرجلين إذا اصطرعا فوقعا معاً لم يصرع أحدهما صاحبه » ، أي : وقع المصطرعان متماثلين ، انظر الأمثال ١٣٤ .

(٦) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٣٣٩ : « والوجه الذي به انتصب (فاه) هو أنه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يُفهم منه من غير نظر إلى تفصيل » .

(أَوْ) دلالته على (سِعْر) ، بكسر السين المهملة ، نحو : « بِعْتُ الشَّاء شَاةً بِدِرْهَمٍ » ، أي : مُسَعَّراً ، ويجوز رفع الشاة على الأبتداء ، وحذف الصفه ، و التقدير : « شَاةٌ مِنْها بِدِرْهَم ، ويقاس عليه ، نحو : « بِعْتُ البُرَّ قَفيزاً بدرهم » ، أو قفيز بدرهم ، أي : منه .

(أَوْ) دلا لته على (تَرتِيب) ، نحو : « عَلَّمْتُه الحِسَاب بَاباً بَاباً .» ، أي مُفَصَّلاً ، و« أدخلوا رجلاً رجلاً » ، أي : مُتَرَتِّبين ، ولا يستعمل هذا إلا مكرراً ، فالأول منصوب على الحال ، و فى نصب الثاني أقوال :

فَعَنِ الفَارِسِيّ [١] أَنَّه مَعْمُولٌ للأوَّل ؛ لِوُقُوعِ الأَوَّل حَالاً ، أو صِفَةً لَهُ ، وَهُمَا مُرَكَّبَانِ ، كقوله :

تَزَوَّجْتُها رَامِيَةً هُرْمُزِيَّةً ... ... [٢]

بتركيب الأسمين ، وعن الزجاج [٣] : أنه توكيد للأول ، وعن أبن جنى [١] أنه/ صفة له ، /٣١٧/ على تقدير مضاف من غير تركيب ، و التقدير : بَاباً ذَابَابٍ ، قَال فِي المُسَاعَد : « والأقرب كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحال ؛ لتأولهما بالمفرد ، أي : مفصلاً ، كما أن الأسمين فى قولك : « هَذَا حُلو حَامِضَ ، الخبر ، لِتَأَوّلِهِما بذلك . ، أي : مُزٌّ [٤] » إنتهى .

(أَوْ) دلاَلَتُه علَى (أَصَالَة) ، كَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾[٥] .

---

(١) المساعد ٢ / ٩ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه وقوع هرمزية صفة للحال رامية وهما مركبان معا .
انظر: المقرب ٢ / ٥٨ ، التصريح ٢ / ٣٣٢ ، الأشموني ٤ / ١٩٠ .
وعجزه : * بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرِّزق *

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٤) المساعد ٢ / ٩ .

(٥) الإسراء آية : ٦١ .

(أَوْ) دلالته على ، (تَفْرِيعٍ) ، نحو : « هَذَا حَدِيدُك خَاتَماً » .

(أَوْ) دلالته على (تَنْوِيعٍ) ، نحو : « هَذَا تَمْرُكَ شَهْرِيزاً » ، والشَّهريز ، بفتح الشين إعجاماً وإهمالاً ، وإسكان الهاء ، وكسر الراء ، وإسكان الياء التحتانية ، وبعدها زاى ، ضرب من التمر .

(أَوْ) دلالته على (طور واقع فيه تفصيل) ، بالضاد المعجمة ، نحو : « هَذَا بُسْرُ أَطْيَبُ مِنْه رُطباً » .

(وَجَعْل « فَاهُ » من : كلمته فَاهُ إِلَى فِيَ ، حَالاً) ، كما قال سيويه[1] (أَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُون أَصْلُه : جَاعِلاً فَاهَ إِلى فِيَّ) ، فيكون مفعولاً به كما يقول الكوفيون [2] ، (أ وَمِنْ فيه إلى فَيَّ) فيكون منصوباً بنزع الخافض ، كما يقول الأخفش [3] ، قال المصنف : « وَإِنمَّاكَانَ أَوْلَى الثَّلاَثة أَوَّلَهُا - يَعْنِي قول سيويه - لأنه قول يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ، ولا عدم نظير ، وذلك موجود بإجماع فى هذا الباب وغيره ، فوجب الحكم بصحنه[4] » ، أنتهى .

فقوله : « لاَ يَلْزَم مَنْه لَبْس » تَعْرِيضٌ ورد لمذهب الأخفش القائل : بأن الأَصْل ، كَلَّمتُه مِن فِيهِ إِلَى فَيِ ، وَأَصْلُ هَذَا الَّرد لْلمُبَرّد [5] ، فإنه قال : « هَذَا التَّقْدِيرَ لا يُعقَل ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ لاَ يتَكَلُم مِنْ فَمَ غَيْرِه » ، وأجاب عنه أبو على [6] : بإنه إنما يقال ذلك فى معنى : كلمنى وكلمته ، فهو من المفاعلة .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٣ ، وهو مذهب ابن عصفور ، انظر الشرح الكبير ١ / ٣٣٦ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٥) المساعد ٢ / ١٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٥ .

- قال التنسي في شرحه للتسهيل ٢ / ١٢٨ : « وهو فاسد ؛ لأنه يلزم عنه تقدير « من » في موضع « إلى »، ودخول إلى في موضع من ، إذ مبدأ غاية كلام المتكلم فمُه لافم المتكلم » .

(٦) المساعد ٢ / ١٠ .

وقوله ثانياً : وَلاَعَدَمُ نَظِيرِ ، تعريض ورد لقول الكوفيون القائلين : بأن الأصل ، كلمته جاعلاً فاه إلى في ، وأصل هذا الرد للسيرافي ، فإنه قال : « ويَرَد هَذاَ أمِتنَاع : كَلَّمتُه وَجَههُ إلىَ وَجْهِى ، وَعَينُه إلي عَيْنِى ، ولو كان على الأضمار لم يمتنع » ، أنتهى ، وفيه رد لقول الأخنش أيضاً : بِأَنَّه لَم يُوجد حَذْفُ حَرف ملتزماً ، وعلى ما خرجه سيبويه من الحالية/ جرى الجماعة ، وعليه تكون إلى للتبيين كاللام فى : « سَقْيالك » ، لاَ مَبْنِيَّةً عَلَي فَاه . /٣١٨/

(و) هذا قليل (لاَ يُقَاسُ عَلَيْه) ، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موضع نكرة ، ومركب موضع مفرد ، (خلافاً لهشام) ، الكوفى [١] ، فعلى رأيه يقال : ما شيتة قدمه إلى قدمى ، وكافحته وجهه إلى وجهي » ، قياساً على ماحكى الفراء [٢] من قولهم كلمته فاه إلى في ، وحاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته منزلة إلى منزلي ، وناضلته قوسه إلى قوسي ، وصارعته جبهته إلى جبهتي ، ثم قال : وهذا كله بالنصب والرفع ، قال المصنف : « والاقتصار فيه على السماع أولى » [٣] .

« فصــــل »

[الحال واجب التنكير وقد يعرف]

(الحال واجب التنكير) ؛ [لئلا يوهم النعتية عند نصب صاحبه ، أو عدم ظهور إعرابه ، هذا مذهب الجمهور[٤] .

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٣ .
(٢) وابن خروف ، انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٦ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٥ .
(٤) ينظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٧ .

وأجاز يونس (١) والبغداديون (٢) تعريفها مطلقاً ، نحو : « جاء زيدٌ الضاحكَ . » ، قياساً على الخبر .

وقال الكوفيون : « إنْ كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة ، نحو : « عبد الله المحسن أفضلَ منه المسيءُ »(٣) ، وإلاَّ فلا ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ الراكبَ » .

وكلا المذهبين ضعيفٌ(٤) ، وَمَا جَاء بلفظ المعرفة يؤول بنكرة ، وإلى ذلك أشار بقوله .

[يعرف بأل والإضافة والعلمية]

(وَقَدْ يجيءُ) الحال في الصورة (معرَّفاً بالأداة) ، نحو : « أَرْسلها العِراكَ . » ، مِن قول لبيد :

[٥٤٩] فَأَرْسَلَها العِراكَ وَلَم يَذُدْهَا ... وَلَم يُشْفِق على نَغَضِ الدِّخَالِ (٥)

---

(١) ومنعه ابن عصفور قال في الشرح الكبير ١ / ٣٣٧ : « لايجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه، فلا تقول : قام زيد الضاحك ، خلافاً ليونس ، فإنَّه يجيز ذلك قياساً على : أرسلها العراك وأمثاله » .

(٢) الأشموني ٢ / ١٧٢ .

(٣) فالمحسن ، والمسيئ حالان ، والتقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساءَ » ، انظر الأشموني ٢/ ١٧٢.

(٤) لأمرين : « أمّا أولهما فللفرق بين الخبر والحال ، إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية ، بخلاف الحال ، والسماع قليل مؤول .
وأما ثانيهما : فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه ، وهو كون المحسن والمسيئ خبري كان ، أي : إذا كان » انظر المساعد ٢ / ١١ .

(٥) من الوافر .
والشاهد فيه : قوله (العراك) على مجيئ الحال معرفاً بالأداة في تأويل نكرة ، أي : معتركة ، انظر : الكتاب ١/ ٣٧٢ ، المقتضب ٣ / ٢٣٧ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٢١ ، الخزانة ٣ / ١٩٢ ، ابن يعيش ٢ / ٦٢.
وفي ديوانه : فأوردها .

والنغض – بفتح النون ، والغين المعجمة ، وبالضاد المعجمة : تحريك الماء ، والدِّخال : بالدال ، والخاء المعجمة : الورود ، يصف ورود الابل الماء للشرب .

(أو الإضافة) ، نحو : « كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلى فِيَّ » وَ « طَلَبْتُه جَهْدِي وَطَاقَتِي . » و « رجع عوده علَى بَدْئه . » و « مررت بزيد وَحْدَهُ » و « تَفَرَّقوا أيادي سبأ » ، / ويؤول بنكرة ، والتقدير : مُشَافَهَةً، وَجاهِداً ، وَمُطِيقاً ، وَعَائِداً ، وَمُنْفَرِداً ، ومتبددين[1] تَبَدُّداً لابقاء معه . /٣١٩/

(ومنه) ، أي : ومن وقوع المعرف بالإضافة حالاً ، لتأوله بنكرة ، (عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة) ، حال كونه (مضافاً إلى ضمير ماتقدم) عليه ، نحو : « مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلاَثَتَهم » ، وهكذا إلى العَشْرَةِ ، بالنصب [2] ، ومذهب سيبويه : أنه اسم موضوع موضع المصدر الواقع حالاً[3] ، والتقدير : مُثَلِّثاً لهم ، فوضع ثلاثة موضع ثلث ، مصدر : ثلثت القَوْمَ ، و ثلث موضع مثلث .

(ويجعله التميميون توكيداً) ، مفيداً للإحاطة[4] ، تابعاً لما تقدم في رفعه ونصبه وجره ، فتقول : « جَاءَ القَومُ ثلاثتُهم » ، بالرفع ، وَ « رأَيْتَ القَوْمَ ثَلاَثَتَهمُ » ، بالنصب على التبعية ، و« مرت بالقوم ثَلاَثَتِهم » ، بالجر .

---

(١) زيادة لتوضيح التقدير من شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٧ .

(٢) « النصب عند الحجازيين على تقدير جميعاً ، وهكذا قدره ابن مالك ٢ / ٣٢٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٣ .

(٤) قال سيبويه ١ / ٣٧٤ : « وزعم الخليل أنَّ الذين يجرونه فكأنهم يريدون أن عَمُّوا ، كقولك : مررت بهم كُلِّهم ، أي : لم أدع منهم أحداً » .

فإن قلت : ظاهر كلامه: أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها ، وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز ، كـ «جاءُوا ثَلاثَتَهُ رِجَالٍ » ، والانضاف ، كـ « جَاءوا ثَلاثَتَهُ » ، قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خص الإضافة بالذكر ؛ لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : (ومنه) .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضاً استواء الحالية ، والتبعية في المعنى ، وليس كذلك ، بل إذا نصبته على الحال ، فيكون المعنى : « مررت بهم في حال أنهم ثلاثة [ليس] [1] معهم غيرهم[2] ، وإذا جعلته توكيداً ، فالمعنى : مررت بالثلاثة كلهم ، فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم ، قلت : أجيب عنه بأن المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنَّ » ، في نحو : أَوَلُ مَا أَقُولُ : « أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ، ووقع في الكافية وشرحها : « أن الرفع على البدل » [3] ، والتحرير ماهنا.

[حال عند الحجازيين وتوكيد عند التميميين]

(وربما عومل بالمعاملتين) ، وهما : النصب على الحال عند الحجازيين ، والتوكيد عند التميميين ، (مركب العدد) ، تقول : « جَاءُوا خَمْسَةَ عَشْرهم » ، في التذكير ، و « جئن خَمْسَ عَشْرتهن » ، في التأنيث ، أي : جميعاً ، حكاه الأخفش [4] . . . بنصب الصدر على الحال ، والرفع على التوكيد ، وبقاء العجز على بنائه .

---

(١) زيادة في موضعها فراغ ،، والمعنى عليها .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٣ / ٢٣٩ : « إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم – فمعناه : بهؤلاء تخمسياً ، كقولك: مررت به وحدَهُ ، أي : لم أخلط معه أحدا .
وإذا قلت : مررتُ بالقوم خمستهم – فهو أنّه قد علِم أنهم خمسة ، فإنما أُجرى مُجْرى كُلٍّ . أراد : مررت بالقوم كلهم ، أي : لم أُبق من هؤلاء الخمسة أحدا » .

(٣) ونصه : (وأسرعوا خَمْسَتُهُم) قد نُقِلاَ بالنصب حالاً ، وبرفع بدلاً ، انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٤.

(٤) حكاه في الأوسط ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ٣٢٧ والمساعد ٢ / ١٣ .

(و) ربما عومل بالمعاملتين (قَضَّهم بِقَضِيضِهِم) ، بالقاف والضاد المعجمة ، تقول : « جَاءَ القَوْمُ قَضَّهم بِقضِيضِهِم » ، أي : جميعاً / ، بنصب « قضهم » على الحال ، ورفعه على التوكيد، ومعنى « قضهم بقضيضهم : منقضاً آخرهم عل أولهم [1] ، أي : أتـو في انقضاضـهم ، قـال الشماخ : /٣٢٠/

[٥٥٠] أَتَتْني تَمِيمٌ قَضَّهـا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّح حَوْلِي بالبِقَاع سِبَالَها [2]

والبقاع : جمع بقعة ، والسبال - بالباء الموحدة - : جمع سبل، من أسبل المطر[3] .

(وقد يجيءُ) ، الحال (المؤول بنكرة علماً) ، كقول العرب : « جَاءَتِ الخَيْلُ بَدَاد » ، بفتح الموحدة ، ودالين مهملتين بينهما ألف ، وهو علم جنس مبني على الكسر ، ووقع حالاً لتأوله بنكرة ؛ أي : متبدِّدَةً .

[وقوع المصدر حالاً]

(وإن وقع مصدر موقع الحال ، فهو حال) ، نحو: ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهم جِهَاراً ﴾[4] ، أي : مجاهراً، (لا معمول حال محذوف) ، والتقدير : أجهر جهاراً ، فـ « أجهر » : حال ، و « جهارا » : معموله ،

---

(١) انظر المقتضب ٣ / ٢٤٠ .

(٢) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (قضَّها) اذ يجوز فيها النصب على الحالية عند الحجازيين والرفع على التوكيد عند تميم . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ ، الخزانة ٣ / ١٩٤ ، ابن يعيش ٢ / ٦٣ .

واختلفت روايته في الكتاب : أتتني سليم بدل : تميم ، وبالبقيع بدل بالبقاع .

(٣) الصحاح ٥ / ١٧٢٤ .

(٤) سورة نوح آية : ٨ .

(خلافاً للمبرد [١] والأخفش) ، حيث ذهبا إلى أنَّ المصادر المنصوبة في موضع الحال مفعولات مطلقة معمولات لأفعال مقدرة ، وتلك الأفعال هي الأحوال كما مثلنا ، ويقاس عليه ما أشبهه ، قال المصنف في الشرح : « وليس بصحيح » [٢] .

(ولا يطرد) ، وقوع المصدر موقع الحال (فيما هو نوع للعامل ، نحو : أتيته سرعةً) ، بل يقتصر فيه على السماع ، قال سيبويه : « لا تقول : أتيته سرعةً ، ولا رَجْلَةً ، بل حيث سمع » [٣] انتهى .

(خلافاً للمبرد) ، فإنه قال باطراده [٤] ، والذي يظهر أن هذا الخلاف مبني على الخلاف السابق .

فعند سيبويه لاينقاس ؛ لأنه يرى أنه حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لاينقاس ، كما أن عكسه لاينقاس .

---

(١) قال في المقتضب ٣ / ٢٣٤ : « ومن المصادر مايقع في موضع الحال فيسد مسدَّه ، فيكون حالاً . . . وكذلك : جئته مشياً ؛ لأن المعنى : جئتُه ماشياً ، فالتقدير : أمشي مشياً ، لأن المجيء على حالات ، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال » ، وانظر ٤ / ٣١٢ .
وهذه عبارة ملبسة ، فمرة يفهم منها أنه يعربها حالاً ، وأخرى مفعولاً مطلقاً بفعل محذوف ، وتسبب عن هذا أن اختلف من بعده في تقرير مذهبه . انظر : تعليق محقق المقتضب ومصادره .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٨ .
« وردَّ : بأن الدال على الفعل المذكور إن كان المصدر فَلْيُقَس في كُلِّ فعلٍ له مصدر ولايقتصر فيه على السماع ،ولم يقل بهذا بصري ولا كوفي إلا المبرد . . . . . ولايمكن كون الفعل المذكور [في لقيته فجأة ومفاجأة] دالاً على ذلك الفعل المحذوف لأن اللقاء لايدل على المفاجأة » ، انظر المساعد ٢ / ١٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٤) الذي في المقتضب ٣ / ٢٣٤ : « ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ، لأن الإعطاء ليس من المجئ ، ولكن : جئته سعيا ، فهذا جيد ، لأن المجئ يكون سعياً قال الله عز وجل : (ثم ادعهنَّ يأتينك سعياً) .
- قال في الهمع ٤ / ١٥ : « وشذ المبرد ، فقال : يجوز القياس ، واختلف النقل عنه فنقل قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل ، نحو : أتيته سرعة » .

وعند المبرد ينقاس ؛ لأنه يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله ، لدليل ، كما يحذف عامل سائر المفاعيل للدليل .

ولعل عدم نقل الإجازة عن الأخفش إنما هو لعدم الإطلاع على قوله في المسألة ، لأنهم ظفروا له بالنص على المنع حتى يقولوا : « لم يخالف في هذه المسألة أحد من البصريين والكوفيين إلا المبرد» [١] . / /٣٢١/

(بل يقتصر فيه،) أي : فيما هو نوع للعامل ، (وفي غيره على السماع) ، سواء قلنا : إنه في موضع الحال ، أم لا .

[مايقاس فيه المصدر حالا]

فلا يقاس على ما هو نوع للعامل ، ولا غيره ، (إلا في ، نحو : أَنْتَ الرجلُ عِلْماً ، وهو زهير شعراً ، وأما علماً فعالم) . فيقاس على الأول : أَنْتَ الرَّجُلُ أدباً [٢] ، وعلى الثاني : هوحَاتِم جوداً، والفرق بينهما أن الثاني فيه معنى التشبيه دون الأول ، وعلى الثالث : « أما نُبلاً فنبيل ».

وتقدير الأول : أنت الكاملُ في حال علم ، وحال أدب ، وهذا معنى قول الخليل : « أَنَتْ الرَّجُل فِي هَذِه الحَال » [٣] .

وتقدير الثاني : هو مثل زهير في حال شعر ، ومثل حاتم في حال جود .

---

(١) قاله ابن عقيل في المساعد ٢ / ١٤ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ١٣٨ .
(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٤٣ : « ويحتمل عندي أن يكون تمييزاً » أي : الكامل أدباً . . .وليس ببعيد هذا الاحتمال .
(٣) الكتاب ١ / ٣٨٤ .

وتقدير الثالث : مهما يذكر شخص في حال علم مثلاً ، فالمذكور عالم ، وأصله أن يوصف لك شخص بعلم وغيره ، فتقول للواصف حال كونك منكراً عليه وصفه بغير العلم ، أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ، ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها .

وناصب الحال في الأول ، ما في الرجل من معنى الكامل ، وناصب الثاني مافي زهير من معنى مجيد ، وناصب الثالث : فعل الشرط ، وصاحب الحال مرفوعه .

[المصدر التالي أما عند تميم والحجاز]

(وترفع تميم المصدر التالي « أما ») ، بفتح الهمزة (في التنكير جوازاً مرجوحاً) ، وتنصبه راجحاً ، فتقول على المرجوح : « أما علم فَعَالِمٌ » ، قال سيبويه : « وقد يرفع في لغة تميم ، والنصب في لغتها أحسن »[1] انتهى .

(و) ترفع تميم المصدر التالي « أما » ، (في التعريف) بـ « أل » (وجوباً) ، فيقولون : « أَمَّا العِلْمُ فَعْالِمٌ » بالرفع [2] .

(وللحجازيين في المعرف بأل رفع ، ونصب) ، فيقولون : « أما الْعِلْمُ فَعالِمٌ » ، برفع «العلم» ونصبه ، والرفع أكثر على مايفهم من كلام سيبويه [3] .

(وهو) ، أي : المعرف بأل (في) حال (النصب مفعول له عند سيبويه) ؛ لأنه قال : « كأنه جواب من قال : لِمَهْ »[4] انتهى ، وبهذا يتقدر المفعول له ، والحالية ممتنعة للتعريف ، وكذلك

---

(١) الكتاب ١ / ٣٨٤ .

(٢) الرفع على لغة تميم مع « أل » قال سيبويه ١ / ٣٨٥ : « فإن أدخلت الألف واللام رفعوا » .

(٣) قال : وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام : ١ / ٣٨٥ .

(٤) نصبه عند سيبويه ١ / ٣٨٦ : « وأمّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ ، كأنَّه قال : هو الرجل الكامل العقلَ والرأي، أي للعقل والرأي ، وكأنه أجاب من قال : لِمَهْ ؟ » .

المصدرية ، لأن المصدر التوكيدي لا يكون معرفاً .

(وهو) ، أي : المعرف بأل (والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش) ، فتقول : « أما العلمَ أوأما علماً فعالمٌ » ، بالنصب على المفعولية المطلقة ، والناصب له عنده مابعد الفاء ، إن لم تقترن بما لايعمل مابعده فيما قبله ، فتقدير : « أما علماً فعالمٌ ، مهما يكن من شئ ، فالمذكور : عالمٌ علماً ؛ فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في ، نحو : ﴿ [فَـ] أَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَر ﴾ [1] ، والتقدير : مهما يكن من شئ فاليتيمَ لاتقهر / . /٣٢٢/

وإن اقترن ، نحو : « أمَّا علماً فَلاَ علم لَهُ ، أو فَإِنَّ لَه عِلْماً » ، فالعامل فعل الشرط ، لأن مابعد لا النافية ، وإنْ الإيجابية لايعمل فيما قبله ، وضَعَّف بأن المصدر المؤكد لايكون معرفاً بأل ، ودعوى الزيادة خلاف الأصل .

" فصـــل "

[صاحب الحال معرفة وقد ينكر]

(لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرةً) ؛ لأن صاحب الحال محكوم عليه ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، نحو : « جَاءَ زيدٌ رَاكباً » ، أَوْ قَريباً مِنْها ، ومن غير الغالب قولهم : « عَلَيه مِائةٌ بِيضاً » ، (مالم يختص) ، إمَّا بوصف ، نحو : مَرَرتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ مَاشِياً » .

وإمَّا بإضافة ، نحو: ﴿ في أَرْبَعَةِ أَيْامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلينَ ﴾ [2] .

وإما بعمل ، نحو : « أَعجَبَنِي مُرور بِهِنْدٍ سَرِيعاً » .

---

(١) سورة الضحى آية : ٩ .

(٢) سورة فصلت آية : ١٠ .

(أو يسبقه نفي) ، كقوله :

[٥٥١] مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمىً وَاقِياً ... وَلاَ يُرى مِنْ أَحَدٍ بَاقِياً (١)

(أو شبهه) ، وهو النهي ، كقوله :

[٥٥٢] لاَ يَرْكَنَن أَحدٌ إلى الإحْجَامِ ... يَوْمَ الوَغَى مُتخوِّفاً لِحمامِ (٢)

والاستفهام ، كقوله :

[٥٥٣] يَاصَاحِ هَلْ حُمَّ عيشٌ باقياً فَترى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأَمَلاَ ؟ (٣)

(أو يتقدم الحال) ، على صاحبه ، كقوله :

[٥٥٤] وبالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي(٤) الْعَيْنَ تَشْهَدِ (٥)

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حمىً باقياً) بمجيء الحال من النكرة ، والمسوغ لها وقوعها بعد النفي ، انظر : العيني ٣/ ٢١٤ ، الأشموني ٢ / ١٧٥ ، السلسيلي ٢ / ٥٢٦ ، المساعد ٢ / ١٧ .

(٢) من الكامل ، لقطري بن الفجاءة .
والشاهد فيه قوله : (متخوفاً) بمجيء الحال من النكرة ، والمسوغ وقوعها بعد النهي ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٣٩ ، أوضح المسالك ٢/ ٣١٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٤٤ .

(٣) من البسيط ، لرجل من طيء . .
والشاهد فيه قوله : (باقياً) وهو حال من عيش النكرة . لوقوعها بعد استفهام . انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٣٢ ، المساعد ٢ / ١٨ ، السلسيلي ٢ / ٥٢٦ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣١٦ .

(٤) في الأصل و « ب » وإن تستشهد - بحذف ياء المخاطبة .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بينا) بمجيء الحال من النكرة لتقدمها على صاحبها « شحوب » انظر : الكتاب وفي الأصل : وفي الجسم ، وتشهدي ==

[٥٥٦] مَضَى زَمنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُون بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الغداةَ شَفِيعُ[١]

(أو يكن الوصف به على خلاف الأصل) ، لكونه جامداً ، نحو : « مَرَرْتُ ببر قفيزاً بدرهمٍ، وبماءٍ قِعْدَةَ رجُلٍ / . /٣٢٣/

(أو يشاركه فيه معرفة) ، تقدمت المعرفةُ ، أو تأخرت ، نحو : « هذا عبدُ الله ورجلٌ قائمَين»، و « هؤلاءِ ناسٌ وعبدُ اللَّه مُنْطَلِقِينَ » .

[تقدم الحال على صاحبه وتأخيره عنه]

(و) لشبه الحال بالخبر ، (يجوز تقديم الحال على صاحبه) ، نحو : « جَاءَ راكباً زيدٌ » ، (وتأخيره) عنه ، نحو : « جَاءَ زيدٌ راكباً » .

[موانع تقديمه]

(إن لم [٢] يعرض مانع من التقديم ، كالإضافة إلى صاحبه) ، إضافة معنوية ، نحو : «عَرَفْتُ مَجِيءَ هِنْدٍ مُسْرِعةً » ، فلا يجوز تقديم مسرعةً على هند ، لما في ذلك من الفصل بين المتضايفين .

ولا على المضاف اتفاقاً [٣]، فأما قوله :

---

(١) البيت من الطويل ، لقيس بن ذريح ، والشاهد مجيء الحال (مصاحب تلك) وصاحبها نكرة - لأن الحال جملة مقرونة بالواو، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٤ ، المساعد ٢ / ١٩ ، المغني ٢ / ٤٨٢ ، الهمع ٤/ ٢٢ .

(٢) في «ب» : إن لم يمنع يعرض مانع من التقديم ، وأكثر نسخ التسهيل « يعرض ، وفي بعضها يمنع ، وماأثبت عن متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٤ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٧ .

{٥٥٧} نحن وَطِئنَا خُسَّا دِيَارَكم إذْ أَسْلَمَتْ حُمَاتُكم ذِمَارَكُم (١)

فليس « خسأ » حالا من ضمير المخاطبين ، بمعنى بُعْداً ، وإنما هو جمع خاسئ ، بمعنى : زاجر، فهو حال من فاعل « وطئنا » .

بخلاف الإضافة اللفظية ، فإنه يجوز فيها تقديم الحال على المضاف ، نحو : « هذا ملتوتاً شاربُ السويق الآن ، أو غداً » ، لأن هذه الإضافة في نية الانفصال فلايعتد بها .

[موانع تأخيره]

(أو) يعرض مانع (من التأخير كاقترانه) ، أي : صاحب الحال . (بـ « إلا » ، على رأيٍ) للأخفش ، نحو : « ماجاء راكباً إلا زيدٌ » ، فيمتنع تأخير هذه الحال عن صاحبها ، نص عليه الأخفش في المسائل (٢) وأنشد :

{٥٥٨} ولَيْسَ مُجِيراً إنْ أتى الحَيَّ خَائفٌ وَلاَ قَائِلاً إلاَّ هو المُتَعَيَّبَا (٣)

فأما قوله :

{٥٥٩} مَارَاعَنِي إلاَّ جَنَاحٌ هَابِطاً حَوْلَ البُيُوتِ قَوْطَةُ العُلاَبِطَا (٤)

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، المساعد ٢ / ٢٢ ، اللسان ، «وطأ» ، والشاهد : على ماوضحه الشارح .

(٢) المساعد ٢ / ٢٠ ، قال ابن عقيل : « عند قوم منهم الأخفش . . . » ولم يذكر ابن مالك في شرح التسهيل ولا أبو حيان في الارتشاف من أصحاب هذا الرأي الأخفش ولاغيره .

(٣) من الطويل ، ولم يذكره أحد من أصحاب الشواهد ولا شرح التسهيل .
والشاهد فيه تقدم الحال « قائلاً » على صاحبها المحصور بإلا « هو » وجوبا على رأي للأخفش .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (هابطاً) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، المساعد ==

أنشده سيبويه ، ويظهر من كلام سيبويه ، أن صاحب الحال المبتدأ [١]، وقيل[٢] : الضمير المستكن ، وصحح المصنف الأول [٣] ، لأن الحال خبر ، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما ، قلنا : نعم ، لو تساويا ، فأما إذا كان أحدهما معرفة ، والآخر نكرة ، فجعله للمعرفة أولى .

وعورض : بأن ابن خروف [٤] زعم أن الظرف المتقدم لاضمير فيه عند سيبويه والفراء ، ولهذا لايؤكد ، ولايعطف عليه ، ولايبدل منه ، وعلى هذا يشكل قول ابن جني [٥] في :

{٥٥٥} ... ... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلامُ [٦]

أن العطف على الضمير في الظرف .

(أو تكن) الحال (جملة مقرونة بالواو) ، كقوله تعالى : ﴿ أو كالَّذِي مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ وَهِي خَاوِيةٌ عَلى عُروشِها ﴾ [٧] ، وكقول الشاعر :

== ٢/١٢٣، شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٩ ، المساعد ٢ / ١٨ ، الأشموني ١٧٥/٢.

(١) قال سيبويه ٢ / ١٢٢ : « وحُمل هذ النصبُ على جواز فيها رجلٌ قائماً ، وصار - أي النصب - حين أخر وجه الكلام ، فراراً من القبح » .

(٢) أي : الضمير المستكن في قوله : (مني) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٣٤٧ .

(٥) في الخصائص ٢ / ٣٨٦ : « وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك) ، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه ، وهو (عليك) ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم » .

(٦) عجز بيت من الوافر ، وصدره : ألا يانخلة من ذات عرق ، نسب للأحوص ، المغني ١ / ٣٩٥ ، الخزانة ٣٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٦ ، الأصول ١ / ٣٢٦ ، الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٢٤٥ .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٥٩ .

فعلى تقدير ناصب بعد جناح ، أي : راعني هابطاً ، وجناح : اسم رجل .

(وكإضافته) ، أي : صاحب الحال (إلى ضمير ما لابس الحال) ، بإضافة ، نحو : « جَاءَ زَائِرَ هندٍ أخوُها » ، وبغير إضافة ، نحو : « جَاءَ مُنْقَاداً لِعَمْرٍو صَاحِبُه » ، فلا تؤخر الحال فيهما عن صاحبها ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

[تقديمه على المجرور بحرف]

(وتقديمه) ، أي : الحال (على صاحبه المجرور بحرف) غير زائد (ضعيف على الأصح ، لاممتنع) ،كما قال الأكثرون ، منهم سيبويه[(١)] ، بل قال ابن الأنباري : « إنه خطأ »[(٢)] ، وقال ابن هشام : « إنه لم يسمع تقديمه من لسان العرب »[(٣)] ، واستدل المصنف[(٤)] على الجواز ، بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كافةً لِلنَّاسِ ﴾ [(٥)] ، وبقول الشاعر :

[٥٦٠] تَسلَّيْتُ طُرّاً عنكُم بَعْدَ بَيْنِكم ... بِذِكْرَاكم حَتَّى كأنكُم عِنْدِي [(٦)]

وبقول آخر :

== ٢ / ٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٢ ، الخصائص ٢ / ٢١١ ، النوادر ٤٧٥ ، المحتسب ١ / ٩٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٨ .

(١) قال سيبويه ٢ / ١٢٤ : « مررتُ قَائماً برجلٍ ، لايجوز » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٤٨ .

(٣) المساعد ٢ / ٢١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٧ .

(٥) سورة سبأ آية : ٢٨ ، واستدلاله قائم على أنَّ « كافة » حال من الناس ، والأصل للناس كافةً ، أي : جميعاً ثم قال : وهذا هو الصحيح ، انظر شرحه ٢ / ٣٣٧ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه قوله : (طراً) حيث وقع حالاً من المجرور في عنكم، وتقدم عليه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، المساعد ٢ / ٢١ ، الأشموني ٢ / ١٧٧ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٢١ .

[٥٦١] فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَمَ تَذْهَبُوا فِرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ(١)

يريد : بِقَتْل حِبال فِرْغاً : أي هَدَراً ، وحبال : اسم رجل ، وبقول آخر :

[٥٦٢] لَئِن كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَان صَادِياً إليَّ حَبِيباً ، إنَّها لَحَبِيبُ (٢)

وبأبيات أخر ، وهي ظاهرة فيما ادعاه قابلة للتأويل .

ويتحصل في المسألة ثلاثة أقوال : جواز التقديم مطلقاً ، وهو مذهب ابن كيسان ، والفارسي ، وابن برهان (٣) .

والمنع مطلقاً ، وهو مذهب سيبويه (٤) والأكثرين .

والتفصيل بين أن يكون ذو الحال مضمراً ، أو ظاهراً ، والحال فعل فيجوز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الكوفيين (٥) . / /٣٢٤/

فإن قلت: أطلق الخلاف في حرف الجر ، وهو مقيد بكونه غير زائد ؛ إذ الزائد يجوز تقديم الحال عليه اتفاقاً ، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول ، فتقول :« مَاجَاءَ رَاكِباً مِنْ أَحد»، و«مَا

---

(١) البيت من الطويل ، لطلحة بن خويلد الأسدي ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، المحتسب ٢/ ١٤٨ ، الأشموني ٢ / ١٧٧ ، العيني ٣ / ١٥٤ .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) البيت من الطويل ، لعروة بن حزام ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، العيني ٣ / ١٥٦ ، الخزانة ٣ / ٢١٢ ، الأشموني ٢ / ١٧٧ .
والشاهد فيه قوله : (هيمان) وقع حالاً من الياء في « إلى » متقدما على عليها وهي مجرورة بإلى والتقدير: لئن كان برد الماء حبيباً إليَّ حال كوني هيمان صاديا انها لحبيب . كما قدره العيني ٢ / ١٧٧ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٥) الإنصاف ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

رَأَيْتَ رَاكِباً مِنْ أحدٍ » ؟ ، قلت : حرف الجر حيث أطلق انصرف إلى غير الزائد .

[تقديمه على المرفوع والمنصوب]

(ولا يمتنع تقديمه) ، أي : الحال (على) صاحبه (المرفوع) ، فيجوز : « جَاءَ مُسْرِعاً زَيْدٌ » ، وعليه قوله :

{٥٦٣} وما كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ إن جَاءَ سَالِماً أَبُو حجرٍ إلاّ لَيَالٍ قَلائِـلُ (١)

(و) على صاحبه (المنصوب) ، فتقول : « لَقِيتُ رَاكِبةً هنداً » ، وعليه ، قوله :

{٥٦٤} وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِيئِينَ أُسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهم حَتَّى يُلاَقَوا وَلائِيَا (٢) .

(خلافاً للكوفيين في المنصوب بالظاهر مطلقاً) ، سواء أكان الحال اسماً ، نحو : « رَأَيْتُ رَاكِبةً هِنْداً » ، أم فعلاً ، نحو : « رأيت تركَبُ هنداً » ، والسماع يرد قولهم ، فَمِنْ الاسم ماتقدم ، ومن الفعل ، قوله :

{٥٦٥} لَنْ (٣) يَرَانِي حَتَّى يَرَى صَاحِبٌ لِيَ أَجْتَنِي سُخْطَهُ يَشِيبُ الغُرَابا (٤)

---

(١) من الطويل ، للنابغة الذبياني .
والشاهد فيه قوله : (سالماً) اذ تقدمت الحال على صاحبها المرفوع : أبو حجر ، انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٤١، المساعد ٢ / ٢٢ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٠ ، والأشموني ٣ / ١١٦ ، والرواية فيها « فما » كالديوان ١٢٠ ، وفي الأصل « إن جاء » .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مسيئين) فتقدمت الحال على صاحبها المنصوب « أسرتي . . » انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٥ .

(٣) في الأصل و « ب » تراني وترى- تصحيف .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .==

أي : لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه ، حتى يرى الغراب يشيب ، وفهم من قوله : (الظاهر) الجواز مع المضمر ، نحو : « مُسَافِراً أكْرَمَتْنِي هِنْدٌ » .

(و) خلافاً لهم (في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال) ، فيمنعون : « مسرعاً جاءَ زَيدٌ»، وفهم من قوله : (الظاهر) الجواز مع المضمر ، وهو إجماع ، قال الله تعالى : ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ﴾(١) .

وقوله: (المؤخر)/ جار على مازعم بعض النحويين (٢) ، من أن من الكوفيين من لا يمنع /٣٢٥/ تقديم حال الظاهر ، إذا كان الفعل متقدماً ، نحو : « قام مسرعاً زيدٌ » ، وإنما يمنع إذا تأخر الفعل ، والصحيح الجواز مطلقاً ، كقول العرب : « شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ » (٣) ، أي : متفرقين يرجع الحالبون ، وقال :

[٥٦٦] سَرِيعاً يَهُون الصَّعْبُ عِنْد أولي النُّهى
إذَا بِرَجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوا البأسَا (٤)

(واستثنى بعضهم) ، أي : الكوفيين ، (من حال المنصوب ما كان) الحال (فِعْلاً) فأجاز نحو : «رأيت تضحك هنداً » ، لأنه لايتسلط «رأيت » على « تضحك » تسلط المفعول به ، فلا يتوهم فيه المفعولية ، وفي المنصوب بعده البدلية ، والصحيح الجواز مطلقاً .

== والشاهد فيه قوله : (يشيب) على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٠ ، المساعد ٢ / ٢٣.

(١) سورة القمر آية : ٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤١ .

(٣) مجمع الأمثال ١ / ٣٥٨ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (سريعاً) إذ تقدم الحال على صاحبه المرفوع وعلى الفعل معا ، انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٤٢ ، المساعد ٢ / ٢٤ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٠ .

[مايضاف إلى صاحب الحال]

ويجوز أن يضاف عامل الحال إلى صاحبه ، نحو ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعكم جَمعياً ﴾ (١) .

(ولايضاف غير عامل الحال إلى صاحبه) ، فلا يقال : « جَاءَ غُلَامُ هِنْدٍ مجَرَّدةً » ، على الأصح، خلافاً للفارسي (٢) ، لأن العامل في صاحب الحال حينئذ لايصح أن يعمل في الحال بوجه(٣)، (إلا أن يكون المضاف جزأه) ، أي : جزء ما أضيف إليه ، نحو : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أَنْ يَأْكُلَ لَحْم أَخِيه مَيْتاً ﴾(٤) ، (أو كجزئة) ، أي : كجزء ما أضيف إليه ، نحو : ﴿ أَنِ اتَّبِع مِلَّةَ إِبْراهِيم حَنِيفاً﴾ (٥) ، وذلك لصحة الأستغناء عن المضاف .

" فصـــــل "

[تقديم الحال على عاملها]

(يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً)، نحو: ﴿خشَّعاً أَبْصَارُهُم يخرجون﴾(٦)، و«شَتَّى تَؤُوب الحَلَبَةُ » ، ومنع الجرمي(٧) التقديم، لشبه الحال بالتمييز، ويرده السماع .

---

(١) سورة المائدة من الآية : ٤٨ ، فـ « جميعاً » حال من « كم » و « مرجع » مصدر ميمي بمعنى الرجوع عامل في الحال النصب .

(٢) في الأمالي الشجرية ٣ / ٩٦ : « وقال أبو علي في المسائل الشيرازيات : قد جاء الحال من المضاف إليه » .

(٣) « لأن حق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال ، كما لايكون صاحب خبر ؛ لأنه مكمل للمضاف ، وواقع منه موقع التنوين » ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٢ .

(٤) سورة الحجرات آية : ١٢ .

(٥) سورة النحل آية : ١٢٣ .

(٦) سورة القمر آية : ٧ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٣٤٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٥٢ .

(أو) كان (صفة تشبهه) ، أي : تشبه الفعل المتصرف بتضمنها معنى الفعل وحروفه ، وقبول علامات الفروع ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : «مسرعاً زيدٌ رَاحِلٌ » ، و « زيدٌ مجرداً مضروب » ، و « زيد موسراً ومُعْدَماً سمحٌ » .

[موانع تقديمها على العامل]

(و) الحال أنه (لم يكن) العامل في الحال (نعتاً) ، فإن كان كذلك امتنع التقديم ، نحو : أ[«مررت برجل ذاهبة فرسُه ، مكسوراً سَرْجُهَا » ، فـ « مسكوراً » حال من فرسه ، والعامل فيها /٣٢٦/ «ذاهبة » التي هي نعت لـ «رجل »/ ، فلا يجوز أن يقال: مررتُ بِرَجُل مَكْسوراً سَرْجُها ذَاهِبَةً فَرَسُه، أ] هذا تقرير كلام المصنف[١] .

واعترض :[٢] بأن المنع ليس لتقديم الحال على العامل الواقع نعتاً ، بل لما في ذلك من لزوم تقديم ضمير سرجها على مفسره ، وليس من المواضع المستثناة في ذلك ، وقد نص النحاة على منع التقديم هنا ، فلو كان عامل الحال نعتاً ، وليس فيه هذا جاز تقديم الحال عليه وحده ، نحو : « مررت بامرأةٍ ضاحكةً راكبةٍ » ، بتقديم « ضاحكةً » حالاً على[٣] عاملها « راكبة » صفة « امرأة » ، ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه مفعولاً به ، وحالاً ، وظرفاً ، ومصدراً ، وإنما منعوا تقديم الحال على المنعوت لا على النعت .

(ولا صلة « لأل ») ، نحو : « الجائي مسرعاً زيدٌ » ، فلا يجوز أ[« مسرعاً الجائي زيدٌ » ، ولا «أل مسرعاً جائي ، زيدٌ » ، بل يجب التأخير، فتقول : « الجائي مسرعاً زيدٌ .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٣ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٦ .

(٣) « على » من ب وسقطت من الأصل .

(أو حرفٍ مصدري) ، نحو : « يُعْجِبُني أَنْ يَقُومَ مُسْرِعاً » ، فلا تقول : « يعجبني أن مسرعاً يقوم » .

وفصل غيره بين العامل فيمتنع كما تقدم ، وغير العامل فلا يمتنع ، فتقول : « عجبتُ مما باكياً يُرَى زَيْدٌ » ، والأصل : عجبت مما يُرى زيدٌ باكياً .

وفهم من كلامه : أنه إن كان صلة لغير « أل » أوغير الحرف المذكور ، لم يمتنع التقديم عليه ، نحو: « عجِبْتُ مِنَ الذَّي خَائِفاً جَاءَ . » ، الأصل من الذي جاء خائفاً .

(ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدري) ، نحو : « يعجبني ركوب الفرْسِ مُسْرجاً » ، فلا يجوز، « مسرجاً ركوب الفرس » ، فإن كان المصدر غير مقدر بالحرف جاز ، نحو : « قائِماً ضَرْباً زَيْداً » ، الأصل : ضرباً زيداً قائماً ، أي : اضرب .

(ولا مقروناً بلام الابتداء) ، في غير باب « إن » ، نحو : « لأصْبِرُ محتسباً » .

(أو القسم) ، نحو : « لأعْتَكِفنَّ صائماً » ، « فلو انفصلت اللام جاز التقديم ، نحو : «لمحتسباً أصبرَ » ، و « لإلى زيد راغباً أذهب » ، وكذا إن كانت لام الابتداء داخلة في خبر « إن» ، فإنه يجوز التقديم ، نحو : « إنَّ زَيْداً مُسْرعاً لَذَاهِبٌ » ، قاله المرادي [(١)] / . /٣٢٧/

(ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف) ، نحو : « ما أحسن هنداً مجردة » ، فلا يجوز : ما مجردةً أحسن هذا هنداً .

(أو) كان (صلةً لـ « أل ») ، نحو : « الجائي مسرعاً زيدٌ » .

---

(١) شرح لتسهيل للمرادي ١ / ٣٥٨ .

(٢) كذا مجردة ومتجردة ، والأنسب أن يكونا بلفظ واحد .

(أو حرف مصدري) ، نحو : « يعجبني أن يقوم مسرعاً » .

(أو مصدرا مقدراً بحرف مصدري) ، نحو : « يعجبني ركوب الفرس مسرجاً » .

(أو مقرونا بلام الابتداء) ، نحو : « لأصبر محتسباً » .

(أو القسم) ، نحو : « لأقومنَّ طائعاً » .

(أو جامداً ضُمِّنَ معنى مشتق) ، كحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، فإذا قلت : « هذا زيد قائماً»، امتنع أن تقول : « قائماً هـذا زيـدٌ » ، سواء جعلت العامل « هاء » التنبيـه ، أو اسم الإشـارة.

(أو أفعل تفضيل) ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » ، فلا تقول : « زيدٌ خطيباً أفصحُ الناس » ؛ لانحطاط اسم التفضيل[1] عن اسم الفاعل ، ونحوه ؛ بعدم قبوله علامات الفروع من التأنيث والتثنية ، والجمع[2] .

(أو مفهم تشبيه) ، نحو : « زيدٌ مثلك شجاعاً » ، فلايجوز أن تقول : » شجاعاً مثلك » ، وكذا لو حذفت « مثل » ، نحو : « زيدٌ الشمس طالعةً » بالنصب ، فلا يجيز البصريون[3] : « زيدٌ طالعةً الشمس » ، وأجازه الكسائي [3] .

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٥ .

(٢) اسم التفضيل يقبل علامات التأنيث التثنية والجمع لزوماً في نحو الزيدون الأفضلون أو الأفاضل والزيدان الأفضلان وهذا الفضلى والهندات الفضليات ، ويجوز ذلك فيه إذا كان مضافاً إلى معرفة نحو الزيدون أفضلو القوم ، والزيدان أفضلا القوم ، كما يجوز الافراد فتقول أفضل القوم مع المثنى والجمع ، أما قوله : (لايقبل علامات الفروع) إذا كان مجرداً من أل والإضافة إلى معرفة .

(٣) المساعد ٢ / ٢٩ .

[توسيط العامل بين حالين]

(واغتفر) عند الجميع[١] (توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً) ؛ نحو : « هذا بسراً أطيب منه رطبا » ، فأفعل التفضيل عامل في الحالين ؛ لتضمنه معنى عاملين ، أي : هذا يزيد طيبه في هذه الحال ، على طيبه في هذه الحال ، وهذا مذهب أبناء جني ، وكيسان ، خروف[٢] ، وهو الأظهر من كلام المازني ، وقال المصنف : « إنه مذهب سيبويه »[٣] ، وقيل: العامل فيهما كان التامة مقدرة مع إذا فيما يستقبل ، ومع إذ لمامضى ، وهو مذهب المبرد[٤] ، والزجاج[٥] ، والسيرافي[٥] .

وجوز بعض المغاربة[٦] ، كون المضمر كان الناقصة ، والمنصوبان خبركان لاحالان ، واستدل على ذلك بالتعريف ، نحو : « زيدٌ المُحسِنَ أفضل مِنهُ المُسيَ » .

ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : (غالباً) وكأنه أشار به إلى ما أجازه بعضهم ، من جواز تأخيرهما بشرط أن تلي الحال الأولى أفعل التفضيل مفصولاً بها بينه وبين المفضل عليه ، فتقول : هذا أَطْيَبُ بُسراً مِنْهُ رُطَباً ، وإلا فقد نصوا على امتناع تقديم الحالين ، وتأخيرهما عن أفعل التفضيل، وأن ذلك لم يسمع .

(وقد يفعل ذلك بذي التشبيه) ، فيعمل في حالين ، إحداهما / متقدمة عليه ، والأخرى /٣٢٨/ متأخرة عنه ، كقوله :

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٣١ .
(٢) الارتشاف ٢ / ٣٥٣ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٤ .
(٤) المقتضب ٣ / ٢٥٠ .
(٥) الارتشاف ٢ / ٣٥٣ .
(٦) المساعد ٢ / ٢٩ .

[٥٦٧] أنا فذاً كَهُمُ جَميعاً فَإنْ أمـــ ـــدُد أُبدْهم ، ولات حين بقاءِ [١]

وقوله :

[٥٦٨] تُـعَـيِّرُنَـا أَنَـنَـا عَـالَـــةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُم مُلُوكاَ [٢]

أي : نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم ، فحذف « مثلا » وأقام المضاف إليه مقامه متضمناً معناه ، وأعمله بما فيه من معنى التشبيه ، قال في الارتشاف : « والصحيح ، أن النصب فيهما بمقدر ، أي : إذا كنت فذاً ، وإذا كنا صعاليك » [٣] .

[تقديم الحال على الظرف والجار]

(فإن كان الجامد ظرفاً ، أو حرف جر مسبوقاً بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كان) العامل في الحال (ظرفاً) ، نحو : « زيدٌ [٤] في البستان مع عمر » ، بجعل « في البستان» حالاً عامله ، و « مع عمرو » خبر زَيْد" وهو العامل في الحال (أو) كان العامل في الحال (حرف جر) ، نحو : « زَيْدٌ عند عَمْروِ في الدار » بجعل « عند عمرو » حالا عامله و « في الدار » خبر زيد[٤] .

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أنافذّا كهم) حيث توسط العامل الذي فيه معنى الفعل وهو كاف التشبيه بين حالين متقدمه عليه هي : فذاً ، ومتأخرة عنه هي جميعاً . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٥ ، المساعد ٢ / ٣٠ .

(٢) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٦ ، المغني ٢ / ٤٩٠ ، المساعد ٢/ ٣١ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٣ ، الارتشاف ٢ / ٣٥٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٥٥ .

(٤) في الأصل و «ب» عكس المثالان فجعل مثال العامل الظرف: زيد عند عمرو في الدار ومثال العامل حرف لجر : زيد في البستان مع عمرو ، وهو ذهول تابع فيه بن عقيل دون تنبيه ، فابن عقيل مثل للحال في ==

ومقابل الأصح ماذهب إليه الأخفش في أحد قوليه(١) ، والفراء (٢) : من إجازة توسيط الحال بين المخبر عنه المتقدم ، والخبر المتأخر ظرفاً ومجروراً ، سواء أكان الحال كذلك ، كما سبق ، أم أسماً ، أم جملة اسمية مقترنة بالواو ، وهـو المشار إليه بقوله .

(ويضعف إن كان) عامل (٣) الحال (غير ذلك) ، أي : غير ظرف ، أو حرف جر ، نحو : ﴿والسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه ﴾ (٤) في قراءة (٥) من نصب « مَطْويات » ، وقوله :

[٥٦٩] بِنَـا عَاذَ عَوْفٌ وَهُو بادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُم فَلَمْ يَعْدَم وَلاَءً ولاَ نَصْراً(٦)

ونحو : « زيدٌ وماله كثير بالبصرة » ، وتأولها المانعون (٧) .

== المسألتين والمصنف أورد ذلك مثالا للعامل في الحال ، وإنما أفسد عليه الأمر أن أعاد الضمير في « إن كان » على العامل وفسره به » وابن عقيل أعاده على الحال .، ولو حذف « العامل في الحال » في الموضعين انعكس الأمر وبقيت عبارة الشيخ خالد صحيحة .

(١) انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٦ .

(٢) قال الفراء في معانيه ٢ / ٤٢٥ : « ومن قال : (مطويات) رفع السموات بالباء التي في يمينه ، كأنه قال : والسموات في يمينه وينصب « المطويات » على الحال أو على القطع ، والحال أجود » .

(٣) في الأصل و«ب» (إن كان) عامل الحال (غير ذلك) فأعاد الضمير المستتر في كان على عامل الحال وفسره به كما فعل في الموضعين السابقين ، وهذا يفسد كلام ابن مالك ويناقض شرحه بعد فالكلام عن الحال لاعامله وكذلك الاستشهاد .

(٤) سورة الزمر آية : ٦٧ .

(٥) هي قراءة عيسى بن عمر ، مختصر شواذ ابن خالويه ١٣٢ ، وقراءة الجدري ، البحر المحيط ٧ / ٤٤٠ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بادي ذلة) بنصبه حالاً من الضمير المستقر في خبر المبدأ « لديكم » ، انظر : المساعد ٢/ ٣٢، الأشموني ٢ / ١٨٢ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٣٢ ، التصريح ١ / ٣٨٥ .

(٧) منعها ابن هشام في أوضح المسالك وقال ٢ / ٣٣٤ : « والحق أن البيت ضرورة ، . وأن « السموات » عطف على ضمير مستتر في « قبضته ؛ لأنها بمعنى مقبوضته ، لامبتدأ و « بيمينه » معمول الحال ، لاعاملها» .

[الخبرية والحالية في شبه الجملة مع ما يحتملهما]

(ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيد قائما فيها) ، لتكرار « فيها » ، (بل يترجح على الخبرية)؛ لتقدم « فيها » ، لأنه من حيث التقدم ، الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة ، وضابط هذه المسألة : أن يقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف ، أو مجرور ، ومعه [١] ما يصلح للخبرية والحالية ، فإنه يجوز جعله خبراً ، أو جعله حالاً بلا خلاف . إن لم يتكرر ما في الجملة من ظرف ، أو مجرور ، فإن تكرر الظرف ، أو الجار والمجرور ، - والحال أنه صالح للخبرية -، ففيه خلاف[٢] ، والأصح : أن النصب على الحالية راجح على الرفع على الخبرية ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِين
سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهاَ ﴾ [٣] . / /٣٢٩/

(وتلزم هي) ، أي : الخبرية (في ، نحو : فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ) ، مما لايصلح الظرف ، أو المجرور فيه للخبرية ، فيجب رفع « راغب » على الخبرية ، ويمتنع نصبه على الحالية ؛ لأن « فيك » ناقص لايصلح للخبريه، تكرر « فيك » ، أم لم يتكرر ، (خلافاً للكوفيين في المسألتين) . حيث أوجبوا النصب في نحو : فيها زَيْدٌ قَائِماً فيها ، وجوزوه في نحو : فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ .

وحجتهم في الأولى : نصب « خَالِدينَ » على الحال ، وأجيب : بأنه لايقتضي الوجوب ، بل الرُّجحَان ، على أن الأعمش [٤] قرأ : ﴿ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدُون فِيهَا ﴾ [٣] بالرفع .

وحجتهم في الثانية ، قوله :

---

(١) في الأصل و «ب» في المتن « وله » وصوب في الهامش « ومعه » .
(٢) قال ابن مالك في شرحه ٢ / ٣٤٧ : « ادعى الكوفيون أن النصب في مثل هذا لازم ، لأن القرآن نزل به لا بالرفع . وهذا لايدل على أن الرفع لايجوز ، بل يدل على أن النصب أجود منه » .
(٣) سورة هود آية : ١٠٨ .
(٤)

[٥٧٠] فَــلاَ تَلحَنِي فِيـها فَــإِنَّ بِحُبِّها أَخَاكَ مُصَابٌ القَلْبِ جَمًّا بَلاَبِلُه [(١)]

في رواية نصب « مصاب » و « جماً » ، وأوّل على أن الخبر محذوف ، والتقدير : فإن بحبها أخاك شغف أو فتن ، فإن ذكر الباء داخلة على الحب مشعرة بمعنى شغف ، أوفتن ، كما أن دخول في على الزمان أو المكان مشعر بمعنى أين ، والمشهور في الرواية رفع « مصاب » ، و « جم »[(٢)] .

" فصـــل "

[تعدد الحال مع اتحاد العامل وتعدد صاحبها أو اتحاده]

(يجوز إتحاد عامل الحال مع تعددها ، واتحاد صاحبها أو تعدده ، بجمع وتفريق) ، مثال تعدد الحال مع اتحاد صاحبها ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً مُسْرِعاً » ، فـ « جاء »[عامل][(٣)] صاحب الحال ، و«زيد » صاحبها ، وهما متحدان ، والحال متعددة ، وإنما جاز تعددها ، لأن لها شَبَهاً بالخبر ، هذا هو المختار .

وزعم ابن عصفور [(٤)] أن فعلا واحداً لاينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد قياساً على الظرف ، واستثنى أفعل التفضيل ، فإنه ينصب حالين كما ينصب ظرفين ؛ لتضمنه معنى عاملين، وإلى المنع ذهب الفارسي وجماعة [(٥)] ، فإن ورد ماظاهره التعدد ، مع اتحاد الصاحب ،

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مصابَ ، وجمّاً) بالنصب على الحال ، مع عدم صلاح « بحبها » ، خبر لاسم إن ، انظر: الكتاب ١ / ١٣٣ ، الخزانة ٨ / ٤٥٢ ، المقرب ١ / ١٠٨ ، المغني ٢ / ٧٧٣ ، شرح ابن مالك ٢/ ٣٤٨ ، والسلسيلي ٢ / ٥٣٤ ، والمساعد ٢ / ٣٤ .

(٢) وهي رواية سيبويه ، والمغني .

(٣) « عامل » من هامش ب .

(٤) المقرب ١ / ١٥٥ .

(٥) أوضح المسالك ٢ / ٣٤٠ .

كقوله :

{٥٧١} عَلَيَّ إِذَا مَا جئتُ لَيْلَى بِخفْيَةٍ زِيَارَة بَيْتِ اللَّه رَجْلَانَ حَافياً (١)

جعلوا « حافياً » صفة لـ « رَجْلَان » ، أو حالاً من الضمير المستتر في « رَجْلَان » .

ومثال تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع في الحال ، قوله تعالي : ﴿ وَسَخَّر لَكُم الشَمْسَ والْقَمرَ دَائِبَيْن ﴾ (٢) ، وقوله :

{٥٧٢} مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُـفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (٣)

ومثال ذلك ، بتفريق في الحال : « لَقِيتُ زيداً مُصْعداً مُنْحَدِراً » ، قال المرادي : « يتعين جعل الحال الأولى للثاني ، وهو المفعول ، والثانية للأول ، وهو الفاعل ، لأنه إذ فعل ذلك اتصل أحد الوصفين ، بصاحبه فلا يعدل عنه إن خيف لبس ، فإن أُمِنَ جاز جعل الأولى للأول ، والثانية للثاني/ ، كقوله : /٣٣٠/

{٥٧٣} خَرجْتُ بِها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ (٤)

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (رجلان ، حافيا) بتعدد الحال لواحد ، وهو ياء المتكلم . انظر : المغني ٢ / ٥١٣ ، الأشموني ٢ / ١٨٤ ، لسان العرب « رجل » ، أوضح المسالك ٢ / ٣٣٥ ، ديوان المجنون ١٠٣

(٢) سورة إبراهيم أيه : ٣٣ .

(٣) من الوافر ، لعنترة .
والشاهد فيه قوله : (فردين) حيث نصبه على الحال من الفاعل ، والمفعول والحال مثنى غير معرفة ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٩ ، ابن يعيش ٢ /٥٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٥٥ ، الأمالي الشجرية ١/ ٢٦، وفيها : خِلْوَيْنِ بدل : فردين .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس .
والشاهد فيه قوله : (أمشي تجر) كلاهما في محل نصب على الحال ، والأول صاحبها تاء المتكلم ،==

وقد عكس بعضهم ، فقال : بجعل ماتقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم ، وما تأخر للمفعول ، ولو جعلت الآخر للأول جاز مالم يلبس ، وحكاه في البديع عن ابن السراج [١] ، وكذا قال ابن يعيش [٢] انتهى .

[الحال من الأقرب إلا لمانع]

وإذا تعدد الصالح للحال مع اتحاد الحال (و) كان أحدهما أقرب (لاتكون الحال لغير الأقرب) ، فإذا قلت : « لقيت زيداً راكباً » ، فـ « راكباً » حال من زيد ، لقربه ، لا من التاء ، وأجاز الزمخشري[٣] : أن يكون حالاً من كل واحد منهما .

[وجوب تعددها وكثرته]

ويتعين الأول (إلا لمانع) من تذكير ، أو تأنيث ، أو غيره ، فيكون لغير الأقرب ، نحو : «لقيت عائشة راكباً » ، وتقدم الكلام على مسألة « لقيت زيداً مُصْعِداً منحدراً » .

(وإفرادها) ، أي : الحال (بعد « إما ») المكسورة (ممنوع) ، في النثر والنظم ، فيجب أن تردف بحال أخرى مقرونة بـ « إما » ، أو بأو ، كقوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ [٤] ، وكقوله :

== والثانية الهاء في بها .
ديوانه ٣٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٥٠ ، المغني ٢ / ٦٢٢ ، الارتشاف ٢ / ٣٥٩ ، أوضح المسالك ٢/ ٣٣٩ ، والسلسيلي ٢ / ٥٣٥ ، وابن يعيش ٢ / ٥٥ ..
وروايته الديوان : مرحل بدل : مرجل .

(١) الأصول ١ / ٢١٨ .
(٢) شرح المفصل ٢ / ٥٦ .
(٣) المفصل ص : ٦١ .
(٤) سورة الإنسان آية : ٤ .

[٥٧٤] وَقَدْ شَفَّنِي أَلاَّ يَزَال يَرُوعُنِي خَيالُك إِمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِيًا [١]

(و) إفراد الحال (بعد « لا ») النافية (نادر) ، في النثر ، ومستباح في الشعر ، كقوله :

[٥٧٥] قَهرْتَ العِدَا لاَ مُسْتَّعِيناً بعصبةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ والمكْر [٢]

والكثير المستعمل في الكلام أن تردف بحال أخرى معها ، نحو : « جِئْتُ لاَ رَاغِباً وَلارَاهِباً » .

[إضمار عاملها جوازا]

(ويضمر عاملها) ، أي : الحال (جوازاً لحضور معناه) ، كقولك للمسافر : « رَاشِداً مَهْدِياً» بإضمار « تذهب » ، وللقادم من سفر : « مبروراً » ، بإضمار « رجعت » .

(أو تقدم ذكره في استفهام) ، نحو : « رَاكِباً » ، لمن قال : كَيْفَ جِئْتَ ؟ بإضمار « جِئْتُ » .

(أو غيره) ، أي : غير الاستفهام ، نحو : « بَلَى مُسْرِعاً » ، لمن قال : « لَمْ تَنْطَلِق » ، بإضمار «انطلَقْتُ » ، ومنه عند سيبويه [٣] : ﴿ بَلَىَ قادرين ﴾[٤] بإضمار : نجمعها ، لدلالة ﴿ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ﴾[٤] عليه ، وجعله الفراء مفعولاً لـ«يحسب» مقدراً ، لدلالة ﴿ أيحسب الإنسان ﴾ [٤] ،

---

(١) من الطويل ، نسبه في الدرر إلى الأخطل .
والشاهد فيه قوله : (إمَّا طارقا أو مغاديا) بإرداف الحال الواقعة بعد إمّا بأخرى مقرونة بـ « أو » ، انظر : الهمع ٤ / ٣٨ ، المساعد ٢ / ٣٦ ، الدرر ٢ / ١٨٦ ، ولم أجده في ديوانه .

(٢) من الطويل ، لزياد ابن يسار .
والشاهد فيه قوله : (لامستعيناً) بإفراد الحال بعد « لا » دون تكرار ، وهو جائز في الشعر ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٥١ ، الهمع ٤ / ٣٩ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٤٦ .

(٤) سورة القيامة من الآية : ٣ ، ٤ .

والتقدير عنده [١] :/ بلى فليسحبنا [٢] قادرين . /٣٣١/

[إضمار عاملها وجوباً]

(و) يضمر عامل الحال (وجوباً إن جرت) الحال مثلاً ، كقولهم : « حَظِيِّينَ [٣] بَنَاتٍ صَلِفين كِنَّاتٍ »[٤] . بإضمار « عرفتهم » ، ولا يجوز ذكره ، لأن الأمثال لاتغير ، وحظيين[٣] : جمع حظي[٥] ، بفتح الحاء المهملة ، وكسر الظاء المعجمة ، من الحظوة بضم الحاء وكسرها ، يقال : حَظِيَتُ المَرْأةُ عِنْد زَوْجِها حُظْوَة ، وبَنَاتٍ : جمع بنت ، وصلفين : جمع صلفة [٥] بفتح المهملة ، وكسر اللام من الصلف ، وهو عدم الحظوه ، يقال : صَلِفَتِ المَرأةُ تَصْلَفُ صَلَفاً : إذا لم تحظ عند زوجها ، وأبغضها ، وكَنَّاتٍ : جمع كنة ، والكنة ، بفتح الكاف : امرأة الابن ، وتجمع في التكسير على كنائن ، كأنه[٦] جمع كنينة .

(أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً) ، فالأول ، نحو : « بِعتُه بِدَرهم فَصَاعِداً » ، بإضمار « فذهب الثمن صاعداً » .

والثاني نحو : « تصدق بدينارٍ فَسَافِلاً » ، بإضمار ، فانحط المتصدق به سافلاً .

حال كون الحال (مقرونة بالفاء) ، كما تقدم ، (أو ثم) ، قال سيبويه : « وثم بمنزلة الفاء،

---

(١) قال الفراء في معانيه ٣ / ٢٠٨ : « وقوله « قادرين » نصبت على الخروج من « نجمع » كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك ، بى قادرين على أقوى منك . . . ولو كانت رفعاً على الاستئناف على أكثر من ذا - كان صوابا » .

(٢) في «ب» « فلتحسب قدرين » ، وما أثبت عن المساعد ٢ / ٣٧ .

(٣) في «ب» : « حظين » .

(٤) مجمع الأمثال ١ / ٢٠٩

(٥) في الأصل : حظية وصلفه ومثل هذا لايجمع جمع مذكر سالم .

(٦) في «ب» « لأنه » تحريف .

تقول : ثمَّ صَاعِداً ، إلاَّ أنَّ الفاء أكثر في كلامهم »[١] انتهى ، وفهم منه أن الواو ، لاتأتي هنا ، وهو الموافق لنصوص النحويين .

(أو نابت) الحال (عن خبر) ، نحو : « ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً » .

(أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل [٢] في توبيخ وغيره) ، فالأول ، نحو : « أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، والثاني : « هَنِيئاً مَرِيئاً » ، كأنك قلت : [ثبت] [٣] لَكَ هَنِيئاً مَرِيئاً ، وتقدم الكلام على ذلك .

[حذف الحـال]

(ويجوز حذف الحال مالم تنب عن غيرها) ، كالنائبة عن الخبر ، والنائبة عن الفعل – كما تقدم– .

(أو يتوقف المراد على ذكرها) ، نحو : ﴿ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً ﴾ [٤] .

[قد يعمل فيها غير عامل صاحبها]

(وقد يعمل فيها) ، أي : في الحال ، (غير عامل صاحبها) ، نحو : « إِنَّ هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً »، فظاهر كلام سيبويه [٥] أن منطلقاً منصوب باسم الإشارة ، وهو حال من زيد ، والعامل في زيد

---

(١) الكتاب ١ / ٢٩١ .

(٢) ساقطه من الأصل و « ب » ، مثبتة عند ابن مالك ٢ / ٣٤٨ .

(٣) [ ] سقط من ب .

(٤) سورة الإسراء من الآية : ٣٧ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٣٤٧ : « هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ماقبله مبنياً على الابتداء ، لأن المعنى واحد في أنه حال ، وأن ماقبله قد عمل فيه ، ومنعه الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولاً على إنَّ ، وذلك قولك : إنَّ هذا عبد الله منطلقاً . . » وانظر ٢ / ٨٦ ، ٨٧ .

«إن »] ومثله : ﴿ إنَّ هَذِه أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدةً ﴾ (١) فأمة : حال ، والعامل فيها اسم الاشارة ، وأمتكم: صاحب الحال ، والعامل فيها « إن » فاختلافهما في العامل كاختلاف التمييز ، والمميز في العامل ، نحو : « له عشرون درهماً » ، فـ « درهماً » منصوب بـ « عشرون » ، و « عشرون » مرفوع بالابتداء/ (خلافاً لمن منع) ، وهم الأكثرون (٢) نظراً إلى أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، كالصفة والموصوف ، والحال وصف في المعنى . /٣٣٢/

" فصـــل "

[الحال المؤكدة ومواضعها]

و (تؤكد بالحال مانصبها من فعل)(٣) ، نحو : ﴿ وَلاَ تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (٤) .

(أو) من (اسم يشبهه) ، نحو : ﴿ وَهُو الحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ (٥) ، قال المصنف : « فـ « الحق » صالح للعمل فلا حاجة إلى تكليف إضمار عامل بعده (٦) .

---

(١) سورة الأنبياء آية : ٩٢ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦١ : « وهو الذي تختاره » ، وأجاز ابن جني أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ، من حيث كانت ضرباً من الخبر ، انظر : الخصائص ٢ / ٢٠ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦٢ : « والحال إن دلت على معنى لايفهم مما قبلها فهي المُبَيِّنَة ، وإن دلت فهي المؤكِّدة » .

(٤) سورة البقرة آية : ٦٠ .

(٥) سورة البقرة آية : ٩١ .

(٦) شرح ابن مالك ٢ / ٣٥٧ - وقال سيبويه ٢ / ٨٦ : « هذا باب . . . ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدإ . . . قوله عز وجل ﴿ هو الحقُّ مصدقاً ﴾ .

(وتخالفهما) ، أي : الحال المؤكده وناصبها (لفظاً)[١] ، نحو : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِينَ ﴾ [٢] ، (أكثر من توافقهما) ، لفظاً ، نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [٣] .

(ويؤكد) - بالبناء للمفعول - (بها) ، أي : بالحال (أيضاً في بيان يقين) ، كقوله :

[٥٧٦] أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ ؟ [٤]

أي : لاشك فِيَّ .

(أو) بيان (فخر) ، نحو : « أَنَا ابْن عَلِيٍّ شجاعاً ، وابنُ حَاتِمٍ جُواداً » .

(أو) بيان (تعظيم) ، نحو : « أَنَا ابن عُمَر جَلِيلاً مَهِيباً » .

(أو) بيان (تصاغر) ، نحو : « أَنَا عَبْدُكَ فَقِيراً إلى عَفْوِكَ » .

(أو) بيان (تحقير) ، نحو : « هُو فُلانٌ مَأْخُوذاً مَقْهُوراً » .

---

(١) وقال ابن هشام : « . . هو الحق مصدقاً » لأن الحق لايكون إلا مصدقاً ، والصواب أنه مصدقاً ومكذباً ، وغيرهما ، نعم إذا قيل « هو الحق صادقاً » فهي مؤكدة » .
وقال ابن الشجري ٣ / ٢٢ : « والعامل في معروفاً ، ومصدقاً وما أشبه معنى الجملة » .
وقال ابن جني : « والعامل فيه (هو) أو (هو) والابتداء الرافع له » ، انظر : الخصائص ٢ / ٢٠ .

(١) فتكون مؤكدة لعاملها معنى .

(٢) سورة التوبة آية : ٢٥ .

(٣) سورة النساء آية : ٧٩ .

(٤) من البسيط ، لسالم بن دارة .
والشاهد فيه قوله : (معروفاً) حيث أكد بالحال مضمون الجملة الاسمية . انظر : الكتاب ٢ / ٧٩ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٥٧ ، المساعد ٢ / ٤١ ، ابن يعيش ٢ / ٦٤ ، الخصائص ٢ / ٢٦٨ ، الأمالي الشجرية ٣/ ٢٢ ، الخزانة ٣ / ٢٦٥ .

(أو) بيان (وعيد) ، نحو : « أَنَا فُلانٌ مُتَمكِّناً مِنْكَ ، فَاتقِ غَضَبِي » .

« ولا تكون هذه الحال المؤكدة لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم ، أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به » قاله المرادي [١] .

(خبر جملة)، بالرفع نائب فاعل « يؤكد » والأصل : ويؤكد بالحال أيضاً ، في بيان كذا وكذا خبر جملة (جزآها معرفتان جامدان جموداً محضاً) ، - كما تقدم - من الأمثلة ، فلو كان أحد الجزأين مشتقاً ، أو في حكم المشتق لاتكون الحال مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل، وإنما التزم تعريف الجزأين ؛ لأن هذه الحال إنما تؤكد شيئاً استقر وعرف .

(وعاملها) ، أي : الحال المؤكدة لمضمون جملة (« أحق ، أو نحوه) ، [فإن كان المخبر عنه غير لفظ « أنا » فتقدير العامل « أحقه » أو « أعرفه » ، وإن كان لفظ « أنا » فتقدير العامل « أحق ، أو أعرف ، أو أعرفني » ، حال كون العامل (مضمراً بعدهما) ، أي : بعد الجزأين ؛ لأن الدال عليه هو الجملة ، فلا يتقدر إلا بعد تمامها ، كما في قولك : « زَيدٌ قَائِمٌ غير شك » .

/٣٣٣/ (لا) العامل (الخبر مؤولاً بـ " مسمى " خلافاً للزجاج [٢])/ ، لأن الخبر جامد جموداً محضاً ، والتأويل بمسمى بعيد لا إشعار للاسم به عند ذكره ، كإشعار « أسد » ، في نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » ، بالتأويل بالشجاع .

(ولا) العامل (المبتدأ) ، حال كونه (مضمناً تنبيهاً خلافاً لابن خروف) والتقدير

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٢١٥ .

عنـده، تنبيه لزيد معلوماً ، وهذا [أبعد] [1] من قول الزجاج ؛ لأن الذي ضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء .

" فصـــــل "

[جملة الحال]

(تقع الحال جملة خبرية) ، وهي المحتملة للصدق والكذب ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » ، لا طلبية ، خلافاً للفراء[2] في تجويزه وقوع الامر ، ونحوه حالاً ، تقول : « تركْتُ عَبْد اللّهُ قُمْ إليه، وتركته غَفَرَ اللّهُ لَهَ » ، نقله عنه في البسيط .

وشمل قوله : (خبرية) جملة الشرط ، فتقع حالاً ، نحو : « أفعل هذا إن جاء زَيْدٌ » ، وألزمها قوم [3] الواو ، وخالفهم أبو الفتح ابن جني [4] ، ذكر ذلك في البسيط .

وفي الضوء [5] قالوا : « أنا آتيك وإنْ لَم تَأْتني » ، فأوقعوا الجملة الشرطية حالاً ، لكن بعدما أخرجوها عن حقيقة الشرط ، فإن عطف عليها ما يناقضها ، نحو : « إن أتيتني وإن لم تأتني » ، استمر ترك واو الحال ؛ لأن النقيضين من الشرطين هنا لايبقيان على معنى الشرط ، بل يتحولان إلى معنى التسوية ، مثل ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم ﴾ [6] الآية ، وإن لم يعطف عليها تعينت الواو دَفْعاً لتوهم التقييد ، نحو : « آتيك وإنّ أكْرَمْتَنِي » انتهى .

---

(١) زيادة للسياق .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٦٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٦٥ .

(٣) شرح الرضي ١ / ٢١١ .

(٤) المساعد ٢ / ٤٣ .

(٥) الضوء على المصباح والمصباح للمطرزي ، وضوء المصباح للاسفرابيني محمد بن أحمد .

(٦) سورة المنافقين آية : ٦٣ .

فإن قلت : إنما تَدْخُل واو الحال على المبتدأ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ » ، فكيف دَخَلَت علَى الشرط ؟ قلت : أُجِيبَ ، بِأَنَّ أداة الشرط والشرط كالمبتدأ ، ولهذا عملا في الجواب ، كما عمل المبتدأ في الخبر ، فلما تشابها جاز ذلك .

وشرط الجملة الخبرية أن تكون غير مفتتحة بـ « ما » التعجبية ، فلا يجوز : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مَا أَحْسَنَهُ » .

وأن تكون (غير مفتتحة بدليل استقبال) ، فلا يجوز[1] : « امرر بِزَيْدٍ سَيَقُومُ ، أَوْ سَوفَ يَقومُ، أولن يقوم » ، ويطلب الفرق بين لن ، ولا ، فإنهم نصوا على أنها تخلص المضارع للاستقبال، وعلى أن الجملة بعدها حالية في ، نحو : « جَاءَ لاَ يَمْلِكُ[2] عَيْنَيه مِن البُكَاءِ » ، وتقدم مايؤخذ منه الجواب عن الجملة الشرطية ، فإنها مفتتحة بدليل استقبال ، وهو إن الشرطية مع أنها تقع حالاً[3] ، كما تقدم . / /٣٣٤/

(متضمنة[4] ضمير صاحبها) ، نحو : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[5] ونحو :

[٥٧٧] عَهِدْتُكَ لاَ تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ ... فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّماً[6]

---

(١) لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافي الاستقبال . . ، والأفعال إذا وقعت قيوداً لماله اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمن التكلم ، انظر التصريح ١ / ٣٩٠ ، بتصرف .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢١٣ : « معنى جاءني زيد لايركبُ ، أي غيرَ راكبٍ ، فهو واقع موقع المفرد ، ودخول لا لكثرة استعمالها » بتصرف .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ٢ / ٤٣ : « وعبارته قد تتناول المفتتحة بأداة شرط استقبالي وأنها لاتمتنع » .

(٤) في المساعد والسلسيلي : مضمنة .

(٥) سورة البقرة آية : ٣٦ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . ==

ونحو :

[٥٧٨] كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَـارَ أَوْ عَـدَلاَ وَلاَ تَشُحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ [١]

والأصل في ربط الحال بصاحبها الضمير .

(ويغني عنه في غير) ، حال (مؤكدة) ، فلا تغني الواو في الحال المؤكدة عن الضمير ، فلا تقول : « أبو بكر الخليفة ، وقد علم الناس ، بل تحذف الواو وتأتي بالضمير ، فتقول ، قد علمه الناس .

(ولا) في حال (مصدرة بمضارع مثبت عار من « قد ») ، فلا تقول : « جاء زيد ويبكي عمرو » ، بالاستغناء بالواو عن الضمير [٢] .

(ولا منفي [٣] بـ « لا » أو « ما ») ، فلا يجوز : « جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ يَضْحَكُ عَمْرو » ، أو : «ومَا يَضْحَكُ عَمْرو » ولا في حال مصدرة بماضي اللفظ تال لـِ « إلا » ، فلا يجوز : « ما جاء زيد إلا وضحك عمرو » .

== والشاهد فيه قوله : (لاتصبو) إذا جاءت الحال جملة مصدرة بنفي وقد تضمنت ضمير صاحبها وهو الفاعل المستتر في « تصبو » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٦٠ ، المساعد ٢ / ٤٤ ، الهمع ٢ / ١٤٥ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٥٤ ، الأشموني ٢ / ١٨٩ .

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (جارَ) فجاءت الحال جملة فعلية متضمنة ضمير صاحبها ، وهو الفاعل المستتر في قوله : « جارَ » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٦١ ، المساعد ٢ / ٤٤ ، العيني ٣ / ٢٠٢ ، الهمع ٤ / ٤٥ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ١٦٩ ، الأشموني ٢ / ١٨٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٦٤ .

(٢) « لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو ، كما لا تدخل على الاسم » قاله المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٦٥ .

(٣) في « ب » : « ما أو لا » عكس .

(أو) ماض (متلو[١] بـ « أو ») فلا يجوز: « اضْرِبْ زَيْداً وَذَهَبَ عَمْروٌ أو مكث »،(واو) فاعل « يغني » .

و (تسمى) هذه الواو (واو الحال) ، لمصاحبتها الحال ، (وواو الابتداء) ، لدخولها على المبتدأ ، في ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ والشَّمسُ طَالِعَةٌ ، أو لوقوعها «في »[٢] ابتداء الجملة الواقعة بعدها ، وقدرها سيبويه بـ « إذ »[٣] وتقدير كلامه ، ويغني عن الضمير في غير ماذكر « واو » وحدها ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمروٌ مُنْطَلِق » .

(وقد يجاء مع[٤]) الواو (الضمير في العارية من التصدير المذكور) ، نحو : «جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُه عَلَى رَأسِه » ، ونحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَلَم يَضْرِبْ عمراً » ، أو وَقَدْ ضَرَبَ ، أوْ وَضَرَبَ ، ولا يجامع الواو الضمير في المؤكدة ، كما لا يغني فيها الواو عن الضمير ، فلا تقول : « أبو بكر الخليفة وقد علمه الناس » ، بل يجب حذف الواو ، وتعيين الضمير ، وهي واردة عليه .

(واجتماعهما) ، أي : الواو ، والضمير (في) الجملة (الاسمية) ، نحو : ﴿ وَهُم أُلُوفٌ﴾[٥] . (والمصدرة بـ « ليس ») ، نحو : ﴿ وَلَسْتُمْ بِآخذِيه ﴾[٦] (أكثر)[٧] – خبر اجتماعهما ، (من انفراد الضمير) ، نحو : ﴿ بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[٨] .

---

(١) في شرح ابن مالك ٢/ ٣٥٩ : « أو منفي» ، «أو بماضي اللفظ تال ، لإلا ، أو متلو بأو» وكذا المساعد، والسلسيلي .

(٢) «في» ساقطه من الأصل .

(٣) في ١ / ٩٠ في قوله تعالى : « يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ . . ، وطائفةٌ في هذه الحال كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال » .

(٤) في المساعد والسلسيلي « وقد تجاءُ مع » – تحريف .

(٥) أول الآية : « ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألف . . » البقرة : ٢٤٣ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٦٧ .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢١١ : « اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط . »

(٨) سورة البقرة آية : ٣٦

(وقد تخلو منهما) ، أي : من الواو ، والضمير الجملة (الاسمية عند ظهور الملابسة)/ ، /٣٣٥/ إفتقع الجملة حالاً ، ولا واو معها ، ولاضمير ملفوظ به ، نحو : « مررت بالبر قفيز بدرهم »، أي : منه ، فيستغني بنية الضمير عن الواو ، ذكر ذلك سيبويه [١] .

(وقد تصحب الواو المضارع المثبت) حال كونه (عارياً من « قد ») ، نحو : ماحكاه الأصمعي من قولهم : « قمت وأصك عينه »[٢] .

(أو) تصحب المضارع (المنفي بـ « لا ») ، نحو : ﴿ولاتُسْأَل عَنْ أَصْحَابِ الجَحِيمِ ﴾ [٣] في قراءة غير نافع [٤] ، على أن لا نافية ، والمضارع مبني للمفعول ، (فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر) ، أي : وأنا أصك ، وقيل : لا حاجة إلى التقدير المذكور ، وقيل : الواو عاطفة .

(وثبوت « قد » قبل الماضي) ، المتصرف ، (غير التالي إلا والمتلو بـ « أو » أكثر من تركها إن وجد الضمير) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ ﴾ [٥] ، ﴿ وَقَدَ فَصَّلَ لَكُمْ﴾[٦] و ﴿ الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ [٧] ، ومن تركها : ﴿ هَذِه بِضَاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [٨] . ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُم عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [٩] .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ١١٩ .

(٤) قرأ نافع وحده : (ولاتَسْئَلْ) مفتوحة التاء مجزومة اللام ، وقرأ الباقون (ولاتُسْئَلُ) مضمومة التاء مرفوعة اللام ، انظر : السبعة ١٦٩ .

(٥) سورة البقرة آية : ٧٥

(٦) سورة الأنعام آية : ١١٩

(٧) سورة يونس من الآية : ٩١ .

(٨) سورة يوسف من الآية : ٦٥ .

(٩) سورة يوسف من الآية : ١٦ .

ولا يخفى أن قول المصنف : (وثبوت قد . .) إلى آخره ، إنما هو فيما يمكن دخولها عليه ، فلا يرد عليه الماضي الجامد ، كـ « ليس » ، فإن « قد » لاتدخل عليه ، وقضية كلامه منع « قد » في الماضي التالي لـ « إلاّ » أوالمتلو بـ « أو » ، فلا تقول : « مَاجَاءَ زَيْدٌ إلاَّ وقَدْ ضَرَب عَمْراً » ، ولاَ «ضَرَبْتُ زَيْداً قَدْ ذَهَب أَوْ مَكَثَ » .

(وانفراد الواو حينئذ) ، أي : حين إذ وجد الضمير ، (أقل من انفراد قد) ، فإذا وجد الضمير جاز إتيان الواو دون « قد » ، و « قد » دون الواو ، والأول أكثر من الثاني ، فمن الأول : ﴿وَكُنْتُم أَمْوَاتاً ﴾ [(١)] ، ﴿ الذّينَ قَالُوا لإِخْوَانِهم وقَعدُوا ﴾ [(٢)] ومن الثاني قوله :

[٥٧٨] بَصُرَتْ بِي قَدْ لاَحَ شَيْبي فَصَدَّتْ   فَتَسَلَّيْتُ واكْتَسَيْتُ وَقَاراً [(٣)] .

(وإن عدم الضمير لزمتا) ، أي : الواو ، وقد فتقول : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ عَمْروٌ ، وهذا في غير المنفي ، فتقول : جَاءَ زَيْدٌ وَمَا طَلَعَتِ الشَّمسُ ، بدون قد ، وكذا إن وجد الضمير إلا أن الواو لاتلزم ، فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ مَا أَدْرِي كَيْفَ جَاءَ » ، بالواو ، وبدونها .

« فصــــل »

[جمل لامحل لها من الإعراب]

(لا محل إعراب للجملة المفسره ، وهي الكاشفة حقيقة ماتليه مما يفتقر إلى ذلك) ، كقوله

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٨

(٢) سورة آل عمران من الآية : ١٦٨

(٣) البيت من الخفيف ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٢ ، المساعد ٢ / ٤٨ .
والشاهد فيه قوله : (قد لاح) إذ جاءت جملة الحال مصدرة بـ « قد » دون الواو وفيها ضمير رابط ، انظر: شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٢ ، والمساعد ٢ / ٤٨ .

تعالى : ﴿ كَمَثَلِ آدَم خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ﴾ [١] فجملة « خَلقَه مِنْ تُرَابٍ » مفسرة لـ « مَثَل » .

وكون الجملة المفسرة لامحل إعراب لها ، هو المشهور ، وقال الشلوبين [٢] ، / هي بحسب /٣٣٦/ ماتفسره ، ففي : « زيداً أَضرَبْتَهُ » ، لا محل لها [٣] ، لأن المفسر كذلك ، وفي : ﴿ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ ﴾[٤] لها محل ؛ لأن المفسر خبر « إن » .

(ولا) محل إعراب (للاعتراضية ، وهي المفيدة تقوية) ، فتؤكد الكلام الذي اعترضت بين أجزاءه ، وتسدده ، ولهذا شرط فيها : أن تكون مناسبة للجملة المقصودة لتفيد تقوية .

(بين جزأي صلة) للموصول ، نحو : « أُحِبُّ الَّذِي جُودُهُ – والكرم زين – مبذول للناس» .

(أو) جزأي (إسناد) ، كقوله :

[٥٧٩] وقَدْ أَدْرَكَتنِي وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاضِعَافٍ ولا عُزْلِ[٥]

(أو) جزأي (مجازاة) ، نحو : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا ﴾ [٦] فجملة « فاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا » ، معترضة ، بين الشرط ، وهو « إِنْ يَكُنْ » وجوابه ، وهو « فلا تتبعوا » ، وإن جعل جملة « فَاللَّه أَوْلَى بِهِما » جواباً ، فلا اعتراض .

---

(١) سورة آل عمران من الآية : ٥٩ .

(٢) الهمع ٤ / ٥٠ .

(٣) لأن زيداً مفعول به لفعل محذوف فسره الفعل المذكور بعده ، وعليه فجملة (ضربته) مفسرة لامحل لها من الإعراب ، لأن المفسر لامحل له كما ذهب الشلوبين ، انظر الارتشاف ٢ / ٣٧٤ .

(٤) كان عليه أن يذكر : «إن » حتى يتضح الإعراب والآية : (إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر) سورة القمر آية:٤٩.

(٥) البيت من الطويل ، لجويرية بنت زيد ، المغني ٢ / ٤٣٢ ، إيضاح الشعر ص ٤٧٩ ، الخصائص ١ / ٣٣١، سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٨ ، والشاهد فيه قوله : (والحوادث جمه) بوقوع الجملة الاعتراضية بين جزأي الإسناد ، وهي الفعل - والفاعل .

(٦) سورة النساء آية : ١٣٥ .

ومن المعترضة المقرونة بواو الاعتراض ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَم تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ فجملة « وَلَن تَفْعَلُوا » معترضة بين الشرط وجوابه (١) .

(أو) جزئي (نحو ذلك) ، من الأجزاء المتصلة بعضها ببعض المقتضي كل الأخر ، كالقسم وجوابه ، والفعل ومعموله ، والنعت والمنعوت ، قال في البسيط : « ولا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها ، بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأن الثاني كالتنوين منه .

[الفرق بين الجملة الحالية والاعتراضية]

(ويميزها) ، أي : الاعتراضية (من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها) ، أي : مقام المعترضة ، فلو أقمت مفرداً مقام « والكَرَم زَيْن » ، ونحوه من الجمل المعترضة لامتنع ، بخلاف الحالية ، فإنه لا يمتنع ، ألا ترى أنك لو أقمت مفرداً مقام « يضحك » ، من قولك : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكَ ، فقلت : جَاءَ زَيد ضاحِكاً ، لجاز .

(و) يميز المعترضة من الحالية أيضاً (جواز اقترانها) ، أي : المعترضة (بالفاء) ، كقوله :

[٥٨٠] وَاعْـلَمْ - فَعِـلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُـهُ - أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا (٢)

---

(١) كذا ، وليس في الآية لام اعتراض وليس في معاني اللام لام الاعتراض والذي في شرح ابن مالك عند الكلام على مايفرق بين الجملة الحالية والاعتراضيه . « ومنها اقترانها بلن كقوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » ٢ / ٣٧٧ - وسيأتي في كلام الشارح أما اللام توحدت بأنها معترضة فهي للتوكيد ، وهي الزائدة وإذا كانت بين متضايفين سميت مقحمة وتسمى لام التقوية اذا كانت لتقوية عامل ضعيف في التعدية .

(٢) من السريع ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فعلم المرء) إذ اقترنت الجملة المعترضة بالفاء . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٧ ، المساعد ٢ / ٥٣ ، الهمع ٤ / ٥٥ ، المغني ٢ / ٤٤٥ ، وجعله عبد السلام هارون - رحمه الله - من الكامل ، وقال : «إذا اشتبه الكامل بالشريع حمل على الكامل . وجعله العيني من الرجز المسدس .

(و « لن ») ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ (١) .

(وحرف تنفيس) ، كقوله :

[٥٨١] وَمَا أَدْرِي - وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي - / أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ (٢) /٣٣٧/

(و) يميز المعترضة من الحالية جواز (كونها) ، أي : المعترضة (طلبية) ، نحو : ﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ ﴾ (٣) . فإنها معترضة بين « تؤمنوا » و « أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ » ، ونحو قوله :

[٥٨٢] إِنَّ الثَّمانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تُرْجُمَانْ (٤)

بخلاف الحالية ، فإنها لايجوز اقترانها بالفاء ، ولا « لن » ولا حرف تنفيس ، ولا كونها طلبية .

[تعدد الاعتراضية]

(وقد تعترض جملتان) ، كقوله(٥) :

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٤ .

(٢) من الوافر ، لزهير بن أبي سلمى .
والشاهد فيه قوله : (وسوف إخال) حيث اقترنت الجملة المعترضة بحرف التنفيس ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٦ ، المساعد ٢ / ٥٣ ، الهمع ٤ / ٥٤ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٧٣ .

(٤) من السريع ، لعوف بن محلّم الخزاعي .
والشاهد فيه قوله : (وبلغتها) إذ وقعت الجملة الاعتراضية طلبية - دعاء - ، انظر : أمالي القالي ١/ ٥٠، الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٩ ، المغني ٢ / ٤٣٤ ، الهمع ٤ / ٥٥ .

(٥) من الوافر ، لزهير بن أبي سلمي .
والشاهد فيه قوله : (والانباء تنمي) وفي طول المعاشرة التقالي حيث اعترض بجملتين ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٨ ، المغني ٢ / ٤٤١ .

{٥٨٣} لَعَمْرُ أبيكَ والأنبـاءُ تَنْمِي وفي طُولِ المُعَاشَرَةِ التَّقَالِي

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أوْفَى ولَكِـن أمّ أوْفَـى لاَ تُـبَالِي

(خلافاً لأبي علي[١]) الفارسي ، في زعمه أن الاعتراض لايكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ، بل قد يكون الاعتراض بأكثر من جملتين ، كقوله تعالى : ﴿ ولَوْ أنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّماءِ ، والأَرْضِ ، ولَكِن كَذَّبوا فَأخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون﴾[٢] قال المرادي : « فيه اعتراض أربع جمل : جملة لو ، وجملة جوابها ، وجملة الاستدراك ، وجملة العطف عليها »[٣] انتهى .

* * *

(١) المغني ٢ / ٤٤٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ٩٦ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٦٩ .

{٢٩} " بَابُ التمييز "

ويقال التبيين ، والتفسير ، والمميز والمبين والمفسر .

[حـــده]

(و) حده (هو ما) ، أي : لفظ (فيه معنى « من » الجنسيه) ، بمعنى أنه مسوق ؛ لبيان الجنس ، كما أن من مسوقه لذلك ، لأنّ « من » مقدرة معه ، حتى يدخل التمييز المحول ، ونحوه ، ويخرج الحال ، فإن بقية الحد صادق عليه ، ويخرج « ذنباً » من :

{٥٨٤} أستغفرُ اللهَ ذَنْباً لَستُ مُحْصِيَهُ ... ...(١)

فإنه على معنى « من » التي للابتداء ، لا التي للبيان .

(من نكرة) . . . الى آخره بيان لما ، وبه يخرج « وجهه » بالنصب ، من ، نحو : « زَيْدٌ حَسنٌ وَجْهَهُ » (منصوبة) ، نعت لنكرة ، وبه يخرج « زيت » ، المجرور بالاضافة من ، نحو : «رطل زيتٍ » ؛ فإنه لايعرب تمييزاً .

(فضلة) ، نعت ثانٍ لنكرة وبه يخرج اسم لا النافية للجنس : « لاَ رَجُلَ » ، فَإِنَّه عَلى معنى « من » ، وليس بفضله ، وهذا مبني على أن المصنف أطلق الجنسـية على أعَمّ من المبنية ، والتي للاستغراق ، حال كونه .

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه ، ربَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعملُ

والشاهد فيه قوله : (ذنباً) إذ نصبه على نزع الخافض وهو « من » التي لابتداء الغاية ، لا التي البيان ،

انظر: شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٩ ، الكتاب ١ / ٣٧ ، الخزانة ٣ / ١١١ ، الخصائص ٣ / ٢٤٧ ، ابن يعيش ٧ / ٦٣ . ولم أعثر على من نسبه

(غير تابع) وبه يخرج ، نحو : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ (١) ، ونحو : « قَبَضْتُ عَشْرَةَ دَرَاهِمِ. » ، مِنْ كُلِ اسم نكرة منصوبة على معنى « من » ، وهو تابع لما قبله ، فلا يكون تمييزاً . / /٣٣٨/

وكان ينبغي أن يجتنب النصب ، لأنه حُكم ، والحكم موقوف على التصور ، فيجئ الدور، إلا أن يراد التصور بوجه ما ، لا التصور بكنه الحقيقة ، فلا دور .

[تمييز المفرد]

(ويميز) التمييز (إما جملة وستبين) في الفصل الذي يلي هذا ، (وإما مفرداً عددا) ، نحو : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً ﴾ (٢) .

(أو) شيئاً (مفهم مقدار) ، مكيلاً كان ، نحو : « أردب قمحاً » ، أو موزوناً ، نحو : «رَطْلٌ سَمْناً » ، أو ممسوحاً ، نحو : « شِبرٌ أرضاً » ، وما أشبه ذلك ، كـ ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً ﴾ (٣) .

وعطف « مفهم المقدار » على « العدد » طريقة الفارسي(٤) ، وجعل ابن الضائع المقدار شاملاً للعدد (٤) .

(أو) مفهم (مثليه) ، كقولهم : « إنَّ لَنا مِثْلَها إبلاً »(٥) .

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٦٠ .
و (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف ، أي : فرقةً . ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذكّر العدد، ولجاء بالتمييز مفردا لاجمعا ، انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٥٦ ، خاشية (١) ، وانظر باب العدد من هذا الشرح .
(٢) سورة الأعراف آية : ١٤٢ .
(٣) سورة الزلزلة آية : ٧ .
(٤) وقال المرادي ١ / ٣٧١ : « وجعل المصنف العدد قسيم المقدار كأبي علي ، وابن عصفور ، وجعله ابن الضائع والأبدي قسيما من المقادير ، وقال في البديع : « والعدد وإن كان مقداراً إلاّ أنه ليس له آلة يعرف بها . . . وقال : يُشبّه بالمقدار » ، وانظر الشرح الكبير ٢ / ٢٨٢ .
(٥) وكقوله تعالى : ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ .

(أو) مفهم (غيرية) ، نحو : « لَنَا غيرها شَاةً » .

(أو) مفهم (تعجب) ، نحو : « وَيْحَهُ رَجُلاً » ، « ولِلَّه دَرُّه فَارِساً » ، وَ «حَسْبُكَ بِه نَاصِراً ».

ومميز المذكورات ، (بالنص على جنس المراد بعد تمام إضافة)[1] ، نحو : ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾[2] و ﴿ عَدْلُ ذَلِكَ صِياماً ﴾[3] و « لله دره إنساناً » .

(أو تنوين) ، ظاهر نحو : « رَطْلٌ زَيْتاً » ، أو مقدر ، نحو : « خَمْسَةَ عَشَرَ رَجلاً » .

(أو نون تثنية) ، نحو : « منوان عسلاً » .

(أو) نون (جمع) ، نحو : ﴿ بالأَخْسَرِينَ أَعْمالاً ﴾[4] قاله المصنف[5] .

(أو شبهه) ، أي : الجمع ، نحو : ﴿ ثَلاثِينَ لَيلَةً ﴾[6] .

ولا يقع التمييز بعد شبه المثنى ، فلا يقال : « اثْنَانِ رَجُلاً » ، ولاَ « اثْنَتَانِ امْرَأَةً » ؛ لأن « اثنان واثْنَتَانِ » تفيدان الجنسية ، وشفع الواحد ، فاستغنيا عن التمييز .

[ناصب تمييز المفرد]

(وينَصبُهُ) ، أي : التمييز المفرد (مُمَيِّزُهُ) ، بفتح الياء اسم مفعول ، فاعل «ينصبه» ، (لشبهه)

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٩ : « بعد تمام بإضافة » وكذا المساعد والسلسيلي ، وفي المخطوطتين « بعد تمام إضافة » وهذا لايناسب قوله بعد أو تنوين أو نون . . الخ :

(٢) سورة آل عمران آية : ٩١ .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٤) سورة الكهف آية : ١٠٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٠ .

(٦) سورة الأعراف آية : ١٤٢ .

أي : مميزه (بالفعل) ، نحو : « هُو مَسْرُورٌ قَلْباً ، وَمُنْشَرِحٌ صَدْراً ، باشتعال رأسه شيباً » ، وسرعان ذا إهالة .

هكذا مثل المصنف[١] ، والذي ذكره النحويون[٢] في ، نحو ذلك : أنه من المنتصب عن تمام الكلام ، غاية مافي الباب ، أن المصنف جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية – كما سيأتي – ، / وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك ، فخالف اصطلاحهم ، ولا حجر في /٣٣٩/
الاصطلاح ، قال ابن عقيل : « ولَعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب ، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه ، والنحويين »[٣] .

(أو شبهه) ، أي : الفعل كالأعداد ، والمقادير ، وما ذكر بعدهما ، فإذا قلت : « عِشْرُونَ دِرْهَماً » ، فالناصب لـ « دِرْهَماً » هو عِشْرُون ، وكذلك ، « رطل زَيْتاً » فالناصب لـ « زَيْتاً » هو رِطْلٌ ، وفصل الباقي .

وإنما جاز أن تعمل وهي جامدة ؛ لأنها شبهت بما يشبه الفعل ، وهو اسم الفاعل العامل في طلبها اسما بعد تمامها ، ومعنى تمامها ، أن تمنع من الإضافة ، فـ « عشرون رجلا » . شبهه بـ« ضاربين رجلاً » .

(وبِجَرِّه [١] بالإضافة إن حذف ما به التمام) ، كما سيأتي بيانه ، والذي به التمام هو :

---

(١) وكذا ذكر المرادي في شرحه للتسهيل ١ / ٣٧٢ ، وقال الدماميني ١ / ٣٧٥ ، بعد ذكر أمثلة المصنف «وقد جرى – رحمه الله – في ذلك على وتيرة واحدة في ادّعاء أن مثل هذا منتصب عن تمام الاسم ، وليس كذلك . . . » ، وكذا ذكرها التنسي ٢ / ٣٥٨ . ولم أجد هذه الأمثلة في شرح ابن مالك المحقق ، وهي في المساعد .

(٢) انظر : الشرح الكبير ٢ / ٢٨٢ .

(٣) المساعد ٢ / ٥٧ .

المضاف إليه ، والتنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبه الجمع ، فإذا حذف ما يسوغ حذفه من هذه ، جر المميَّز التمييز بالإضافة .

(ولايحذف) مابه التمام ، (إلا إن كان [1] تنوياً ظاهراً) ، فيُحذَف ويضاف المميز إلى التمييز، نحو : « رَطْلُ زَيْتٍ ، وإردَبٌّ قَمْحٍ ، وهو مسرور قلْبٍ » ، وسيأتي حكم التنوين المقدر ، (في غير « ممتلئ ماء » ، ونحوه) ، نحو : « مُتَفَقِّئٌ شَحْماً » ، وضابطه كل ما كان فيه تنوين ظاهر ، وهو مقدَّر الإضافة إلى غير التمييز ، نحو : « البَيْتُ مُمْتَلِئٌ مَاءً » ، وَ « زَيْدٌ مُتَفَقِّئٌ شَحْماً » ، فإن تقديرهما : مُمْتَلِئُ الأَقْطَارِ مَاءً ، وَمُتَفَقِّئُ الأَقْطَارِ شَحْماً ، فلما كان المميز في هذين المثالين ، ونحوهما مضافاً إلى غير التمييز تقديراً ، امتنع أن يضاف إلى التمييز ، كما لا يضاف إليه المضاف صريحاً ، كذا قال في الشرح [2] .

(أو) كان تنويناً (مقدراً) ، فيحذف ، ويضاف المميز إلى التمييز ، نحو : « زيدٌ أَشْعَثُ رَأسٍ» ، فيحذف التنوين المقدر في « أشعث » الذي منع من ظهوره شبه الاسم بالفعل المقتضى منعه الجر بالكسرة ، و « أَشْعَثُ » صفة مشبهة ، لا اسم تفضيل ، (في غير « ملآن ماء » و « أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً » و ﴿ أَنَا أَكْثَرُ منك مَالاً ﴾ [3] ، ونحوهن) ، مما فيه تنوين مقدر ، لايفرض حذفه للإضافة/ / ٣٤٠/
أما : « ملآن ماء » ، ونحوه ، فإنه مقدر الإضافة إلى غير التمييز ، أي : ملآن الأقطار ماء .

وأما أحدَ عشَر ، وبابه ، فلا يجوز فيه الإضافة ، للزوم تنوينه تقديراً ، وأما أكثر مالاً ، ونحوه، مما وقع فيه التمييز سبباً بعد أفعل التفضيل، فهذا لاتجوز فيه الإضافة ؛ للزوم تنوينه تقديراً ، كذا علل المصنف[4] في المسألتين .

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٩ : « إلا أن يكون » وكذا في المساعد والسلسيلي .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨١ .
(٣) سورة الكهف من الآية : ٣٤ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨١ ، هذا وتجوز إضافة اسم التفضيل إلى مابعده ولكنه في هذه ==

قال أبو حيان : « والذي أقول ، إنه ليس في أحد عشر ، ولا في أفعل التفضيل تنوين مقدر ؛ لأن أحد عشر مبني ، وأفعل التفضيل لاينصرف ، والذي منع الصرف منع التنوين » انتهى . وفيه نظر ؛ لأن غير المنصرف ممنوع التنوين لفظاً لاتقديراً ، كما صرح به غير واحد من النحاة .

(أو) يكون مابه التمام (نون تثنية) ، نحو : « عندي رطلا زيت » ، (أو) نون (جمع تصحيح) ، نحو : « هم حسنو وجوه » .

وعلم من اقتصاره على نون جمع التصحيح ، أن نون شبهه لاتحذف للإضافة ، فلا يقال : «عِشْرُو درهم » ، هذا هو المشهور[١] ، وحكى الكسائي « أن من العرب من يقول : عشرو درهم»[٢] ، وقاس عليه بعض النحويين بقية العقود إلى تسعين ، (أو) يكون مابه التمام (مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه) ، نحو : « زيدٌ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجلاً » ، فالناس مضاف إليه «أشجع»، وصالح لأن يقوم مقامه التمييز عند حذفه ، فتقول : زيدٌ أَشْجَع رجَلٍ ، فإن لم تصلح إقامة التمييز مقام المضاف إليه عند حذفه لم يجز جره ، فلا يقال في : لِلَّه دَرُّه فارساً : لله درُّ فارسٍ ، بحذف المضاف إليه ، وجر التمييز ؛ لأن المتعجب منه لايكون إلا معروفاً ، وحذفه يُصَيِّرُه مبهماً ، والمبهم لايتعجب منه، فلا تقول : « ما أحسن رجلاً » .

(في غير « ممتلئين ») ، تثنية ممتلئ (ومُمْتَلِئِينَ) ، جمع مُمْتَلِئ (غضباً) هذا مستثنى من التثنية ، والجمع ، فكان حقه أن يتقدم على قوله : (أو مضافاً) ، والعلة في منع الإضافة فيه ، مفهمومه مما تقدم في ممتلئ وملآن .

== الحال لن يكون تمييزا تقول : أنا أكرم أبا . . وأنا أكرم أب ، «أب» الأولى تمييز ، و « أب » الثانية من تمام الخبر، مضاف إليه - والكلام في التمييز .

(١) المساعد ٢ / ٥٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨١ .

[ماتجب إضافته]

(وتجب إضافة مفهم/ المقدار إن كان في الثاني معنى اللام) ، نحو : « لِي ظَرْفُ عَسَلٍ ، وكيس دراهمَ » ، تريد : ظرفاً يصلح للعسل ، وكيساً يصلح للدراهم ، فالإضافة على هذه الإرادة متعينة ، والتقدير : ظرف للعسل ، وكيس للدراهم ، فلو أردت عَسَلاً يملأُ ظَرفاً ، ودَرَاهَم تملأُ كيساً ، جاز لك أن تضيف وتجر ، وأن تنون وتنصب ، قاله المصنف[1] في الشرح . /٣٤١/

(وكذا) ، يجب (إضافة بعض لم تغير تسميته بالتبعيض) ، نحو : « عِنْدِي غُصْنُ رَيْحان ، وحَبُّ رُمَّانٍ » ، بالإضافة لا غير (فإن تغيرت) تسميته (به) ، أي : بالتبعيض ، (رجحت الإضافة والجر على التنوين والنصب) ، نحو : « عندي خاتَمُ فضةٍ وجُبَّةُ خَزٍّ » ، بالجر والنصب ، ولكن الجر أرجح لبعد الناصب عن الفعل .

وإنما وجبت الإضافة فيما إذا لم تتغير ؛ لأن المضاف فيه كالجزء الحقيقي ، ألا ترى أن الغصن بعض الريحان ، بخلاف ما إذا تغيرت فإن المضاف ليس بعضاً حقيقياً . ألا ترى أن الخاتم لما باين الحديد بالصناعة صار كأنه مخالف للفضة ، فلهذا لم ينزل منزلة البعض الحقيقي ، في وجوب الإضافة ، بل جاز فيه الإضافة وتركها ، فينصب المضاف إليه وينون ، نحو : « جُبَّةٌ خزاً وخَزٍ» .

(وكون المنصوب حينئذ) ، أي : حين إذ تغيرت تسميته بالتبعيض (تمييزاً أولى من كونه حالاً) عند سيبويه [2] ، (وفاقاً لأبي العباس)[3] المبرد .

قيل : وفي كلامه اعتراضان ، أحدهما : أنه يوهم أن أبا العباس يجوز الوجهين ، وأن التمييز

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٢ .
(٢) الكتاب ٢ / ١١٧ .
(٣) المقتضب ٣ / ٢٧٢ .

أولى ، وإنما المعروف عنه أنه يقول بوجوب التمييز ، والثاني : أن معناه ، وخلافاً لغير أبي العباس ، فإنه لايقول : بأن التمييز أولى ، وتحت هذا أن يقول : إنه متعين ، أو مرجوح ، أو مساو ، وإنما المعروف عن سيبويه أنه جزم بالحالية [١].

[جر التمييز بمن]

(ويجوز إظهار « من ») الدالة على التبعيض ، (مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عدداً ، ولم يكن فاعل المعنى) . فتقول : « لي ملء الكيس من ذهب ، وإردب من قمح ، وأمثالها من إبل، وغيرها من شاء » ، و « ويحه من رجل » ، وَ « لِلَّه دَرُّه مِن فَارس » ، وكذا الباقي ، ولا تقول : / /٣٤٢/
«أَحَـدَ عَشَرَ مِنْ رجلٍ » ، ولا « زيدٌ أكثر من مالٍ ، وطبت من نفس » .

" فصـــل "

[تمييز الجملة]

(مُمَيِّزُ الجملة) ، وهو ماذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة ، نحو : « طاب زيد نفساً » ، وإنما خص هذا النوع بكونه مميزاً لجملة ، لأن لكل من جزئي الجملة فيه قسطاً من الإبهام برفعه التمييز ، بخلاف ، « زيد طيب نفساً » ، ونحوه مما سبق في تمييز المفرد ، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة ، فأطلق « على » [٢] تمييزه ، تمييز مفرد ، وعلى تمييزِ هذا النوع تمييز جملة ، اصطلاحاً له ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

---

(١) قال سيبويه ٢ / ١١٨ : « فالحال قولك : هذه جبتك خزا » .

(٢) « على » ساقطة من الأصل .

[ناصب تمييز الجملة]

فإن كان مميز جملة فعلية فهو (منصوب منها) ، أي : من الجملة (بفعل) ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْساً » ، فالناصب لـ « نفساً » طاب ، وهو فعل (يقدر غالباً إسناده إليه) ، أي : إلى التمييز ، حال كون التمييز (مضافاً إلى الأول) ، والتقدير : « طابت نفس زيد » .

ويتناول الإسناد المذكور إسناد الفعل إليه على جهة المفعولية ، نحو : « غَرَسْتُ الأَرضَ شَجَراً» عِنْد أكثر المتأَخِّرين [1] ، والتقدير فيه : غرستُ شجر الأَرْض ، ومن غير الغالب : ﴿وكفَى بِاللَّه شَهِيداً ﴾ [2] ، « وامتلأ الكوز ماء » ، ونحوهما .

(فإن صح الإخبار به) ، أي : بالتمييز (عن الأول ، ، فهو له أو لملابسة المقدر) ، فإذا قيل : «كَرُم زيدٌ أباً » ، فهذا يصح أن يقع أب خبراً لزيد ، فتقول : زَيْدٌ أَبٌ ، فيتحمل أن يكون المراد : كرُم زيد نفسُه أباً ، والتقدير : مَا أَكْرَمَهُ مِنْ أَبٍ ، ويحتمل أن يكون المراد : كرم أبو زيد أباً ، والتقدير: ما أكرم أباه من أب ، فالتمييز في الاحتمال الأول للأول ، إذ هما في الحقيقة شئ واحد ، وهو في الاحتمال الثاني لملابس الأول ، أي : المضاف[3] إليه تقديراً ، وليس تقدير الإضافة شرطاً ، وإنما ذكرت تقريباً ، قاله المصنف [4] : « وعلى الاحتمال الأول يجوز دخول « من » عليه ، وعلى الاحتمال الثاني لايجوز ؛ لأنه محول عن الفاعل » ، قاله المرادي [5] .

---

(١) كابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٨٢ ، ونقله الشلوبين والأبذي ، انظر المساعد ٢ / ٦٣ .

(٢) سورةالنساء آية : ٧٩ قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٧٩ : « وجعل ابن مالك بالله شهيداً » مما انتصب عن الجملة . وقال المرادي ١ / ٣٦٧: « شبهه بالمقدار » .

(٣) في «ب» : أي لمضاف ، ووضحت في الهامش أيضاً لمضاف ، ولايستقيم بها المعنى وما أثبت عن شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٦٧ .

(وإن دل الثاني) ، وهو مايصح به الإخبار عن الأول (على هيئة ، وعني به) ، أي : بالثاني (الأول/ جاز كونه) ، أي : الثاني (حالاً ، والأجود استعمال « من » معه عند قصد التمييز) ، فإذا /٣٤٣/ قيل : « كرم زيدٌ ضَيْفاً » ، فإن أريد أن زيداً هو الضيف جاز أن يجعل « ضيفاً » حالاً ، لدلالته على هيئة ، وتمييزاً لصلاحية أن يقترن بـ « من » ، والأجود عند قصد التمييز ، أن يجاء معه بـ « من » دفعاً لتوهم الحالية ، فإن لم يرد به الأول تعين نصبه على التمييز ، ولايجوز دخول « من » ؛ لأنه محول عن الفاعل ، قاله المرادي .

[مطابقة تمييز الجملة لما قبله]

(ولمميِّز الجملة من مطابقة ماقبله إن اتحدَا) ، أي : التمييز ، وماقبله (معنى ما) استقر (له خبراً) ، فتقول : «كَرُم زيدٌ رجلاً ، وكرم الزيدان رجلين ، وكرم الزيدون رجالاً » ، و « كرمت هند امرأة ، وكرمت [١] الهندان امرأتين ، وكرمت [١] الهندات نساء » ، فتجعل التمييز مطابقاً ماقبله في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، تذكيراً ، وتأنيثاً ، لاتحاده بما قبله في المعنى ، كما يطابقه لو جعل خبراً ، نحو : « زَيْدٌ رَجُل ، والزَّيدانِ رَجُلانِ والزيدون رِجال ، وهندٌ امرأةٌ ، والهندان امرأَتَانِ ، والهنداتُ نساءٌ » .

وإنما لم يطابق في قوله تعالى : ﴿ وحَسُن أُولئِكَ رَفيقاً ﴾ [٢] ؛ لأن رفيقاً على وزن فعيل ، فيستغنى بمفرده عن جمعه كثيراً ، لاسيما إذا وقع تمييزاً ، ومن وقوعه خبراً عن الجمع ، قوله تعالى : ﴿ والملائكَةُ بَعد ذَلك ظَهير ﴾ [٣] ، وقيل : في الكلام حذف مضاف ، والأصل : وحَسُنَ رفيق أُولَئكَ رَفيقاً ، فحذف المضاف ، وجاء التمييز على وفقه .

---

(١) في الأصل و « ب » « كرم » في الموضعين ، سهو .
(٢) سورة النساء من الآية : ٦٩ .
(٣) سورة التحريم آية : ٤ .

(وكذا) ، يطابق التمييز ماقبله ، (إن لم يتحدا و) الحال أنه (لم يلزم إفراد لفظ المميَّز لإفراد معناه) ، نحو : « حسن الزيدون وجوهاً ، وطهروا أعراضاً » ، (أوكونه) ، أي : المميز (مصدراً لم يقصد / اختلاف أنواعه) ، نحو : « زَكَا الأَتْقِيَاءُ سَعْياً » ، و « جاد الأذكياء وعياً » ، / ٣٤٤/
فلو كان معنى التمييز مفرداً ، تعين إفراد لفظه ، كقولك في أبناء رجل واحد ، « طَابَ الزَّيدُون أَصْلاً، وَكَرُمُوا أَباً » ، ولو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة ، كما في أسماء الأجناس ، نحو : « تخالف الناس آراء ، وتقاربوا أذهاناً » ، ومنه قوله تعالى ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾ (١) .

[إفراد المباين أولى من المطابقة إلا لمانع]

(وإفراد) التمييز ، (المباين) لما قبله (بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولى) من جمعه ، فـ « طاب الزيدون نفساً ، وقروا عيناً » ، أولى من « أنفس ، وأعين » ؛ لإفادته المقصود باختصار ، والجمعية مفهومة مما قبل ، فأشبه تمييز « عشرين » ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُم عَنْ شَيْءٍ مِنْه نَفْساً ﴾ (٢) .

فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه ، فيجمع التمييز ، وإن كان بعد مفرد ، فتقول : « كرم الزيدون آباءً » ، بالجمع بقصد : ماأكرمهم من آباء ، وما أكرم آباءهم ، ولو أفرد لأوهم أن المقصود: كرم أبو الزيدين ، وهو واحد ، وكذا تقول : « نظف زيدٌ ثياباً » ؛ لأنك لو قلت : ثوباً ؛ لأوهم أنه ثوب واحد .

---

(١) سورة الكهف من الآية : ١٠٣ .

هذا ومزج الشرح بالمتن في هذا الموضع أدى إلى بعض لبس ، والمسألة أن التمييز يطابق ماقبله مما لم يتحد معه إذا لم يمنع من المطابقة مانع ، وأنه يراعى في ذلك المعنى المراد لا اللفظ .

(٢) سورة النساء آية : ٤ .

[تعريف مميز الحال]

(ويعرض لمميز الجملة تعريفه لفظاً) إما بـ " أل " كقوله :

[٥٨٥] رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ ياقيْسُ عَنْ عَمْرو [١]

أو بالإضافة ، كقولهم : « غُبِن فُلان رأيَه ، ووَجِعَ بَطْنَه ، وسَفِه نَفْسَه ، (فيقدر تنكيره) ، بزيادة « أل » ، وبجعل الإضافة منوية الانفصال ، كما فعل سيبويه [٢] في قولهم : « كل شاة وسخلتها بدرهم » ، إن المراد: كل شاة وسخلة لها بدرهم » [٣] ، قاله المصنف [٤] ، وفي الثاني بحث[٥].

(أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه) ، والتقدير : سَوَّأَ رَأْيَه ، أي : جعله سيئا ، و « شكا بطنه ، و« أهلك نفسه » .

(أو بحرف [٦] جر محذوف) ، والأصل : في رأيه ، وفي بطنه ، وفي نفسه ثم ، أسقط الحرف ، وتعدى الفعل فنصب .

---

(١) من الطويل ، لراشد بن شهاب اليشكري .
والشاهد فيه قوله : (وطبت النفس) إذ جاء التمييز معرفة بالألف واللام ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٨٦، العيني ١ / ٥٠٢ ، السلسيلي ١ / ٢٦٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٧٧ ، والتصريح ١ / ٣٩٤ .

(٢) في الأصل و « ب » : فعل ، وهي لاتستقيم مع إن ، والصواب قال .

(٣) الكتاب ٢ / ٨٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٦ .

(٥) في هامش إحدى نسخ المساعد ، « وجه البحث : أنه لايتخرج : غبن زيد رأيه ، ووجع بطنه ، وسفه نفسه، على أنها إضافة يراد بها الانفصال ، لأن هذا ضمير يعود على معرفة وليس من مواضع انفصال الإضافة ، فهي إضافة محضة ، ولايسوغ قياسه على : كل شاة وسخلتها بدرهم ، لأن الضمير في هذه عائد على نكرة ، فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ماعاد عليه من نكرة ، وإن كان الأكثر خلافه » انظر حاشية (٣) من المساعد ٢ / ٦٥ .

(٦) الفاء ساقطة من الأصل .

(أو ينصب على التشبيه بالمفعول به) ، فيحمل الفعل اللازم على المتعدي/ ، كما حملت /٣٤٥/ الصفة اللازمة على الصفة المتعدية ، في قولهم : « هو حَسَنٌ وَجْهُهُ ، أَو الوَجْهِ ، إلا أن النصب على التشبيه[١] بالمفعول به شاذ في الأفعال ، مطرد في الصفات ، وذلك لئلا يظن الفعل اللازم متعدياً .

(لا) أنه منصوب (على التمييز محكوما بتعريفه خلافا للكوفيين)[٢] ، وشبهتهم : التمسك بظواهر ما ورد من ذلك بلفظ المعرفة ، وقد تقدم تأويله ، ووافقهم ابن الطراوة[٣] .

[تعريف مميز المفرد]

ولا يختص الخلاف بتمييز الجملة ، بل يجري في تمييز المفرد أيضا ، ومنه ما رواه البغداديون من قول العرب : « قَبَضْتُ الأَحَدَ عَشَرَ الدِّرْهمَ » ، وإنما اقتصر المصنف على تمييز الجملة ، لأن جميع التأويلات المتقدمة لا تأتي في غير تمييز الجملة[٤].

[تقديم التمييز على عامله]

(ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً ، وفاقا للكسائي[٥] ، والمازني[٥]

---

(١) في الأصل و « ب » : « على التشبيه به بالمفعول » بزيادة به سهوا .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٨٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٧٥ .

(٣) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٨١ : « وزعم ابن الطراوة ، وبعض النحويين أن يكون معرفة واستدل على ذلك بقول الشاعر :

إلى ردحٍ من الشيزَى ملاءٍ ... لبابَ البرِّ يُلْبَكُ بالشهاد

فلباب تمييز ، وهو مضاف إلى معرفة . . . وهذا الذي استدل به فاسد ، أما قوله : إنَّ لبابَ البُر تمييز ، فباطل، لأنه يحتمل أن يكون مفعولاً بعد إسقاط الخافض » وانظر الهمع ٤ / ٧٢ .

(٤) انظر المساعد ٢ / ٦٥ ، ابن مالك ٢ / ٣٨٦ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٢٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧٢ .

والمبرد) [١] بدليل :

٥٨٦] أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٢]

وقياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وذهب سيبويه[٣] ، وأكثر البصريين إلى المنع[٤] وأول بعضهم . « وَمَا كَانَ نَفْساً » على أنه خبر كان ؛ لأن المراد نفس الأنسان ، أي : على حذف مضاف ، أي : ذا نفس ، وهذا التأويل لايتأتى في قوله :

٥٨٧] أَنفساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَي وَدَاعِي الْمَنُونِ يِنَادِي جِهَارَا [٥]

والشواهد على جواز المسألة كثيرة [٥] .

(ويمنع إن لم يكنه) ، أي : إن لم يكن عامله فعلاً متصرفاً ، (بإجماع) ، من البصريين ،

---

(١) قال في المقتضب ٣ ٣٦ : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل . . . فقلت : شحماً تفقأتُ » بتصرف .

(٢) من الطويل ، للمخبل السعدي .
والشاهد فيه قوله : (نفساً نطيب) بتقديم التمييز على عامله المتصرف ، انظر : المقتضب ٣ / ٣٧ ، الخصائص ٢ / ٣٨٤ ، الإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، ابن يعيش ٢ / ٧٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٨٧ ، والمقتصد ٢/ ٦٩٣ ، وفيه : سلمى بدل : ليلى وقال أبو إسحق : الرواية : وما كان نفسي بالفراق تطيب .

(٣) الكتاب ١ / ٢٠٥ ، وقال الأعلم ١ / ١٠٨ : « وسيبويه لايرى تقديم التمييز ، وإن كان العامل فيه فعلاً ، لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لايتقدم » .

(٤) والفراء ، وأكثر الكوفيين ، انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٨٦ ، ومنعه الفارسي أيضاً ، انظر المقتصد ٢/ ٦٩٤.

(٥) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أنفساً تطيب) بتقديم التمييز على عامله وهو فعل متصرف ولايتأتى تقديم مضاف محذوف قبل التمييز قام المضاف إليه مقامه . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٨٩ ، أوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، والأشموني ٢ / ٢٠١ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ .

والكوفيين ، ودعوى المصنف « الإجماع » ، يقدح فيها إجازة الفراء [1] ، التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم شبه به الأول ، نحو : « زيد القمر حسناً » ، فتقول : « زيد حسناً القمر » ، بشرط أن يكون المشبه به خبرا ، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم .

(وقد يستباح) التقديم على العامل غير المتصرف (في الضرورة) ، كقوله :

[٥٨٨] وَنَارُنَـا لم يُر نـاراً مِثْلُهـا   قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُها [2]

والأصل : لَم يُر مِثْلُها نَاراً ، فـ « مثل » عامل غير متصرف ، وقدم تمييزه عليه ، وخرج على أن « ير » علمية ، و « ناراً » المفعول الثاني ، قال ابن عقيل : « وفيه نظر »[3] .

* * *

(١) المساعد ٢ / ٦٧ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٠ ، العيني ٣ / ٢٣٩ ، الأشموني ٢ / ٢٠١ ، السلسيلي ٢ / ٥٦٠ ، المساعد ٢ / ٦٧ .

(٣) المساعد ٢ / ٦٧ .

[٣٠] " بَابُ العَـــدَد "

والمراد به الألفاظ التي تطلق على المعدود .

[تمييز العَــدَد]

(مفسر ما بين عشرة ومائة) ، وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، (واحد منصوب على التمييز) ، نحو : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾ [١] و ﴿ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [٢] هذا قول الجمهور[٣]، وجوز الفراء[٤] جمعه ، نحو : « عِنْدي أَحَدَ عَشَرَ رِجَالاً » ، وحمل الزمخشري [٥] على ذلك قوله تعالى : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ [٦] ، وعند الجمهور : أن « أَسْبَـاطاً » بدل من « اثنتي عشرة » ، والتمييز محذوف ، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان « أَسْبَاطاً » تمييزا لذكر العددان ؛ لأن السبط مذكر .

(ويضاف غيره) أي غير ما بين عشرة ومائة (إلى مفسره مجموعاً مع مابين اثنين ، وأحد عشر) ، وهو : من ثلاثة إلى عشرة ، نحو : « ثَلاثَةُ رِجَالٍ ، وَعَشْرِ نِسَاءٍ » ،(مالم يكن) المفرد (مائةفيفرد غالباً) نحو : « ثلاث مائة »[٧] ومن غير الغالب قوله :

[٥٨٩] ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهـا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ [٨]

---

(١) سورة يوسف من الآية : ٤ .

(٢) سورة ص من الآية : ٢٣ .

(٣) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٣ .

(٤) الارتشاف ١ / ٣٥٥ ، الهمع ٤ / ٧٦ .

(٥) المفصل ص ٢١٤ .

(٦) سورة الأعراف آية : ١٦٠ .

(٧) ساقطة من « ب » .

(٨) من الطويل ، للفرزدق .==

وفهم من تخصيصه المائة بالذكر ، أن الألف لا يفرد ، وهو كذلك ، فتقول : « ثَلاَثَةُ آلآفٍ لاغير .

(ومفرداً مع مائة فصاعداً) ، نحو : « مِائَةَ جَلْدَةٍ » ، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِم أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (١) (وقد يجمع) التمييز (معها) ، أي : مع المائة ، كقراءة حمزة والكسائي (٢) ﴿ ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ (٣) بإضافة « مِائَةَ » ، قال الفراء : « من العرب من يضع السنين موضع السنة(٤) » .

(وقد يفرد)، ما كان مجروراً بعد مائة ، فينتصب (تمييزاً) ، كقوله :

[٥٩٠] إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً فَقَـدْ ذَهَبَ المَسَـرَّةُ والفَتَـاءُ (٥)

== والشاهد فيه قوله : (ثلاث مئين) حيث جمع المائة مع تمييز ثلاث ، وهو شاذ ، وحقه الإفراد ، انظر : ديوانه: ٦١٣ ، الخزانة ٧ / ٣٧٠ ، المقتضب ٢ / ١٦٧ ، المفصل ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٤ ، المساعد ٢ / ٦٩ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٥٣، وسبب شذوذه : أن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولاشك أن ذلك غير المقصود .

وصدر البيت في الديوان : * فِدى لسيوف من تميم وفَى بها * ولم تروه المراجع المذكورة كرواية الديوان .

(١) سورة العنكبوت آية : ١٤ . وفي الأصل الآية في قومه بدل : فيهم ، وهو تحريف

(٢) وقراءة خلف بغير تنوين على الإضافة ، أو قعوا الجمع في سنين موقع المفرد ، . .انظر اتحاف فضلاء البشر ٢٨٩ ، وانظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٦١٢ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٢٥ .

(٤) نصه معانيه ٢ / ١٣٨ : « ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد » .

(٥) من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزاري .

والشاهد فيه قوله : (مائتين عاماً) بإفراد ماكان تميز من الإضافة فنصب ، وحقه الجر بالإضافة ، وهو قليل عند ابن مالك ، انظر : الكتاب ١ / ٢٠٨ ، المقتضب ٢ / ١٦٦ ، الخزانة ٧ / ٣٧٩ ، المقرب==

(و) حكى الكسائي عن العرب[1] أنهم (ربما قيل) ، في لغة بعضهم : (عشرو درهم ، وأربعو ثوبه) ، بإضافة « عشرون » إلى نكرة ، وهو درهم ، وإضافة « أربعون » إلى معرفة ، وهو ثوبه ، وكذا بقية أخواتهما ، (و) ربما قيل : (خمسة أثوبا ، ونحو ذلك) ، مما يستحق الجر بالإضافة ، وجاء/ منصوبا بعد الثلاثة والتسعة ، وما بينهما ، وقصره سيبويه[2] على الشعر وأجازه /٣٤٧/ الفراء قياسا ، والحق : قول[3] من فصل بين أن يكون المعدود جامداً فالأحسن الإضافة ، كـ « ثلاثة أثواب » ، ثم الفصل بمن ، ثم النصب تمييزاً ، أو يكون صفة، فالأحسن الإتباع ، نحو : «ثلاثة صالحون » ، ثم النصب حالاً ، ثم الإضافة ، وهي أضعفها [4] ؛ لما فيه من إيلاء الصفة العوامل ، وإنما شأنها أن تكون تابعة .

[لا يميز واحد وأثنان]

(ولا يفسر واحد واثنان) ، فلا يقال : « واحد درهم » ، ولا « اثنا درهمين » ، لأن قولك : درهم يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك : درهمان بفيد الجنسية ، وشفع الواحد ، فلا حاجة إلى التفسير ، (و « ثنتا حنظل ») ، من قوله :

[٥٩١] كَأَنَّ خصْيَيْهِ منَ التَّدَلْدُلِ ظَرَفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[5]

== ١/ ٣٠٦، ابن يعيش ٦/ ٢١ ، أوضح المسالك ٤ / ٢٥٥ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٠ ، شرح ابن مالك ٢/ ٣٩٤ ، المساعد ٢ / ٧٠ .

(١) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ٣٠٥ « فأما ماحكاه الكسائي من قولهم : أخذته بمائة وعشري درهم ، فشاذ لايلتفت إليه » .

(٢) في الكتاب ٢ / ١٦١ : « لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثوابا كان معناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) هذا قول المغاربة ، انظر المساعد ٢ / ٧٠ .

(٤) وعلّه ضعفها استعمالها حينئذ استعمال الأسماء قاله المرادي ١ / ٣٨٠ .

(٥) رجز ، واختلف في نسبته . ==

(ضرورة) ، وإنما جمع التمييز حين اضطر إلى الجمع بين العدد ، والمعدود ، ليكون للجمع بينهما فائدة .

[جموع لاتميز العدد]

(ولا يجمع المفسر) للثلاثة والعشرة وما بينهما (جمع تصحيح) للمذكر ، أو المؤنث ، فلا يقال: « ثَلاَثَةُ زَيْدِين » ، ولا « ثلاث هندات » ، لكثرة زيود ، وهنود[1] .

(و) لا يجمع (بمثال كثرة) ، فلا يقال : « ثلاثة فلوس » ، ولا « عشرة عبيد » ؛ لقلته ، وكثرة أفلس ، وأعبد ، هذا إذا كان جمع الكثرة (من غير باب مفاعل) ، فإن كان من باب مفاعل ، نحو : ﴿ سَبْعَ سَنَابِل ﴾ [2] أو مفاعيل ، نحو : ﴿ عَشْرَةِ مَسَاكِين ﴾ [3] فإنه يجمع جمع كثرة .

قال بعضهم : « والصواب أن باب مفاعل ، وغيره في ذلك سواء ، والاستثناء في كلام المصنف لغو ، ومفاعل ، ومفاعيل إنما يكونان فيما تجاوز الثلاثة ، وذلك ليس له جمع قله ، وكثرة،

== والشاهد فيه قوله : (ثنتا حنظل) حيث ميز « ثنتا » وهو عدد لايُفسر إلا ضرورة ، انظر : نسبه سيبويه لبعض السعديين ٣ / ٥٦٨ ، والتصريح ٢ / ٢٧٠ ، لجندل بن المثنى وفي الخزانة ٧ / ٤٠٠ ، لخطام المجاشعي .

وانظر : المقتصد ٧٣٠ وفيه : ظَرْبُ عجوز تصحيف ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٨ ، إصلاح المنطق ٤٠٧ ، المقرب ١ / ٣٥٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٦ ، والمنصب ٢ / ١٣١ ، والمساعد ٢ / ٧١ ، والسلسيلي ٢/ ٥٦٢ .

وفي إصلاح المنطق : ظرف العجوز جراب تجعل فيه خبرها وماتحتاج إليه .

(١) قال ابن هشام : « يضاف إلى جمع التصحيح في مسألتين أن يهمل تكسير الكلمة ، نحو « سبع سمواتٍ» و«خمس صلوات » و « سبع بقراتٍ » .

الثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره ، نحو : سبع سنبلات « فإنه في التزيل مجاور لـ « سبعَ بقراتٍ » انظر: أوضح المسالك ٤ / ٢٥٤ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٦١ .

(٣) سورة المائدة آية : ٨٩ .

إنما له جمع كثرة استغنى بها عن القله ، ولكن المصنف لما رأى مثـل ﴿ سَبْعَ طَرَائِقَ ﴾ [(١)] و ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [(٢)] و ﴿ عشرة مساكين ﴾ [(٣)] ، ونحو ذلك ، وأن هذه جموع كثرة ، اعتقد أن لهذين الجمعين خصوصية ، وتابعة أبو حيان [(٤)] على هذا الغلط » انتهى .

وجعل ابن عقيل باب مفاعل مقابلاً لجمع التصحيح ، أو لجمع كثرة آخر ، فقال : «فَإِنْ كَانَ مالِلْكَثْرَةِ [(٥)] من باب مفاعل ، وما للقلة هو التصحيح ، لم يضف إلى جمع التصحيح / إلا على قلة ، فيكثر ، « ثلاث زيانب » ، و « ثلاثة أحامد » ، ويقل : « ثـلاث زينبـات » ، و « ثلاثة أحمدين» ، قال الله تعالى : ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ و ﴿ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ ﴾ ، ثم قال : « وإن وجد جمع كثرة غيره ، أو جمع قلة بصيغة التصحيح ، أو غيرهما[(٦)] فـ « ثلاث صحائف » أكثر وأفصح من : «ثلاث صحف » ، قال تعالى : ﴿سَبْعَ طَرَائِق ﴾ ، و « ثلاثة أحامد أكثر من ثلاثة أحمدين » [(٧)] /٣٤٨/

انتهى، هذا (إن كثر استعمال غيرهما) ، أي : غير جمع التصحيح ، وجمع الكثرة ، من غير باب مفاعل .

واحترز بقوله : (كَثُرَ استعمال) من أن لايكون التكسير ، أو القلة قد استعملا ، أو تكونا قد استعملا ، ولكن لابكثرة .

---

(١) سورة المؤمنون آية : ١٧ .
(٢) سورة البقرة آية : ٢٦١ .
(٣) سورة المائدة آية : ٨٩ .
(٤) الارتشاف ١ / ٣٥٩ .
(٥) في ب « مالكثرة » .
(٦) في الأصل و « ب » : أو غيرها .
(٧) المساعد ٢ / ٧٢ - ٧٣ .

فالأول نحو : ﴿ خَمْسُ صَلَوَاتٍ ﴾ [١] و ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ [٢] .

والثاني ، نحو : « ثَلاثَةُ رِجَالٍ » .

والثالث ، نحو : ثَلاَثُ سُعَادَات » ، فإنه مطرد ، لأنه علم لمؤنث ، ويقل : « ثلاث سعايدة » .

والرابع ، نحو : ثَلاثَةُ شُسُوعٍ »[٣] ، فإن أشساعاً قليل ، لاستعمال .

وقوله : (إلا قليلاً) ، إشارة إلى أنه قد يضاف إلى جمع الكثرة غير المستثنى ، وإلى جمع التصحيح إن كثر استعمال غيرهما .

هذا إذا وجد للاسم جمع قلة ، وجمع كثرة ، فإن لم يوجد إلا أحدهما أضيف إليه ، نحو : «ثلاث[٤] أرجل » ، و « ثلاثة رجال » .

(ولا يسوغ ثلاثة[٥] كلاب ، ونحوه تأوله بثلاثة من كذا ، خلافاً للمبرد) ، في إجازته في كتابه المقتضب : « ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب ، ونحوها » على إرادة : ثلاثة من حمير ، وخمسة من كلاب » [٦] ، ورده المصنف بأنه لامعنى إذن في التقييد بجمع القلة ؛ لأن كل جمع كثرة صالح لما ذكر ، فيقال حينئذ : ثَلاثَةُ فُلُوسٍ ، وَثَلاَثُ دُورٍ ، على إرادة مِنْ فُلُوسٍ ، وَمِنْ دُوُرٍ[٧].

---

(١) سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٨ .

(٢) سورة يوسف من الآية : ٤٣ ، ٤٦ .

(٣) الشسع : واحد شسوع النعل التي تشد إلى زمامها » الصحاح ٤ / ١٢٣١ .

(٤) في الأصل و « ب » ثلاثة .

(٥) في ب ثلاث .

(٦) المقتضب ٢ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٧) شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٧ .

[جر المعدود بمن]

(وإن كان المفسِّر) ، - يكسر السين - (اسم جنس ، أو) اسم (جمع فُصِلَ) من المفسَّر -بفتح السين - (بـ « من ») الجارة له ، فتقول : « عِنْدِي ثلاث من الشَّجر » ، و « ثَلاثَة مِنَ القَوْمِ». قال الله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ (١) .

(وإن ندر) اسم الجنس ، أو الجمع المفسر ، حال كونه (مضافاً إليه) ، كقولهم : « خَمْسَةُ رجلةٍ» جمع راجل (٢) ، ونحو : « ليس فيما دون خَمْسٍ ذودٍ صَدقة » (٣) (لم يقس عليه) ، / /٣٤٩/
وفاقاً للأخفش (٤) ، لأن الأصل قرن هذا المفسر بـ « من » .

[ما يغني عن تمييز العدد]

(ويغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره) ، فتقول : « اقْبِض عَشَرَتُكَ ، وعشْرَيْ زَيْدٍ » ، من غير مفسر ، لأنك لم تصفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس ، فاستغني عن مفسره ، قال :

{٥٩١} وَمَا أَنتَ أَمْ مَارُسُومُ الدِّيَارِ وسِتُوكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ (٥)

وقالوا : « بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَمْسٍ وَعَشْرِي النخَّاسِينَ » .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٦٠ .

(٢) « جمع راجل » من الهامش .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣ / ٣٢٢ .
والذود من الإبل : مابين الثلاث إلى العشر ، الصحاح ٢ / ٤٧١ .

(٤) المساعد ٢ / ٧٣ .

(٥) من المتقارب ، للكميت بن زيد .
والشاهد فيه قوله : (وستوك) حيث أغنت الإضافة عن تمييز العدد انظر : الخزانة ٣ / ٢٦٧ ، الهمع ٤/ ٧٨، والمساعد ٢ / ٧٤ ، وروايته في الهمع ، قربت .

« فصـــــل »

[تأنيث لفظ العدد وتذكيره]

(تحذف تاء الثلاثة وأخواتها) ، إلى العشرة ، (إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقةً) ، نحو : « ثلاث فتيات » ،(أو مجازاً) ، نحو : « ثلاث درجات » ، واختلف في علة سقوط الهاء مع المؤنث ، وثبوتها مع المذكر ، فقال المصنف في الشرح : « الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ، كـ«زمرة ، وأمة . . . » فالأصل أن تكون بالتاء ؛ لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها ، فاستُصْحِبَ الأصل مع المعدود المذكر ، لتقدم رتبته ، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث ؛ لتأخر رتبته (١) .

(أو كان المعدود اسم جنس) ، مؤنثاً ، (أو) اسم (جمع مؤنثاً) ، نحو : « عِنْدِي ثَلاَثُ مِنَ البَطِّ ، وأربعٌ مِنَ الإبلِ » .

واحترز بقوله : (مؤنثاً) من المذكر ، فتقول : « عِنْدِي ثَلاَثَةٌ مِنَ الموَزِّ (٢) » ، لأنه لم يستعمل إلا مذكراً ، وفي التنزيل : ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ (٣) حال كون اسم الجمع المؤنث ، (غير نائب

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩٨ .
وقال التنسي في شرح التسهيل ٢ / ١٦٨ : « وقيل : إنما فعلوا ذلك لأنَّ العدد مؤنث ، فلو استعملوه مع المذكر بغير تاء لتوهم أنه مذكر لإضافته إلى مذكر ؛ إذ العدد هو المعدود في المعنى .
وقيل : إنما فعلوا ذلك ؛ لأنَّ العدد كله مؤنث فجعلوا تاء التأنيث مع المذكر لخفته ، ولم يجعلوها مع المؤنث لثقله ، وهذا الذي ذكرا المصنف من ثبوت التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، إنما ذلك إذا ذكر المعدود ، أمّا إذا لم يذكر فالفصيحُ أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكرْتَ موضع الجمع » .
(٢) في الأصل و «ب» : من الوز والوز مما يفرق بينه وبين ما واحده بالتاء ومثل هذا يجوز فيه التذكير والتأنيث ولم ينص على استثناء « الوز » منه ونص على تذكير الموز قال الانباري « الرمان والعنب والموز مذكر لم يسمع في شيء منه التأنيث » المذكروالمؤنث / ٥٤٩ .
(٣) سورة البقرة آية : ٢٦٠ .

عن جمع مذكر [١]) ، فإنْ كان اسم الجمع المؤنث نائباً عن جمع مذكر ثبتت التاء ، نحو قولهم : «ثلاثة رجلة » .

وإنما ثبتت التاء في ثلاثة رجلة » ؛ لأن رجلة نائب عن جمع مفرده مذكر ، وهو راجل ، فعدل عن جمع راجل على أفعال ، كـ« صاحب ، وأَصْحَاب » إلى فعلة ، فثبتت التاء في عدده ، كما ثبتت مع المنوب عنه ، و « رجلة » بفتح الراء ، وكسرها ، فإذا زالت التاء ، فالفتح لاغير ، كـ« الركْبِ ، والصَّحْب » ، (ولا مسبوق) ، - بالجر - عطفاً على مجرور « غير » (بوصف يدل على التذكير) ، [فإن سبق اسم الجنس ، / أو اسم الجمع المؤنثين بوصف يدل على التذكير لزم بقاء التاء، نحو : « ثلاثَةُ ذُكورٍ مِن البَط ، وأربعةُ فُحولٍ مِنَ الإِبلِ » ، وفهم منه : أنه لو تأخر الوصف الدال على التذكير لم يعتبر ، فتقول : « ثَلاَثٌ مِن البَطِّ ذُكورٌ ، وثَلاَثٌ مِن الإِبل فَحولٌ»] ، صَرَّحَ بذلك في الشرح [٢] وهو ظاهر كلام سيبويه [٣] . /٣٥٠/

(وربما أول مذكر [٤] بمؤنث ، ومؤنث بمذكر ، فجئ بالعدد على حسب التأويل) ، فالأول ، كقوله :

[٥٩٢] وإنَّ كلاباً هَذِه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بَرِيء مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ [٥]

---

(١) في ابن مالك « جمع المذكر » ٢ / ٣٩٧ ، والسلسيلي .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩٨ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٥٦١ : « . . تقول : له ثلاث من البط ، لأنك تصيره إلى بطة ، وتقول : له ثلاثة ذكور من الإبل ، لأنك لم تجيء بشيء من التأنيث ، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير » .

(٤) في «ب» : ذكر .

(٥) من الطويل ، لرجل من بني كلاب يسمى النواح .
والشاهد فيه قوله : (أبطن) على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ٣ / ٥٦٥ ، الخصائص ٢ / ٧٦٩ ، الإنصاف ٢ / ٧٦٩ ، المساعد ٢ / ١٦ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٩ ، والسلسيلي ٢ / ٥٦٤ .

أول الأبطن بالقبائل ، فحذف التاء من عشر ، والثاني ، كقوله :

[٥٩٣] ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ ، وَثَلاثُ ذَوْدٍ   لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي (١)

أول الأنفس بالأشخاص ، فأثبت التاء في « ثلاثة » .

(وإن كان في المذكور لغتان) ، تذكير ، وتأنيث ، نحو : « حال ، وعضد » ، (فالحذف) للتاء في عدده (والإثبات سيان) ، في الجواز ، فتقول على لغة من ذكر : « ثلاثة أحوال ، وثلاثة أعضاد » ، وعلى لغة من أنث : « ثلاث أحوال ، وثلاث أعضاد » ، لكن ليسا على السواء ؛ لأن ثلاث أحوال ، أحسن من ثلاثة ؛ لأن تأنيث الحال أفصح .

(وإن كان المذكور صفة نابت عن موصوف اعتبر غالباً حاله) ، أي : حال الموصوف ، (لاحالها) ، أي : الصفه ، فتقول : « ثَلاَثَةُ رَبَعَاتٍ » ، بالتاء ، إن قصدت رجالاً ، و « ثلاث ربعات » ، بحذف التاء ، إن قصدت نساء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (٢) ، أي : عشر حسنات أمثالها ، ولو اعتبرت (٣) لقيل : عشرة أمثالها ؛ لأن المثل مذكر .

ومن غير الغالب قول بعض العرب : « ثَلاَثُ دَوَابٍّ » ، بحذف التاء مع قصد المذكر اعتباراً بتأنيث اللفظ ؛ لجريان الدابة مجرى الأسماء الجامدة ، قال ابن عصفور : « ثَلاثُ دَوَابٍّ ذكورٍ ، فعلى جعل الدابة اسماً » (٤) .

---

(١) من الوافر ، للحطيئة . وفي الديوان ٣٣٣ ونحن خلاف بدل: ثلاثة أنفس
والشاهد فيه قوله : (أنفس) على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ٣ / ٥٦٥ ، الخصائص ٢ / ٤١٢ ، الإنصاف ٢ / ٧٧١ ، الخزانة ٧ / ٣٦٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٩ ، المساعد ٢ / ٧٦ .

(٢) سورة الأنعام من الآية : ١٦٠ .

(٣) ولو اعتبرت الصفة.

(٤) المقرب ١ / ٣٠٧ ، وقال سيبويه ٣ / ٥٦٣ : « وتقول : « ثلاثة دوابّ إذا أردت المذكر ، لأن أصل الدابة عندهم صفة » .

« فصـــــــل »

[العدد المعطوف]

(يعطف العشرون وأخواته) ، من ثلاثين إلى تسعين/ (على النيف) ، بالواو خاصة ؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه عدد واحد ، والواو للجمع ، وقدم « النيف » على « العقد » ؛ لأن الأقل سابق الأكثر طبعاً فقدِّم وضعاً ، (وهو) ، أي : النيف ، بتشديد الياء ، وتخفيفها [1] ، كـ«هيِّن ، وهَيْن » ، (إن قصد التعيين) ، أي : تعيين العدد في التذكير والتأنيث ، (واحدٌ) ، على الأصل ، (أو أحد) ، بإبدال الواو همزه ، (واثنان وثلاثة) ، في التذكير (وواحدة) ، على الأصل، (أو إحدى) ، بإبدال الواو همزة ، (واثنتان) ، عند الحجازيين و « ثنتان » عند التميمين ، (وثلاث) ، في التأنيث ، وهكذا (إلى تسعة في التذكير ، و) إلى (تسع في التأنيث) ، تقول : أحد ، أو واحدٌ وعِشْرُونَ ، وهكذا إلى تِسْعَةٍ وَعِشْرِين ، وَتِسْعٍ وَعِشْرِينَ ، (وإن لم يقصد التعيين فيهما) ، أي : في التذكير والتأنيث ، (فبضعة) ، في التذكير ، (وبضع) في التأنيث ، تقول : «عندي بضعة وعشرون عبداً » و « بضع وعشرون جارية » ، فيعلم أن الذي عندك يزيد على العقد المذكور ، ولكنه متردد بين تسعة فما دونها إلى ثلاثة ؛ لأن بضعة وبضعاً يطلقان في اللغة على ثلاثة إلى تسعة من غير تعيين ، وهما بكسر الباء الموحدة [2] : فِعْلٌ بمعنى مفعول من البضع بالفتح بمعنى القطع ، كالذِّبح من الذَّبح ، كأنه قطعه من العدد . /٣٥١/

(ويستعملان) ، أي : بضعة وبضع (أيضاً دون تنييف) ، أي : ذكر عقد ، فلا تكون بعدهما عشرة ولاعشرون ، ولا شيئ من أخواتهما ، كقوله تعالى : ﴿ في بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [3] .

---

(١) « النيف : الزيادة ، يخفف ويشدَّد ، وأصله الواو . . . وكل مازاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني » الصحاح ٤ / ١٤٣٧ .

(٢) قال الجوهري ٣ / ١١٨٦ : « بِضْعٌ في العدد بكسر الباء، وبعض العرب يفتحها » .

(٣) سورة الروم آية : ٤ .

[العدد المركب]

(وتجعل العشرة) والعشر (مع النيف) ، المقصود به التعيين كـ : أحد ، وإحدى ، إلى تسعة وتسع ، وغير المقصود به التعيين ، كـ : بضعة وبضع ، (اسماً واحداً) مركباً (مبنياً) جزءاه (على الفتح) ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وإحدى عَشَرَةَ امْرَأَةً ، وبِضْعَةَ عَشَرَ رجلاً ، وبِضْعَ [1] عَشَرَةَ امْرَأَةً » ، والأصل : العطف ، فحذف العاطف ، وركب الاسمان ، ويستمر التركيب (مالم يظهر العاطف)// فإن ظهر زال التركيب ، وأُعْرِب الجزءآن ، فتقول : « عندي ثلاثة وعشرة إن أردت / ٣٥٢/
الذكور ، و « ثلاث وعشر » ، إن أردت الإناث » ، قال :

[٥٩٤] كأَنَّ بِها البَدْرَ ابنُ عَشْرٍ وأَرْبعٍ   إِذَا هَبَواتُ الصَّيْفِ عنه تَجَلَّتِ [2]

[تأنيث لفظ العدد وتذكيره في العطف والتركيب]

(ولتاء الثلاثة ، والتسعة ومابينهما عند عطف عشرين وأخواتها مالها قبل النيف[3]) ، فتثبت التاء مع المذكر ، وتسقط مع المؤنث ، فتقول : « عِنْدِي ثَلاثَةٌ وَعِشْرُون رَجُلاً ، وثلاث وعشرون امرأة» ، وتقول : « بضعة وعِشْرُونَ رَجُلاً ، وبِضْعٌ وعشرون امْرَأَةً » .

(ولتاء عشرة [4] في التركيب عكس مالها قبله) ، فتسقط مع المذكر ، وتثبت مع المؤنث ، فتقول : « ثلاثَةَ عشْرَ ، أو بضعة عَشَر رَجُلاً » ، و « ثلاث عشرة ، أو بضع عشرة امرأة » .

---

(١) في هامش ب تعليق : في الأصل بضعة - وهو كذلك - وهو من تدقيق الناسخ في عبارة مانقل عنه .

(٢) من الطويل ، نسب إلى ابن أبي ربيعة .
والشاهد فيه قوله : (ابن عشر وأربع) جاء بإظهار العاطف بين النيف والعشر ، وإعراب العدد . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤٠١ ، المساعد ٢ ٧٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٨٣ ، شرح التسهيل للتنسي ٢/ ١٧٠ .

(٣) في « ب » التنييف .

(٤) في « ب » العشرة .

[لغات في عشر وعشرة]

(ويسكن شينها) ، أي : العشرة (في) حالة (التأنيث الحجازيون)[١] ، فيقولون : « ثَلاَثَ عَشْرة ، أو بِضْع عَشْرة امرأة » ، بتسكين الشين ، وأما مع المذكر فتفتح ، (ويكسرها) ، أي : الشين، في التأنيث (التميميون)[١] ، فيقولون : « ثلاث عَشِرَة ، أو بِضْع عَشِرةَ امْرَأةً » ، بكسر الشين ، (وقد تفتح) ، الشين في التأنيث ، فتبقى على أصلها مفتوحة في لغة ، وعليها قرأ الأعمش[٢] : ﴿اثْنَتَا عَشَرَةَ ﴾ [٣] بالفتح .

(وربما سكن عين عشر) ، فيقال : « أحد عشر » بإسكان العين ، لتوالي الحركات ، وعليها قرأ يزيد ابن القعقاع [٤] ﴿ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَباً ﴾ [٥] بإسكان العين ، وقرأ هبيرة صاحب حفص [٦] ﴿ اثْنَا عْشر شَهْراً ﴾ [٧] بسكون العين ، وهي أشدُّ من قراءة يزيد ؛ لأن فيها جمعاً[٨] بين الساكنين على غير حده ، ومنهم من يسكن الحاء في « إحْد عشر » ؛ استثقالاً لتوالي الحركات .

[أحد واثنان في التركيب]

(ويقال في مذكر مادون ثلاثة عشر : أَحَدَ عَشَر ، واثْنَا عَشَرَ ، وفي مؤنثه : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة) ، [أصل ، أحد ، وإحدى : « وحَد » و « وحدى » ، فأبدلت واوهما همزة[٩] على

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٥٧ .

(٢) المحتسب ١ / ٨٥ .

(٣) سورة البقرة آية : ٦٠ .

(٤) وأبو جعفر ، انظر اتحاف فضلاء البشر ٢٦٢ ، والبر المحيط ٥ / ٢٧٨ .

(٥) سورة يوسف آية : ٤ .

(٦) النشر ٢ / ٢٧٩ .

(٧) سورة التوبة آية : ٣٦ .

(٨) في الأصل و «ب» « جمع » وتستقيم لو كان ماقبلها « لأنه » .

(٩) في الأصل و «ب» « فأبدلت همزتها واوا » وهو سهو .

غير القياس ، والألف في « إحدى » للتأنيث ، / فإن قيل : كيف جمعوا بين علامتي تأنيث في /٣٥٣/
إحدى عشرة ؟ ، فالجواب كما قال المصنف : « إن جهةالعلامتين مختلفة ، وذلك أن ألف « إحدى » دالة على التأنيث ، وتاء عشرة دالة على التذكير [1] .

(وربما قيل : وَحَدَ عَشَر ، وَوَاحِدَعَشَر ، وَوَاحِدَةَ عَشْرَةَ) ، فمن قال : « وَحَدَ عَشَر » نطق بالأصل ولم يبدل ، ومن قال : « وَاحِدَ عَشَر ، وَوَاحِدَةَ عَشْرَةَ » ، جرى على القياس ، لأن اسم العدد إنما هو : واحد ، وواحدة ، وكذا إذا عددت قلت : وَاحِدٌ ، اثْنَان ، ثَلاَثَة ، واحدة ، ثنتان ، ثلاث .

[إعراب " اثنا واثنتا " في التركيب]

(وإعراب اثنا ، واثنتا باق) ، بعد التركيب ، (لوقوع مابعدهما) ، وهو عشر (موقع النون) في التثنية عند الجمهور [2] فيعربان بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، وذهب ابنا درستويه وكسيان، إلى أنهما مبنيتان[3] كسائر أخواتهما ، ورد : بتغييرهما في الرفع وغيره بالألف والياء ، ولو كانا مبنيين لكانا بالياء على كل حال ؛ لأنها نظير الفتحة في الواحد ، ولم يوجد شئ من الأسماء المثناة قد ركب مع غيره من الأسماء .

و « عَشْر ، وعَشْرَة » مع « اثْنَان ، واثْنَتَانِ » مبنيان على الفتح ؛ لتضمن معنى حرف العطف ، وقيل : لوقوعهما موقع النون .

---

(١) في « ب » « للتأنيث » .

(٢) الارتشاف ١ / ٣٦٦ ، والسلسيلي ٢ / ٥٦٧ .

(٣) أي : « مبنيان على الألف والياء » ابن كيسان النحوي ١٥٠ ، والمساعد ٢ / ٨٠ .

[إضافة العدد المركب]

(ولذلك) ، أي : ولأجل وقوع مابعد « اثنانِ » و « اثْنَتَانِ » موقع النون ، (لايضافان) ، فلا تقول : « اثنا عشركَ ، ولا اثْنَتَا عَشْرَك » ، وإنما يحذف مابعدهما ، كما تحذف النون للإضافة ، فيقال : « اثْنَاكَ واثْنَتَاكَ ، للإلباس » ، وإنما يقال: « اثْنَا عَشَر ، واثْنَتَا عَشْرةَ لزيد » (بخلاف أخواتهما) ، فإنها تضاف ثم .

[إعراب ما أضيف من المركب]

« الأجود فيما أضيف من هذا المركب بقاء الجزأين على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح » ، فيقال : أَحَدَ عَشْرَكَ ، وكذا الباقي مما للمذكر ، والمؤنث . (وقد يجري ما أضيف منها مجرى « بعلبك ») ، في بناء الصدر ، وإعراب العجز ، نحو : « أَحَدَ عَشَرُكَ مع أحد عشرِ زيدٍ » ، برفع الراء في الأول ، وكسرها في الثاني ، وفتح « أَحَدَ » فيهما .

(أو) مجرى (ابن عرس) ، في إعراب الصدر بحسب العوامل ، وجر العجز بالإضافة ، نحو : « مَا فَعَلَتْ خَمسَةُ عَشَرِكَ » ، بإضافة الصدر إلى العجز .

(ولا يقاس على الأول) ، وهو الإجراء مجرى « بعلبك » ، (خلافاً للأخفش) في إجازته القياس على هذا ، وهذه لغة ضعيفة عند سيبويه [(١)] .

(ولا) يقاس (على الثاني) ، وهو الإجراء مجرى « ابن عرس » ، (خلافاً للفراء) [(٢)] ، في إجازته القياس على هذا / . /٣٥٤/

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٢٩٩ : « ومن العرب من يقول : خَمسةَ عَشْرُكَ ، وهي لغة رديئة » .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

(ولا يجوز بإجماع) من النحاة (« ثماني عشرة ») بإضافة النيف إلى العقد (إلا في الشعر) ، قال في الشرح : « وقد يضاف في الشعر الصدر إلى العجز ، دون إضافة ، كقوله :

[٥٩٥] كُلِّف مِنْ عَنَائِه وشِقْوَتَهْ بنت ثَمَانِي عَشرةٍ مِن حِجَّتِه [١]

وهذا مخصوص بالشعر بلا خلاف »[٢] انتهى ، وحكى الكوفيون[٣] أنهم أجازوا ذلك مطلقاً، ففي نقل[٤] هذا الإجماع تسامح .

[ياء " ثماني " ومافيها من وجه]

(وياء الثماني في التركيب مفتوحة) ؛ لفتحها في : « ثمانية عشر » ، (أو ساكنة) ، كـ«ياء » «معدى كرب » ، (أو محذوفة بعد كسرة) ؛ لأنها ياء زائدة ، فحذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها، (أو محذوفة بعد (فَتْحة) ، لأنها لما كانت تحذف في الآخر إذا كان الآخر النون ، فجعلت فتحة بناء للتركيب عليه .

(وقد تحذف) الياء (في الإفراد) من غير تركيب ، (ويجعل الإعراب في متلوها) ، أي : في متلو الياء ، وهو النون ، فتقول : « هذه ثمانٌ ، ومررت بثمانٍ ، ورأيت ثماناً [٥] » ، قال الراجز :

---

(١) رجز ، نسب إلى نفيع بن طارق ، الدرر ٢ / ٢٠٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٢ ، المساعد ٢/ ٧٨، الأشموني ٤ / ٥١ .

والشاهد فيه قوله : (ثماني عشرة) حيث إن (ثماني) قد أضيفت إلى (عشرة) وأُعْرِبَ الصدر من غير إضافة للمركب جميعه إلى شيء . معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤ ، الخزانة ٦ / ٤٣٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٢ .

(٣) الارتشاف ١ / ٣٦٦ ، وقوله : « حكى الكوفيون أنهم » عبارة غير مستقيمة .

(٤) في الأصل ففي نقل الإجماع : وفي ب وفي هذا الإجماع » فجمع بينهما .

(٥) في المخطوطتين « ثمانيا » – سهو .

[٥٩٦] لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمانُ[1]

[حذف الياء آخرا وجعل الإعراب على ما قبلها]

(وقد يفعل ذلك) ، أي : حذف الياء ، ويجعل الإعراب على ماقبلها ، (برباع) ، وهو مافوق الثني من الحيوان ، (وشناح) ، بالشين المعجمة ، والحاء المهملة ، وهو الطويل ، يقال : الشناحيات الطوال ، واحدتها : شناحية ، والذكر شناح ، (وجوار) ، جمع جارية ، (وشبهها) ، أي : شبه جوار ، وهو ماجاء على « فواعل » جمع « فاعله » المعتلة اللام ، كـ « غواش » و«نواص» وليس المراد شبه المذكورات ، فإنه لايحفظ في مفردغير « رباع ، وشناح » .

والفرق بين المفرد والجمع المذكورين ، أن الياء في المفرد زائدة ، بخلاف الجمع المذكور .

والمشهور في هذا كله إثبات الياء ، وإجراء الكلمة في الإعراب مجرى المنقوص ، فتقول : «هذا الرباعي والشناحي » ، ورأيت الرباعي والشناحي ، ومررت بالرباعي والشناحي [2] وبعضهم يحذف ، وسهل ذلك عليهم زيادتها ، فتقول : هذا رباع ، وشناح ، / ومررت برباع ، وشناح ، /٣٥٥/ ورأيت رباعاً وشناحاً » ، وقرأ ابن مسعود[3] ﴿وَلَهُ الجَوارُ المُنشَآت ﴾[4] برفع الراء ، وقرأ بعض السلف[5] : ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِم غَوَاشٌ ﴾ [6] برفع الشين .

---

(١) من الرجز . والشاهد فيه : قوله (ثمانُ) بحذف ياء ثماني ، وجعل الإعراب على النون ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٣ ، الخزانة ٧ / ٣٦٥ ، الأشموني ٤ / ٧٢ ، المساعد ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ٢/ ٥٦٨ .

(٢) مابين [ ] من المساعد وعنه نقل وهو لازم لبيان الحكم وتحقيق الغرض .

(٣) البحر المحيط ٤ / ٢٩٨ .

(٤) سورة الرحمن آية : ٢٤ .

(٥) البحر المحيط ٤ / ٢٩٨ .

(٦) سورة الأعراف من الآية : ٤١ .

[من استعمالات أحد وإحدى ومعانيهما]

(وقد يستعمل أحد استعمال واحد في غير تنبيف) ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ أحدٌ مِن المُشرِكينَ اسْتَجارك ﴾ (١) و﴿ قُلْ هوَ اللَّهُ أحَدٌ ﴾ (٢) ، وكقوله :

[٥٩٧] وَقَدْ ظَهَرَتْ فَلاَ تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَحَدٍ لاَ يَعْرِفُ القَمَرا (٣)

أي : إلا على واحد .

(وقد يغني) أحد (بعد نفي ، أو استفهام عن قوم ، أونسوة) ، نحو : ﴿ فَما مِنْكُم مِنْ أَحدٍ عَنْه حَاجِزينَ ﴾ (٤) ، أي من قوم ،. . . ونحو قوله تعالى : ﴿ لَسْتُنَّ كأحدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٥) ، أي : كنسوة ، وحق « أحد » إذا أغنى عن قوم (٦) ، أو نسوة التنكير ، (وتعريفه حينئذ نادر) ، قال اللحياني : « مَا أَنْتَ مِنَ الأَحَد ، أي : مِنَ النَّاسِ ، وأنشد :

[٥٩٨] ولَيْس يظلمني في وَصْلِ غانيةٍ إلاَّ كَعَمْرٍو وماعَمْروٌ مِنَ الأَحَدِ (٧)

---

(١) سورة التوبة آية : ٦ .

(٢) سورة الاخلاص الآية : ١ .

(٣) من البسيط ، لذي الرمة .

والشاهد فيه قوله : (على أحد) باستعمال « أحد » استعمال واحد ، دون تركيب وعطف ، انظر : ديوانه ٢/ ١١٦٣ ، الأصول ١ / ٨٥ ، شرح بن مالك ٢ / ٤٠٤ ، المساعد ٢ / ٨٤ ، ابن يعيش ١ / ١٢١ .

ورواية الديوان : * حتى بَهَرت فما تخفى على أحد *

(٤) سورة الأحزاب آية : ٤٧ .

(٥) سورة الأحزاب آية : ٣٢ .

(٦) « عن » من هامش « ب » .

(٧) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (الأحد) حيث جاء معرفا بأل ، وهو نادر ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٤ ، المساعد ٢ / ٨٤ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٠ ، التصريح ٢ / ٢٠٠ .

(ولا يستعمل إحدى في تنيف وغيره دون إضافة) ؛ هكذا وقع ، ولم يتعرض لشرحه ، وهو مشكل ؛ لأن « إحدى » لا تستعمل في العدد إلا غير مضافة ، نحو : « إِحْدَىَ عَشَرَةَ ، وإِحْدَى وَعِشْرُونَ » ، ولا في غير العدد إلا مضافة ، وحينئذ فصواب العبارة ولا تستعمل « إحدى » في غير تنييف دون إضافة (١) ، فلا يقال : « جَاءَ إِحْدَى » ، بل إِحْدَى النِّساء مثلا ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّها لإِحْدَى الكُبَر﴾ (٢) ، ﴿إحدى الحسنيين﴾ (٣) ، ﴿إحدى ابنَتَيَّ﴾ (٤) .

(وقد يقال لما يستعظم مما لانظير له) ، وكونه من الموصوفين بعدم النظير ، (هو أحد الأحدين ، وإحدى الإحد) ، ومعناه : أحد الدواهي المقول لكل واحدة منها لانظير لها ، وفي حواشي الصحاح : « هو إحدى الإحد : الأمر المنكر الكبير » ، قال :

[٥٩٩] بِعُكَاظٍ فَعَلُوا إِحْدَى الإِحَدْ (٥)

وقال :

---

(١) هكذا وردت العبارة في النسخ المحققة من التسهيل ، شرح التسهيل ٢ / ٤٠٣ ، - لابن عقيل ٢ / ٨٤ ، للسلسيلي ٢ / ٥٧٠ ، وهذه اعتمدت على نسخ اضطربت فيها عبارة ابن مالك أي النسخة التي ورد فيها ماقاله ابن مالك على الصواب فهي مارجع إليها البغدادي قال : « وهذا يرد على ابن مالك في قوله في التسهيل : « ولا يستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة » الخزانة ٧ / ٣٥٠ ، ظ: بولاق وهو موافق لما رآه الشيخ خالد وهو عبارة ابن عقيل . وعليه فما كتبه ابن مالك هو الصواب وما اشتملت عليه هذه النسخ من خطأ هو قصور من النساخ وغفلة وتخليط في العبارة . وإن كان هناك اعتراض على ابن مالك ورد عنه كذلك ظ : الخزانة .

(٢) سورة المدثر آية : ٣٥ .

(٣) سورة التوبة آية : ٥٢ « وفي الأصل و « ب » : « إحدى الجنتين » تحريف .

(٤) سورة القصص آية : ٢٧ .

(٥) في اللسان : (أح د) غير منسوب وهو شطر بين من الرمل .

والشاهد فيه أن إحدى الإحد كناية عن الامر المنكر المستفظع الذي يذهب فيه الوهم كل مذهب .

[٦٠٠] حَتَّى اسْتَشَارُوا (١) فِيَّ إِحْدَى الإِحَدِ ليثاً هِزَبْراً ذَا سلاحٍ مُعْتَدِّ (٢) / /٣٥٦/

وبهذا يتبين فساد ماقيل : كان ينبغي أن يقول : هي إحدى الإحد ، لئلا يتوهم أن إحدى الإحد لـ « هو » . انتهى(٣) ، والأمر كما قال المصنف .

والإحد : بكسر الهمزة ، وفتح الحاء ، كـ « السدر » ، وقالوا أيضاً الأُحَدُ ، كالكبر .

[أحد لعموم من يعقل]

(ويختص « أحد » بعد نفي محض ، أو نهي ، أو شبههما بعموم من يعقل ، لازم الإفراد ، والتنكير(٤) ، والتذكير) ، مثال النفي : ﴿ وَلَم يَكُن لَهُ كُفُوا أَحَدٌ ﴾ (٥) . ومثال النهي . ﴿ وَلاَ يلْتَفِتْ مِنْكُم أَحَدٌ ﴾(٦) ، ومثال شبه النفي : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنهم مِنْ أَحَدٍ ﴾ (٧) ، ومثال شبه النهي قول الفراء(٨) : « لأَضْرِبَنَّ أَحداً يَقُولُ ذلك » ، و « ليتني أسمع أحداً يتكلم » ، والمعنى : لايقل أحد ذلك ، ولايتكلم أحد .

---

(١) البيت في الأصل و « ب » : حتى استناروا لي ... ... إذا سلاح يُعد .

(٢) رجز ، للمرار الفقعسي .
والشاهد فيه قوله : (إحدى الإحد) إذ استعملت للعظيم من الأمر مما لانظير له . انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٤٠٥ ، المساعد ٢ / ٨٥ ، الخزانة ٧ / ٣٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٠ ، اللسان : وحد .
هذا وقد وهم صاحب الخزانة في اشتقاق معتد وتفسيره فعده من العدوان « اعتدي معتد » وتمحل لضبط آخره وإنما هو مفعل من: عتد - أعتده فهو معتد ، أحضره وأعده وهيأ .

(٣) لم أجد هذا القول .

(٤) « التنكير » غير موجودة في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٥ ،ولا المساعد ولا السلسيلي .

(٥) سورة الإخلاص آية : ٤ .

(٦) سورة هود من الآية : ٨١ .

(٧) سورة مريم من الآية : ٩٨ .

(٨) ذكر ابن مالك في شرحه أن الفراء ذكره في كتاب الحد ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٦ .
وقال المرادي : « وأمَّا » أليس » فلا نعلم فيها خلافاً » انظر شرحه للتسهيل ١ / ٣٨٧ .

وقيد النفي بالمحض ، احتراز من نحو : « أَلَيْس » ، فلا يقال : أَلَيْس أَحَدٌ يَفْعَلُ ، اتفاقاً [١] ، قال المصنف : « وكذا مازال ، ونحوه ، فلا يقال : مَازَالَ أَحدٌ يَفْعَلُ ، عِنْدَ الفراء ، وهو الصحيح[٢].

وقوله : (لعموم من يعقل) ، يعني : عموم الشمول والإحاطة ، ولهذا لايثني ، ولايجمع ، ولايؤنث ، ولايعرف ، لأنه قصد به حالة واحدة ، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها ، بخلاف غيره من النكرات ، كـ « رجل » ، فإنه وإن استعمل في النفي ، والنهي للعموم ، فإنه يصح أن يراد به الوحدة أيضاً ، فإذا قيل : « مافي الدار رجل » ، احتمل العموم الاستغراقي ، واحتمل نفي الوحدة .

(ولايقع) أحد المختص بالنفي (في [٣] إيجاب يراد به العموم) ، نص عليه سيبويه [٤] ، وغيره ، (خلافاً للمبرد) ، في إجازته ذلك ، وجعل منه : « قام كل أحد » .

وقال غيره : « إن أحداً هذا ليس هو المختص بالنفي ، بل بمعنى واحد ، وعمومه بدخول كل عليه ، ومادة هذا « واو ، وحاء ، ودال » ، ومادة المختص بالنفي : « همزة ، وحاء ، ودال » .

وظاهر كلام المصنف ، أن « أحداً » المختص بالنفي هو أحد المستعمل في التنييف ، وكلام

---

(١) لم أجده في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، وذكره ابن عقيل في المساعد ٢ / ٨٦ .
وقال المرادي في شرح التسهيل ١ / ٣٨٧ : « وأمَّا مازال » فعنها ثلاثة مذاهب : المنع مطلقاً وهو رأي الفراء ، والجواز مطلقاً وهو رأي هشام ، والثالث : المنع في الماضي والجواز في المضارع وهو رأي الكسائي، والصحيح المنع » .
(٣) في المساعد : بعد إيجاب .
(٤) نص سيبويه ١ / ٥٤ : « ولايجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب . . . لأنه إنَّما وقع في كلامم نفياً عاماً » .

غيره على خلافه ، والذي للتنييف عندهم ، هو الذي فاؤه واو ، أبدل منها الهمزة] ، وينتج من هذا: أن المصنف يقول بقول المبرد في هذه المسألة ، وقد قال : (خلافاً للمبرد) ، إلا أن يقول : دلَّ الاستقراء على أن « أحداً » لايفيد بنفسه العموم إلا في غير الإيجاب/ . /٣٥٧/

[أسماء ملازمة للنفي وشبهه]

(ومثله) ، أي : مثل « أحد » المخصوص بالنفي ، والنهي ، وشبههما ، في جميع ماتقدم (عريب) ، بفتح العين المهملة ، وكسر الراء .

(وديار) ، بفتح الدال ، وتشديد الياء ، من دُرْتُ ، وأصله : دَيْوَار ، على وزن : « فَيْعَال » .

(وشَفْرٌ) ، بفتح الشين المعجمة ، وسكون الفاء [1] ، وآخره راء ، بمعنى : أَحَدٌ .

(وكتيع) ، بفتح الكاف ، وكسر التاء فوق ، وإسكان المثناه تحت ، وبعده عين مهملة ، بمعنى: «أَحَدٌ» ، يقال : « ما بالدار كتيع » ، أي : أحدٌ ، حكاه يعقوب [2] ، كأنه من الكُتَع : ولدُ الثلعب .

(وكَرَّاب) ، بفتح الكاف ، وتشديد الراء ، أي : « أحدٌ »[3] ، كأنه من الكراب ، بكسر الكاف مخففة ، وهو تقليب الأرض للحرث .

(وَدُعْوِيٌّ) ، بضم الدال ، وإسكان العين المهملتين ، وكسر الواو ، وتشديد الياء التحتانية ، أي : « أحد »[3] ، كأنه من دعوت ، كما يقال : « مافيها داع ، ولامجيب » .

---

(١) في ب : « شقر » بسكون القاف ، ولم أجد لفظها في الصحاح ولا اللسان ولا القاموس المحيط ، وهو خطأ من الناسخ : إنما هي بسكون الفاء ، وهكذا وردت في الأصل في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٥ ، وأمالي القالي ١ / ٢٥٠ ، والخزانة ٧ / ٣٥٩ ، واللسان ، والمزهر للسيوطي ٢ / ١٦٠ .

(٢) في الصحاح ٣ / ١٢٧٤ : « يقال مابالدار كتيع ، أي أحد ، حكاه يعقوب ، وسمعته أيضاً من أعراب تميم، والكتع : ولد الثعلب » .

(٣) « تقول : ما بالدار كرّاب - بالتشديد - أي أحد » السابق ١ / ٢١٢ .

(ونُمَيٍّ) ، بضم النون ، وفتح الميم ، وتشديد الياء التحتانية[1] ، بمعنى : « أحدٌ » ، كأنه من نميت الحديث نمياً : أسندته ، ورفعته .

(ودَارِيٍّ) ، بكسر الراء ، وتشديد الياء [2] ، كأنه منسوب إلى الدار ، أي : مافيها من يتخذ له الدور ، أو من يسكن الدور .

(ودُورِيّ) ، بضم الدال ، وكسر الراء وتشديد الياء[3] ، كأنه نسبه إلى الجمع ، على خلاف القياس .

(وطُورِيٌّ بضم الطاء ، وسكون الواو ، وكسر الراء ، وتشديد الياء ، بمعنى أحد قال :

[٦٠١] وبلدةٍ ليس بها طُورِيُّ ... وماخلا الجنَّ بها إنسيُّ

(وطُوئيٌّ)[4] ، بضم الطاء ، وسكون الواو وبعدها همزة مسكورة ، فياء مشددة ،كأنه مقلوب : وطَيْئيٌّ ، من وطئ الأرض بقدمه ، فوزنه « عُفْلِيٌّ » ، (وطُؤْوِيّ) ، بضم الطاء ، وبعدها

---

(١) ووهم الشيخ خالد في ضبط « نمي » والميم على الصواب - مكسورة مشددة - فإن كان من « نمم » وهذا الأكثر - فهو فُعْليٌّ وان كان من نمى - وبعضهم جعله كذلك - فهو فَعِّيلٌ وفُعِّيلٌ قليل نادر - ومن ثم فالأصوب أنه فُعْليٌّ من نمم وعلى ضبط الأزهري واشتقاقه يكون على « فعيل » ولم يذكر لفظ يناسب أن يكون هذا « نمى » تصغيراً له ،

في أمالي القالي ١ / ٢٥٠ : « نُمَيٌّ من نممت » ، وفي الخزانة ٧ / ٣٦٢ : « نمى ، بضم النون وتشديد الميم وتشديد الياء ، قال صاحب القاموس : ومابها نمي كقمي : أحد . . فالنمي معناه ذو قمل » .

(٢) في الصحاح ٢ / ٦٦٠ : « والداري : العطار ، وهو منسوب إلى دارين : فُرضة بالبحرين فيها سوق : كان يحملُ إليها مسك من ناحية الهند ، وفي الحديث : « مثل الجليس الصالح مثل الداريِّ . . » ، وضبطها المرادي « نُمَيٌّ » .

(٣) « يقال : مابها دوري ، ومابها ديّار ، أي أحد ، وهو فيعال من دُرت ، وأصله دَيْوَارٌ ، فالواو إذا وقعت بعد ياء ساكنة قبلها فتحة قلبت ياءً وأدغمت ، مثل أيام وقيام » .

(٤) « وطوئى وطُؤْوي ، وطأوى من الطي ، بمعنى واحد ، والمعنى ما بها أحدٌ يطوي ، كذا فسر ذلك ==

همزه ساكنة ، فواو مكسورة ، فياء مشددة ، وزنهُ « عِلْفِّي » ، (وطَأوِيٍّ) ، بفتح الطاء ، ثم همزة ساكنة ، فواو مكسورة ، فياء مشدة ، وزنه « عَلْفِيٍّ » .

(ودُبِّيٌّ) ، بضم الدال المهملة ، وكسر الباء الموحدة وتشديدها ، وتشديد الياء ، من الدبب.

(ودِبِّيج)[1] بكسر الدال المهملة ، وكسر الباء الموحدة ، وفي آخره جيم ، من التدبيج ، وهو التحسين والتزيين ؛ لأن بالناس زينة الديار ، والأماكن ، وقد يكون أصله : دِبِّي ، فأبدل الياء جيما، على حد قولهم في ، عَلِيٍّ : علج ، ووصل بنية الوقف . / /٣٥٨/

(ودِبِّيح) ، بالدال والحاء المهملتين ، وهو مثل « دبيج » في الضبط والمعنى .

(وأَرِيم)[2] كـ « قدير » ، (وأَرِم) ، كـ « حذر » ، قال زهير :

[٦٠٢] دَارٌ لأَسْمَاءَ بالْغَمرَيْنِ مَاثِلَةٌ ... كالوَحْيِ لَيْس بِهَا مِنْ أَهْلِها أَرِمُ[3]

(ووابر) ، بكسر الباء الموحدة ، ثم راء ، يجوز أن يكون من قولهم : « وَبَرَ فِي مَنْزِلِه : إِذَا لازمة حينا لايبرح منه » ، ومنه قوله :

[٦٠٣] فَأُبْتُ إِلى الحَيِّ الَّذين وَرَاءَهُم ... حَرِيضاً ولم يُفْلِتْ مِنَ الجَيْشِ وَابِرُ[4]

== بعضهم » انظر شرح التسهيل للتنسي ٢ / ١٧٣ ، وانظر المزهر ٢ / ١٥٩ .

(١) « ابن السكيت : مابالدار دِبِّيج بالكسر والتشديد ، أي مابها أحد ، وشك أبو عبيدة في الجيم والحاء ، وسألت عنه بالبادية جماعة من الأعراب فقالوا : مابالدار دبي . وما زادوني على ذلك » قاله في الصحاح ١ / ٣١٢ .

(٢) « أبو زيد : مابالدار أريمٌ ، ومابها أَرِمٌ ، بحذف الياء ، أي مابها أحد » الصحاح ٥ / ١٨٦٠ .

(٣) من البسيط ، والشاهد استعمال أرم ، وزان في النفي ، انظر : الصحاح ٥ / ١٨٦٠ ، واللسان (أرم) ، ديوانه : ٩٠ .

(٤) من الطويل ، والشاهد استعمال واير في النفي . انظر : الصحاح ٢ / ٨٤٢ ، واللسان (وبر)

(ووابن)[١] ، بكسر الباء ثم نون ، بمعنى : وابر .

(وتامور) ، بتاء ، فألف ساكنة غير مهموزة ، فميم مضموم في آخره راء .

(وتومور) ، بضم التاء ، والميم ، من غير همز . كما ضبط في المحكم ، يقال : « مافيها تامور ، ومابها تومري »[٢] ، قاله في المحكم ، وفي ديوان الأدب ، في باب « فاعول » : « والتامور: الدم ، ومابالدار تاموري ، أي : « أحد » ومابالركية تامور ، أي : شئ من ماء »[٣] ، وعلى هذا لايختص بمن يعقل ، بخلاف مايفهم من كلام المصنف ، إلا أن يكون التقدير : ذو تامور ، وذو تومور ، فيصح ، فهذه ثنتان وعشرون كلمة كلها مختصة بما سبق ذكره ، وزاد غيره[٤] ألفاظاً، انتهت إلى ست عشرة كلمة ، فالمجموع ثمانٍ[٥] وثلاثون كلمة ، فمن المزيد : « طوراني » ، و«صافر » ، و « لاعي » « قرو [٦] » ، و « نافح» و « ضرمة » ، وَ « دُوِّي » ، و « أيْرَميٌّ » وَ « أَرَميٌّ»، و«آبر » و « عَيَنٌ » و « عَيْنٌ » وَ « عَاينٌ » وَ «.عَايِنَةٌ » و « طارق » و « أنيس » و « دُوْرِيٌّ »[٧] .

[استعمال بعض مالازم النفي أو شبهه في الإيجاب]

(وقد يغني عن نفي ماقبل أحدٍ نفي مابعده إن تضمن ضميره) ، كقوله :

---

(١) المزهر للسيوطي ٢ / ١٦ .

(٢) في الأصل و « ب » : « تؤمري » - بالهمزة وهو سهو .

(٣) ذكره في الصحاح ٢ / ٦٠١ ، ٦٠٢ .

(٤) انظر : المزهر للسيوطي ٢ / ١٥٩ : « ذكر الألفاظ التي لاتستعمل إلاّ في النفي » وأمالي القالي ١ / ٢٤٩ : « مطلب ماتقول العرب في معنى مابالدار أحد » .

(٥) في الأصل و « ب » : « ثمانية » - سهو .

(٦) « في الأصل و « ب » : « وقر » على أنها كلمة أخرى معطوفة على لاعي ، والصواب أنها مع ماقبلها مركب اضافي وكذلك : نافخ وضرمه خطأ .

(٧) هذا سهو فقد سبق « دوري » .

[٦٠٤]   ... ...   إِذَا أَحَدٌ لَمْ يُعْنِه شَأْنُ طَارِقِ (١)

وحكى سيبويه : « إنَّ أحداً لايقول ذلك » ، فاستعمل أحداً بعد إن ، وهي للايجاب ، قال سيبويه : « وهو ضعيف خبيث »(٢) (أو ما يقوم مقامه) ، أي : مقام الضمير ، كقوله :

[٦٠٥]   وَلَوْ سُئِلَتْ عَنَّا نَوارُ(٣) وَأَهْلُها   إِذاً أَحدٌ لَم تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ (٤)

/٣٥٩/ أراد : إذاً لم تنطق شفتاه ، فأنـاب / « أل » عن الضمير(٥) ، وهذا إنما يتخرج على مذهب الكوفيين ، وأما البصريون(٥) ، فإن مثل هذا محمول على حذف الضمير ، والتقدير : لم تنطق الشفتان منه ، (وقد لايصحب شفر نفياً) ، كقول أبي طالب :

[٦٠٦]   فَو اللّهِ مَا تَنْفَكُّ لا عَدَاوَةٌ   وَلاَ مِنْهم مَادَامَ من نَسْلِنَا شَفْرُ (٦)

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أحدٌ) حيث أغنى عن نفي أحد ، نفي مابعده متضمناً ضميره ، فاستعمل أحد وليس قيام نفي أو شبهه . انظر : السلسيلي ٢ / ٥٧١ ، وشرح التسهيل للتنسي ٢ / ١٧٣ ، .
وعجزه : * لغرم فإنَّا مُؤْثروه على الأهل * وفي الأصل : شأن سارق .
(٢) قال سيبويه ٢ / ٣١٨ : « لأنَّ أحدا لايستعمل في الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت » .
(٣ ، ٤) من الطويل ، للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : (إذا أحد) فاستعمل في الايجاب استغناء عن نفيه ينفي مايقوم مقام ضمير ، وهو الشفتان على رأي الكوفيين في قيام ال مقام الضمير . ظ : ديوانه : ٦٢٨ ، المساعد ٢ / ٨٧ ، السلسيلي ٢/ ٥٧١.
ورواية الديوان صدراً : * إذا لم توار الناجذ الشفتان *
(٥) هذا التخريج لابن مالك ، ذكر ذلك المرادي في شرحه ١ / ٣٨٧ : « قال المصنف : أراد لم تنطق شفتاه ، فأقام الألف واللام مقام الضمير » ثم قال : « قيل : وهو منزع كوفي ، وأما تخريجه على مذهب البصريين...» وانظر الدماميني ١ / ٣٩٤ .
(٦) من الطويل .
والشاهد فيه قوله (شفر) حيث لم يسبقه نفي في وشبهه ، وهو قليل ==

(وقد تضم شينة) ، أي : شين شفر .

« فصـــل »

(ولا يثنى ولايجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف) ؛ فلا يقال : ثلاثتان ونحوه ، للاستغناء بستة ، كما استغنى ثلاثون ومابعدها عن جمع عشرة ، ويقال : ألفان ومائتان، وآلاف وألوف ، ومئات ومئون ، لأن المائة والألف لم توضع لتثنيتهما ولاجمعهما صيغة (١) مخصوصة ، فلذلك ثنيا وجمعا .

وقوله : (المفتقرة إلى تمييز) قيل : مستدرك ؛ لأن مالا يفتقر إلى تمييز ، وهو واحد واثنان لايثنى ولايجمع أيضاً ، ولهذا أطلق غيره ، وأجيب : بأنه إنما أراد أن يبين أنَّ المائة والألف استأثرا عن أخوتهما المحتاجة للتمييز ، لا أن مالايحتاج للتمييز يثنى ويجمع ، إذ ليس في كلامه مايقتضي ذلك ، وأما تثنية واحد ، في قولة :

[٦٠٧] فَلَمَّا التَقَيْنَا وَاحِدَيْنِ عَلَوْتُهُ ... ...(٢)

وجمعه في قوله :

[٦٠٨] * طَارُوا إلينا زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا * (٣)

== انظر : أمالي القالي ١ / ٢٥١ ، المساعد ٢ / ٨٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٧ ، السلسيلي ٢ / ٥٧١ ، وفي المساعد :ماينفك .

(١) في المخطوطتين « صفه » تحريف .

(٢) صدو بيت من الطويل ، وعجزه : بذي الكفِّ ، إني للكماة ضروب .
الشاهد فيه قوله : (واحدين) بتثنية واحد بمعنى منفردين وليس المراد به العدد ، انظر : اللسان ، المساعد ٢/ ٨٨ .

(٣) عجز بيت من البسيط ، وصده : قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم ، وهو لقريط بن أنيف العنبري . ==
انظر الحماسة ١/ ٥٧ ، عيون الأخبار ١/ ٨٨ ، العقد الفريد ٣/ ١٦ ، مجالس ثعلب ٤٧٣ ، سمط اللآلئ ١/ ٥٤٥ .

وقوله :

[٦٠٩] ... ... قالوا وَقَدْ رَجَعُوا كَحي وَاحِدينَا [1]

فالمراد بذلك . الصفة للعدد .

[الألف والمائة يستعملان تمييز العدد]

(واختص الألف بالتمييزيَّة) ، أي : بوقوعه تمييزاً لغيره من الأعداد (مطلقاً) ، من غير اختصاص بعدد خاص ، فيميز بالألف ، ثلاثة وأخواته ، نحو : ثلاثة الآف ، وأحد وعشرون ، وأخواتهما ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ أَلفاً ، وعِشْرُون ألفاً ، وتِسْعَةٌ وتِسْعُون ألفاً ، ومائة وألف ، وما يتفرع منهما ، نحو : مِائَةُ أَلفٍ ، وَمائَتي أَلفٍ ، وَأَلفُ أَلفٍ ، وَمائَةُ أَلْفِ أَلف . / /٣٦٠/

(ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما) . فتقول : ثلاثمائة إلى تسعمائة، وإحدى عشرة مائة إلى تسع عشْرة مائةٍ ، هذا معنى كلامه ، وعليه اعتراض من وجهين .

الأول : أن تمييز العشرة بالمائة لغة حكاها الفراء [2] عن بعض العرب ، يقولون : عَشْر مائَةٍ ، كَمَا يَقُولُونَ : ثَلاثُ مِئِينَ ، وزعم في الشرح : أنه لايجوز « عشرُ مائَةِ » ، وهو داخل في كلامه هنا ، فإن عشرة من أخوات ثلاث[3] .

---

(١) من الوافر ، للكميت .
والشاهد فيه قوله : (واحدين) بجمع « واحد » جمع تصحيح لأنه صفة لا اسم عدد ، انظر : الصحاح ٢/ ٥٤٨ ، واللسان وحد المساعد ٢ / ٨٨ ، ابن يعيش ٦ / ٣٢ .

(٢) قال المرادي : « وفي كتاب الصفار عن الفرا لايقول ثلاث مئين ، إلا من لا يقول ألف ، وإنما يقول عشر مئين » ، شرح الألفية ٤ / ٣٠٩ ، وانظر السلسيلي ٢ / ٥٧٢ .

(٣) نصه عند ابن مالك ٢ / ٤٠٨ : « ولايقال عشر مائة ، ولا يقال عشرون مائة ، استغناءً بالألف والألفين » ، ولم يقصد ابن مالك بأخوات الثلاثة « العشرة » إذ هي من العقود وهذا مايفهم من شرحه ، يقول ==

الثاني : تمييز إحدى عَشَرَةَ وأخواتها بالمائة لاتُعْرَف إجازته لغيره من المتقدمين ، وأما ما في الحديث ، أن جابراً قال : « كنا خمس عشرة مائة » (١) ، يعني : أهل الحديبية ، وأن البراء قال : «كنا يوم الحديبية أربعَ عشرةَ مائَةً »(٢) ، فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما ممن لايتقن العربية ، والمعروف في مثل هذا إنما هو : ألفٌ وَخمْسَمائة وألف وَأَرْبعمائة ، ونحو ذلك .

قال المعترض(٣) : وبالجملة فقد خلط المؤلف المتفق عليه بالمختلف فيه ، وماثبت بما لم يثبت .

ويمكن الجواب عن الأول : بأن يحمل مافي الشرح على لغة الأكثر ، ومافي الأصل على مقابله ، وعن الثاني : بأن المصنف في درجة الاجتهاد والمجتهد لايقلد غيره ، ولايتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدمه ، كيف وقد قال في هذا الأصل : « وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ماعسر على كثير من المتقدمين .

[تعريف العدد]

(وإذا قصد تعريف العدد أُدْخِلَ حرفه) ، أي : حرف التعريف (عليه) ، أي : على العدد ، (إن كان) العدد (مفرداً) عن الإضافة ، والعطف ، والتركيب حال كونه (غير مفسر) ، بفتح

== التنسي في شرحه للتسهيل ٢ / ١٧٤ : « فيقال : ثلاث مائة ، وأربع مائة . . . هكذا إلى تسع مائة » وقال ابن عقيل في المساعد ٢ / ٨٩ : « وفهم من حصر المصنف أنه لا يقال : عشرون مائة ، ولاعشر مائة » ، فاعتراض الشيخ خالد مردود .

(١) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٧ / ٤٤١ .

(٢) اعترض عليه أبو حيان فقال : « يحتاج في ذلك إلى صحة نقل ، بل المعروف أن يقال : ألف ومائة ، ومائتان وألف ، وثلاثمائة ، ونحوه ، وما أظن هذ الرجل أخذ هذا الحكم ولابناه إلاّ على ماروي في حديث جابر ، البراء فإن عادته ذلك » ، حكاه المرادي في شرحه لتسهيل ١ / ٣٨٨ ، وانظر الارتشاف ١/ ٣٧٠ . وانتصر له الدماميني فقال : وهي عادة حسنة » انظر شرحه للتسهيل ١ / ٣٩٥ .
واعترض عليه ابن عقيل في المساعد ٢ / ٨٩ فقال : ويحتاج ماذكره إلى سماع » .

السين وجوباً ، كالواحد والاثنان ، أو جوازاً كالعشرين وأخواته إذا لم يذكر التمييز ، والثلاثة إلى العشرة ، والمائة والألف إذا لم يُضَفْنَ ، فتقول : الأَحَدَ ، والاثْنَانِ ، والثَّلاَثَةِ ، والعِشْرُونَ ، والمائَة، والألفَ . / /٣٦١/

(أو مفسَّراً بتمييز) مذكور تقول : العِشْرُونَ دِرْهَماً ، إلى التِّسْعُونَ دِرْهماً .

(و) أدخل حرف التعريف (على) الجزء (الآخر) الصالح لدخول حرف التعريف عليه ، (إن كان) العدد (مضافاً) ، نحو : « ثَلاَثَةُ الأَثْوَاب » ، قال :

{٦١٠} ... ... ثلاثُ الأثافي والرُّسُومُ البلاقعُ[1]

فتعرف الأول بالثاني .

وإنما قال : (على الآخر) ، ولم يقل على الثاني ، ليشمل ماتضمن أكثر من إضافة واحدة ، نحو : « قَبَضْتُ خَمَسمائةِ ألف الدِّينَارِ » .

وقيدنا الآخر ، بكونه صالحاً لدخول حرف التعريف عليه ، احترازاً من ، نحو : « عندي ثلاثة أثوابك ، وقوله :

{٦١١} ... ... فكان ثلاثة أشبارها[2]

---

(١) من الطويل ، لذي الرمة ، وصدره * وهل يرجع التسليم أو يكشف العَمَى *
والشاهد فيه قوله : (ثلاث الأثافي) بدخول حرف التعريف في العدد المضاف على المضاف إليه ، انظر : ديوانه ٢ / ١٢٧٤ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٨ ، المقتضب ٤ / ١٤٤ ، وفيه : والديار البلاقع ، ابن يعيش ٦ / ٣٣ ، ٢ / ١٢٢ ، ٥ / ١٧ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٢ .

(٢) عجز بيت من المتقارب .
والشاهد فيه تمييز ثلاثة بمعرفة بالاضافة إلى الضمير ومثل هذا لايعرف بأل .

فإن الضمير لايصلح لدخول أل عليه .

وقد يدخل حرف التعريف على المضاف دون والمضاف إليه ، نحو : « الثلاثة أثواب » ، حكاه ابن عصفور عن بعض الكتاب ، وقال : « إنه قليل جداً » (١) وخرجه غيره على زيادة أل في المضاف، مثل قوله :

{٦١٢} ... ... مِنَ الرَشَاشِ المُسْتَقِي (٢)

(أو) أدخل حرف التعريف (عليهما) ، أي : على المضاف والمضاف إليه (شذوذاً) عند البصريين (٣) (لاقياساً ، خلافاً للكوفيين)(٤) في إجازتهم : « قبضت العشرة الدنانير ، والخمسة الأثواب » قياساً على الحسن الوجه .

(ويدخل) حرف التعريف (على الأول والثاني إن كان) العدد (معطوفاً ومعطوفاً عليه) ، نحو : ا« لخمسة والعشرون درْهماً » ، إجماعاً (٥) ، وأجاز قوم والحالة هذه إدخال « أل » على التمييز أيضا ، نحو : « الأحد والعشرون الدرهم » ، وأجاز قوم تركها من المعطوف دون العكس ، فيجيز : « الأحدُ وعشرونَ دِرْهماً » ، ولايجيز : أحد والعِشْرُونَ دِرْهماً .

---

(١) وقبحه ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٦١٧ وقال : « كأنهم لمّا عرفوا الأول استغنوا عن تعريف في الثاني وأضافوه لبيان نوعه » ، وانظر شرح التسهيل للمرادي ٢ / ٣٨٨ .

(٢) جزء بيت من الكامل للقطامي ، وتمامه . تولي الضجيع إذا تنبه موهنا : كالأقحوان من الرشاش المستقي .
والشاهد فيه زيادة أل في المضاف « الرشاش » والتقدير « من رشاش المستقي » ، انظر : العيني ٤ / ٤٢ ، الشخ يس ٢ / ٢٤ - ديوان القطامي .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٢ / ١٧٣ : « اعلم أنّ قوماً يقولون : أخذتُ الثلاثة الدراهم يافتى . . . وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدراهم . . . وهذا كله خطأ فاحش » .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣ ، إصلاح المنطق ٦٤٨ ، الشرح الكبير ٢ / ٣٧ .

(٥) انظر الشرح الكبير ٢ / ٣٨ .

(و) يدخل حرف التعريف (على) الجزء (الأول إن كان) العدد (مركباً) ، نحو : «قبضت الخمسة عشر درهماً » ، (وقد يدخل) حرف التعريف (على جزأيه[١]) ، أي : جزئي المركب (بضعف) ، نحو : « قَبَضْتُ الخَمْسَةَ العَشَرِ درْهماً » ، حكاه الأخفش عن العرب ، وأجازه هو والكوفيون[٢] .

(و) قد يدخل حرف التعريف (عليهما) ، أي : على الجزأين من المركب ، (وعلى التمييز) أيضا (بقبح) ، نحو : « قبضت الخمسة العشر الدرهم » ، حكاه الأخفش أيضاً / ، وأجازه /٣٦٢/
الكوفيون ، وبعض الكتاب ، قال المصنف[٣] : « ولا ينقاس خلافاً للفراء »[٤] .

« فصــــل »

[تذكير العدد وتأنيث إذا كان المعدود يشتمل على مذكر ومؤنث]

(حكم العدد المميز) ، بفتح الياء (بشيئين) مختلفين تذكيراً وتأنيثاً (في التركيب) من إثبات[٥] وحذفها يكون (لمذكرهما مطلقاً) سواء تقدم المذكر أو تأخر ، اتصل أو انفصل بـ « بين » (إن وجد العقل) ، فتقول : « خمسة عشرَ عَبْداً وأَمَةً ، أو أَمَةً وَعَبْداً ، أو بين عبدٍ وأمَةٍ ، أو بين أمَةٍ وعَبْدٍ ، فتغلب المذكر على المؤنث ، ولو كان المذكر واحداً والمؤنث متعدداً ، (وإلا) يوجد العقل فيهما (فلسابقهما) الحكم ، وذلك (بشرط الاتصال) ، نحو : « اشْتَرَيْتُ سِتَّةَ عَشَرَ جَمَلاً وَنَاقَةً ، أو ستَّ عَشْرَةَ نَاقةً وَجَملاً » .

---

(١) الإنصاف ١ / ٣١٢ ، مسألة (٤٣) .

(٢) المساعد ٢ / ٩١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٩ .

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ٣٣ : « وإنْ شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الذي يخرج مفسراً فتقول : مافعلت الخمسة العشر الدرهم ؟ » .

(٥) في الأصل و « ب ش : وحذفها ، والصواب هو المثبت لأنه لا مرجع للضمير .

(و) الحكم (لمؤنثهما) تقدم أو تأخر ، (إن فصلا) ، أي : العدد والتمييز (بـ « بين » وعدم العقل) ، نحو : « عِنْدِي سِتَّ عَشْرَةَ بَيْنَ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ ، أو بين جمل وناقة » ، قال :

[٦١٣] أَطَافَتْ ثَلاَثاً بَيْنَ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ وكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وتجأرا [١]

ومعنى تضيف : تشفق ، يقال : أضفت في الأمر : إذا أشفقت منه ، ويروى أقامت بدل أطافت ، كذا أنشده الجوهري [٢] ، قيل : وإنما غلب التأنيث هنا لأن المذكر فيما لايعقل كالمؤنث.

(و) الحكم (لسابقهما) ، أي : للسابق من المذكر والمؤنث (في الإضافة مطلقاً) ، تقدم المذكر أو تأخر ، فتقول : « عندي عشرة أعبدٍ وإماءٍ ، وعشرة إماءٍ وأعبدٍ » ، ولا فرق بين العاقل وغيره، وذلك فيما له تنصيف جمعي كعشرة وثمانية ، وسته .

فإن لم يكن له تنصيف جمعي ، عطفت على العدد لا على المعدود ، وصار المعطوف مجهولاً عدده ، نحو : « عِنْدِي أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَنِسَاءٌ ، وَثَلاَثُ جَوَارٍ وَأَعْبُدٌ » ، قال في شرح الكافية : «لايضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كل واحد من التمييزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة[٣] ، فلو قيل : خَمْسَةُ أَعْبُد / وإِماءُ لزم إطلاق الجمع في أحدهما على ماليس جمعاً. /٣٦٣/

(والمراد : بـ « كُتِبَ ») الباء تتعلق بالمراد (لعشر بين يوم وليلة ، عشر ليال) ، خبر المراد ، (وعشرة أيام) ، معطوف على الخبر (و) المراد (بـ « اشتريت عشرة بين عبد وأمة » خمسة أعبد).

---

(١) من الطويل ، للنابغة ، وفي الأصل أطافت ، ثم أثبت بعد « أقامت » .
والشاهد فيه قوله: (ثلاثا) حيث ذكر العدد مراعاة لليله ولم يؤنث مراعاة ليوم للفصل بين العدد والمعدودين وعدم العقل ، انظر : الكتاب ٣/ ٥٦٣ ، المقرب ١/ ٣١١، الخزانة ٧/ ٤٠٧، والتبصرة ١/ ٤٨٩ .

(٢) الصحاح ٤ / ١٣٩٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩٠ .

خبر المراد الذي قدرناه ، (وخمس آمٍ) بالمد وتخفيف الميم : جمع أمٍ ، وأصلها : إِمْوَه ، وأصل أم: أأمو على وزن أفعل ، بضم الميم ، جمع قلة ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً ، كما في « آدم » ، وأبدلت الواو ياءً ، والضمة كسرة ، كما في « أدْلٍ » ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ،كما في «قاض » ، والفرق بين المرادين : أن الليالي تستتبع الأيام ، والأيام تستتبع الليالي ، بدليل قوله تعالى: ﴿ ثلاثة أيام إلا رمزاً ﴾ [(١)] و﴿ ثَلاَثَ لَيَالٍ سَوِياً ﴾ [(٢)] ، والقصة واحدة ، وأن العبيد لا تستتبع الإماء ، وبالعكس ، فإذا قلت : « لعشر بين يوم وليلة » ، كان العشر لكل من الليالي والأيام، وإذا قلت : « عشرة بين عبد وأمة » ، كان نصف العشرة ذكوراً ، ونصفه إناثاً ، إذ لا استتباع ولا دليل على تفاوت .

« فصـــل »

[التاريخ . حده وعادة الأمم فيه]

في نبذة من التأريخ (والتاريخ عدد الليالي والأيام بالنسبة إلى مامضى وإلى مابقى من سنة أو شهر (، ويجوز في لفظه التأريخ ، والتوريخ ، كالتأكيد ، والتوكيد ، وفي ماضيه أرخ ، وورخ ، وفي مستقبله : يؤرخ ، ويورخ ، وفي عادة العجم يؤرخ بالأيام بناءً على أن النور قبل الظلمة ،وأن الظلمة طارئة[(٣)] .

وفي عادة العرب (يؤرخ بالليالي لسبقها) الأيام ، بناء على أن أشهرهم قمرية ، وأول ظهور القمر في الشهر في الليلة الأولى ، فأول الشهر ليلة ، وآخره يوم ، ولكل ليلة يوم ، فإذا مضى عدد

---

(١) سورة آل عمران آية : ٤١ .

(٢) سورة مريم آية : ١٠ .

(٣) ((زيادة لصحة المعنى وفي الأصل : « صرفية » ولامعنى لها .

من الليالي مضى مثله من الأيام ، فيجوز أن يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وكان الاستغناء ، بالليالي أولى ، باعتبار أن أول الشهر ليلة ؛ لا أن الليل سابق النهار حتى يكون مُصَادِقاً لقوله تعالى : ﴿ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ (١) فليتأمل ، إذا تقرر ذلك/ . /٣٦٤/

[مايقال في التأريخ]

(فيقال) ، ويكتب (أول الشهر :) ، أي : في أوله : (كتب لأول ليلة) ، أي : في أول ليلة (منه (٢) أو مهله أو مستهله) ، وهما اسما زمان ، وفعلهما : أهللنا هلال كذا ، واستهللناه ، وببنيان للمفعول ، فيقال : أهل هلال كذا ، واستهل ، ولا يقال هل بغير همز .

(ثم) إذا مضت الليلة الأولى كتب في جميع اليوم الأول ، وجميع الليلة الثانية (لليلة خلت) .

(ثم) إذا مضت الليلة الأولى والثانية كتب في جميع اليوم الثاني ، وجميع الليلة الثالثة لليلتين (خلتا) .

(ثم) إذا مضت ثلاث ليال كتب : لثلاث (خلون) ، وهكذا (إلى العشر) .

وضابطه : أن اليوم الذي أنت فيه تجعل اسمه في العدد لليلة التي قبله ، ثم تصفها بالخلو ، فتقول : « في اليوم الأول لليلة خلت ، وفي اليوم الثاني لليلتين خلتا ، وفي اليوم الثالث لثلاث خَلَوْنَ » ، وهكذا إلى العشر ، قال الشاعر :

[٦١٤] خُطَّ هَذَا الكُتَّابُ في يَوْمِ سَبْتٍ ... لِثَلاَثٍ خَلَوْنَ مِنْ رَمضَانَ (٣)

---

(١) سورة يس من الآية : ٤٠ .

(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٠ زيادة « أو لغُرَّته » وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٣) من الخفيف ، المقرب ١ / ٣١١ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٠ . ==

والواو في « خلون » لام رجعت ؛ لزوال التحريك ، كواو « يغزون » إذا أسند لجماعة المؤنث، وإنما اختير « خلون » دون « خلتْ » ؛ لأن العدد مضاف إلى معدود جمع قلة ، والأصل : لثلاث ليالٍ ، وهكذا الى العشر ، ولو ظهر كانت النون أحسن من التاء ، فـ « الأجذاع انكسرن أحسن من انكسرت » ، (ثم) إذا مضت عشر ليالٍ كتب (خلت) بالتاء (إلى النصف من كذا) ، فتقول : «لإحدى عشرة خلت ، ولاثنتي عشرة خلت ، ولثلاث عشرة خلت ، ولأربع عشرة خلت .

وإنما قيل : خلت دون خلون ؛ لأن المعدود جمع كثرة ، فالتاء فيه أحسن من النون ، فـ«الجذوع انكسرت أحسن من انكسرن .

وبعد أربع عشرة كتب لنصف شهر كذا ، (وهو) ، أي : لنصف كذا (أجود من لخمس عشرة خلت ، أو بقيت) ، فالخلو باعتبار المضي ، والبقاء باعتبار الاستقبال ، وحاصله : أن التأريخ بالنصف ، أجود من التأريخ بالعدد الماضي أو المستقبل .

(ثم) في اليوم/ السادس عشر كتب (لأربع عشرة بقيت) ، وهكذا (إلى عشر بقين ، إلى ليلة بقيت) . /٣٦٥/

فتقول : « في السابع عشر لثلاث عشرة بقيت ، وفي الثامن عشر لاثنتي عشرة بقيت ، وفي التاسع عشر لإحدى عشرة بقيت ، وفي العشرين لعشر بقين وفي الحادي والعشرين لتسع بقين ، وفي الثاني والعشرين لثمانٍ بقين ، وفي الثالث والعشرين لسبع بقين ، وفي الرابع والعشرين لست بقين ، وفي الخامس والعشرين ، لخمس بقين ، وفي السادس والعشرين لأربع بقين ، وفي السابع والعشرين : لثلاث بقين ، وفي الثامن والعشرين لليلتين بقيتا ، وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت.

وعن الفارسي : « أنه إذا بقي من الشهر ليلة قالوا : سَلْخَ كَذَا ، ولم يكتبوا لليلة بقيت ، كما لايكتبون لليلة خلت ، جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة ، حيث قالوا : غرة كذا ، ولم يقولوا : لليلة

خَلَتْ ؛ لأنهم بعدُ فيها » ، انتهى .

والياء في « بقين » في العشر الأُخر ، كالواو في خلون في العشر الأول ، والتاء في « بقيت » كالتاء في « خلت » .

(ثم) كتب (لآخر ليلة منه) ، أي : من الشهر (أو) آخر (سلخه) وهو مصدر : سلخت الشهر سلخاً ، (أو) آخر (انسلاخه) ، وهو مصدر : انسلخ مطاوع سلخ ، واستعمال السلخ ، والانسلاخ باعتبار الليالي ملبس ، إذ المتبادر منه انسلاخ الشهر ، [قال بعض المغاربة : « المنسلخ آخر يوم من الشهر» .

(ثم لآخر يوم منه أو) لآخر (سلخه أو انسلاخه) ، وهذا لا إشكال فيه ، فإن المنسلخ آخِرُ يوم من الشهر - كما تقدم - إلا أنه يرجع إلى التاريخ بالأيام ، (وقد تخلف التاء) بالنصب ، في «خلت » و « بقيت » في العشر الثاني (النون) ، بالرفع في « خلون » ، في العشر الأول ، و«بقين» في العشر الأُخر[1] ، (وبالعكس) ، أي : تخلف النون في « خلون ، وبقين » التاء في : «خَلَتْ ، وبَقِيَتْ » ، فيقال : « لِثَلاَثٍ خَلَتْ . . . إلى عَشْرٍ خَلَتْ ، ولإِحْدى عَشَرةَ خَلَوْنَ . . . إلى تَسْعَ عَشْرةَ خَلَوْنَ ، والمختار الأول - كما تقدم - .

« فصـــــل »

[صياغة فاعل من اسم العدد ومعانيه واستعمالاته]

في اسم الفاعل المصوغ من العدد (يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشـرة بمعنى بعض

---

(١) في الهمع ٥ / ٣٢٠ : « ويقال : كتبته في العشر الأول والأواخر ، لا الأوائل والأخر » . خطئوا العشر الأول - والأوسط والثاني والأخير أو الآخر ، وصوبوا الجمع العشر الأول والأخر والثواني ، والوسط ، أو الأولى والثانية والوسطى والأخيرة . انظر : المصباح المنيرة مادة « ع ش ر » .

أصله) ، أي : بمعنى بعض ماصيغ منه .

[مع المفرد]

(فيفرد) عن الإضافة ، فيقال : ثان ، وثانية ، وثالث ، وثالثة إلى عاشر وعاشرة ، بالتاء للمؤنث ، وبتركها للمذكر .

(أو يضاف إلى أصله) ، أي إلى ما صيغ منه ، فيقال: ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ، وَعَاشِرُ عَشَرَةٍ ، بخلاف واحد ، فإن[1] كان اسم فاعل من وحد يحدُ ، فإنه لايضاف إذ ليس له أصل من العدد يضاف إليه وإنما وضع من أول الأمر كذلك .

(وينصبه) ، أي : وينصب « فاعل » أصله جوازاً ، إن كان بأل ، أو بمعنى الحال أوالاستقبال، واعتمد (إن كان) أصله (اثنين) ، فتقول : هذَا ثَانٍ اثنين الآن أو غداً ، بتنوين ثان ، ونصب اثْنَيْن مفعولا به ؛ لأن العرب تقول : ثنيت الرَّجُلَيْن ، إذا كنت الثاني منهما ، (لامطلقاً) ، لأن العرب لم تستعمل من الثلاثة فصاعداً فعلاً بهذا المعنى ، (خلافاً للأخفش)[2] والكسائي[3] ، وثعلب [3] ، وقطرب[3] ، في إجازتهم: ثالث ثلاثة ، إلى : عَاشِرٍ عَشَرَةً ، بنصب ثلاثة ، وعشرة .

والمشهور منع النصب مطلقا ، ووجوب الإضافة بناء على أن العرب لاتقول: ثنيت الاثنين ولا تلثت الثلاثة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

---

(١) في الأصل و « ب » فإنه ، والصواب « فإن » بالوجود الفاء في : فإنه لايضاف .

(٢) الارتشاف ١ / ٣٦٧ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٢٦٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٩ .

[مع المركب والمعطوف]

(ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله) ، فتقول : هذا تاسعُ تِسْعَةَ عَشَرَ ، وَهَذِه تَاسِعَةُ تسعَ [1]عشَرةَ إلى حَادي أحَدَ عَشَر ، وَحَاديَةَ إحدى عَشَرةَ ، والأصل تاسِع عَشَر تِسْعَةَ عَشَر ، فأزيل التركيب وأعرب فاعل لزواله .

(أو يعطف عليه العشرون وأخواته) ، فيقال : التاسع والعشرون ، والحادي والعشرون ، وكذا باقي أخوات العشرين .

(أو يركب مع العشرة تركيبها مع النيف مقتصراً عليه) ، فيقال : التَّاسِع عَشَر ، والْحَادِي عَشَر ، وكذا مابينهما ، ويبنى الجزآن كما يبني الصدر والعجز في تِسْعَةَ عَشَر وأخواتهما .

/ وليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه منتزع [2] من تركيبين ، وإنما بين أنه كما يستعمل مضافا ومعطوفاً عليه ، كذا يستعمل مركبا مع العقد ، فسقط اعتراض أبي حيان عليه ، حيث قال: « وهذا الوجه أبطله أصحابنا ، لأنه يلبس بما ليس أصله تركيبين ، فإنه مبني أيضا »[3] . /٣٦٧/

(أو مضافاً إلى المركب المطابق له) ، فيقال في المذكر حَادِي عَشَر : أَحَدَ عَشَرَ . . . إلى تَاسِع عَشَر تِسْعَةَ عَشَر ، وفي المؤنث : تَاسِعَةَ عَشَرةَ تِسْعَ عَشَرةَ إلى حادية عشرة إحدى عشرة ، وأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما ، وكلاهما مبني .

(وقد يعرب الأول) في حال كونه (مضافا إلى الثاني مبنيا عند الاقتصار على ثلاثة عشر ، ونحوه) ، فيقال : هذا ثالثُ عَشَر ، ورأيت ثَالِثَ عَشَر ، ومَرَرْتُ بِثَالِث عَشَر ، بإعراب ثالث رفعاً

---

(١) في الأصل و « ب » : وهذه تاسعة تسعة عشر ، وصوبت في الهامش « تسع عشرة » .

(٢) في الأصل و « ب » « منزع » سبق قلم .

(٣)

ونصبا وجراً ، - لزوال التركيب ، وعدم بقاء عجزه بعد نية [1] حذفه ، والأصل : ثَالثَ عَشَرَ ، فحذف عشر ولم ينو بقاؤه - ، وبناء عشر على تقدير ثالث ثلاثة عشر ، فحذف الصدر ، وهو ثلاثة، ونوي بقاؤُه فاستصحب بناء العجز [2] وهذا الوجه حكاه الكسائي [3] .

وأجاز بعض النحويين حذف العقد من الأول ، والنيف من الثاني ، فيعربهما ؛ لزوال التركيب ، فصارت الأوجه خمسة :

الأول : الاتيان بأربعة ألفاظ ، الثاني : أن يحذف عقد الأول ، الثالث : حذف هذا ونيف الثاني ، وبناء مابقي ، الرابع : إعراب اسم الفاعل مع حذف عقده ، وبناء عشر مع حذف نيفه ، الخامس : حذفهما وإعراب مابقي .

ويستعمل الاستعمال المذكور في) العدد (الزائد على عشرة الواحد مجعولاً حادياً) ، بقلب فائه موطن لامه ، ثم قلبها ياءً، لكسر ماقبلها ، وقال الفراء [4] : « حَادِي ليس مقلوب واحد، بل هو من : حَدَا[5] يَحْدُو : ساق ، فالواحد الزائد يسوق العشرة ،/ وعلى القلب /٣٦٨/ يقول : حَادِي عَشَر ، وَحَادِيةَ عَشَرَةَ ، والْحَادِي والْعِشْرُون ، والْحَادِيةَ والْعِشْرُون ، وحكى الكسائي على عدم القلب[6] وَاحِدَ عَشَرَ ، وهو القياس ؛ إذ الفعل : وَحَدَ يَحِدُ . (وإن قصد

---

(١) « نية » من هامش «ب» .

(٢) ضعفت عبارة الشيخ خالد هنا / وعبارة ابن عقيل بعد قوله : « بإعراب ثالث رفعا ونصبا وجرا ، وكذا الباقي » قال : « والأصل : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ فحذف عجز المركب الأول غير منوي فأعرب الصدر ، وحذف صدر المركب الثاني منويا فبقي عجزه على بنائه . . المساعد ٢ / ٩٧ .

(٣) الارتشاف ١ / ٣٧١ .

(٤) المساعد ٢ / ٩٧ .

(٥) سقطت ألف حدا من الأصل و « ب » .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٢٢ ، وقال ابن سيده في اللسان (و ح د) : « وحادي عشر مقلوب ==

بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعل الذي تحت أصله) ، أي : أصل فاعل (معدوداً به استعمل مع المجعول استعمال جاعل ؛ لأن له فعلاً) وهو ثلث [تقول ثلثت][1] الاثنين وربعت الثلاثة ، إلى عَشَّرتُ التِّسْعَةَ ، ومصدر هذه الأفعال فَعْلٌ ، كـ « ضَرْبٌ » ، فكان حقه أن يقول : المصوغ من ثَلْثَ إلى عَشْر ، واعتذر المصنف عنه فقال : « وقولي مِنْ ثَلاَثَةَ إلى عَشَرة ، تقريب على المتعلم ، والحقيقة أنه من الثَّلث والرَّبع إلى التُّسْع والعَشْر »[2] ، انتهى ، وذكر جاعل أولى من ذكر مصير وإن كان بمعناه ، للموافقة وزناً ومعنى .

فإذا قصد الحال أو الاستقبال جاز أن يقال : رَابعٌ ثلاثةً ، بتنوين رابع ، ونصب ثلاثة ، وجازت الإضافة ، وإن كان ماضياً وجبت الإضافة ، والمعنى : جاعل الثلاثة أربعة بانضمامه إليها ، هذا في مصير الآحاد .

وتقول في مصير العقود ، ولم يذكره المصنف هنا ، إما ثالث تسعة وعشرين بالإعمال والإضافة ؛ لأنه يقال : كانوا تسعة وعشرين ، فثلثتهم ، أي : صيرتهم ثلاثين ، وكذا سائر العقود.

[مفعل من المائة والألف]

فإذا بلغت المائة قلت : كَانُوا تِسْعَةَ وتسعِين فأَمْأيتهم على أفعلتهم ، وكانوا تِسْعَ مائة وتسعة وتسعين فآلفتهم -بالمد- فأنا مُمْءٍ ومُؤلف .

== موضع الفاء إلى اللام لايستعمل إلا كذلك ، وهو «فاعل» نقل إلى «عالف» فانقلبت الواو التي هي الأصل ياء لانكسار ماقبلها ».

(١) [ ] يقتضيها السياق ، وهي من المساعد ٢ / ٩٨ .

(٢) شرح ابن مالك ٢ / ٤١٣ .

[النحت من العدد المركب]

ومن الغريب ماذكر ابن الأهوازي في شرح موجز ابن السراج : « كَانَ الْقَوْمُ عَشَرَةً فَحدْ عَشْتُهم إلى تَسْعَسْتُهم » وهم محدعشون ، وأنا محدعش ومُتَسْعشر ، قال : وكذا سائر العقود، يقال : مُعَشْرِن وَمُتَسْعِنْ ، ومن المائة والألف : ممء ومؤلف ؛ لأن فعلهما : أمْأَى و «أألف » ، يعني بالمد» انتهى .

(وقد يجاوز به) ، أي : بفاعل المراد به معنى جاعل ، (العشرة فيقال : رَابِعٌ ثَلاَثَةَ عَشَرَ)، بحذف عجز اسم الفاعل (أو رابعُ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَر) /. على الأصل ، (ونحو ذلك ، وفاقاً لسيبويه[1] بشرط الإضافة) ، فلا يجوز في اسم الفاعل مع المركب أن ينصب مابعده ، فـ« رابعُ » / /٣٦٩/ في المسألة الأولى معرب ؛ لزوال التركيب ، مضاف إلى المركب بعده ، وفي المسألة الثانية مبني لتركيبه مع العشرة ، مضاف إلى المركب بعده .

وذهب بعض النحويين إلى جواز نصبه مابعده ، فأجاز : ثالثٌ اثني عشر ، بالتنوين (وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها) ، من إفراد ، وإضافة ، وتركيب ، وعطف (بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل) ، فيكون للمؤنث بالتاء ، وللمذكر بلا تاء ، فتقول في الإفراد : ثَانٍ وَثَانِية إلى ، عَاشِر وَعَاشِرة ، وفي الإضافة : ثاني اثنين ، وثانية اثنتين ، وفي التركيب : الثَّالِثَ عَشَرَ ، والثَّالِثَة عَشَرَةَ ، [2] وفي العطف : الثَّانِي والْعِشْرُون ، والثَّانِيةُ والْعِشْرُونَ .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٠ .

(٢) في الأصل و « ب » « عشر » وصحح في هامش ب .

« فصـــــل »

[ماركب تركيب خمسة عشر من الظروف والأحوال وغيرها]

(استعمل كـ « خمسةَ عَشَرَ ») في التركيب ، وبناء الجزأين على الفتح (ظروف) للزمان ، وظروف للمكان ، ولا يقاس على ما سُمِع من ذلك .

[من ظرف الزمان]

فظروف الزمان ، (كيوم يوم ، وصباحَ مَساءَ) ، في قولهم : فُلَانٌ يَأْتِينا يَوْمَ يَومَ ، وصبَاحَ مساءَ » ، والأصل : كلّ يومٍ ، وكُلّ صباحٍ ومساءٍ ، فحذف المضاف وَرُكِّبَ الظرفان ، ولا يقاس على هذا وقت وقت ، ونهار وليل ، وعام عام .

[من ظرف المكان]

(وبين بين) للمكاني ، في قوله :

[٦١٥] ... ...وبَعْـــ ـــضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بيْنَا (١)

والأصل : بين هؤلاء وهؤلاء ، فحذف المضاف إليه وركب الظرفان ، ولايقاس على هذا : خلف خلف ، ولاأمام أمام .

[من الأحوال]

(وأحوال أصلها العطف) ، وهي : ألفاظ محفوظة لايقاس عليها ، ولكنها أكثر من الظروف

---

(١) من مجزوء الكامل ، لعبيد بن الأبرص .

والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح ، وصدره : * نحمي حقيقتنا ، وبعـــ *

انظر : ديوانه : ١٤١ ، سر الصناعة ١ / ٤٩ ، الهمع ٣ / ٢٠٤ ، ابن يعيش ٤ / ٧ .

(كتفرقوا شغر بغر) ، بفتح أولهما ، وكسره ، والغين فيهما معجمة مفتوحة ، والأول بشين معجمة، والثاني بباء موحدة ، وآخرهما راء ، بمعنى : منتشرين في كل وجه[1] ، يقال : أَشْغَرَ فِي الفَلاَة ، إذا أبعد فيها ، وبغر النجم ، إذَا سقط وهاج بالمطر .

(وشذر مذر)[2] ، بفتح أولهما وكسره ، والذال فيهما معجمة مفتوحة ، بمعنى : متفرقين ، والشذر : قطع الذهب ، ومذرت البيضة : فَسدت ، (وجذع مذع) ، بكسر أولهما ، والذال فيهما معجمة مفتوحة ، والأول : ضبط بالخاء المعجمة ، وبالجيم ، وآخرهما عين مهملة ، بمعنى : منقطين[3] ،/ و « جذع مذع » يرجعان إلى معنى القطع. /٣٧٠/

(وأخول أخْوَل) بسكون الخاء المعجمة فيهما ، بمعنى : متفرقين ، قاله المرادي [4] ، وقال ابن عقيل : « معناه : شيئاً بعد شئ »[5] ، وهو المناسب هنا ، فإن العامل[فيه[6]] وفيما قبله الأول من الأحوال المركبة : تفرقوا ، والتأسيس خير من التأكيد .

(وتركت البلاد حيث بيث)[7] ، بفتح أولهما ، وسكون ثانيهما ، وآخرهما ثاء مثلثة ،

---

(١) الصحاح ٢ / ٧٠٠ .

(٢) الصحاح ٢ / ٦٩٥

(٣) اللسان : (ج ز ع) .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٤٢ ، وذكره في الصحاح ٤ / ١٦٩١ وقال : « وذهب القوم أخولَ أخْوَلَ ، إذا تفرقوا شتى » .

(٥) المساعد ٢ / ١٠٠ .

(٦) زيادة للسياق .
والفكرة التي يريدها الأزهري أنَّه إذا قدرت الحال من هذا المركب « متفرقين » ، والعامل المؤكد قبل «تفرقوا» كانت الحال مؤكدة لعاملها ، وإذا قدرت شيئا بعد شيء كانت الحال مؤسسة ، والتأسيس خير من التوكيد . واستقامة العبارة أن تكون : فإن العامل فيه وفيما قبله من الأحوال المركبة .

(٧) في اللسان : حاث باث ، مبني على الكسر : قُماش الناس ، وهو في الياء أيضاً . . . وجئ به من حَوْثَ بوْثَ ، أي من حيث كانَ ولم يكن ، وجاء بِحَوْثَ بَوْثَ إذا جاء بالشيء الكثير .

بمعنى: مبحوثة ، يقال : استحاث الشئ : استخرجه[1] ، وباث الشئ يبوث بوثاً ، واستباث عنه : بحث عنه[2] ، بمعنى : أن البلاد بحث أهلها واستخرجوا منها ، فهي مبحوثة .

(وهو جاري بيت بيت)[3] ، أي : ملاصقاً أو مقارباً ، والأصل : بيْتاً لِبيْتٍ ، فحذف الجار، وركب الظرفان ، وعلى هذا لايقال : إن الأصل العطف .

(ولقيته كفة كفة)[4] ، بفتح أولهما وثانيهما مع التشديد ، بمعنى مواجهاً ، قال الأحمر[5] : «لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ ، مثل : لَقِيتُه مُوَاجَهَةً .

(وأخبرته صحرة بحرة) ، بفتح أولهما ، وسكون ثانيهما ، والأول منهما بضاد مهملة ، وثانيها بباء موحدة ، وثانيهما حاء مهملة ، أي : متكشفاً ، والمصاحر[6] : الذي يقابل قرنه في الصحراء[7] ولايُخَاتِلُه ، أي : لايُخَادِعُه من الخَتْل ، وهو المكر والمخادعة . .

(وأحوال أصلها الإضافة) ، وهي محفوظة أيضاً ، لايقاس عليها ، (كبادي بدا) ، بالقصر من غير تنوين ، (أو بادي بدي) ، بكسر الدالين المهملتين ، قال :

[٦١٦] وقد علَتْنِي ذُرأَةُ بادِي بَدِي ... ...[8]

---

(١) في الأصل « استخرج » .
(٢) الصحاح ١ / ٢٧٤ .
(٣) الصحاح ١/ ٢٤٤ .
(٤) اللسان : (ك ف ف) ، والصحاح ٤ / ١٤٢٢ .
(٥) المساعد ٢ / ١٠١ .
(٦) في الأصل والصاحر : تحريف .
(٧) الصحاح ٢ / ٧٠٩ .
(٨) رجز ، لأبي نخيلة ، : وبعده ورثية تنهض في تشدُّدي وصار للفحل لساني ويدي .
والشاهد فيه قوله : (بادي بدي) بتركيب لكلمتين تركيب خمسة عشر وهما مبنيان على السكون في محل نصب حال وأصله مضاف ومضاف إليه ، وهو قليل مسموع . ==

والباء الموحدَّة في بدا ، وبدي مفتوحة ، والياء المثناة تحت من بادي منهمـا ساكنة ، كـ«ياء» معدي كرب ، وبادي اسم فاعل من بدا ، بغير همز ، والمشهور في اللغة بَدَأً بالهمز[١] ، وبَدا مصدر «بدى » موازن بفى [على لغة الأنصار ، قال راجزهم :

[٦١٧] باسْمِ الإِ لاَهِ وَبِهِ بَدِينَا ... ... [٢]

[وبَدِي ، بكسر الدال لغة اسم فاعل ، كـ « شجٍ » ، وجمع مع بادي تأكيداً كجمع بادي مع بدا [بمعنى مَبْدُوءاً بِهِ .

(وأَيْدِي سَبَا ، وأَيادي سَبَا) ، أي : متفرقين ، وأيدي ، وأيادي : جمع يد ، والياء فيهما ساكنة ، وسبأ : اسم رجل[٣] ، وقيل : لقبه ، واسمه عبد شمس ، وأما سبأ التي في القرآن فاسْم مدينة . /٣٧١/

[جر الثاني من هذه المركبات بالإضافة]

(وقد يجر بالإضافة الثاني من مركب الظروف) ، فيقال : جِئْتَك يَوْمَ يَوْمٍ ، وَصَبَاحَ مَسَاءٍ ،

== قال سيبويه : ومن العرب من يقول : بادي بدي ، انظر : الكتاب ٣ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، المقتضب ٤ / ٢٧ ، الخصائص ٢ / ٣٦٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩٦ ، وأمالي القالي ١ / ٢٠٠ ، واللسان (ذرأ) .
وفي تهذيب إصلاح المنطق : ٤٢٠ : « يريد أنّه ابتدأ بياضُ الشّعر والشّيْبُ في مُقدِّم رأسه » .

(١) انظر : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٩٣ .

(٢) رجز لعبد الله بن رواحة . انظر : الهمع ٥ / ٤٦ .
ولو عبدنا غيره شَقِينَا فحبذا رباً وحبَّ دينا
والشاهد فيه مجيءُ بدي - كفرح - لغة للأنصار في بدأ .

(٣) « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رجل ولد له عشرة أولاد ، سكن اليمن منهم ، وسكن الشام منهم أربعة ، فأما اليمانيون : فمَذْحِجُ وكندةُ والأزدُ والأشعريون وأنمارٌ وحميرٌ غيرُ ماحلها ، وأما الشاميون : فلخمٌ وجُذام وعامِلَةُ وغسانُ) الدرر اللوامع ص ٤٤٧ .

وَبَيْنَ بَيْن ، بجر الثاني منهما ولايختلف المعنى ، (ومن : بَيْتَ بَيْتَ وتاليبه) ، من الأحوال ، وهما : كفة كفة ، وصحرة بحرة ، فتقول : فلان جاري بَيْتَ بيتِ ، وكَفَّةَ كفةِ ، وصَحْرَةَ بَحْرَةِ ، بإضافة الأول للثاني فيهن ، ولايختلف المعنى .

(ويتعين ذلك) ، أي : جر الثاني بالإضافة ، (للخلو من الظرفية) ، كقوله :

[٦١٨] وَلَوْلاَ يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ والقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ[1]

أخرج يوماً عن الظرفية باستعماله مبتدئاً ، فتعينت الإضافة .

[لغات في بعض ما سبق]

(وقد يقال): بجر الأول للثاني بالإضافة (بادِئَ بدءٍ) ، مهموزين ، (وبادي) بلا همز (بداء ، أوْ بَدْءٍ) ، مهموزين مع المدِّ في الأول ، وتركه مع الثاني ، (وبَدْءَ ذِي بدْءٍ) ، مهموزين ، (أوذِي بَدَاةٍ) ، بالهمز من غير مد ، (أو ذِي بداءَةٍ) ، بالمد ، ولا يختلف المعنى بالإضافة .

(وقد يقال : سباً بالتنوين)[2] ، فأبدلوا فيه الهمزة ألفاً ، فصار كـ « عصاً » .

(و) قد يقال : (حَاثِ بَاثِ) ، بكسر المثلثة فيهما ، إما على أصل التقاء الساكنين ، وإما كراهة ست فتحات ، لأن الألفين بمنزلة فتحتين ، (وحوثاً بوثاً ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحيث بيث) ، بكسر أولهما فمن قال : حَاثَ بَاثَ ، بنى الكلمة على فَعَل ، بالتحريك وقلب الواو ألفاً ؛ لتحركها

---

(١) من الوافر ، للفرزدق ، لم أجده في الديوان ، الكتاب ٣ / ٣٠٣ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٨ ، الخزانة ٤ / ٤٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٦ .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٠٤ .

وانفتاح ماقبلها ، ومن قال : حيثَ بيثَ ، قلب الواو ياءً ؛ لانكسار ماقبلها ، والأصل : حِوْث بِوْثَ، قاله الصاغاني [١] .

وقد يقال : (كفة عن كفةٍ) ، وكفةً لكفةٍ ، قاله في الكافية [٢] ، وبها تكمل أربع لغات ، والجميع بفتح الكاف ، والمعنى واحد .

[مركبات ليست ظروفا ولا أحوالا]

(وأُلحِقَ بهذا) ، المركب المبني مما ليس بظرف ، ولاحال ، قولهم : (وقعوا في حيص بيص)، بفتح أولهما ، (وحِيصَ بِيصَ) ، بكسر أولهما ، وآخر الجميع صاد مهملة مفتوحة ، ويقال: حَوصَ بَوْصَ ، وَحَاصَ بَاصَ ، وَحَيْصَ بَيْصٍ بالتنوين ، والمعنى في الجميع : وقعوا في شدة ذات تقدم وتأخر ، وهو من حاص عن الشئ يحيص : إذا تأخر عنه خوفاً منه ، وباص يبوص : إذا تقدم ، فأتبع الثاني للأول ، وقيل : وقعوا في شدة يعسر الخلاص منها ، أو في اختلاط/ من أمرهم /٣٧٢/ لامخرج لهم منه [٣] .

(والخاز باز) بفتح أولهما ، وآخرهما زاي مفتوحه ، والأول بالخاء المعجمة ، والثاني بالباء الموحدة ، وقد يقال : خَازِ بَازِ بكسر الزايين ، وخَازَ بَازُ بفتح الأول ، وضم الثاني ، وخَازِ بَازُ بكسر الأول ، وضم الثاني ، وَخَازُ بَازِ بإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معرباً ، و « خِزْ بازُ » ، على وزن « قِرْطَاسِ » معرب ، و « خَازِ بَاءِ » ، على وزن « قاصعاء » ، لاينصرف ، فهذه سبع لغات ، وهو : عشب ، وذباب ، وصوت الذباب ، وداء في اللهازم ، وبعض أسماء السنَّوْر .

---

(١) المساعد ٢ / ١٠٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩٥ .

(٣) الصحاح ٣ / ١٠٣١ .

[٣١] بَابُ كَمْ وَكَأَيِّن وَكَذَا

[أصل هذه الثلاث]

كم بسيطة على الأصح عند الجمهور ، وذهب الكسائي والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وما الاستفهامية محذوفة الألف ، ثم كثر استعمالها فسكنت [١] ، ورد : بدخول حرف الجر عليها وحرف الجر لا يدخل على مثله وغير ذلك ، وسقط بذلك قول من قال بحرفية ، «كم» الخبرية ، و « كأين » مركبة من كاف التشبيه ، و « أي » ؛ و « كذا » مركبة من كاف التشبيه، واسم الإشارة .

[كم الاستفهامية والخبرية وتمييز كلتيهما]

(«كم ») في الاستفهام والخبر ، (اسم لعدد مبهم) ، جنسه ، (فتفتقر إلى مميز) ، نحو : «كَمْ يَوْماً صُمْتَ ؟ » وَ «كَمْ عَبِيد ملكتُ » .

(ولا يحذف) المميز (إلا لدليل) وذلك متفق عليه في الاستفهامية ، وأما الخبرية ففيه خلاف ، فقيل : يجوز الحذف لدليل وهو ظاهر إطلاق المصنف [٢] ، وقيل : يمتنع مطلقاً [٣]، لأن فيه حذف المضاف إليه ، وقيل : إن قدر منصوباً جاز أو ومجروراً قبح[٤] ، وقيل : إنْ جر بمِنْ جاز، أو بإضافة أمتنع.

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٩٨ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٩٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٦ .

(٢) نص ابن مالك في شرحه ٢ / ٤١٩ : « ويجوز حذف مميز « كم » .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١ / ٣٧٧ : « ونص على منع حذفه بعض شيوخنا ، وصاحب كتاب نظم الفوائد » وهو ابن مالك .

(٤) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٣ .

مثال حذف تمييز كم الاستفهامية : « كَمْ سِرْتَ ؟» ، أي : فرسخاً ، أو يوماً ، ومثال حذف تمييز الخبرية ، « كم قد أتاني زيد » ، أي : مرة ، أو وقتاً ».

[تمييز الاستفهامية وجواز فصله]

(وهو) ، أي : التمييز ، (إن استفهم بها) ، أي : بـ« كم » (كمميز عشرين وأخواته) ، فيكون مفرداً منصوباً ، نحو : «كم درهماً عِنْدَكَ ؟» ، (لكن فصله) ، أي : فصل المميز من كم الاستفهامية، (جائز هنا في الاختيار) ، أي : في سعة الكلام ، نحو : « كم عندك رجلاً ؟ » ، و«كم لك درهماً ؟ »[١] ، و«كم أتاك رَجُلاً ؟» ، (و) فصل التمييز من عشرين وأخواته ، ومن أَحَدَ عَشَر" وَأخواتها (هناك [٢] في الاضطرار) ، كقوله :

[٦١٩] عَـلَى أَنَّـنِـي بَـعْـد مَـا قَدْ مَضَى ... ثَـلاثُــونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً [٣]

وقوله :

[٦٢٠] لي[٤] فِي خَمْس عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً ... لاَ أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادِي [٥]

---

(١) قال سيبويه ٢ / ١٥٨ : « وزعم أنَّ كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت عربية جيدة » .

(٢) أي في باب العدد .

(٣) من المتقارب ، لعباس بن مرداس .
والشاهد فيه قوله : (ثلاثون للهجر حولاً) حيث فصل العدد عن مميزه اضطراراً . انظر : الكتاب ٢/١٥٨، الإنصاف ١ / ٣٠٨ ، الخزانة٣ / ٢٩٩ ، ابن يعيش ٤ / ١٣٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤١٩ ، المساعد ٢/١٥٨، السلسيلي ٢ / ٥٧٩ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٢٤ .

(٤) [ ] سقطت من ب .

(٥) من الكامل ، لجرير ، وفي المخطوطتين « إلى الفراش » .
والشاهد فيه : في صدر البيت ، فصل العدد عن مميزه اضطراراً ، انظر : ديوانه ١ / ٥٠٧ ، المقتضب ٣/٥٦، الشرح الكبير ٢ / ٣٥ .

وإنما فصل في «كم» إختياراً ؛ للزومها الصدر ، بخلاف نظيرها من الأعداد المميزة بمنصوب، فجعل هذا القدر من التصرف عوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته ، نقله ابن عقيل [١] عن سيبويه[٢] .

[جر تمييز الاستفهامية]

(وإن دخل عليها) ، أي : على « كم » الاستفهامية (حَرْفُ جَرٍّ فَجَرُّه جائز بـ « من » مضمرةً) وجوباً ، وفاقاً للخليل ، وسيبويه[٣] ، والجمهور[٤] ، (لابإضافاتها إليه خلافاً لأبي اسحاق) الزجاج [٥] وحده[٦] ، ورد : بأنه ليس في أسماء الاستفهام مايضاف إلا أي ، وقيل في الرد[٧] غير ذلك .

وقوله : (إذا دخل عليها حرف جر) ، يفهم أنها إذا وقعت مضافاً إليها ، نحو : « غَلامُ كَمْ رَجُلٍ لَقِيتَ ؟ » ، لا يكون الحكم كذلك ، لكن قال أحمد بن الخباز : « القياس أن يكون كذلك»[٨].

---

(١) المساعد ٢ / ١٠٨ .

(٢) قال سيبويه ٢/١٥٨ : « وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً . ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً ، لأنه صار عوضاً من التمكن في الكلام ، لأنَّها لاتكون إلاَّ مبتدأة ، ولاتؤخر فاعلة ولامفعولة » .

(٣) نصه في الكتاب ٢ / ١٦٠ : « وسألته عن قوله : على كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت على عوض منها » .

(٤) انظر شرح الألفية ٤ / ٣٢٦ .

(٥) في الأصل و « ب » « الزجاجي » سهو .

(٦) قال المرادي : « وفي لزوم هذا للزجاج نظرة ، لأنَّه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقاً ، انظر شرحه للألفية ٤/ ٣٢٦ ، ونسبه الخضري في حاشيته للزجاجي ٢ / ١٤١ .

(٧) ورده ابن خروف ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ٤١٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٦ .

(٨) ذكر الخضري هذا الرّد ولم ينسبه .

(ولا يكون مميزها) أي : كم الاستفهامية (جمعاً) صناعياً ، بخلاف مايدل على الجمع من اسمى الجمع والجنس ، نحو : « كَمْ قَوْماً عِنْدَكَ ؟ » وَ « كَمْ نَخْلاً بِحَائِطِكَ ؟ » فإنه يجوز ، قاله أحمد في النهاية ، (خلافاً للكوفيين)[١] ، في إجازتهم وقوع الجمع تمييزاً ، وفصل الأخفش[٢] ، فقال : إذا [كان][٣] السؤال عن أصناف الجمع ، فيجوز تمييزها بالجمع ، نحو : « كم رجالاً عندك؟» ، وإذا كان السؤال عن مبلغ أشخاصهم فلا يجوز »، وجمهور البصريين على المنع مطلقاً[٤] .

(وما أوهم ذلك فحال ، والمميِّز محذوف) ، نحو : أن يقال : « كم لَكَ شُهُوداً ؟ وكَمْ عَلَيْكَ رُقَبَاءَ؟ فـ « شهودا ، ورقباء » حال ، والمييز محذوف ، والتقدير: كم إنساناً لك شهوداً ، وكم نفساً عليك رقباء ؟ ولم يسمع من كلام العرب : كم غلماً نا لك .

[مميز الخبرية]

(وإن أخبر بـ « كم » قصداً للتكثير فمميزها) جمع (كمميز عشرة ، أو) مفرد كمميز (مائة) ، تقول : « كم غِلْمَانٍ مَلَكْتُ » ، كما تقول : « عشرة غِلْمَانٍ مَلَكْتُ » ، وَ «كَمْ ثَوْبٍ لَبِسْتُ»، كما تقول : « ألف ثوب لبست » ، فمن الجمع [٥] قوله :

[٦٢١] كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُم ... ...[٥]

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٩٦ .

(٢) الارتشاف ١ / ٣٧٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٢٤ .

(٣) زيادة للسياق .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٥٩ : « ولم يَجز يونس والخليل - رحمهما الله - كم غلماناً لك » ، وقبحه سيبويه .

(٥) من المديد ، لعدي بن زيد ، . وعجزه * ونعيم سُوقة بادوا *

والشاهد فيه قوله : (كم ملوك) إذ جاء تمييز « كم » الخبرية جمعاً مجروراً . انظر : المغني ١ / ٢٠١ ،==

ومن الإفراد قوله :

{٦٢٢} [و] كَمْ لَيْلَةٍ قد بِتُّها غَيْرَ آثِمٍ [(١)] / /٣٧٤/

(مجروراً بإضافتها) ، أي : بإضافة « كم » (إليه) ، كما في عشرة ومائة ، (لا) مجروراً (بـ « من » محذوفة خلافاً لفراء)[(٢)] ونسب إلى الكوفيين[(٣)] ومال إليه الخليل [(٤)] ، وحجتهم : ظهورها في المعطوف ، في قوله :

{٦٢٣} ... ... كَمْ مِنْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا ومِنْ سَاخِرِ [(٥)]

فقوله : « من ساخر » دليل على أن التقدير : من ضاحك ، ورد : بجواز معاملة « كم ضاحك » ، معاملة : «كم من ضاحك » ؛ لتوافقهما في المعنى فعطف مع «من» كذلك ، ويؤيد الإضافة منع جره عند انفصاله في النثر.

== العيني ٤ / ٤٩٥ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٢٤ ، والهمع ٤ / ٨٠ ، الارتشاف ١ / ٣٨٤ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٨ .

(١) صدر بيت من الطويل لعمارة بن عقيل ، وعجزه بساجية الحجلين مفعمة القلب .
والشاهدفيه مجيء مميز كم الخبرية مفرداً مجروراً « ليلة » وفي المخطوطتين « كم ليلة فيها غير آثم » وصحته كما أثبت ، انظر : العيني ٤ / ٤٩٦ ، سمط الآلئ : ٦٩٢ ، الأشموني ٤ / ٨٠ ، ووقع تصحيف في « بساجية » ، « مفعمة » ووهم في تفسير « الحجلين » .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٩٦ .

(٣) المساعد ٢ / ١١٠ ، وفي ب : للكوفيين .

(٤) الأمالي الشجرية ٢ / ١٣٢ .

(٥) عجز بيت من السريع ، للأعشى ، وصدره * ياعَجَبَ الدَّهرِ متى سُوِّيَا *
والشاهد في : على ماوضحه الشارح . انظر : ديوانه ٩١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٣٢ ، والمساعد ١١٠ .
وفي الأصل : روي كم ضاحك بدون « من » .

[نصب مميز الخبرية]

(وإن فصل) مميز « كم » / الخبرية ، (نصب حملا على) مميز « كم » (الاستفهامية) ، كقوله :

{٦٢٤} كَمْ نَالنِي مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَـدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (١)

(وربما نصب) مميز « كم » الخبرية ، (غير مفصول) عند بني تميم (٢) ، كقول شاعرهم : (٣)

{٦٢٥} كم عمةً لك يَاجَرِيرُ وَخَالـةً فَدْعَاء قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي

في رواية من نصب « عَمَّةً ، وَخَالَةً » .

[الفصل بين الخبرية ومميزها لمجرور]

(وقد يجر) تمييز الخبرية (في الشعر مفصولاً) منها (بظرف) ، كقوله :

{٦٢٦} كَمْ دُون مَيَّةَ مَوْماةٍ يُهالُ لَهـا إِذَا تَيَّممها الخِرِّيتُ ذُو الجَلَدِ (٤)

---

(١) من البسيط ، للقطامي .
والشاهد فيه قوله : (كم نالني فضلاً) بنصب تمييز « كم » الخبرية مع الفصل بينهما . انظر : الكتاب ٢/ ١٦٥، الإنصاف١/ ٣٠٥، ابن يعيش ٤/ ١٢٩ ، الخزانة ٦/ ٤٧٧، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٠.

(٢) المغني ١ / ٢٠٢ .

(٣) من الكامل ، للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : (عمةً) بمجيء تمييز « كم » الخبرية منصوباً من غير فصل عند بني تميم . انظر : ديوانه: ٣١٢ ، الكتاب ٢ / ١٦٢ ، الخزانة ٦ / ٤٨٥ ، المقتضب ، ابن يعيش ٤ / ١٣٣ ، المقرب ١/ ٣١٢، المغني ١ / ٢٠٢ .

(٤) من البسيط ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (كم دون مية) حيث فصل بين « كم » الخبرية ومميزها المجرور بالظرف « دون ». ==

والموماة : واحدة الموامي ، وهي المفاوز ، والخريت : الدليل الحاذق .

(أو جار ومجرور) ، كقوله :

[٦٢٧] كَمْ في بَنِي بَكْرِبنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[1]

الدَّسيعَةُ : العطية ، يقال : فلان ضخم الدسيعة .

(لا) مفصولاً (بجملة) ، خلافاً للكوفيين [2] ، وأنشدوا :

[٦٢٨] [فـ] كم قَدْ فَاتَنِي بَطَلٍ كَمِيٌّ ... ...[3]

البيت بالخفض ، وروى سيبويه البيت بالرفع ، ولم يجز فيه الجر[4] .

(ولا) مفصولاً (بهما) ، أي : بالجملة والظرف ، أو الجار والمجرور ، وماحكاه بعض النحويين من جر « فضل » ، في قوله :

== انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤٢١ ، المساعد ٢ / ١١٢ ، السلسيلي ٢ / ٥٨١ ، شرح الألفية للمرادي ٣٢٨/٤.

(١) من الكامل ، للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : (كم في بني بكر) بالفصل بين كم ومميزها المجرور بالجار والمجرور ، انظر : الكتاب ٢/ ١٦٨ ، المقتضب ٣ / ٦٢ ، الخزانة ٦ / ٤٧٦ ، الإنصاف ١ / ٣٠٤ ، ابن يعيش ٤/ ١٣٠.

(٢) المساعد ٢ / ١١٣ .

(٣) من الوافر ، للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : (كم قد فاتني بطل) حيث فصل بين كم ومميزها المجرور بالجملة وهي : قد فاتني ، انظر: الكتاب ٢ / ١٦٦ ، المقتضب ٣ / ٦٢ ، المساعد ١ / ١١٣ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٦٦ : « وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز » وقال محقق المقتضب ٦٢/٣ : « ضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع « بطل » وصفته ، وماعطف عليه ، والصواب كسرها».

[٦٢٩] كَمْ نَالَنِي مِنْهم فَضْلاً ... ...[١]

فهو – على تقدير ثبوته – ، شاذ لايقاس عليه في نظم ولا نثر .

« فصـــــل »

[كم مبنية لازمة التصدير]

(لزمت «كم » التصدير) ، استفهامية كانت ، أو خبرية ، أما الاستفهامية ، فلتضمنها[٢] معنى الاستفهام ، كسائر أدواته ، وأما الخبرية فجارية مجراها ، (وبنيت) « كم » (في الاستفهام ، لتضمنها معنى حرفه) ، وهو الهمزة ، أو لمشابهتها في الوضع والجمود .

(و) بنيت (في الخبر/ لشبهها بالاستفهامية لفظاً) ، وهو الوضع على حرفين ، (ومعنى) ، وهو كونها لعدد مبهم ، أو لمشابهةٍ في الوضع والجمود . /٣٧٥/

[مواقعها في الكلام]

(وتقع) « كم » (في حالتيها) ، وهما الاستفهام ، والخبر ، (مبتدأ) ، نحو : « كم درهماً لك ؟ » ، في الاستفهام ، و ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قليلةٍ [٣] غَلَبَتْ ﴾ [٤] في الخبر ، فـ« لك » خبر «كم» ، وكذا « غَلَبَتْ » .

(ومفعولاً) ، به لفعل متعد بنفسه ، نحو : « كَمْ جُزْءاً قَرَأْتَ ؟» في الاستفهام ، و «كم رِجَالٍ صَحِبْتُ » ، في الخبر .

---

(١) مرجع سبق ذكره .

(٢) [ ] زيادة يقتضيها السياق ، وهي من شرح ابن مالك ٢ / ٤٢٢ .

(٣) سقطت من المخطوطتين قليلة .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٤٩ .

أو متعد بحرف جر ، نحو : « على كم شيخ اشتغلت ؟ » ، بفتح التاء في الاستفهام ، وضمها في الخبر .

(ومضافا إليها) ، نحو : « غُلَامُ كَمْ رَجُلٍ أَكْرَمْتَ ؟ » في الإستفهام ، و « رقبة كم أسير فَكَكْتَ » ، في الخبر .

(وظرفاً) زمانياً ، نحو : « كم يوماً صُمْتَ ؟» في الإستفهام ، و « كم يوم صُمْتُ » ، في الخبر ، ومكانياً ، نحو : « كَمْ مِيلاً سِرْتَ ؟ » في الاستفهام ، و « كَمْ مِيلٍ سِرْتُ » ، في الخبر.

(ومصدراً) ، نحو : « كم ضربة ضربت زيداً ؟» ، في الاستفهام ، و « كم طعنات طعنتُ »، في الخبر .

" فصـــل "

[معنى كأين وكذا]

(معنى « كأين » و « كذا » [1] معنى كم الخبرية) ، فتفيدان التكثير ، كما تفيده « كم » الخبرية ، وتبعه ابنه في شرح الألفية ، فقال : « كأين وكذا مثل «كم» الخبرية في الدلالة على تكثير العدد »[2] ، وهذا في « كأين » صحيح ، وعليه استعمال العرب ، وأما « كذا » فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً ، أو كثيراً ، وجزم به في التوضيح .

[مميزهما]

(ويقتضيان مميزاً منصوباً) كقوله :

---

(١) في السلسيلي : كمعنى ، وكذا المساعد ،

(٢) ظ : شرح الألفية لابن الناظم ص : ٧٤٤ .

[٦٣٠] وَكَـأيٍّ لَنَا فَضْـلاً عَلَيْكُم ونِعْمَـةً قَـدِيماً ولاَ تَـدْرُونَ مَامَنَّ مُنْعِمُ(١)

وكقوله :

[٦٣١] عدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذاكراً كـذا وكـذا لطفـاً به نُسِيَ الجهدُ(٢)

(والأكثر جره) ، أي المميز (بـ « من » بعد « كأين ») ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ ﴾(٣) وفهم من اقتصاره على « كأين » أن تمييز « كذا » واجب النصب .

[الفرق بين كأين وكذا]

(وتنفرد) كأين (من « كذا » بلزوم التصدير) ، فلا يعمل/ في « كأين » عامل لفظي قبلها، /٣٧٦/ بخلاف « كذا » ، فلا تقول : « رَأَيْتُ كَأَيِّن مِنْ رَجُلٍ » ، وتقول : « رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا رَجُلاً » .

(وأنها) ، أي : «كأين» (قد يستفهم بها) ، كقول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود : «كأين تَقْرَأُ سُورَةَ الأَحْزَابِ؟ ، أو كأين تَعُدُّ سُوَرة الأَحْزَابِ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وَسَبْعين ، فقال أبي : قَطُّ » ، أي : ما كانت كذا قَطُّ »(٤) ، بهذا أحتج المصنف(٥) على أنها يستفهم بها ، قال

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فضلاً) بنصب تمييز « كأين وهو جائز ، انظر : المغني ١ / ٢٠٤ ، الهمع ٤ / ٨٤ ، الارتشاف ١ / ٣٨٦ ، والمساعد ٢ / ١١٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لطفاً) لمجيئه تمييزاً لـ « كذا » منصوباً ، انظر : ١ / ٢٠٥ ، الهمع ٤ / ٨٦ ، شرح التسهيل لابن ٢ / ٤٢٣ ، والسلسيلي ٢ / ٥٨٢ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٧ .

(٣) سورة يوسف آية : ١٠٥ .

(٤) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٧٩ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢٣ .

المرادي : « ولا نعلم من ذكر ذلك غيره »[١] ، وقال ابن عقيل : « والذي ذكره غيره من النحويين: أن « كأين » للخبر مثل « كذا »[٢] .

[لغات في كأين]

(ويقال) في « كأين »(كيءٍ)[٣] بياء ساكنة بعد الكاف ، وهمزة مكسورة منونة ، حكاها المبرد [٤] ، وأصلها : كَيِّءٍ ، بتقديم الياء مشددة على الهمزة ، ثم خففت كـ « مَيِّتٌ »(وكاءٍ) ، بالألف بعد الكاف ، وهمزة مكسورة منونة ، والألف[٥] بدل من الياء المخففة ، وبها قرأ ابن كثير[٦] .

(وكيءٍ) بحذف الألف ، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف .

(وكأي) وهي مقلوبة من « كيءٍ » ، المذكورة أولاً بعد الأصلية التي هي « كأين » ، وبهذه قرأ ابن محيصن والأشهب [٧] ، وحكاه ابن كيسان[٨] والأعلم [٩] .

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ٢ / ٤٢٣ .
(٢) المساعد ٢ / ١١٧ .
(٣) في الأصل و « ب » كتبت اللغات في كأي هكذا حسب دورها : كيأن ، كائن ، كإن ، كأين ، كيأن .
(٤) الارتشاف ١ / ٣٨٨ .
(٥) في الأصل و « ب » « وألف » سهو .
(٦) في الإتحاف ٢٦٨ : « وقرأ (وكأين) بألف ممدودة بعد الكاف بعدها همزة مكسورة ابن كثير وكذا أبو جعفر لكنه سهل الهمزة مع المد والقصر ووقف على الياء » . وانظر البحر ٥ / ٣٥١ .
(٧) الأشباه والنظائر ٤ / ١٥٢ ، ١٦٠ .
(٨) المساعد ٢ / ١١٧ .
(٩) قال الأعلم ١ / ٢٩٧ ، في كأين : « فيها لغات : (كاء) على لفظ (فاع) من المنقوص ، نحو : نَاء وحَاء، و(كيءٍ) على وزن (كيع) ، و « كأي » على وزن كهيٍ و « كيءٍ » على وزن (كعٍ) ومعناها كلها معنى « كأيِّ » .

[من استعمالات كذا]

(وقل ورود « كذا ») في العدد (مفرداً) ، نحو : « عندي كذا درهماً » .

(أو مكرراً بلا واو) ، العطف ، نحو : « عندي كذا كذا درهماً » ، والأكثر : كذا وكذا بالواو العاطفة ، والتكرير ، والمميز منصوب مفرد .

[الكناية بكذا]

(وكنى بعضهم) ، وهم الكوفيون[١] ، ووافقهم الأخفش[٢] ، والمبرد[٢] ، وابن كيسان والسيرافي[٢] ، وابن الدهان[٢] وأبو علي في أحد قوليه[٣] ، (بالمفرد المميز كالجمع[٤] عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد) مجرور (عن مائة وبابه) .

وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه .

(وبالمكرر[٥] مع العطف عن : أحد وعشرين وبابه)/ فعلى هذا قيل : « كذا أعبدٍ» بالجمع ، /٣٧٧/ فهو كناية عن ثلاثة إلى عشرة .

و « كذا عبدٍ » بالإفراد كناية عن مائة فصاعداً ، و « كذا كذا عبداً .» ، من غير عطف ، كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٥٢ ، بجمع .

(٢) المساعد ٢ / ١١٨ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٨ .

(٣) المقتصد ٢ / ٧٥٠ ، والارتشاف ١ / ٣٩٠ .

(٤) في المساعد : بجمع ، وكذا في السلسيلي .

(٥) في المساعد : وبالمكرر دون عطف ، وكذا في السلسيلي .

وكذا وكذا عبداً ، بالعطف ، كناية عن : أحد وعشرين [1] إلى تسعة وتسعين[2] ، قال المصنف : « ومستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية » [3] انتهى ، ومذهب جمهور البصريين [4] : أن التمييز لايكون إلا مفرداً منصوباً كيف كانت « كذا » ، أريد بها عدد قليل أو كثير .

* * *

---

(١) في الأصل : « عن أحد عشر » سهو .

(٢) انظر مغني اللبيب ١ / ٢٠٥ ، الارتشاف ١ / ٣٩٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢٤ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٧ .

{٣٢} « بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ »

[أصلهما]

« نعم » و « بِئْسَ » المستعملان في المدح والذم منقولان مما وضعا له من الدلالة على المُضِيِّ ، فـ « نعم » منقولة من قولك : « نَعِمَ الرجل » ، إذا أصاب نعمة ، و« بئس » منقولة من قولك : «بَئِسَ الرَّجلُ .» ، إذا أصاب بؤساً .

(وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء) حقيقة (خلافاً للفراء)(١) ، وأكثر الكوفيين (٢) ، في قولهم : باسميتهما مستدلين بأدلة مسموعة منها قول بعض العرب ، وقد قيل له في بنت ولدت له : « نِعْمَ الْوَلَدُ هيَ ، فقال : واللَّه مَاهي بِنَعْمِ الْوَلَدِ ، نَصْرُها بُكَاءٌ وَبِرُّها سَرِقَةٌ »(٢) ، وقول آخر ، لمن قال : « سِرْت عَلَى بَعِيري هذا خَمْسَةَ عَشَر مِيلاً : نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بئس العيرُ » (٢) ، وأجيب :

---

(١) قال الفراء في معانيه ١ / ٥٧ في : « إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَات فنعماً هي » رفعت « هي » بـ « نعماً » وقال في ٢٦٧: « . . . . وكذلك تقول : نعم الدار منزلك ، فتذكر فعل الدار .

. . . . وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ؛ لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل قاما وقعدا فهذا في بئس ونعم مطرد .

. . . . وقال بعض العرب : قلت أبياتاً جاد أبياتاً فوحد فعل البيوت » . فتنظيره الأخير يفهم منه أنه يعدهما فعلين ، انظر الشرح الكبير ١ / ٥٩٨ .

هذا ولم تحرر الآراء في ذلك بجلاء ، لاسيما رأي الفراء وقد ذكر أبو حيان طريقتين للخلاف في حقيقتهما أحدهما ماذكره في الشرح والثانية أن الخلاف إنما هو بعد الإسناد فمذهب البصريين أنهما جملتان محكيتان ومذهب الكسائي أنهما اسمان مركبان بمنزلة « تأبط شرا » كما قالوا في حبذا زيد حين قدروهما اسما واحدا ، فنعم الرجل عنده اسم للمدوح ، وبئس الرجل اسم للمذموم « وذهب الفراء إلى أن الأصل :رجل نعم الرجل زيد . .. حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، فنعم الرجل وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو كما أنك لو قلت : ممدوح . زيد ومذموم عمرو لكانا مرفوعين بهما . الارتشاف ٣/ ١٥، انظر التصريح ٢ / ٩٤ حيث يعزو هذا التفصيل إلى ابن عصفور والمساعد ٢ / ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) الإنصاف ١ / ٩٧ م (١٤) .

بأنه من باب[١] :

[٦٣٢] [وَاللّهِ] مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُه ... ...[٢]

والأصل : ماهي بولدٍ مقول فيه : نِعْمَ الْوَلَدُ ، وعلى عير مقول فيه : بِئْسَ الْعَيْرُ ، فحذف الموصوف والصفة ، ودخل حرف الجر على معمول الصفة ، وأُبْقِي الفعل على فتحه مع مباشرة الجار له مجازاً ، فثبت أنهما ليسا باسمين .

(بل هما فعلان) ، وفاقاً للبصريين[٣] والكسائي [٣] ، بدليل اتصال التاء الساكنة بهما اتفاقاً، والضمائر المرفوعة البارزة على لغة حكاها الكسائي [٤] والأخفش [٥] .

(لايتصرفان) فلا يكونان بغير صيغة الماضي ؛ (للزومهما إنشاء المدح والذم[٦] على سبيل المبالغة) في المدح والذم ، ولذلك جاءت « نعم » في صفات الله تعالى ، وصفات أنبيائه ، كقوله

---

(١) أي من باب إجازه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وذلك بأن تكون الصفة صفة تمييز لنعم نحو قولك : نعمَ الرجلُ يقومُ ، تريد : نعم الرجلُ رجلاً يقوم » ، انظر الشرح الكبير ١ / ٢١٩ .

(٢) رجز ، وبعده : ولا مخالط الليان جانبه ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (بنام) حيث دخلت الباء على الفعل « نام ولا يدل ذلك على اسمية نام ، لأنه مؤول بما ليلي مقول فيه نام صاحبه ، فكذا دخلوها على نعم وبئس في قولهم : بنعم الولد ، وإلى بئس العير لايدل على اسميتها ، انظر الأشموني ٢ / ٢٧ ، انظر : الخزانة ٩ / ٣٨٨ ، الخصائص ٢ / ٣٦٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٥ ، الشرح الكبير ١ / ٢٢٠ ، ابن يعيش ٣ / ٦٢ .

(٣) الإنصاف ١ / ٩٧ ، الأشموني ٣ / ٢٦ .

(٤) وحكاها الفراء فقال ١ / ٢٦٨ : « ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : بئسا رجلين ، وبئس رجلين وللقوم : نعم قوماً ونعموا قوماً » معانيه ١ / ٢٦٨ ، وحكى الكسائي : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ، انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٣ .

(٥) المساعد ٢ / ١٢٠ .

(٦) لأن الإنشاء من معاني الحروف ، وهي لاتتصرف فكذا شبهها ، انظر حاشية الخضري ٢ / ٤٢ .

تعالى : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَادِرُونَ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ العَبْدُ ﴾ (٢) .

قال بعضهم : وقد يراد بهما النفوذ في الشئ وعدم النفوذ فيه ، مدحاً كان أو ذماً ، كقول الحطيئة :

[٦٣٣] فنعم الشيخ أنت لدى المخازي وبئس الشيخ أنت لدى المعالي (٣)

[لغات فيهما]

/ ٣٧٨ (وأصلها فَعِل)(٤) بكسر العين كـ « سَمِع » ، (وقد يردان كذلك) ، بكسر العين ، كقوله:

[٦٣٤] فَفِـدَاءٌ لِبَنِـى قَيْـسٍ عَلَـى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ شُرٍّ وَضُرْ (٥)

خَالَتِي والنَّفْسُ قِدْماً إِنَّهـم نَـعِمَ السَّـاعُونَ فِي الأمرِ المُبِرّ

---

(١) سورة المرسلات آية : ٢٣ .

(٢) سورة ص آية : ٤٤ .

(٣) من الوافر ، وقد استشهد به بعضهم - كما ينقل الشيخ خالد - على أن نعم وبئس قد يراد بهما النفوذ في الشيء وعدمه ، . وهذا لايتضح انظر ديوانه: ٣٣٤

(٤) قال سيبويه في فَعِل » ٤ / ١٠٧ : « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإنَّ فيه أربع لغات : مطرد فيه فَعِلٌ، وفَعْلٌ ، وفِعْلٌ ، وفِعِلٌ : إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء » .

(٥) من الرمل ، لطرفة بن العبد .

والشاهد فيه قوله : (نعم) حيث جاءت « نعم » على حذف فعل ، وهي الأصل ، انظر : الكتاب ٤/ ٤٤٠، المقتضب ٢ / ١٣٨ ، الخزانة ٩ / ٣٧٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٤ ، الإنصاف ١ / ١٢٢ ، والخصائص ٢ / ٢٢٨ .

استشهد سيبويه بالبيت على مجيء « نعم » على لغة هذيل فيها « نعمَ » ، وانظر اختلاف روايته في الكتاب ٤/ ٤٤٠ حاشية (٢) .

(أو) فِلْ (بسكون العين ، وفتح الفاء وكسرها) ، أي : كسر الفاء مع سكون العين .

(أو) فِلِ (بكسرهما) أي : العين ، والفاء[1] ، نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[2] .

[لغات في حلقي العين]

(وكذا كل ذي عين حلقية من « فَعِل ») ، بفتح الفاء ، وكسر العين[3] (فعلاً ، أو اسماً)، فإنه يجوز فيه اللغات الأربع ، فتقول في « شهد » - فعلاً - : شَهْدَ ، وشِهْدَ ، وشِهِدَ ، وتقول في « شَهِد » اسماً كذلك .

(وقد تجعل العين الحلقية متبوعة للفاء[4] في فعيل) ، فتقول : شهيد ، وضئيل ، وبعير ، وصغير ، ونحيف ، وبخيل ، بكسر فائها إتباعاً لعينها ، وكذا سائرها ، ولا فرق في ذلك بين الاسم والصفة ، والمؤنث بالهاء ، نحو : « بهيمة » ، فالإتباع جائز في جميع ذلك ، وهو لغة تميم[5] .

(و) قد تجعل العين الحلقية (تابعتها) ، أي : تابعة الفاء ، (في فعل) ، بفتح الفاء ، وسكون العين ، فتقول في « فَحْم » و في « قَعْر » : فَحَم وقَعَر ، بفتح العين الحلقية إتباعاً للفاء ، وكذلك ما أشبههما .

---

(١) وهي لغة هذيل ، الكتاب ٤ / ٤٤٠ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٧١ .

(٣) في «ب» : بفتح الفاء وسكون العين ، ثم صححت في الهامش : بفتح الفاء وكسر لعين .

(٤) في السلسيلي والمساعد : متبوعة الفاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

ومذهب البصريين ، أن الفتح فيما ثبت سكونه من هذا النوع ، مقصور على السماع(١)، وأن الوارد منه بوجهين مما وضع على لغتين وليس أصله السكون ، ثم فتح ، واختاره ابن جني(٢).

(وقد يتبع الثاني الأول في مثل : نحو ، ومحموم) ، فيقال : نَحَوٌ ، ومَحَمُومٌ – بفتح الحاء فيهما إتباعاً للنون والميم .

(وقد يقال في « بئس » : « بيْسَ ») ، حكاه أبو علي (٣) ، قال المصنف : « والوجه فيه أن أصله « بيس » مخفف « بئس » ، ثم فتحت الباء التفاتاً إلى الأصل : وترك مانشأ عن الكسرة ؛ لأنها أكثر استعمالاً » (٤) ، وقال غيره(٥) : « إن الهمزة جعلت بين الهمزة والياء ، ثم سكنت بعد التسهيل ، ثم أخلصت ياء على حد قولهم في ، يومئذ : يوميذ .

« فصـــل »

[فاعل نعم وبئس]

(فاعل « نعم » ، وبئس في الغالب)/ ، اسم (ظاهر معرف بالألف واللام) ، الجنسية ، /٣٧٩/ نحو: ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ (٦) ، ونحو : ﴿ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ (٧) .

---

(١) المساعد ٢ / ١٢٤ .

(٢) المساعد ٢ / ١٢٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٥ ، وحكاه سيبويه ٤ / ١٠٩ : « وسمعت بعض العرب يقول : بيس ، فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل » . وحكاه أبو علي في الإيضاح ٦٧

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧ – ٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٠٥ .

(٦) سورة الأنفال آية : ٤٠ .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٠٦ .

(أو مضاف إلى المعرف بهما) ، حال كون المضاف (مباشراً) للمعرف بهما بنفسه ، نحو : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [(١)] ، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [(٢)] ، (أو بواسطة) ، نحو : « نِعْمَ ابنُ اخْتِ الْقَوْمِ ، وَبِئْس ابنُ أَخِي الْعَشِيرَةِ » .

(وقد يقوم مقام ذي الألف واللام « ما ») في ، نحو : « نِعْمَ مَا صَنَعْتَ » فـ « مَا » فاعل ، حال كونها (معرفة تامة) ، غير مفتقرة إلى صلة ، والمخصوص محذوف ، و « صنعت » صفته ، والتقدير : نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتَ ، (وفاقاً لسيبويه [(٣)] والكسائي [(٤)] .

لا موصولة) ، و « صنعت » صلتها ، واستغني بها وبصلتها عن المخصوص ، والتقدير : نِعْم الَّذِي صَنَعْتَه ، (خلافاً للفراء[(٤)] والفارسي [(٥)]) .

(وليست بنكرة مميزة) ، لفاعل نِعْم المضمر ، و « صنعت » صفة المميز ، والمخصوص محذوف ، والتقدير : نِعْم شَيْئاً صنعتَ ، (خلافاً للزمخشري [(٦)] وللفارسي في أحد قوليه) ، وتقدم عنه موافقة الفراء في كونها فاعلاً موصولاً .

[مايتبع فاعلما]

(ولا يؤكد فاعلهما) ، أي : فاعل « نعم » و « بئس » (توكيداً معنوياً) اتفاقا[(٧)] ، فلا يقال :

---

(١) سورة النحل آية : ٣٠ .

(٢) سورة النحل آية : ٢٩ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ١٤٠ : « إن شئت جعل شدَّ ما ، وعزَّ ما كنعم ما ، كأنك قلت : نعم العملُ أنك تقول الحقُّ » .

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ٥٦ .

(٥) المسائل المشكلة - البغداديات - ص : ٢٩٩ .

(٦) المفصل ص ٢٧٣ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩ .

« نِعْمَ الرَّجُلُ نَفْسُه » ، وَ « بِئْسَ الرَّجُلُ عَيْنُه » ، ويؤكد توكيداً لفظياً ، تقول : « نِعْم الرَّجُل الرَّجُلُ زَيْدٌ » .

والفرق أن التوكيد المعنوي ، لدفع توهم الخصوص ، أو تقدير مضاف ، وهو مناف لإرادة الجنس المقصودة هنا بخلاف التوكيد اللفظي .

(وقد يوصف) فاعلهما إذا أُوِّل بالجامع لأكمل الخصال ، كقوله :

[٦٣٥] نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ [أَنْتَ] (١) إذا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُراتِ نَارَ المَوْقِدِ (٢)

(خلافاً لابن السراج (٣) والفارسي) ، في منعهما الوصف على الإطلاق ، وحملا « المري» في البيت على البدلية مما قبله .

قال المصنف : « لايمنع النعت على الإطلاق كما قالا ، بل يمتنع عند قصد التخصيص مع كون الفاعل للجنس ؛ لأن التخصيص ينافي التعميم ، أما إذا تأوَّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ » (٤) انتهى ./ وعطف البيان كالصفة ، والبدل ، والعطف لايجوز منهما إلا يباشِرُ / ٣٨٠/
«نعم، وبئس » ، على مابحثه أبو حيان (٥) .

---

(١) [ ] ساقطه من الأصل و « ب » .

(٢) من الكامل ، لزهير بن زبي سلمى .
والشاهد فيه قوله : (نعم الفتى المري) حيث أتبع فاعل « نعم » بنعت لإرادة أنه جامع ، انظر : ديوانه:٢٥ ، الأصول ١ / ١٢٠ ، الخزانة ٩ / ٤٠٤ ، المغني ٢ / ٦٥٠ ، العيني ٤ / ٢١ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٠ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٦ .

(٣) الأصول ١ / ١٢٠ .

(٤) شرح ابن مالك ٣ / ١٠ ، بتصرف .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٨ ، قال المرادي في شرح الألية ٣ / ٨٧ : « وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل جوازهما .

(و) من غير الغالب ، (قد[1] ينكر) ، فاعل « نعم ، وبئس » (مفرداً) ، حكى الأخفش [2] عن قوم من العرب أنهم يقولون : نِعْم خَلِيلٌ زَيْدٌ ، وقال الحارث بن عباد : نعْمَ قَتيلٌ أَصلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ ابْنَيْ وَائِل ، ويروي : نِعْم القَتِيلُ قتيلاً .

(أو مضافاً) ، كقوله :

[٦٣٦] فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا [3]

وهذا ونحوه محمول على الضرورة عند سيبويه[4] والجمهور[5] ، وأجازه الكوفيون [6] في السعة .

[إضمار فاعلهما وتمييزه]

(ويضمر) ، فاعل « نعم ، وبئس » كثيراً ، نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [7] .

---

(١) في الأصل و « ب » : « ومن غير الغالب قوله وقد ينكر وليس هذا مرادا .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨١ .

(٣) من البسيط ، نسب لحسان ، ولأوس بن معزاء ، ولكثير النهشلي .
والشاهد فيه قوله : (نعم صاحب قوم) حيث رفع « نعم » صاحب قوم ، وهو نكرة مضافة ، انظر : الشرح الكبير ١ / ٦٠١ ، الخزنة ٩ / ٤١٥ ، ابن يعيش ٧ / ١٣١ ، المقرب ١ / ٦٦ ،الأشموني ٣ / ٢٨ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٠ ، والمقتصد ١ / ٣٦٥ .

(٤) قال أبو علي : ولايجوز ذلك على مذهب سيبويه ، لأن المرفوع بنعم لايكون إلاّ على الجنس » انظر الخزانة ٩ / ٤١٧ .

(٥) حاشية الخضري ٢ / ٤٣ .

(٦) المساعد ٢ / ١٢٩ .

(٧) سورة الكهف آية : ٥٠ .

{٦٣٧} وَنِعْـمَ امـرءاً هَرِمٌ ... ...(١)

حال كون فاعلهما المضمر (ممنوع الإتباع) ، بتوكيد أو غيره من التوابع ، لشبهه بضمير الشأن في الإبهام والتفسير بمتأخر ، فأما ما روي من ، نحو : « نعم هم قوماً أنتم » (٢) . فشاذ لا يعرج عليه ، و «هم» توكيد للضمير المستكن في « نعم » على المعنى .

(مفسراً) الضمير (بتمييز مؤخر) عن « نعم ، وبئس » باتفاق ، فلا يجوز أن يتقدم عليهما ، فلا يقال : « رجلا نعم زيد » ، ولا « رجلاً بئس عمرو » .

(مطابق) التمييز للمخصوص في الإفراد وفروعه تذكيراً وتأنيثاً ، فتقول : « نِعْم رَجُلاً زَيْدٌ ، وَنِعْمَ رَجُلَيْن الزَّيْدَانِ ، وَنِعْم رِجَالاً الزَّيْدُونَ ، وَنِعْمَتِ امْرأةً هِنْدٌ ، وَنِعْم امرأتين الهِنْدَان ، وَنِعْمَ نِسَاءً الهندات » .

(قابل « أل ») ، أي : صالح لأن تقبل « أل » ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بـ «أل » ، فلا يكون مثلا ، وغيراً ، وأفعل من ، مما لا يقبل « أل » ولا كلمة « ما » خلافاً للفراء(٣) والزمخشري(٤).
(لازم) ذكره ، أي : مذكور (غالباً)، - كما مر - ومن غير الغالب حذف المميز في قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوضَّأَ يَوْمَ الجُمعَةِ فَبِها وَنِعْمَت » (٥) أي : فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة سنة ، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير ، وحذف المميز للعلم به .

---

(١) جزء بيت من البسيط ، لزهير بن أبي سلمى ، وتمامه : . . لم تعر نائبة : إلا وكان لمرتاع بها وزرا . والشاهد فيه قوله : (نعم امرأ) على إضمار فاعل « نعم » وقد فُسرَ « امرأ » ، انظر : أوضح المسالك ٣/ ٣٧٥ ، التصريح ٢ / ٩٥ ، الأشموني ٣ / ٣٢ .
(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٥ ، والمساعد ٢ / ١٢٩ .
(٣) ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣ ، وكذا المرادي ١ / ٤١٥ ، وكذا الدماميني ١ / ٤١٥ .
(٤) المفصل : ٢٧٥ .
(٥) سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٧ .

(وقد يرد) التمييز (بعد الفاعل الظاهر مؤكداً) ، كقوله :

[٦٣٨] ... ... بِئْسَ الْفَحَلُ فَحْلُهم فَحْـلاً ... ... [1]

(وفاقاً للمبرد [2] والفارسي [3]) لاحال مؤكدة .

[إسنادها إلى الذي والتي]

(ولا يمتنع عندهما) ، أي : عند المبرد[4] والفارسي / (إسناد «نعم» و «بئس» إلى «الذي» / ٣٨١/ الجنسية) نحو : [نعْم [5]] الذي يأمر بالمعروف عمر » ، أي : نِعْمَ الآمرُ بالمعروفِ ، على قصد الجنس .

ومنع كون الذي فاعل « نعم » و « بئس » مطلقاً الكوفيون[6] ، وجماعة من البصريين[6] كابن السراج[7] والجرمي[8] .

---

(١) من البسيط ، لجرير : والبيت تاماً : والتغلبيون بئس الفحلُ فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطيقُ .
والشاهد فيه قوله : (فحلاً) حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد ، انظر : ديوانه ١ / ١٩٢، المقرب ١ / ٦٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٥ ، المساعد ٢ / ١٣٠ ، الأشموني ٣ / ٥٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والأصول ١ / ١١٧ .

(٣) الإيضاح العضدي ١٢٨ ، وفي المخطوطتين لاحال خطأ .

(٤) المقتضب ٢ / ١٤١ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٧ .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) الهمع ٥ / ٣٦ .

(٧) الأصول ١ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٨) المساعد ٢ / ١٣١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٣ .

قال في البسيط : « وكذا التي إذا أريد بها الجنس تكون فاعلاً لهما باتفاق » ، وفي دعوى الاتفاق نظر [(١)] .

[استعمالات نادرة]

(وندر) تقديم المخصوص على التمييز ، (نحو : « نعم زيدٌ رَجُلاً ») ، والأصل : «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » ، ففي « نعم » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، و « رجلا » تمييز ، و « زيد » مبتدأ، والجملة قبله خبره ، ومذهب البصريين وجوب تقديم التمييز على المخصوص [(٢)] ، وأجاز ذلك الكوفيون [(٢)] بناء منهم على أنَّ زيداً فاعل « نِعْمَ » لامبتدأ ، ولاضمير في « نعم » .

(و) ندر (مر بقوم يعِمُوا قَوْمًا) ، وندروه من جهة مطابقة الضمير مفسره ، وحق الضميرَ هنا الإفراد والاستتار ، ومنعه البصريون [(٣)] ، وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنية هذا الضمير وجمعه، فتقول : « قَومُكَ نَعِمُوا رِجالاً ، وَأَخَواكَ نعِما رَجُلَيْنِ » ، وروى ذلك الكسائي [(٤)] عن العرب .

(و) ندر (نعم بهم قوماً) والمراد : نِعْموا ، لكن زيدت الباء في الفاعل ، كما في : ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[(٥)] ، وندوره من جهة كون الفاعل هنا ضميراً مطابقاً .

---

(١) قال الدماميني ١ / ٤١٦ : « ومقتضى النظر الصحيح ألاّ يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً بل إذا قصد به الجنس جاز ، وإن قصد به العهد منع » .
وقالالرضي في شرح الكافية ٢ / ٣١٧ : « ولايمتنع عند أبي علي والمبرد - وهو الحق - خلافاً لغيرهم إنسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية » .

(٢) المساعد ٢ / ١٣١ .

(٣) الأصول ١ / ١١٧ .

(٤) الارتشاف ٣ / ٢٣ .

(٥) سورة الرعد آية : ٤٣ .

(١١)

(و) ندر قوله صلى الله عليه وسلم : (نِعْمَ عبد الله خالدُ) بن الوليد .

(و) قول ابن مسعود ، أو غيره من العبادلة : (« بئس عبد الله أنا إن كان كذا ») .

(و) قول سهل بن حنيف [١] : (« شَهِدْتُ صِفِّين ، وَبِئْسَتْ صِفُّون) .

ووجه ندوره مجيئ الفاعل في الأول مضافاً إلى علم ، وفي الأخبرين علماً ، وجمهور النحويين على المنع[٢]، وأولوا هذا على حذف التمييز .

وعبد الله في الأول المخصوص بالمدح ، وخالد بدل منه ، و «عبد الله» في الثاني ، و«صفون» في الثالث المخصوصان ، وأنا في الثاني بدل ، والتقدير : نِعْم رَجُلاً عَبْدُ اللَّه ، وَبِئْسَتْ بُقْعَةٌ صِفُّون، ومع هذا لاتخلو دعوى حذف التمييز عن شذوذ ، فإن الأصح منع حذفه .

[أحوال المخصوص بالمدح والذم مواضعه]

(ويدل على المخصوص بمفهومي « نعم ، وبئس ») ، وهو المقصود بالمدح بعد « نعم » ، وبالذم/ بعد « بئس » ، ومعنى : (يدل) عليه ، أي : يجوز حذفه ، لدلالة ماقبله عليه ، نحو : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْد ﴾ [٣] ، أي : أيوب . / ٣٨٢/

(أو يذكر) المخصوص (قبلهما) ، أي : قبل « نعم ، وبئس » حال كونه (معمولاً للابتداء)، نحو: « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ، وَعَمْرو بِئْسَ الْغُلَامُ » ، ولا خلاف أنّ الجملة بعد المبتدأ في موضع الخبر .

---

(١) الهمع ٥ / ٣٩ ، ٤٠ . ١٢ انظر رواية أحمد ٤/ ٩٠

(٢) المساعد ٢ / ١٣٣ .

(٣) سورة ص آية : ٤٤ .

(أو) معمولاً (لبعض نواسخه) ، أي : الابتداء ، وهي : كان وأخواتها ، و إن وأخواتها ، وظن وأخواتها ، مثال كان :

{٦٣٩} إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَقْدِيرِ حَاجَةٍ   أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتَ نِعْمَ الْمُمَارِسُ [١]

ومثال إن :

{٦٤٠} إِنَّ ابنَ عَبدِ اللَّهِ نِعْـ   ـمَ أَخُو النَّدَى وابنُ الْعَشِيرَةِ [٢]

ومثال ظن : « ظننت زيداً نِعْمَ الرَّجُلُ » .

(أو) يذكر المخصوص (بعد فاعلهما) ، حال كونه (مبتدأ) عند ابن خروف[٣] ونسب إلى سيبويه[٤] ، نحو : « نِعْم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الرَّجُل عَمْرو » ، (أو) حال كونه (خبر مبتدأ لا يظهر) ذلك المبتدأ عند السيرافي[٥] والصيمري[٦] ، والتقدير: « نِعْم الرَّجُلُ هُو زَيْدٌ » ، وقيل : مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : زَيْدٌ الْمَمْدُوحُ أو الْمَذْمُومُ .

---

(١) من الطويل ، ليزيد بن الطثرية .
والشاهد فيه قوله : (كنت نعم الممارس) حيث جاء المخصوص بالمدح اسم كان قبل نعم ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٧ ، الخزانة ٩ / ٣٨٨ ، الأشموني ٣ / ٣٨ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٠٢ .

(٢) من مجزوء الكامل ، لأبي دهبل الجمحي .
والشاهد فيه قوله : (إن ابن عبد الله نعم أخو) بدخول « إنَّ » على المخصوص بالمدح وتقديمه ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٨ ، الأشموني ٣ / ٣٧ ، المساعد ٢ / ١٣٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٠٣ ، والخزانة ٩ / ٣٨٨ .

(٣) المساعد ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٣٤ .

(٥) المساعد ٢ / ١٣٤ .

(٦) التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٥ .

(أو) حال كونه (أول معمولي فعل ناسخ) ، كقوله :

[٦٤١] لَعَمْري لئِن أنْزَفْتُم أَوْ صَحَوْتم لَبِئْس النَّـدامى كُنْتُم آلَ أَبْجَرا [1]

وكقوله :

[٦٤٢] يَميناً لَنِعْمَ السَّيْدَانِ وُجِدْتُـمَـا عَلى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ [2]

، واحترز بالفعل من الحرف ، فلا يجوز : « نِعْمَ « رَّجُلٌ » إِنَّ زَيْداً » ؛ لأن خبر « إن » لايتقدم عليها .

[شروطــه]

(ومن حقه) ، أي : المخصوص بالمدح أو الذم (أن يختص) كأن يكون معرفة ، نحو : «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ .» ، أو مقارباً لها بالتخصيص ، نحو : « نِعْمَ الْعَمَلُ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، وذلك لأن المخصوص مبتدأ ومن حق المبتدأ أن يكون معرفة ، أو قريباً منها .

ومن المسوغات : كون الخبر جملة متقدمة مشتملة على فائدة ، ومن ذلك قولهم : « نعم البعير جمل ، ونعم الإنسان رجل ، ونعم مالاً ألف ، ونعم المال أربعون » ، وما أشبه ذلك .

---

(١) من الطويل ، للأبيرد اليربوعي .
والشاهد فيه قوله : (لبئس الندامى كنتم) حيث وقع المخصوص بالنعم اسم كان ، انظر : المحتسب ٢/ ٣٠٨، شرح التسهيل ابن مالك ٣/ ١٧ ، الارتشاف ٣ / ٢٣ ، الهمع ٥ / ٣٦ ، الخزانة ٩ / ٣٨٨.

(٢) من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى .
والشاهد فيه قوله : (نعم السيدان وجدتما) حيث وقع المخصوص بالمدح نائب فاعل « وجد » وهو في الأصل مفعوله الأول ، انظر : ديوانه : ٧٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٦ ، المساعد ٢ / ١٣٤ ، والخزانة ٩/ ٣٨٧ ، الاشباه والنظائر ٤ / ٢٠٥ .

(و) أن (يصلح للأخبار بة عن الفاعل) حال كونه (موصوفاً بالممدوح بعد « نعم »، وبالمذموم بعد « بئس ») ، كما يقال في : « نعم الرجل زيد : الرجل الممدوح زيدٌ » ، و في « بِئْسَ الرَّجل عَمْروٌ : الرَّجلُ المذْمُوم عَمْروَ » .

قال أبو علي [١] : « ومن شرطه أن يصدق عليه اسم الفاعل » ، (فإن باينه) ، بأن لم يصلح المخصوص ، لجعله خبراً عن الفاعل (أُوِّل) ، نحو : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوم الَّذِين كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾[٢]، فلو حذفت « بئس » وأخبرت بـ « الَّذينَ » عن « مَثَلُ الْقَوم » لم يجز ، فوجب لذلك التأويل ، إما بجعل « الَّذينَ » في موضع جر نعتاً للقوم ، وبجعل المخصوص محذوفاً ، أي : مثل هؤلاء ، وإما بجعل « الذين » هو المخصوص/ ، على تقدير: « بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ مثل الذين ، ثم حذف المضاف ، قاله الفارسي [٣] . /٣٨٣/

[حذفه]

(وقد يحذف) المخصوص (ويخلفه صفته) حال كونها (اسماً) ، نحو : « نِعْم الصَّدِيقُ حَكِيْم كَرِيم » ، و « بئس الصاحب عذول خذول » (أو فعلاً) ، نحو : « نِعْم الصَّاحِب تَسْتَعِينُ بِهِ فَيُعينُكَ ، أي : صَاحِبٌ تَسْتَعِينَ به ، قال :

{٦٤٣} ... ... فنعم الفتى يُرْجَى وَنِعْمَ الْمُؤَمَّلُ [٤]

---

(١) في المخطوطتين « الوس » تحريف والنص المنقول لابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ١٩ .

(٢) سورة الجمعة آية : ٥ .

(٣) الإيضاح ص ١٢٨ ، وانظر الحاشية رقم (١٣) .

(٤) من الطويل ، للأخطل ، وصدره في الديوان : ١٥٩ * إلى خَلَد حتى أنخنا بِمَخلد * .
والشاهد فيه قوله : (نعم الفتى يرجى) على ماوضحه الشارح ، انظر : المساعد ٢ / ١٣٦ .

(٤) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩ ، وفيه « من يراعى » .
والشاهد فيه قوله : (لبئس المرءُ قد مُلئ) بحذف المخصوص ، وقيام صفته مقامه حال كونها جملة فعلية .

أي : فتى يرجى ، وبئس الصاحب تستنجد به فلا ينجدك ، أي : صاحب تستنجد به ، قال :

[٦٤٤] لَبِئْسَ الْمَرْءُ قَدْ مُلِئَ ارْتِيَاعاً وَيَأْبَى أنْ يُراعي مَا يُرَاعي[1]

(وقد) يحذف المخصوص وصفته و (يغني متعلق بهما) من جهة المعنى ، كقول الراجز :

[٦٤٥] بِئْسَ مَقَام الشَّيْخ أَمْرِس أَمْرِسْ إمَّا عَلَى قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسِسِ[2]

والأصل ، بئس مقام الشيخ مقام مقول فيه أَمْرِسْ أَمْرِسْ ، فحذف المخصوص وهو مقام ، وصفته وهي مقول ، وأبقى معمولها ، وهي أَمْرِسْ أَمْرِسْ ، يقال : مُرِسْ الْحَبْل ، إذا وقع في أحد جانبي البكرة ، فإذا أعدته إلى مجراه ، قلت : أَمْرَسْتُه ، وَأَمْرِسْ هُنَا مِن هَذَا ، والقعو : خشبتان في البكرة فيهما المحور ، والمحور : العود الذي تدور عليه البكرة ، واقعنسس : تأخر ورجع إلى خلفه ، يقول المرتجز : إذا استقى الشيخ ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : أمرس ، وإذا استقى بغير بكرة أو أَوْجَعَهُ ظهرهُ ، فيقال له : اقعنسس وأجدب الدلو .

[تلحق المخصوص تاء التأنيث]

(وإن كان لمخصوص مؤنثاً جاز أن يقال : « نِعْمَتْ » ، و « بِئْسَتْ ») ، بالتأنيث ، (مع تذكير الفاعل) ، كقوله :

[٦٤٦] نِعْمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّهْ دَارُ الأَمَانِي والْمُنَى والْمِنَّهْ[3]

---

(١) انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤١٥ .

(٢) لم أعثر على من نسبه ، : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠ ، المساعد ٢ / ١٣٦ ، الإنصاف ١ / ١١٦ ، المنصف ٣ / ١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٧ ، الشرح الكبير ١ / ٢٦٣ ، الارتشاف ٣ / ٢٦ ، والشاهد فيه عل ما وضحه الشارح .

(٣) رجز ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠ ، المساعد ٢ / ١٣٧ ، الخزانة ==

وحذف التاء أجود من ثبوتها ، وكان القياس منع التأنيث ، لكون الفاعل مذكراً ، ولكن لما كان الفاعل والمخصوص في المعنى شيئً واحداً ، جاز التأنيث ، وتقول : « بِئْسَتْ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ النَّارُ » بالتأنيث وعدمه .

[ملحقات بنعم وبئس]

/٣٨٤/ (وتلحق « سَاءَ ») ، في إنشاء الذم (بـ « بئس ») ، فتجري مجراها / في جميع الأحكام المتقدمه ، فتقول : « ساءَ الرَّجُلُ أبُو لَهَب » ، وَ « سَاءَت الْمَرْأَةُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ » ، وَ « سَاءَ رجُلاً هُو» ، و « سَاءَت امرأةً هي » ، وَ « ساءَ مثوى الكافرين النار » ، و « ساءت مثوى الكافرين النار».

وأصل سَاءَ : سَوَأَ بالفتح ، فحول إلى « فَعُل » بالضم فصار قاصراً ، ثم ضمن معنى « بئس» فصار جامداً قاصراً ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ولكثرة هذه الأعمال أفرده بالذكر عما بعده . (و) يلحق (بها) ، أي : بـ « بئس » (و بـ « نعم ») ، في إفاة المدح والذم («فَعُل») المضموم العين حال كونه (موضوعاً) من أول الأمر على الضم ، نحو : « حَسُنَ الْخُلُق خُلُق الْحُكَمَاء » ، ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [١] ، و « قبح العناد عناد المبطلين » و ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ [١] .

(أو محولا من « فَعَل ») المفتوح (أو فَعِلَ) المكسور ، كقول العرب : « قضوا الرجل فلان، وعلمُ الرَّجُلُ فُلَانٌ » ، بمعنى : نعم القاضي هو ، ونعم العالم هو » ، قاله المصنف [٢] ، وهو موافق لظاهر كلام الإيضاح[٤] .

---

(١) سورة الكهف آية : ٣١ ، ٥ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١ .
(٣) سورة الكهف آية : ٥ .
(٤) المساعد ٢ / ١٣٨ .

ونص بعض النحويين على أن : علم ، وجهل ، وسمع ، تبقى على لفظها عند قصد هذا الاستعمال ، ولا تحول إلى « فعل » بضم العين [1] " انتهى . وفي النهاية أجاز النحويون نقل كل «فعل » و « فَعِلَ » إلى فَعُل للمبالغة في المدح والذم .

وعن الكسائي[2] أنه يجوز ذلك إلا في ثلاثة أفعال : سمع ، وعلم ، وجهل ، ومن أجاز قال: سَمُعَ ، وعَلُم ، وجَهُلَ بالضم » . انتهى . فتبين أن في المسألة خلافاً .

وإنما حول : فَعَل ، وفَعِلَ إلى فَعُل ، ليصير قاصراً كـ « نعم ، وبئس » ، وحكم المضعف أن يدغم ، نحو : « حُبَّ الرجلُ زيد » ، ويجوز النقل .

[تحويل المضعف والمعتل إلى فعل]

وحكم معتل العين ، واللام إنْ كان من باب قوة : قلب الضمة كسرة ، فتقلب الواو الثانية ياء، ومن باب « شويت » قلب الياء واواً للضمة قبلها ، ثم يفعل فيه مافعل في قوة ، ويجوز فيهما الإسكان كـ « قَوْيَ وشَوْيَ » ، ولايدغم ، لعروض الإسكان .

والأجوف يقدر فيه الضم ، نحو : « باع الرجل زيدٌ » .

والمنقوص على « فَعُل » ، نحو : « سَرُو الرجل زيد » ، ويجوز تسكينه ، أو على فعل ، أو فعل ، فقيل : لايغير ، وقيل : بل يغير .

ثم قال الفارسي : « صيغة فَعُل ، المذكور ملحقة بباب « نعم » فقط ، فيثبت لها جميع أحكام « نعم » .

---

(١) المساعد ٢ / ١٣٨ .

(٢) الارتشاف ١ / ٢٧ .

[المحول إلى فعل يفيد التعجب ويأخذ بعض أحكامه]

وقال المبرد : « ملحقة بباب التعجب[١] أيضاً ، فلا يلزم فاعلها « أل » أو الإضمار ، وهو الصحيح ، وإليه أشار بقوله : (مضمناً تعجباً) فـ « قضو الرجلُ ، وعَلم الرَّجل » متضمن معنى ما أقضاه ، وما أعلمه . / /٣٨٥/

(و) لتضمنه التعجب ، (يكثر انجرار فاعله بالباء) ، نحو : « حَسُنَ بزَيدٍ رَجُلاً » ، وكَقَوله :

[٦٤٧] فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمزَاجِهَا ... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[٢]

بمعنى : أحسن بزيد ، وأحبب بها .

(واستغناؤه) أي : فاعله (عن الألف واللام) ،كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُلئِكَ رَفِيقاً ﴾[٣] ، بمعنى : ما أحسن أولئك .

(إضماره) ، أي : فاعله (على وفق ماقبله) ، نحو : « الزيدون كرموا رجالا » ، بمعنى : ما أكرمهم رجالاً ، ولو كان ملحقاً بباب « نعم » فقط ، لم يجز جر فاعله بالباء ، ولا استغناؤه عن الالف واللام ، ولا إضماره على وفق ماقبله ، وقد يلحق بـ « حبذا » ، فيكون فاعله اسم إشارة مفسراً، وغير مفسر ، نحو : « حَسُنَ ذَا زَيْدٌ » ، وهو قليلٌ .

---

(١) المقتضب ٢ / ١٤٧ .

(٢) من الطويل ، للأخطل ،
والشاهد فيه تضمن حب المهملة من قتل معنى التعجب وجر فاعله بالباء . الأصول ١ / ١١٦ ، سر صناعة الاعراب ١ / ١٤٣ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٩ ، الخزانة ٩ / ٤٢٧ ، المساعد ٢ / ١٣٨ ، الهمع ٥/٥٢، واختلفت روايته في الديوان : ١٥٥ * فَأَطيبْ بها مَقتولةً * بدل : وحبَّ بها .

(٣) سورة النساء آية : ٦٩ .

[٣٣] « بَابُ حَبَّذَا »

[تحويل حب وماتبع التحويل]

(أَصلُ « حبَّ ») المدغم (من «حبذا » : حَبُبَ) ، بضم العين والفك ، (أي : صارحبيباً ، فأدغم) بتسكين عينه وادراجها في لامه (كغيره) من الأفعال الثلاثية التي عينها ولامها من وادٍ واحد ، أو كغيره مما فيه مثلان محركان في كلمة ، والدليل على أن أصله « حَبُبَ » بالضم ، كونه لايتعدى ، وأن مابُني للمدح من هذا النوع يكون مضموم العين أصلاً ، أو تحويلاً ، وهذا محول وأصله : « حَبَبَ » بفتح الباء متعدياً ، كقول العرب : « حَبَبْتُ زَيْداً » ، فَحُوِّلَ[١] « فَعَلَ إلى فَعُل » بضم العين ، فصار لازماً (وألزم منع التصرف) ، وهو الجمود ، لخروجه عن أصله إلى المدح .

(و) ألزم (إيلاء « ذا » فاعلاً) ، فتقول : « حبذا زيدٌ » فـ « حَبَّ » فعل ماض ، و « ذا » فاعله .

ولاتتغير « ذا » (في إفراد وتذكير وغيرهما) ، من تثنية ، وجمع ، وتأنيث ، فتقول : «حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، وَرَجُلَيْنِ الزَّيْدانِ ، وَرجالاً الزَّيْدُونَ ، وامرأةً هِنْدٌ ، وامرأتين الْهِنْدَانِ ، ونِساءً الهِنْدَاتُ »، بإفراد « ذا » وتذكيره في الجميع ؛ لأن « حبذا » جرى مجرى المثل ، والأمثال لاتتغير .

[إعرابه]

(وليس هذا التركيب) ، أي تركيب « حب » مع « ذا » (مزيلاً فعلية «حب » فيكون) «حب » (مع « ذا ») في حال تركيبه (مبتدأ) مخبراً عنه بالمخصوص ،(خلافاً للمبرد[١] ، وابن

---

(١) العبارة في الأصل : « فحول إلى فعل إلى فعل » .

(٢) المقتضب ٢ / ١٤٣ .

السراج [١] ومن وافقهما) ، كابن عصفور ، في قولهم : « غُلِّبتِ الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ ، وما بعده الخبر »[٢] .

/ ونقل بعضهم عن المبرد ، أنه يقول باسمية « حبذا » ، ولا يقول : إنه مبتدأ ، بل خبر . /٣٨٦/

(ولا) التركيب مزيلاً (اسمية « ذا » فيكون مع « حب » فعلا فاعله المخصوص ، خلافاً لقوم) منهم : الأخفش وخطاب[٣] ، قالوا : « غُلِّبَتْ الفعلية لتقدم الفعل ، وكثرة حروفه فصار الجميع فعلا ، والمخصوص فاعل .

[لاحبذا للذم]

(وتدخل عليها) ، أي : على «حبذا » («لا») النافية (فتحصل) بذلك (موافقة « بئس» معنى) من إفادة الذم ، كقوله :

[٦٤٨] أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ ‏ إِذَا ذُكِرَت مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا [٤]

وفي دخول « لا » على «حبذا » على كل قول ، إشكال ؛أما على الفعلية ، فلأن « لا » لاتدخل على فعل جامد ماض ، وأما على الاسمية [٣] ، فلأن « لا » إذا عملت إنما تعمل في اسم يراد به الجنس ، وإذا أهملت وجب تكرارها عند الأكثرين .

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٠٨ .

(٢) من الطويل ، لذي الرمة ، والشاهد فيه قوله : (فلاحبذا هيا) حيث صار هاهنا للذم بدخول حرف « لا » عليها، الدرر ٢ / ١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢ ، العيني ٤ / ١٢ ، الأشموني ٣ / ٤٠ ، الهمع ٥ / ٥١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٦ ، وملحقات ديوانه ٣ / ١٩٢٠ .

(٣) في الأصل « الاسم » .

[مختصرهما وأحواله]

(ويذكر بعدهما) ، أي : بعد «حبذا » و «لاحبذا « (المخصوص بمعناهما) ، من إفادة المدح[1] والذم (مبتدأ مخبراً عنه بهما)[2] ، والرابط اسم الإشارة ، إن أريد بـ« ذا » الخصوص ، والعموم إن أريد به الشيوع .

(أو) المخصوص (خبر مبتدأ لايظهر) ، وجوباً ، وكأنه لما قيل : حبذا ، قيل : من المحبوب ، فقيل : زيد ، أي : هو زيد .

(ولا تعمل فيه) ، أي : في المخصوص ، (النواسخ) ، فتنسخ ابتدائيته ، فلا يقال : «حبذا كان زيدٌ » ، برفع « زيد » اسماً لكان .

(ولايقدم) على « حبذا » ، فلا يقال : « زيدٌ حبَّذا » ؛ لما تقدم من أنه كلام جرى مجرى المثل، وعمل الناسخ فيه ، وتقديمه ، تغيير له ، والأمثال لاتغير .

[تمييز المخصوص]

(وقد يكون قبله) ، أي : المخصوص ، (أو بعده تمييز مطابق) للمخصوص ، في إفراده، وتذكيره ، وغيرهما ، تقول في تقديم التمييز على المخصوص : « حبذا رجُلاً زَيْدٌ ، ورجُلَيْنِ الزَّيْدانِ، ورِجَالاً الزَّيدونَ ، وامْرَأةً هِنْدٌ ، وامْرأتَيْنِ الْهِندانِ ، ونِسَاءً الْهِنْدَاتُ » .

ويجوز تأخير التمييز عن المخصوص فيها كلها ، والتقديم أولى وأكثر ، قاله المصنف[3] وشاهد التقديم قوله :

---

(١) المدح من ب .

(٢) « عنه بهما » كتبت في ب « به عنهما » وصوبت في الهامش .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧ .

[٦٤٩] أَلاَ حَبَّذَا قَوْماً سُلَيْمٌ فَإِنَّهم وَفَوْا إِذْ تَوَاصَوْا بالإِعَانَةِ والنَّصْرِ [١] / /٣٨٧/

وشاهد التأخير قوله :

[٦٥٠] حَبَّذَا الصَّبْرُ شيمةً لامْرِئٍ رَا مَ مُبَاراةَ مُولَعٍ بالْمَعَالِي [٢]

[الحال من المخصوص]

أَوْ يكون قبل المخصوص (أَوْ) بعده (حال عامله «حَبَّ») ، نحو : « حبذا راكباً زيدٌ » ، ومنه قوله :

[٦٥١] يَا حَبَّذَا مَرْجُوّاً السَّرِيُّ السَّخِيُّ مَنْ يَرْجُه فَعَيْشُهُ الْعَيْشُ الرَّخِيُّ [٣]

و «حبذا زيد راكباً » ، ومنه قوله :

[٦٥٢] يَاحَبَّذَا الْمالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ فِي أَوْجُهِ الْبِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاَنَا [٤]

ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنها مساوية له في أن تقديمه أكثر وأولى ، وقيل : التمييز ينبغي تقديمه ، والحال يستوي فيها الأمران .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧ ، ٢٨ ، الهمع ٥ / ٤٩ ، السلسيلي ٢ / ٥٩٦ . والشاهد فيه قوله : (حبذا قوماً سليمٌ) بتقديم التمييز على المخصوص .

(٢) من الخفيف ، لرجل من طيء .
والشاهد فيه قوله : (حبذا الصبرُ شيمة) بتأخير التمييز عن المخصوص ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ ، الهمع ٥ / ٤٩ ، السلسيلي ٢ / ٥٩٦ .

(٣) رجز ، والشاهد فيه مجيء حال من مخصوص حبذا والحال قبل المخصوص .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ياحبذا المالُ مبذولاً) بجواز مجيء الحال من المخصوص متأخرة عنه انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٨ ، الارتشاف ٣ / ٣٠ ، المساعد ٢ / ١٤٤ ، السلسيلي ٢ / ٥٩٧ .

[الاستغناء عن المخصوص]

(وربما استغني به) ، أي : بالتميز عن لمخصوص ، كقول بعض الأنصار :

[٦٥٣] بـاسْـمِ الإلَـهِ وَبِـهِ بَـدَيْـنَـا وَلَوْ عَبَدْنَـا غَيْـرَهُ شَقِينَـا[1]

فَحَبَّذَا رَبًّا وحَبَّ دِينَا

أي : فحبذا رباً الإله .

(أو) استغني (بدليل آخر عن المخصوص) ، كقوله :

[٦٥٤] هَوِيْتُكَ حَتَى كَادَ يَقْتُلُنِي الْهَوىَ وَزُرْتُـكَ حَتَّى لاَمَنِي كُلُّ صَـاحِبِ

وَحَتَّـى رأَى مِنِّـي أَعَـادِيكَ رِقَّـةً عَلَيْـكَ وَلَـوْلاَ أَنْـتَ مَالاَن جَانِبِي

أَلاَ حَبَّذَا لَوْلاَ الْحَيَـاءُ ورُبَّمَـا مَنَحْتُ الْحيا مَنْ لَيْس بالْمُتَقَارِبِ[2]

أي : ألا حبذا حالي معك ، يشير إلى ماسبق في البيتين الأولين .

[حب دون ذا]

(وقد تفرد « حب ») من ذا فتستعمل وحدها ، ويكون مرفوعها حينئذ كل اسم يصح أن

---

(١) رجز لعبد الرحمن بن رواحة ، وتقدم الاستشهاد بالبيت الأول في باب العدد .
والشاهد هنا قوله : (فحبذا رباً) بالاستغناء بالتمييز « ربًّا » عن المخصوص الإله » ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٤ ، الهمع ٥ / ٤٦ ، الأشموني ٣ / ٤٢ .

(٢) من الطويل ، للمرار بن هماس الطائي ،
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٨ ، العيني ٤ / ٢٤ ، المغني ٢/ ٦١٧، الهمع ٥ / ٤٨ ، الأشموني ٣ / ٤١ .

يكون فاعلاً ، هكذا أطلق المصنف[1] ، وفيه تفصيل ، وهو أنه إن قصد به التعجب فالأمر كما قال ، وإن كان بمعنى « نعم » لم يسند إلا إلى ما يكون فاعلا لـ « نعم » ، (فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها) ، فتقول : « حب زيد » بفتح الحاء وضمها ، والأصل : حَبُبَ ، فنقلت ضمة العين إلى الفاء، (وكذا كل « فَعُل ») ، بفتح الفاء ، وضم العين (حلقي الفاء مراد به مدح) أو ذم ، (أو تعجب) فإنه يجوز فيه نقل ضمة عينه إلى فائه ، كقوله :

[٦٥٥] حُسْنَ فِعْلاً لِقَاءُ ذِي الثَّرْوَةِ المـــ ـــلَّق بِالْبِشْرِ وَالْعَطَاءِ الْجَزِيلِ [2]

ويجوز في : « ضَرُبَ الرجلِ زيدٌ ، وضرب رجلاً زيْدٌ » ، هذا النقل أيضاً ، فلو أسقط تقييد الفاء بالحلقية كان أولى ؛ واقتصر في الشرح على التعجب ؛ لأنَّ « فَعُلَ » المراد به المدحُ والذمُ مرادٌ به التعجبُ .

[جر فاعل حب]

(وقد يجر فاعل « حب » بباء زائدة تشبيها بفاعل أَفْعِل) ، بكسر العين ، (تعجباً) كقوله :

[مكرر] ... ... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ [3]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حسن فعلاً لقاءُ) حيث نقل حسن إلى حسن - بضم فسكون - لإقامة المدح والتعجب، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٨ ، الهمع ٥ / ٥٢ ، السلسيلي ٣ / ٥٩٧ .

(٣) من الطويل ، للأخطل ،
والشاهد فيه قوله : (وحُبَّ بها) بجر فاعل « حي » بالباء تشبيها بفاعل « أفعل » وهو قليل . انظر : الأصول ١ / ١١٦ ، سر الصناعة ١ / ١٥٩ ، الخزانة ٩ / ٤٢٧ ، ابن يعيش ٧ / ١٤١ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٩ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١١٢ . وسبق شرحه

يروى / بفتح الحاء وضمها ، ولا مخالفة بين قوله هنا ، (وقد يجر فاعل « حب » بباء) ، /٣٨٨/ وبين قوله في الباب قبله ، « ويكثر انجرار فاعله بالباء » ؛ لأن تلك الكثرة بالنسبة إلى فاعل « نعم» ، لاكثرة مطلقة ، فليتأمل .

{٣٤} « بَابُ التَّعَجُّب »

[إعراب ما أفعله وحقيقة مايتركب منه]

وهو استعظام فعل ظاهر المزية ، (ينصب المتعجب منه مفعولاً) به ، وفاقاً لسيبويه(١) والبصريين (٢) ، بناء على فعلية « أَفْعَل » ، لا مشبهاً بالمفعول به (٢) كـ « الأب » في: « زيْدٌ كَرِيم الأبِ » ، خلافاً للفراء(٣) ، وجمهور الكوفيين بناء على اسمية « أَفْعَل » ، وإلى ذلك أشار بقوله.

(بموازن « أفعل ») ، بفتح العين (فعلا ، لا اسماً خلافاً للكوفيين غير الكسائي) ، في أحد قوليه على مايظهر ، فإن ابن عصفور (٤) نقل ذلك عن الكوفيين ، ولم يستثن الكسائي(٥) ، ولكل من الفريقين حجج لانطيل بذكرها (٦) .

(مخبراً به) ، أي : بموازن « أفعل » (عن « ما » متقدمة) عليه وجوباً ؛ لأن الخبر الفعلي إذا رفع ضميراً مستتراً عائداً على المبتدأ ، وجب تأخيره وتقديم المبتدأ ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » ،

---

(١) قال سيبويه ١ / ٩٦ : « ... وكذلك ما أحسنَ عبد الله وزيدٌ قد رأيناه ، فإنما أجريته - يعني أحسن - في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ، ولم يجيء على أمثلته ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه ، وإنما هو بمنزلة : لدن غدوة ، وكم رجلاً ، فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل، وانظر : ١ / ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٢٦ م (١٥) .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٥٤ .

(٤) ذكر ابن عصفور في الشرح الكبير هذا المذهب ولم ينسبه للكوفيين ، ولعله في كتابه الإيضاح ، انظر الشرح الكبير ١ / ٥٨٣ ، ونسبه ابن الناظم لبعضهم ، انظر شرحه الألفية ٤٥٧ .

(٥) واستثناه الرضي فقال : « وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليته » . انظر : شرح للكافية ٢ / ٣٠٨، وكذا ابن هشام في التوضيح ٣ / ٢٥٢ .

(٦) انظر هذه الحجج في الإنصاف م (١٥) .

فـ«ما » اسم لعود الضمير عليها ، ومبتدأ ؛ لأن الاسم المجرد عن العوامل اللفظيه للإسناد حقه الابتداء ، ونكرة تامة ، (بمعنى شئ) ، لأنها لاتحتاج إلى صفة ، وسوغ الابتداء بها مافيها من معنى التعجب ، و « أحسن » فعل ماض ، وفاعله الضمير المستتر فيه و « زيداً » مفعول به ، والجملة خبر ما ، وفاقاً للخليل وسيبويه[١] وجمهور البصريين .

(لا استفهامية) بمعنى : « أي شئ » ، (خلافاً لبعضهم) ، وهو الفراء[٢] ، وابن درستويه[٢]، قال في الشرح : « وهو قول الكوفيين ، وهو ليس بصحيح »[٣] انتهى ، و « أفعل » على هذا ، اسم خبر « ما » ، ثم قال الفراء ، ومن وافقه : « إنه منصوب على الخلاف[٤] ، وأن الأصل : زيد أحْسَنُ » ، برفعهما ، فأتوا بما الاستفهامية ، وحولوا إسناد « أحسن » عن « زيد » إلى ضمير « ما »، وهي غيره ، فانتصب انتصاب : عندك ، في : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، وقال غيره : « إنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب »[٤] .

(ولا موصولة) ، بمعنى : الذي ، و « أفعل » صلتها ، والخبر محذوف ، (خلافاً للأخفش[٥] في أحد قوليه) ، بل أقواله ، فإن المنقول عنه : أنه أجاز كونها نكرة تامة[٦] ، ونكر موصوفة وموصولة .

---

(١) الكتاب ١ / ٧٢ ، وقال المرادي : « وهو الصحيح » انظر شرحه للألفية ٣ / ٥٥ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٠ ، والأشموني ٣ / ١٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٣٢ .

(٤) الارتشاف ٣ / ٣٣ .

(٥) ينسبه المبرد في المقتضب إلى قوم ، انظر ٤ / ١٧٧ .
- ونُسب إليه في الأصول ١ / ١٠٠ .

(٦) وقال الخضري في حاشيته ٢ / ٣٩ : « قوله نكرة تامة هو قول للأخفش أيضاً وله قول ثالث كقول سيبويه ، وهو الصحيح » .

[إعراب أفعل به وحقيقة مايتركب منه]

(وكأفعل) ، بفتح العين ، (أفْعِل) ، بكسرها ، في الدلالة على التعجب ، حال كون «أفعل» (خبراً) ، مفيداً لإنشاء التعجب ، (لا أمراً) ، وإن كانت صيغته صيغة الأمر/ ، فمعنى: «ما أحسن زيداً » ، و « أحسن بزيد » ، من حيث التعجب واحد ، وإنما جئ به على صيغة الأمر مبالغة ،كقولهم : « كُنْ مَا شِئْتَ » ، إذا أرادوا المبالغة . /٣٨٩/

(مجروراً بعده المتعجب منه بباء زائدة) ، نحو : « أحسن بزيدٍ » ، (لازمة) ، فلا يجوز حذفها ، فلا تقول : « أحْسِن زيدٌ » ؛ كراهة رفع ماصورته صورة الأمر للاسم الظاهر .

(وقد تفارقه) ، أي : وقد تفارق الباء المتعجب منه (إن كان) المتعجب منه (« أنْ ») المصدرية (وصلتها) ؛ لعدم ظهور الرفع لفظا ، كقوله:

[٦٥٦] وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ [تَقَدَّمُوا][1] وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا [2]

(وموضعه)، أي : موضع المتعجب منه المجرور بالباء لفظاً، أو تقديراً (رفع بالفاعلية)، عند جمهور البصريين[3]، بناء على أن «أَفْعِل» خبر لا أمر، (لا نصب بالمفعولية، خلافاً للفراء[4]، والزمخشري وابن خروف[5])، بناء على أن «أفعل» أمر حقيقة، والأصح أنه خبر مستفاد من الأمر.

---

(١) [ ] ساقطه من ب .

(٢) من الطويل ، للعباس بن مرداس .

والشاهد فيه قوله : (وأحبب إلينا أن تكون) حيث حذف الباء الزائدة التي تجر المستعجب بعد أفعل لأن المتعجب منه أن وصلتها والأصل : بأن تكون . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤ ، المساعد ٢ / ١٥٠ ، الهمع ٥ / ٥٧ ، الارتشاف ٣ / ٣٤ ، الأشموني ٣ / ١٩ .

(٣) الأصول ١ / ١٠١ ، والمساعد ٢ / ١٤٩ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٥٧ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢/ ٣١٠ .

[قد يستفاد الخبر أو الانشاء من غير ما هو له]

(واستفيد الخبر من الأمر هنا) ، في نحو : « أَحْسِن بِزَيْدٍ » ، (وفي جواب الشرط) ، في نحو : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَه الرَّحمن مداً ﴾[1] أي : فيمدُّ ، (كما استفيد الأمر من مثبت الخبر) ، نحو : ﴿والمُطَلَّقَاتُ يَتَربَّصْنَ ﴾ [2] ، ﴿والوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [3] أي : ليتربصن ، وليرضعن ، (و) كما استفيد (النهي من منفيه) ، أي : منفي الخبر ، نحو : ﴿ لاَ تُضَارُّ وَالِدَة بِوَلَدِهَا ﴾ [4] في قراءة الرفع ، وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، أي : لا تضارر[5] (وربما استفيد الأمر من الاستفهام) نحو : ﴿ أَأَسْلَمْتُم ﴾ [6] أي : اسلموا ، ونحو : ﴿ فَهَلْ أَنْتُم مُنْتَهُونَ ﴾ [7] أي : انتهوا .

[المتعجب منه]

(ولا يتعجب إلا من مختص) ، بتعريف ، ونحوه ؛ لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى ، فلا يقال : « ما أَسْعَدَ رَجُلاً » ؛ لأنه لافائدة فيه ، بخلاف : « مَا أَسْعَد رَجُلاً اتَّقَى اللَّه » ؛ لحصول الفائدة .

(وإذا علم) المتعجب منه (جاز حذفه مطلقاً) ، سواءٌ أكان معمولاً لـ « أَفْعَل » ، نحو :

[٦٥٧] جَزَى اللَّهُ عَنَّا ، والجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْراً / مَا أَعَفَّ وأَكْرَمَا [8] /٣٩٠/

---

(١) سورة مريم آية : ٧٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٥) « وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزه والكسائي : (لاَتُضَارَّ) نصباً » السبعة لابن مجاهد ١٨٣ .

(٦) سورة آل عمران من الآية : ٢٠ .

(٧) سورة المائدة آية : ٩١ .

(٨) من الطويل ، لعلي بن أبي طالب .==

أي : ما أعفها ، وأكرمها ، أو ، لـ « أَفْعِل » ، نحو : ﴿ أَسْمِع بِهِم وأَبْصِر ﴾ (١) أي : بهم ، ونحو قوله :

[٦٥٨] فَذَلكَ إِنْ يَلْقَ الْمنِيَّةَ يَلْقَها حَمِيداً ، وإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ (٢)

أي : به ، وقيل : هذا شاذ (٣) ، والشرط أن يكون « أَفْعِلْ » معطوفاً على آخر مذكور معه ، مثل ذلك المحذوف كما مر قبله .

[تأكيد أفعل بالنون]

(وربما أكد « أَفْعِل ») ، المكسور العين ، (بالنون) ؛ لشبهه بفعل الأمر لفظاً ، كقوله :

[٦٥٩] وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صريمَةً فأَحْرِ لِه بطُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا (٤)

أراد : أحريـن ، بنون التوكيد الخفيفة (٥) ، فأبدلها ألفاً في الوقف ، وفي نسخ كثيرة

== والشاهد فيه قوله : (ما أعف وأكرما) حيث حذف مفعول فعل التعجب وهو المتعجب منه لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام ، انظر : المساعد ٢ / ١٥٢ ، العيني ٣ / ٦٤٩ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٥٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ٦٠ ، وقدره المرادي بـ : ما أعفهم ، وأكرمهم باعتبار أفراد القبيلة .

(١) سورة مريم آية : ٣٨ .

(٢) من الطويل ، لعروة بن الورد .

والشاهد فيه قوله : (فأجدر) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٧ ، الأشموني ٣/١٦، السلسيلي ٢ / ٦٠١ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٦١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٦٠ ، والأشموني ٣ / ٢٠ .

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٦٠ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٠ ، المغني ١ / ٣٧٤ ، العيني ٣/ ٦٤٥، المساعد ٢ / ١٥٣ .

(٥) وعدّه ابن هشام من الشذوذ ، انظر المغني ١ / ٣٧٤ .

فأحْرِبه[١] ، وليس بجيد .

وغضبى : اسم مائة من الابل ، وهي معرفة لاتنون ، ولايدخلها الألف واللام ، والصريمة : تصغير الصِرمَةِ ، وهي القطعة من الإبل ، نحو الثلاثين .

[مما لا يأتي معه المصدر المؤكد]

(ولا يؤكد مصدر فعل تعجب) ، فلا يقال : « ما أحسن زيداً إحساناً » ، ولا « أحسن به إحْسَاناً » ؛ لاستغنائه عن ذلك بما فيه من المبالغة ، هذا قول الجمهور[٢] ، وأجاز ذلك الجرمي [٣] .

(ولا) يؤكد مصدر (أفعل تفضيل) اتفاقاً ، فلا يقال : « زيْدٌ أَعْلَمُ مِنْكَ عِلْماً » ، لِما مَرَّ في فعل التعجب ، ولم يجر هنا خلاف[٤] ؛ لأن العرب لم تبن فعلاً يدل على أفضلية زيد ، كما دل عليه أفعل التفضيل .

« فصـــل »

[معنى الهمزة في : ما أفعله وأفعل به]

(همزة « أفعل ») المفتوح العين (في التعجب لتعدية ماعدم التعدي في الأصل) ، نحو : «مَا أَحْسَنَ زَيْداً ، وَمَا أَجْزَعَه ، وَمَا أَصْبَرَهُ » ، فحَسُنَ ، وجَزِعَ ، وصَبَرَ ، عادمة التعدي في أصل الوضع، فلما ضمنت معنى التعجب تعدت بالهمزة ، وصار الفاعل قبل النقل مفعولاً به .

---

(١) عند المرادي في سرحه للتسهيل فأحر به ، وكذا التُنسي ٢ / ١٩٩ ، والمساعد ٢ / ١٥٣ ، وابن مالك ٣/ ٣٠ . . وقوله ليس بجيد ، لأنه يفسد المعنى فلو قال أحْر به فكأنَّه يخبر بأنَّه حرى بذلك وجدير به ويُعلمنا بذلك وأما قوله : له . . . أي مستقبلاً سيكون فقيراً أي متوقعاً له .

(٢) المساعد ٢ / ١٥٤ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤١٨ .

(أو) لتعدية ماعدم التعدي (في الحال) ، نحو : « ما أعرف زيد بالحق ، وما أفهمه للصواب » ، فـ« عرف ، وفهم » قبل الهمزة متعديان إلى مفعول ، وهو الحق في الأول ، والصواب في الثاني بغير واسطة حرف ، فلما قصد بهما المبالغة ضمناً معنى مالا / يتعدى من أفعال الغرائز ، نحو : « كمل ، وقوي » ، ثم أدخلت عليهما همزة النقل ، فصيرت فاعلهما مفعولاً وصارا متعديين [1] الى المفعول الذي كان لهما بواسطة حرف الجر . /٣٩١/

(وهمزة « أَفْعِل ») ، المسكور العين (للصيرورة) ، بناء على أنه خبر ، لا للتعدية بناء على أنه أمر حقيقة ، وعلى الأول ، فأصل قولك : أَحْسِن بِزَيْد : أَحْسَن زيدٌ ، أي صار ذا حُسنٍ ، كـ«أورق الشَّجَرُ » ، أي : صارَ ذا ورق ، فضمن معنى التعجب ، وحولت صيغته إلى صيغة «أفعل » بكسر العين ، فصار : أَحْسِنْ زَيْدٌ ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة تشبه صيغة الأمر ، فزيد الباء لإصلاح اللفظ ، فصار أَحْسِن بِزَيدٍ على صيغة « امرر بزيد » .

[صوغهما من الأجوف والمضعف]

(ويجب تصحيح عينيهما) ، حملاً على [1] أفعل التفضيل ؛ لأنهما من واد واحد ، نحو : «مَا أَنْوَرَ الْحقَّ ، وأَنْوِر بِهِ ، ومَا أَبْيَنَه ، وأَبين به » .

(و) يجب (فك « أَفْعِل ») ، بكسر العين ، (المضعف) ، نحو : « أَعْزِزْ بِزَيْدٍ وأَجْلِل » ، خلافاً للكسائي [2] ، فإنه أجاز فيه الإدغام ، فتقول : « أجل بزيد » ، والمسموع الأول .

---

(١) في الأصل و « ب » : « يتعديان » ، ولا يناسب السياق .

(٢) المساعد ٢ / ١٥٥ .

[تصغيرهما]

(وشذ تصغير « أُفَيْعَل ») ، بفتح العين على القول بالفعلية ؛ لأن التصغير وصف في المعنى ، والأفعال لاتوصف ، وماورد من ذلك يكون (مقصوراً على السماع) ، كقوله :

[٦٦٠] يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شدَنَّ لَنـا ... مِنْ هَؤُلَيَّا ئِكُنَّ الضَّالِ والسَّمرِ[١]

وليس بمطرد ، (خلافاً لابن كيسان[٢] في اطراده ، و) خلافاً له في (قياس « أُفَيْعِل ») ، بكسر العين (عليه) ، أي : على « أُفَيْعَل » بفتح العين ، فيجيز : « أحَيْسِن بزيد » ، قياساً على : ما أُحيسنه ، وهو في غاية الشذوذ[٣] ، لأن ماخرج عن القياس لايجوز القياس عليه .

[جمودها ومايترتب عليه]

/٣٩٢/ (و) أفعل ، وأفعل (لايتصرفان) ، / فـ « أَفْعَل » ملازمٌ لصيغة الماضي ، و « أَفْعِل » ملازم لصيغة الأمر ، وليس « أَفْعِلْ » أمراً من » أَفْعَلَ » ؛ لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور[٤]، وعلة جمودهما تضمنهما معنى التعجب ، فأشبها الحرف .

---

(١) من البسيط ، نسب في معجم الشواهد للعرجي ، ثم قال في الحاشية أو كثيِّر عزة .
والشاهد فيه قوله : (ما أميلح) بتصغير فعل التعجب وهو موقوف على السماع . انظر : الإنصاف ١ / ١٢٧ ، الخزانة ١ / ٩٣ ، اب يعيش ٧ / ١٤٣ ، وشرح ابن مالك ٣ / ١٥٥ ، والمغني ٢ / ٧٦٠ ، والسلسيلي ٢ / ٦٠٢ .

(٢) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٧٦٠ : « ولم يسمع ذلك إلاّ في أَحْسَنَ ، وأَمْلَحَ ، ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلاّ عن ابن كيسان وليس كذلك » ، وانظر الصحاح ١ / ٤٠٧ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٤٧٧ : « وسألت الخليل عن قول العرب : ما أُمَيْلِحَهُ ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ، لأنَّ الفعل لايُحقَّرُ » .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٦٢ .

وأما تجويز هشام بن معاوية[١] الضرير من الكوفيين ، أن يؤتى لـ « أفعل » بمضارع ، فيقال : ما يحسن زيداً ، فضعفه بين ، وخلافه متعين ؛ لأنه لم يسمع ، فلذلك قال المصنف : « إنه لاخلاف في أنهما لايتصرفان »[٢] .

[الفصل بينهما وبين المتعجب منه]

(و) لعدم تصرفهما (لا يليهما) ، أي : فعلي التعجب (غير الاسم المتعجب منه إن لم يتعلق بهما) ، فلا يفصل بين « أفعل » ومنصوبه ، ولا بين « أفعل » والباء بما يتعلق بمعموليهما ، فلا يقال : « مَا أَحْسَنَ بمعروف آمِراً » ، ولاَ « أَحْسِنْ بِمَعْرُوفٍ بِآمِرٍ » .

(وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر) ، فلا تقول : « مَا أَحْسن مُقْبِلاً زَيْداً » ، ولا « أكْرِمْ رَجُلاً بِزيدٍ » ، بإجماع ، في المسألتين قاله المصنف [٢] وتبعه ابنه في شرح الخلاصة [٣] ، واعترض ، بأن الجرمي[٤] من البصريين ، وهشاماً [٥] من الكوفيين أجازا الفصل بالحال ، وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر[٦] ، نحو : « مَا أَحْسَنَ إِحْساناً زَيْداً » ، وأجاز المصنف الفصل[٧] بالنداء ، في قول علي رضي الله عنه وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه : « أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أنْ أراك صَرِيعاً مجدلاً » [٨] .

---

(١) المساعد ٢ / ١٥٦ .
(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠ .
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٤٦٤ .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١١١ .
(٥) الأشموني ٣ / ٢٥ .
(٦) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٢ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١ .
(٨) ذكره المرادي في شرح الألفية ٣ / ٧١ .

(وإن كان) المتعلق بهما (أحدهما) ، أي : الظرف ، وحرف الجر (فقد يلي) ، نحو : «مَا أَحْسَنَ فِي الهيجاءِ لِقَاءَهَا » [(١)] ، وقوله :

{٦٦١} أُقِيمُ بِدَارِ الحزْمِ مَا دَامَ حَزْمُها وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ [(٢)]

(وفاقاً للفراء ، والجرمي ، والفارسي ، وابن خروف ، والشلوبين ،) والمازني[(٣)] ، والزجاج[(٤)] ، وذهب المبرد [(٥)] وأكثر البصريين إلى المنع .

(وقد يليهما عند ابن كيسان[(٦)] « لولا » الامتناعية) ، فأجاز : « مَا أَحْسَنَ لَوْلاَ بُخْلُه زَيْداً»، وَ«أَحْسِنْ لَوْلاَ بُخله بِزَيْد » . ولا حجة له على ذلك .

[جر ما يتعلق بهما ومايجر به]

(ويجر ما تعلق بهما ، من غير ماذكر) ، تصريحاً كالمتعجب منه ، فاعلاً ، أو مفعولاً ، والظرف ، أو تلويحا/ كالحال ، والتمييز فإنهما لم يتقدم لهما ذكر صريح[(٧)] ولكنهما المرادان /٣٩٣/

---

(١) قال في الدرر ٢ / ١٢١ : « وظاهره أنَّ هذا شعر ، وليس كذلك بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وانظر الهمع ٥ / ٦٠ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) من الطويل ، لأوس بن حجر .
والشاهد فيه قوله : (أحر إذا حالت بأن أتحولا) حيث فصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وما أضيف إليه ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٤١ ، المساعد ٢ / ١٥٨ ، العيني ٣ / ٦٥٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٦ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٣ ، والسلسيلي ٢ / ٦٠٣ ، والمساعد ٢ / ١٥٨ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٩ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٣ .

(٥) المقتضب ٤ / ١٧٨ .

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٠٩ .

(٧) في الأصل و «ب» « صريحاً » والأولى « صريحٌ » صفة لـ « ذكر » إلاّ أن يجعل نائباً عن المفعول المطلق .

بالغيرية بقوله ، (وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف ، وحرف . .)، والحاصل أنه : يجر ماتعلق بـ«أفْعَل ، وأَفْعِلْ » غير المتعجب منه ، وغير الظرف والحال ، والتمييز ،(بـ « إلى » إن كان فاعلاً) في المعنى ، نحو : « مَا أَحَبَّ زَيْداً إِلى عَمْرو ، وأحبِبْ بريدٍ إلى عَمْرٍو » ، فـ « عمرو » في المثالين فاعل معنى ؛ لأن المعنى : يُحِبُّ عَمْروٌ زَيْداً حُباً شديداً .

(وإلا) يكن فاعلاً في المعنى (فبالباء) يجر (إن كانا) ، أي : فعلا التعجب مصوغين (من مفهم علماً أوجهلاً) ، نحو : « مَا أَعْرَفَ خَالِداً بالنَّحوِ ، ومَا أَجْهَلَهُ بالطِّبِّ » ، وأبْصِر بِعمروٍ [1] بالفِقْه ، وأَجْهِلِ بزِيدِ بِهِ » .

(و) يجر (باللام إن كانا) ، أي : أَفْعَلَ ، وأَفْعِلْ مَصُوغَين ، (من متعد غيره) ، أي : غير المفهم علماً أو جهلاً ، نحو : « مَا أَضْرَب زَيْداً لِعَمْرٍو » ، و « أضرب بزيدٍ لِعَمرٍو » .

وتوقف بعضهم في إجازة ـــــ ، نحو : « أَضْرِبْ بِزيدٍ لعمروٍ » ؛ لأن معناه : صار ذا كذا ، ولا يتعدى ذلك ، ووجهه : بأن ذلك المعنى انسلخ بمعنى : ما أفعله .

(وإن كانا) ، أي : فعلا التعجب مصوغين (من مُتَعدٍّ بحرف جر فبما كان) من الحروف (يتعدى) اللازم (به) يتعدى المتعلق به ، نحو : « مَا أَزْهَدَ زَيْداً فِي الدُّنْيَا ، ومَا أَبْعَدَهُ عَن الشَّرِّ ، وما[2] أَصْبَره عَلَى الأَذَى ، وأزْهِد بِهِ فِي الدُّنْيَا ، وأبْعِد به عَنِ الشرِّ ، وأَصْبِر بِهِ عَلَى الأَذَى » .

[أسلوب التعجب من لمتعدي لاثنين]

وإن كان أفعل للتعجب مصوغاً من متعد إلى اثنين جَرَرْتَ الأَوَّلَ باللام ، ونصبت الثاني عند

---

(١) في الأصل و « ب » في الفقه ، والتمثيل به لايناسب ماجاء لأجله .

(٢) [ ] سياق .

البصريين [١] بمضمر مجرد مماثل لتالي (ما) لا بأفعل (و) على هذا ، (يقال في التعجب من «كسا زيدٌ الفُقَراءَ الثِّيَابَ » ، و « ظَنَ عَمْروٌ بِشْراً صَدِيقاً » : ما أكسى زيداً للْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ ، وما أظن عمراً لِبِشْر صَدِيقاً) ، فيجر الأول باللام ، (وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به) ، والتقدير : يكْسُوهُم[٢] الثِّيَابَ ، ويَظُنُّه صَدِيقاً ، (خلافاً للكوفيين) ، ووفاقاً للبصريين[٣] ، هكذا نقله المصنف تبعاً لابن كيسان / في مهذبه [٤] . /٣٩٤/

وقال غيره : « لك في باب كسا ثلاثة أوجه : أحدهما ، الاقتصار على الذي كان فاعلا ، فتقول : « مَا أَكْسَى زَيْداً » ، والثاني : أن تزيد عليه أحد المفعولين مجروراً باللام ، نحو : « مَا أَكْسَى زَيْداً لِلْفُقَراءِ ،أو للثياب » .

والثالث : أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوباً بمحذوف عند البصريين ، وبالمذكور عند الكوفيين ، وأما باب ظن ، فأوجب فيه البصريون الوجه الأول ، وجوزه الكوفيون[٥] ، والوجه الثالث ، نحو : «ما أظَنَّ زَيْداً لِبَكْرٍ صَدِيقاً » ، إلا إن خِيفَ اللبس ، فيدخلون في هذ الوجه اللام عليهما ، نحو : «مَا أَظَنَّ زَيْداً لأَخِيكَ لأَبِيكَ » ، والأصل : ظن زيد أخاكَ أَبَاكَ ، وإن لم يلبس تعدى إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه ، كما مر - ، وأما ذكر أحد المفعولين الأخيرين دون الآخر فلا يصح ، وقول البصريين الصواب ؛ لأن الفعل لايتعدى بحرف مرتين ، ولأن فعل التعجب قاصر قبل مجئ الهمزة ، بدليل : « مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرو »[٦]، انتهى .

---

(١) الارتشاف ٣ / ٤١ .

(٢) في الأصل و « ب » كسرهم ، وصوبت في هامش ب بكسرهم .

(٣) المساعد ٢ / ١٥٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك .

(٥) الارتشاف ٣ / ٤١ .

(٦) المساعد ٢ / ١٥٩ .

« فصــــل »

[شروط مايصاغ من فعلا التعجب قياسا]

(بناء هذين الفعلين) ، أي : « أَفْعَل ، وأَفْعِل » ، (من فعلٍ)، فلا يبنيان من اسم ، وغلط من قال: « مَا أَكْلَبَهُ » : من الْكَلْبِ ، وَ « مَا أَحْمَرَهُ » : مِن الْحِمارِ ، وَلاَ من وصْفٍ لا فعل له ، وشذ قولهم[١] : « أَقْمِنْ بِهِ » ، من قولهم : هو قَمَنٌ ، أي : حقيق .

(ثلاثي) ، فلا يبنيان من رباعي مجرد ، أو مزيد فيه .

(مجرد) فلا يبنيان من ثلاثي مزيد فيه .

(تام) فلا يبنيان من فِعْل ناقص كـ « كان » و « كاد » وأخواتهما عند الجمهور [٢] ، وأجاز الفراء[٣] وابن الأنباري [٤] : « ما أكون زيداً قائماً » .

(مثبت) ، فلا يبنيان مما نفي لزوماً ، نحو : « عاجَ » ماضي « يعيج » ، بمعنى : انتفع ، أو نفي جوازاً ، نحو : « عَاجَ » ماضي « يعُوج » ، بمعنى : مَالَ ، فأما قوله :

{٦٦٢} وَلَمْ أَرَ شَيْئاً بَعْدَ لَيْلَى أَلَذُّهُ ... وَلاَ مَشْرباً أَرْوَى بِهِ فَأَعِيجُ [٥]

فالمعنى على النفي .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٦٣ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٤٣ .

(٣) المساعد ٢ / ١٦٠ .

(٤) وحكى ابن الدَّهان أن الكوفيين يجيزون : ما أكون زيداً لأخيك ، ولا يجيزون القائم » .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وجاء به لتقرير أن عاج يقبح ملازم للنفي ، وهنا لم ينف لفظا ولكنه متنفي في المعنى. انظر: العيني ٣/ ٦٧١ ، اللسان (ع ي ج) المساعد ٢/ ١٦١ . وانظر ملحقات ديوان المجنون ٢٩٤ ٣

(متصرف) ، تصرفاً تاماً ، فلا يبنيان من « يدع ، ويذر » ، فإنهما متصرفان تصرفاً ناقصاً ، قاله المصنف في شرح العمدة ، ولا من « عسى ، وليس » ؛ فإنهما لايتصرفان أصلا ، وشذ ، « ما أعساه وأعس به » . / /٣٩٥/

(قابل معناه للكثرة) ، والزيادة ، فلا يبنيان من ، نحو : « مَاتَ ، وفني وحدث » ، فإنها لاتقبل الزيادة .

(غير مبني للمفعول) ، فلا يبنيان من فعل المفعول ؛ لإيهامه أن التعجب من الفاعل .

(ولامعبر عن فاعله بـ « أفعل فعلاء ») ، فلا يبنيان من ، نحو : « بَرِصَ ، وَشَهِلَ » مما الوصف منه على « أفعل فعلاء » وفاقاً لجمهور البصريين[1] .

وذهب الكسائي وهشام وطائفة من الكوفيين إلى الجواز مطلقاً ، وقال بعض الكوفيين [2] : «يجوز في السواد والبياض دون غيرهما من الألوان » ، وسمع الكسائي : « ما أسود شعره » .

[مجيئها ما اختل بعض الشروط]

(وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس) ، كقولهم : « ما أشغَلَه » من « شُغِلَ » و « ما أَجَنَّه » من جُنَّ ، في ألفاظ مبنية للمفعول ، وهو موقوف على السماع عند الجمهور [3] ، خلافاً لخطاب الماردي [4] .

---

(١) الأصول ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ .
(٢) الإنصاف ١ / ١٤٨ ، مسألة (١٦) .
(٣) المساعد ٢ / ١٦٣ .
(٤) الارتشاف ٣ / ٤٤ .

(و) قد يبنيان (مـن فعل أفعل) ، حال كونه (مفهم عسر أو جهل) ، نحو : « مَا أَلَدَّه وأحمقه .» ، و « ألدد به ، وأحمق به .» ، فـ « حمق ، ولدَّ » - إذا كان عسر الخصومة وإن كان مذكرهما على « أفعل » ، ومؤنثهما على « فعلاء » ناسبا في المعنى جهل وعسر ، فجريا في التعجب والتفضيل مجراهما ، وكذا ما أشبههما من ، نحو : « رَعِنَ ، وهَوِجَ ، ونَوِكَ » ، وذهب أكثر المغاربة[1] إلى عد هذه من الشواذ .

(و) قد يبنيان (من) فعل (مزيد فيه) ، قالوا : « ما أَشْوَقَهُ » من « اشتاق » ، و « ما أتقاه » من « اتقى » ، (فإن كان) المزيد فيه (« أفعل » قيس عليه ، وفاقاً لسيبويه .) سواء كانت همزته للنقل ، نحو : « أعطى » ، أم لغيره ، نحو : « أعفى » ، فيقال : « ما أعطاه ، و [ما][2] أعفاه ».

وذهبت طائفة منهم الأخفش[3] ، والمازني[3] ، والمبرد[4] ، والفارسي ، إلى المنع مطلقاً ، وفصل آخرون بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز ، وبين ألا تكون للنقل فيجوز ، ونسب إلى سيبويه[5] وصححه ابن عصفور[6] .

(وربما بنيا من غير فعل) ، نحو : « ما ألصه » ، بنوه من اللصوصية ، ولا فعل لها ، ومثل هذا شاذ .

---

(١) المساعد ٢ / ١٦٣ .

(٢) في الأصل و « ب » ما أعطاه وأعفاه ، ولا معنى للعطف .

(٣) المساعد ٢ / ١٦٤ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٧٨ .

(٥) الكتاب ١ / ٧٣ .

(٦) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٨٠ « والصحيح أنه لايجوز التعجب منه إلا فيما شذ من ذلك وهو قولهم : « ما أنتنه من أنتن ، وما أخطاه من أخطأ ، وما أصوبه من أصابَ ، وما آتاه للمعروف ، وما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف ، وما أصنعه لكذا . . . » .

(أو) من (فعل غير متصرف) ، / نحو قولهم : « مَا أَعْسَاهُ ، وإعسِ بِه » ، وتقدم أنــه /٣٩٦/ شـاذ .

[أفعال لايصاغان منها استغناء بغيرها]

(وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط) ، وذلك ، نحو : « سَكِرَ ، وقَعِد ، وَجَلَسَ ، ضِدَّ قام [١] ، وقال : من القائلة ، استغنت العرب فيهن بـ : « ما أشدَّ سُكْرَهُ ، وما أكثر قُعُودَهُ ، وَجُلُوسَه ، وقائلته ، عن : ما أسكره ، وأقعده ، وأجلسه ، وأقيله »، (كما يغني) فعل عن فعل (في غيره) ، أي : في غير التعجب ، فمن ذلك : استغناؤهم بـ « ترك » عن « ودع ، ووذر » غالباً .

[قياس التعجب مما لم يستوف الشروط]

(ويتوصل إلى التعجب بفعل) متعلق بالتعجب ، (مثبت متصرف ، مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر) ، متعلق بـ « يتوصل » - (ما للمتعجب منه)، من نصب بعد « أفعل » ، وجر بالباء بعد « أفعل » ، حال كون المصدر (مضافاً إليه) المتعجب منه (بعد ما « أشد » و « أشدد » ، ونحوهما) ، فيقال : « مَا أَشَدَّ دَحْرَجَةَ زَيْد ، وَانْطِلاَقَهُ ، وما أَشَدَّ كَوْن زَيْد صَدِيقَكَ ، ومَا أَفْظَع مَوتُ زَيْدٍ ، و [ما] [٢] أَقْبَح عَوْربكر » ، و « أَشْدِد بِدَحْرَجَتِه..... إلى أخرها .

واحترز بقوله : (ذي مصدر مشهور) ، من « يذر ، ويدع » ، فإن مصدرهما ، وهو: الوذر، والودع ، وإن كان مسموعاً فليس بمشهور ، فلا يثبت له هذا الاستعمال ، وإنما يتعجب منهما

---

(١) في الأصل و « ب » : أقام بزيادة الهمزة سهواً .

(٢) [ ] يقتضيها السياق .

بجعل الفعل صلة لـ « ما » المصدرية ، نحو : « ما أكثر مايذر ، أو يدع زيد الشر ، وأكثر بما يَذَرُ أَوْ يَدَعُ زَيْدٌ الشرَّ » .

(وإن لم يعدم الفعل) الذي يراد التعجب منه شيئاً من الشروط (إلا الصوغ للفاعل) ، بأن[1] كان مصوغاً لمفعول (جئ به) ، أي : بالفعل المصوغ للمفعول (صلة لـ « ما » المصدرية) حال كونها (آخذة ما للمتعجب منه) ، من نصب ، أو جر بالباء ، (بعد ما أشد أو أشدد ، ونحوهما) . فتقول : « مَا أَشَدَّ مَا ضُرِبَ زَيْدٌ ، وَأَشْدِد بِمَا ضُرِبَ زَيْدٌ » ، بالبناء للمفعول في المثالين ، ونصب « ما » في الأول وجرها في الثاني .

وكذا القول في ، نحو : « مَا أَكْثَرَ مَا أُكْرِم زَيْدٌ ، وَأَكْثِر بما أكْرِم .» ، فتأتي بالفعل المبني للمفعول/ ، ولا تأتي بمصدره ؛ خوف الالتباس بمصدر المصوغ للفاعل ، فإن لم يلبس جاز ، نحو /٣٩٧/ قولهم في « شُغِل » مبنياً للمفعول : « ما أكثر شُغْلَ زَيْدٍ ، وَأَكْثِرْ بِه » .

ولو كان المانع للتعجب النفي جعل الفعل المنفي صلة ؛ لأن المصدرية وحكم لها مع صلتها بالنصب بعد « ما أشدَّ » ، وبالجر بعد « أشْدِد » ونحوهما ، نحو : « مَا أَقْبَحَ أَلاَ يُأْمَرَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَأَقْبِحْ بِأَلاَ يُأْمَرَ بِالْمَعْرُوفِ .

فإن كان من باب « كان » ، نحو : « ليس ، ومازال » ، ففيه خلاف ، أجاز البغداديون[2] : «مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ » ، وَ « مَا أَحْسَنَ مَا لاَيَزَالُ يَذْكُرُنَا زَيْدٌ » ، وتابعهم ابن السراج[2] ، ومنعه غيرهم .

وعلم من ذلك ، أن مالا يقع صلة لـ «ما» ، ولا لـ «أن» كـ « نعم وبئس » ، لا يأتي فيه ذلك ، ولا يختص هذا العمل بفاقد الشروط ، بل يأتي في المستوفي للشروط أيضاً ، وهو ظاهر .

---

(١) في الأصل و « ب » : بل والمثبت أنسب للسياق .

(٢) الأصول ١ / ١٠٨ .